تقييم التكامل الاقتصادي العربي

التجارة في الخدمات كمحرّك للنمو والتنمية

الأمم المتحدة
الاسكوا
ESCWA

E/ESCWA/EDID/2017/6

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

تقييم التكامل الاقتصادي العربي:
التجارة في الخدمات كمحرّك
للنمو والتنمية

الأمم المتحدة
بيروت

© 2018 الأمم المتحدة

حقوق الطبع محفوظة

تقتضي إعادة طبع أو تصوير مقتطفات من هذه المطبوعة الإشارة الكاملة إلى المصدر.

توجّه جميع الطلبات المتعلقة بالحقوق والأذون إلى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، البريد الإلكتروني: publications-escwa@un.org.

النتائج والتفسيرات والاستنتاجات الواردة في هذه المطبوعة هي للمؤلفين، ولا تمثل بالضرورة الأمم المتحدة أو موظفيها أو الدول الأعضاء فيها، ولا ترتب أي مسؤولية عليها.

ليس في التسميات المستخدمة في هذه المطبوعة، ولا في طريقة عرض مادتها، ما يتضمن التعبير عن أي رأي كان من جانب الأمم المتحدة بشأن المركز القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو لسلطات أي منها، أو بشأن تعيين حدودها أو تخومها.

الهدف من الروابط الإلكترونية الواردة في هذه المطبوعة تسهيل وصول القارئ إلى المعلومات وهي صحيحة في وقت استخدامها. ولا تتحمل الأمم المتحدة أي مسؤولية عن دقة هذه المعلومات مع مرور الوقت أو عن مضمون أي من المواقع الإلكترونية الخارجية المشار إليها.

جرى تدقيق المراجع حيثما أمكن.

لا يعني ذكر أسماء شركات أو منتجات تجارية أن الأمم المتحدة تدعمها.

المقصود بالدولار دولار الولايات المتحدة الأمريكية ما لم يُذكر غير ذلك.

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام باللغة الإنكليزية، والمقصود بذكر أي من هذه الرموز الإشارة إلى وثيقة من وثائق الأمم المتحدة.

مطبوعات للأمم المتحدة تصدر عن الإسكوا، بيت الأمم المتحدة، ساحة رياض الصلح،
صندوق بريد: 11-8575، بيروت، لبنان.

الموقع الإلكتروني: www.unescwa.org.

شكر وتقدير

أعدت هذا التقرير شعبة التنمية والتكامل الاقتصادي في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا). المؤلفان الرئيسيان هما محمد الشمنقي (رئيس، قسم التكامل الإقليمي)؛ ومحمد إيريس (موظف للشؤون الاقتصادية). وقدمت ناتالي غراند (موظفة للشؤون الاقتصادية) مساهمات كبيرة في الفصل 1 من التقرير. والمساهمون الآخرون هم عادل الغابري (موظف أول للشؤون الاقتصادية) في القسم المعني بأداء النقل البحري وناتالي خالد (موظفة مساعدة للشؤون الاقتصادية) في الأقسام المعنية بالتجارة وقضايا الجنسين. ووفر المساعدة في البحوث كل من آدم لورنز وناصر بدرا وكريس يسايان. ووفرت هناء سعد الدعم الإداري في إعداد هذا التقرير. ونشكر بشكل خاص رياض بن جليلي (مدير إدارة البحوث والمخاطر القطرية، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت) على تعاونه في تقييم الروابط بين اللوائح التنظيمية للتجارة وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة العربية.

ولضمان ملاءمة التقرير وجودته الرفيعة، قُدمت المذكرة المفاهيمية للتقرير ونُوقشت في اجتماع فريق الخبراء حول التجارة في الخدمات الذي عقد في تونس في حزيران/يونيو 2016، والذي شارك فيه كل من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومركز التجارة العالمي والجامعة الأوروبية في فلورنسا والبنك الدولي وجامعة تونس واللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومركز الدراسات الاستطلاعية والمعلومات الدولية ومفوضية الاتحاد الأوروبي في تونس. بالإضافة إلى ذلك، استُفيد في وضع التقرير من التعليقات والاقتراحات المقدمة من المشاركين في اجتماعين آخرين لفرق الخبراء، عُقدا في بيروت في تشرين الثاني/نوفمبر 2016، حول التكامل المالي ودور النقل في ترابط سلاسل القيمة العالمية. وشمل المشاركون خبراء من صندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومصرف لبنان المركزي والجامعة الأمريكية في بيروت والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وغيرها من المنظمات.

ولإثراء هذا التقرير، كُلّف خبيران بوضع مذكرتي معلومات أساسية. الأولى بعنوان "تحليل التكامل المالي العربي"، أعدتها فاطمة مراكشي (جامعة تونس). والثانية بعنوان "تحديات وفرص تحرير التجارة في الخدمات في منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى ومنطقة التجارة الحرة العميقة والشاملة"، أعدها رائد صفدي (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومجلس دبي الاقتصادي). كما أجرى استعراض الأقران للتقرير هانس لوفغرن (خبير اقتصادي كبير، البنك الدولي)، وأجرى استعراض الأقران الداخلي أعضاءٌ في لجنة المطبوعات.

تمهيد

يؤدي تحرير التجارة في الخدمات دوراً رئيسياً في توسيع نطاق المبادرات الإقليمية والعالمية الرامية إلى تحقيق التكامل الاقتصادي، لما لديه من آثار عميقة على تحويل الاقتصادات الفردية. فللخدمات مساهمة كبيرة في الإنتاج، والتشغيل، والتصدير، والاستثمار الأجنبي المباشر. وتوفّر قطاع خدمات يتسم بالكفاءة والقدرة على التنافس مقوّمٌ أساسي لتحقيق النمو الاقتصادي المطرد وتوليد فرص عمل.

ويبين هذا التقرير أن حصر الاتفاقات التجارية بالسلع لن يدر ما يكفي من المكاسب لمواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية. ومع ذلك، ينبغي أن يؤدي إدراج تجارة الخدمات في الاتفاقات التجارية إلى تحسين المسارات الإنمائية، شرط أن يقترن بالسياسات الملائمة لدعم تحويل الاقتصادات العربية من خلال زيادة الاتصال بسلاسل القيمة العالمية. ويبين التقرير أن التكاليف الناتجة من قيود غير مبررة على التجارة في الخدمات يمكن أن تفوق بمرتين إلى ثلاث مرات تكاليف التجارة في السلع. وهذه التكاليف هي من الأسباب الرئيسية لعدم الاستفادة من التكامل الإقليمي والعالمي للاقتصادات العربية.

ويرتبط تحقيق معظم أهداف التنمية المستدامة بشكل مباشر بقدرة الدول الأعضاء على تحقيق نمو اقتصادي مستدام لصالح الفقراء. وتثبت التجارب الدولية والنتائج المعروضة في هذا التقرير الدور الأساسي للتجارة في هذا المجال. ولا يقتصر سعي الإسكوا في هذا الإطار على قياس التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بل يشمل أيضاً وضع السياسات والطرائق الملائمة. وبناء على ذلك، لا بد من الإسراع إلى اتخاذ التدابير المناسبة لدعم الدول الأعضاء في جهودها الرامية إلى تأمين التمويل اللازم لتعزيز التجارة باعتبارها أداة رئيسية لتحقيق خطة عام 2030.

ملخّص تنفيذي

يشكّل التكامل الاقتصادي وسيلة هامّة لتوليد الدخل وفرص العمل وتحفيز الاستثمار والدفع بالتحوّل الهيكلي نحو نماذج اقتصادية أكثر تنوّعاً وواسعة النطاق. ويهدف التقرير التقييمي للتكامل الاقتصادي العربي، الذي صدرت نسخته الأولى في عام 2015، إلى تقييم أداء البلدان العربية فيما يتعلق بالتكامل والاندماج الاقتصادي على المستويين العالمي والإقليمي بغية تحديد التحديات والفرص والاستراتيجيات الكفيلة بتعزيز الروابط الاقتصادية العالمية والإقليمية. فبالإضافة إلى تقديم تقييم للتكامل الاقتصادي لأداء الدول العربية كعنصر منتظم، يركّز التقرير أيضاً على موضوع مميز في كلّ إصدار، ويقدم تحليلاً أكثر عمقاً لقضية رئيسية تواجهها المنطقة العربية في إطار السعي إلى تكامل اقتصادي إقليمي أوثق. ويستعرض هذا الإصدار من التقرير وضع قطاع الخدمات في المنطقة العربية وقضايا تتعلق بتحرير التجارة في الخدمات.

يكمن الدافع وراء التركيز على الخدمات في أنّ قطاع الخدمات يستحوذ في الواقع على حصصٍ كبيرة ومتنامية من الإنتاج والعمالة والاستثمار الأجنبي المباشر في العديد من البلدان العربية. فالخدمات لا تلبّي طلبات الاستهلاك المحلّي والاستثمار فحسب، بل تُصدَّر أيضاً وتستخدَم كمدخَلات وسيطة. فمثلاً، تشكّل خدمات تطوير الأعمال والتصميم والإعلانات والنقل وتجارة التجزئة مدخلات أساسية لقطاعات أخرى. وتساهم الخدمات في زيادة حصص صادرات القيمة المضافة وهي محدّد لمدى وطبيعة الارتباط بسلسلة القيمة العالمية.

وليس وجود قطاع خدمات متنوع وتنافسي مهماً بحد ذاته فحسب بل إنه هامّ أيضاً للكفاءة الإنتاجية في قطاعات أخرى. فمثلاً، لمصدّري الصناعات التحويلية مصلحة في أن تكون أسواق الخدمات منفتحة وأكثر تنافسية. وفي الوقت نفسه، يتضرر منتجو الخدمات من الحواجز أمام التجارة في السلع. ولكثير من الاقتصادات، تولّد زيادة التنافسية في أسواق الخدمات، بتقليل الحواجز أمام التجارة في الخدمات أو إزالتها، مكاسب كبيرة، خاصة إذا كانت الحواجز الموجودة مرتفعة.

التقرير مقسّم إلى أربعة فصول. يقيّم الفصل 1 أداء التكامل الاقتصادي للدول العربية على مستوى فرادى البلدان ومستوى مجموعات البلدان والمستوى العالمي، ما يوفّر نظرة ثاقبة إلى التحديات والمخاطر والفرص التي ترافق التحوّل في المشهد الاقتصادي العالمي. ويظهر التحليل فوارق شاسعة بين الدول العربية من ناحية قوة الروابط الاقتصادية داخل المنطقة العربية ومع بقية بلدان العالم. غير أن الروابط التجارية بين البلدان العربية لا زالت هامشيّة وتنمو ببطء نوعاً ما، باستثناء دول مجلس التعاون الخليجي، وذلك على أساس البيانات التجارية حتى عام 2015. وفيما يتخطى المنطقة العربية، يلاحظ التقرير أن روابط بلدان مجلس التعاون الخليجي بالصين وبلدان أخرى في جنوب شرق آسيا نمت بشكل هائل خلال العقد الماضي، ما يجعل دول مجلس التعاون الخليجي منكشفة إلى حدّ كبير على الصدمات الصادرة من آسيا. كما يبدو أنّ البلدان العربية الأخرى خارج مجلس التعاون الخليجي تركّز على تعزيز روابطها الاقتصادية مع آسيا. وفيما يتعلق

ببلدان اتحاد المغرب العربي، تبقى التجارة مع الاتحاد الأوروبي مهيمنة، ما يعرّضها إلى ضعف النشاط الاقتصادي في أعقاب أزمة الديون السيادية في الاتحاد الأوروبي. وعل وجه الإجمال، تشير نتائج التقرير إلى أنّ البلدان العربية لم تتمكن في الاستفادة من العوائد المحتملة من التكامل الاقتصادي العربي، وعوائد النموّ الأسرع والقدرة الأقوى على الصمود في وجه عدوى الأزمات الاقتصادية التي تعود أصولها إلى خارج المنطقة. وينطبق ذلك بخاصة على الاقتصادات الكبرى و/أو الأثرى في المنطقة.

يعرض الفصل 2 أدوار وأهمية الخدمات في اقتصادات المنطقة العربية، بما في ذلك القنوات العديدة التي تؤثّر الخدمات من خلالها على النشاط الاقتصادي والإنتاجية. ونتيجةً لتنامي أهمية الخدمات وتزايد قابلية تداولها تجاريّاً، بات تحرير التجارة في الخدمات غايةً أساسية في السياسة التجارية. ويشير الفصل أيضاً إلى المكاسب الهائلة الناجمة عن تحرير التجارة في الخدمات: ففي الواقع، تشير التقييمات اللاحقة والسابقة إلى أنّ المكاسب من تحرير التجارة في الخدمات قد تتجاوز تلك المتأتية من تحرير تجارة السلع. وفي المنطقة العربية، يشكّل قطاع الخدمات مصدراً هامّاً للنشاط الاقتصادي والعمالة والاستثمار رغم الوزن الهام للخدمات العامة في كثير من اقتصادات المنطقة. أمّا المدى الكامل للمنافع المحتملة وتكاليف التكيُّف فمرتبط ارتباطاً وثيقاً بالحواجز المتنوّعة القائمة.

ويستكشف الفصل 3 كيف تقارن البلدان العربية، كمجموعة غير متجانسة نوعاً ما من حيث الحجم والبنى الاقتصادية والاجتماعية والموارد، مع مناطق وتكتلات تجارية أخرى في أنحاء العالم من ناحية حصص قطاع الخدمات في الإنتاج والعمالة، ويبين أنّ أداء الدول العربية في إنتاج وتجارة الخدمات متنوّع بشكل متناسب. كما يحاول هذا الفصل أيضاً تقييم شدة قيود حواجز التجارة في الخدمات على مستوى فرادى البلدان وبالمقارنة مع مناطق وتكتلات تجارية أساسية أخرى في ثلاثة قطاعات خدماتية أساسية: النقل والمالية والاتصالات. وما يبرر التركيز على هذه القطاعات الثلاثة هو أن روابطها مع بقية قطاعات الاقتصاد تميل إلى أن تكون قوية، ما يؤدّي إلى مكاسب كبيرة محتملة جراء تحرير هذه الخدمات. وقطاعات الخدمات الفرعية الثلاثة هذه أكثر تقييداً في المنطقة العربية بالمقارنة مع مناطق وتكتلات تجارية أساسية أخرى. ومن بين مجموعات البلدان العربية، لدى بلدان مجلس التعاون الخليجي أنظمة تقييدية نوعاً ما في معظم الخدمات. ويوضح هذا الفصل أيضاً أنّه ليس من السهل المباشر تقييم شدة الحواجز والإجراءات التي تقيّد التجارة في الخدمات نظراً إلى أنّ القيود لا تفرَض على الحدود فحسب بل تتضمّن مجموعة واسعة من السياسات واللوائح التنظيمية التي قد تقيّد التجارة في الخدمات تقييداً شديداً.

وأخيراً، يناقش الفصل 4 الأولويات والتحديات المطروحة أمام البلدان العربية في التفاوض بشأن اتفاقات التجارة في الخدمات. كما ينظر في نتائج تحاليل عدّة لآثار تحرير التجارة في الخدمات في إطار منطقة التجارة العربية الحرة وإطار اتفاقات التجارة الحرّة العميقة والشاملة بين الدول العربية والاتحاد الأوروبي. ويجد أنّ سلاسل القيمة العالمية أصبحت حاسمة الأهمية للتنمية الاقتصادية وأنّه ينبغي على البلدان العربية أن تحاول تعزيز منطقة التجارة العربية الحرة واتفاقات التجارة الحرة العميقة والشاملة استجابة لهذا الواقع الجديد. وفي هذا الصدد، فإن تعزيز بيئة الأعمال وانتهاج سياسات داعمة له لا يجعل البلدان العربية جذّابةً كموقع للمهام ضمن سلاسل القيمة العالمية فحسب، بل يعزّز أيضاً مساهمات المشاركة في سلاسل القيمة العالمية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في

البلدان العربية. وفي الوقت نفسه، يشار إلى أنّ تحرير التجارة في الخدمات قد يولّد تكاليف تكيّف هائلة، ما يستدعي تصميم وتنفيذ سياسات مرافقة مناسبة. ويحاجج الفصل أن تحرير تجارة الخدمات وسيلة قوية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، أكثر بكثير من تحرير التجارة في السلع. ويوضح الرابط بين تحرير تجارة الخدمات وبعض أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وخفض الفقر وتوزيع الدخل، وانبعاثات غازات الاحتباس الحراري. وباختصار، تحرير التجارة في الخدمات تحدٍ سياساتي هام للبلدان العربية لا مفرّ منه، وهو إن نُفّذ جيّداً يَعِدُ بمكاسب هائلة للتنمية العربية.

المحتويات

	الصفحة
شكر وتقدير	iii
ملخّص تنفيذي	v
مقدمة	1
1. التطورات الحديثة في التكامل الاقتصادي البيني والعالمي للبلدان العربية	7
ألف. التباطؤ في التجارة العالمية: "الوضع الطبيعي الجديد" لعولمة البلدان العربية	11
باء. الترابطات بين أداء التكامل العالمي والعربي	14
جيم. التكامل البيني العربي كمستوعِب للصدمات العالمية	19
دال. ملخّص واستنتاجات	29
2. اقتصاد تجارة الخدمات	33
ألف. التجارة في الخدمات والتجارة في السلع: أدلّة من قاعدة بيانات التجارة في القيمة المضافة	43
باء. الاستنتاج	57
3. أداء التجارة في الخدمات والحواجز التي تواجهها في المنطقة العربية	59
ألف. مقدمة	61
باء. الخدمات كقوى دافعة للنشاط والتكامل الاقتصاديّين	62
جيم. العمالة والتحوّل عن التصنيع في البلدان العربية	66
دال. الخدمات والتكامل الاقتصادي	67
هاء. تقييم الحواجز أمام تجارة الخدمات	69
واو. إجمالي تقييد التجارة في الخدمات عبر مناطق مختلفة وفي المنطقة العربية	71
زاي. توضيحات من ثلاثة من قطاعات الخدمات: حالة خدمات النقل والاتصالات والمالية في المنطقة العربية	73
حاء. استنتاجات	87

4. الآثار الاقتصادية الشاملة لتعزيز تجارة الخدمات في المنطقة العربية في سياق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى واتفاقات التجارة الحرة العميقة والشاملة مع الاتحاد الأوروبي 89

ألف. مقدّمة 91

باء. تحرير التجارة في الخدمات وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر 102

المنهجية والبيانات 103

جيم. تحرير التجارة في الخدمات وأهداف التنمية المستدامة 109

دال. استنتاجات 116

5. الاستنتاجات والتوصيات الخاصة بالسياسات 117

ألف. تحرير تجارة الخدمات وخيارات البلدان العربية 119

باء. كيف ينبغي على البلدان العربية أن تمضي في إصلاحات تحرير الخدمات؟ 121

المرفق 1. تصنيف نسب العولمة والاعتمادية 127

المرفق 2. القيود الرئيسة على التجارة في مجموعة مختارة من الخدمات 131

المرفق 3. النتائج المفصلة عن الروابط بين اللوائح التنظيمية للتجارة وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر 147

المرفق 4. منهجية بشأن إدراج انبعاثات غازات الدفيئة في إطار نموذج توازن عام قابل للحوسبة 156

المراجع 163

الحواشي 171

قائمة الأشكال

الشكل 1. الاتجاه في التجارة العالمية 12

الشكل 2. ترتيبات العولمة العربية في العامين 2013 و2016 13

الشكل 3. تجارة الجهات الفاعلة الاقتصادية الكبيرة، 1985-2016 15

الشكل 4. حصة أسيان+3 في التجارة الكلية للبلدان العربية 16

الشكل 5. اتّجاه مؤشر الاعتمادية الكلي لمجموعات البلدان العربية مقارنة بمجموعة بلدان الاتحاد الأوروبي الـ 28 وبلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا، 2012-2016 17

الشكل 6. نسب الاعتمادية في المنطقة العربية في العامين 2014 و2016 18

الشكل 7. أداء التكامل الاقتصادي والتنمية الاقتصادية في عام 2016 22

الشكل 8. تطوّر الهامش الموسّع والهامش المكثّف في البلدان العربية 2005-2015 23

الشكل 9. تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مناطق اقتصادية متنوعة 25

الشكل 10. تدفقات التحويلات المالية إلى أوروبا وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى والمنطقة العربية في 2005 و2015 28

الشكل 11. مصادر التحويلات المالية إلى المنطقة العربية: مصادر بينية عربية مقابل بقية العالم 29

الشكل 12. إجمالي الصادرات وصادرات القيمة المضافة، في بلدان متقدّمة مختارة 45
الشكل 13. القيمة المضافة للخدمات في إجمالي الصادرات، بلدان متقدّمة مختارة 46
الشكل 14. محتوى القيمة المضافة للخدمات لإجمالي صادرات الصناعات التحويلية والزراعة، بلدان متقدمة مختارة 47
الشكل 15. القيمة المضافة للخدمات في مجموع إجمالي الصادرات حسب القطاعات الفرعية للخدمات، بلدان متقدّمة مختارة 47
الشكل 16. إجمالي الصادرات والصادرات ذات القيمة المضافة، بلدان نامية مختارة 48
الشكل 17. القيمة المضافة للخدمات في إجمالي الصادرات، بلدان نامية مختارة 49
الشكل 18. محتوى القيمة المضافة للخدمات من إجمالي صادرات الصناعات التحويلية والزراعة، بلدان نامية مختارة 50
الشكل 19. القيمة المضافة للخدمات في مجموع إجمالي الصادرات حسب القطاعات الفرعية للخدمات، بلدان نامية مختارة 51
الشكل 20. إجمالي الصادرات وصادرات القيمة المضافة، بلدان عربية 53
الشكل 21. القيمة المضافة للخدمات في إجمالي الصادرات، بلدان عربية 53
الشكل 22. محتوى القيمة المضافة للخدمات لإجمالي صادرات الصناعات التحويلية والزراعة، بلدان عربية 54
الشكل 23. القيمة المضافة للخدمات في إجمالي الصادرات الإجمالية حسب القطاعات الفرعية، بلدان عربية 55
الشكل 24. صادرات الصناعات التحويلية والخدمات ذات القيمة المضافة 56
الشكل 25. حصة الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي عبر المناطق ومجموعات البلدان العربية 63
الشكل 26. تطوّر حصص الخدمات في القيمة المضافة للبلدان العربية، مقارنةً بالمتوسطات لمجموعات الدخل المختلفة 64
الشكل 27. نموّ القيمة الإضافية التي تساهم بها الخدمات في مناطق مختارة 65
الشكل 28. اللحاق بالركب في قطاع الخدمات، بلدان أسيان+3، البلدان العربية، بولندا 66
الشكل 29. الميزان التجاري للخدمات في مجموعات البلدان العربية، 2015-1995 68
الشكل 30. تقييد تجارة الخدمات حسب القطاع عبر مناطق وتكتلات مختارة 72
الشكل 31. تقييدية تجارة الخدمات حسب القطاع في المنطقة العربية 73
الشكل 32. مؤشر تقييد خدمات النقل (البنك الدولي) بالمقارنة مع مؤشر التقييد التنظيمي للاستثمار الأجنبي المباشر لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية 74
الشكل 33. مؤشر تقييد الخدمات المالية (البنك الدولي) بالمقارنة مع مؤشر تقييد الاستثمار الأجنبي المباشر (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي) 75
الشكل 34. مؤشر تقييد خدمات الاتصالات (البنك الدولي) بالمقارنة مع مؤشر تقييد الاستثمار الأجنبي المباشر (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي) 75
الشكل 35. مؤشر تقييد خدمات النقل حسب طريقة الإمداد في مناطق وتكتلات وبلدان عربية مختارة 77

الشكل 36. مؤشر تقييد خدمات نقل البضائع على الطرق وبالسكك الحديدية حسب طريقة الإمداد عبر مناطق وتكتلات وبلدان عربية مختارة 79
الشكل 37. مؤشر تقييد خدمات النقل البحري حسب طريقة الإمداد عبر مناطق وتكتلات وبلدان عربية مختارة 81
الشكل 38. مؤشر تقييد خدمات النقل الجوي حسب طريقة الإمداد عبر مناطق وتكتلات وبلدان عربية مختارة 82
الشكل 39. مؤشر تقييد خدمات الاتصالات حسب طريقة الإمداد عبر المناطق والتكتلات وبلدان عربية مختارة 84
الشكل 40. مؤشر تقييد الخدمات المالية حسب طريقة الإمداد عبر مناطق وتكتلات وبلدان عربية المختارة 86
الشكل 41. الحواجز التي تواجهها الشركات في دخول سلاسل القيمة – وُجهات نظر القطاع الخاص 94
الشكل 42. التعرفة القيمية المقدّرة المعادلة لمؤشّر تقييد تجارة الخدمات 96
الشكل 43. التأثيرات على الفقر 114

قائمة الأطر

الإطار 1. اندراج المغرب في سلاسل القيمة العالمية 14
الإطار 2. قاعدة بيانات التجارة في القيمة المضافة 43
الإطار 3. قاعدة بيانات القيود على تجارة الخدمات ـ البنك الدولي 70
الإطار 4. ما مدى تمثيل "مؤشّر تقييد تجارة الخدمات" للموقف الأحدث لأنظمة تجارة الخدمات؟ 71
الإطار 5. تحليل باستخدام أدوات الاقتصاد القياسي: النَهج والمنهجية 104

مقدمة

مقدمة

ما زال تحقيق تكامل اقتصادي إقليمي أعمق هدفاً هاماً للبلدان العربية، بل يمكن القول إنه هدف أكثر أهميّة من أيّ وقت مضى. وكما ورد في الإصدار الأول من "تقييم التكامل الاقتصادي العربي: التجارة في الخدمات كمحرّك للنمو والتنمية"، من شأن المزيد من التكامل الإقليمي أن يعد بالمساهمة في النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل والسلام والأمن في المنطقة. وتزيد التغيُّرات السريعة الحاصلة في المشهد الاقتصادي العالمي ضرورة تحقيق التكامل العربي (ESCWA, 2015).

وتحرير التجارة في الخدمات مجال أساسيّ لتوسيع نطاق مبادرات التكامل الاقتصادي الإقليمي، وله من آثار محتملة عميقة على تحويل الاقتصادات فرادى وعلى التكامل الاقتصادي الإقليمي. وينجم ذلك بصورة رئيسية من أن حصص الخدمات في الإنتاج والعمالة والاستثمار الأجنبي المباشر كبيرة؛ وذلك واضح على وجه الخصوص في البلدان ذات الدخل المرتفع. ولوجود قطاع خدمات حيويّ كفؤ وتنافسي أهمية كبيرة للعمالة وتوليد الدخل، كما أن من شأنه توفير زخم قوي للإنتاج الصناعي وللتجارة.

تتجاوز مساهمة الخدمات في النشاط الاقتصادي حصتها في التجارة الدولية بهامش واسع. فمثلاً، يشكّل قطاع الخدمات حوالي ثلثي الناتج المحلي الإجمالي لبلدان مجموعة العشرين، بينما تبلغ صادراتها من السلع أربعة أضعاف صادراتها من الخدمات (كحصة من الناتج المحلي الإجمالي، 20 في المائة و5 في المائة على التوالي). ومع أنّ التجارة في الخدمات كانت تنمو بسرعة قبل الأزمة المالية العالمية في عام 2008، ما تزال حصة تجارة الخدمات في النشاط الاقتصادي العالمي أقلّ بكثير من إمكاناتها الفعلية (WTO, 2009). وحسب (Miroudot, Sauvage and Shepherd, 2013)، السبب الأساسي لهذه النتيجة هو التكاليف الباهظة التي تواجهها الشركات في خدمات التجارة على المستوى الدولي، ما يجعلها غير مربحة وليس السبب عدم قابلية الخدمات للتداول التجاري. فالتكاليف التي تواجهها الشركات عند التجارة بالخدمات تعود بشكل أساسي إلى اللوائح التنظيمية (التي تضع حواجز أمام الدخول أو ترفع التكاليف) والاختلافات في المؤسسات والثقافة والموقع الجغرافي. وفي السنوات الأخيرة، زادت ربحية التجارة في مجموعة أوسع من الخدمات بفضل التقدّم التكنولوجي في مجال المعلومات والاتصالات والنقل الذي يخفّف التكاليف.

ويمكن أن يساهم قطاع الخدمات في تكامل سلاسل القيمة العالمية ويتعزز من خلال هذا التكامل. وفي حين تعتمد الخدمات أكثر فأكثر على المصنوعات، تجري حالياً عملية "إضفاء طابع خدماتي" على الصناعة التحويلية، أي يتزايد استخدام الصناعة التحويلية للخدمات الوسيطة مع ما يرافق ذلك من اتساع العمالة المتعلقة بالخدمات في الصناعة التحويلة. ولا توهن القيود التي تفرض على الحصول على السلع الوسيطة، بما في ذلك الواردات، قطاع الصناعة التحويلية الذي يستخدم هذه السلع فحسب بل أيضاً قطاع الخدمات الذي يستخدم هو أيضاً هذه المدخلات ويساهم في تقديم خدمات إلى الصناعة التحويلية. والواقع أن للمنتجين في قطاع الصناعة التحويلية كما في قطاع الخدمات مصلحة في وجود أسواق منفتحة وأكثر تنافسية للسلع وللخدمات أيضاً.

يشكل تدويل سلاسل الإمداد وشبكات الإنتاج فرصاً جديدة للشركات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية كموردين لكل من المدخلات المصنّعة والخدمات دون الحاجة إلى تطوير منتج كامل داخل حدود دولة واحدة. وفي الوقت الحاضر، هناك ثغرة كبيرة بين حصص الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصادات العربية (فقد تراوحت في عام 2014 بين 30 في المائة في موريتانيا و77 في المائة في لبنان) والحصص الصغيرة في الناتج المحلي الإجمالي المتمثّلة في صادرات الخدمات التي قد تتراوح بين 0.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لاتحاد المغرب العربي و1.2 في المائة لمجلس التعاون الخليجي مقابل 2.7 في المائة للدول العربية كافة، و6 في المائة لدول رابطة أمم جنوب شرق آسيا و16 في المائة لدول رابطة أمم جنوب شرق آسيا (آسيان+3)[1]. وتشير هذه الفجوة الواسعة إلى أن إمكانية توسّع تجارة الخدمات كبيرة.

تعتمد مشاركة الشركات في سلاسل القيمة العالمية على التنسيق الفعّال في الإنتاج في مراحل مختلفة عبر البلدان. وفي أحيان كثيرة تُعرقل هذا التنسيق الحواجز التي تواجهها التجارة واللوائح التنظيمية المحلية. وفيما يتعلق بالبلدان العربية كلّها، تبيّن التقديرات الأخيرة أنّ تكاليف التجارة التي تتسبب بها اللوائح التنظيمية قد تكون أعلى بمرّتين أو ثلاث مرات للتجارة في الخدمات منها للتجارة في السلع. وهذا عامل أساسي وراء عدم استغلال إمكانية التوسع في إنتاج الخدمات وتداولها تجارياً في المنطقة العربية.

وقد تبيّن أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة هي القناة الأهم التي تجري من خلالها المتاجرة بالخدمات. وتشير تقديرات في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD, 2011) أنّ نحو نصف التجارة في الخدمات يجري ضمن الشركات عبر الوجود التجاري. والنتيجة الرئيسية من ذلك هي أن من شأن إزالة القيود على تدفقات الخدمات عبر الحدود والتنظيم الخفيف الشفاف لدخول الخدمات الأجنبية تيسير توسّع صادرات الخدمات. وبالإضافة إلى جعل مناخ الأعمال أكثر جاذبيةً، يرجح أن تزيد سياسات التحرير التجاري مكاسب الكفاءة في أسواق الخدمات بجعلها أكثر انفتاحاً على التنافس وأكثر تنافسية. كما أنّ القطاعات الأدنى في السلسلة الإنتاجية التي تستخدم الخدمات كمدخلات ستستفيد من تدني تكاليفها إذا تعرّض مقدمو الخدمات المحليون للمنافسة. وباختصار يمكن أن يساعد اجتناب الحواجز التقييدية غير المبررة على تجارة الخدمات في ضمان حصول الشركات في كافة قطاعات الاقتصاد إلى خدمات أكثر فعالية من حيث الكلفة، ما يحسّن قدرتها التنافسية.

وهناك فارق هام بين مصادر تكلفة التجارة في السلع وفي الخدمات، يتمثل بفارق التدابير التنظيمية. فمن السهل قياس بعض التكاليف كمياً، وعلى الأخص تعرفات القيمة المضافة، أما قياس تكاليف التجارة الناتجة عن التدابير التنظيمية فصعب. فالحواجز أمام التجارة في الخدمات هي في معظمها جزء لا يتجزأ من تدابير داخلية ذات طابع تنظيمي تطبّق خلف الحدود. ونظراً إلى أنّ قابلية بعض الخدمات للتداول التجاري عبر الحدود محدودة، تعتمد الاستفادة من أفضل الممارسات والخدمات الجديدة اعتماداً حاسماً على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. ولذا يرتبط تنظيم الخدمات ارتباطاً مباشراً بالاستثمار وسياسة المنافسة وحركة العمال ورأس المال.

ترد أحكام خاصة بالخدمات في معظم اتفاقات التجارة الإقليمية الحديثة، ما يعكس الأهمية المتزايدة لتحرير التجارة في الخدمات. فعلى المستوى المتعدد الأطراف، تُعالَج منظمة التجارة العالمية والاتفاق العام المتعلق بالتجارة في الخدمات (الغاتس) قضية تحرير التجارة في الخدمات، بينما يعالجها في المنطقة العربية إطار الاتفاق العربي لتحرير التجارة في الخدمات (الذي يجري التفاوض

بشأنه تحت رعاية جامعة الدول العربية) والشراكة الأوروبية المتوسطية (التي ترتكز إلى بروتوكول إسطنبول الإطاري لتحرير التجارة في الخدمات والحق في الاستقرار). إضافة إلى ذلك، تعالَج الخدمات أيضاً في الاتفاقات الثنائية بين الاتحاد الأوروبي والبلدان العربية، وتتسق محتويات هذه الاتفاقات مع اتفاق الشراكة الأوروبية المتوسطية واستراتيجية الاتحاد الأوروبي للاستجابة للربيع العربي والتوجيه التفاوضي للمجلس الأوروبي بشأن إبرام اتفاقات التجارة الحرة العميقة والشاملة.

ولتحقيق أكبر قدر من المكاسب من مثل هذه المبادرات، ينبغي على البلدان العربية أن ترصد تنفيذ التزاماتها التجارية وتراقبها. وتهدف اتفاقات التجارة الحرة العميقة والشاملة التي يجري التفاوض عليها حالياً بشكل ثنائيّ بين الاتحاد الأوروبي وبلدان عربية عدة، من بينها الأردن وتونس ومصر والمغرب، إلى وضع أطر تنظيمية متطابقة مع معايير الاتحاد الأوروبي. ويُطمح على المدى الطويل إلى إنشاء منطقة تجارة حرّة بين الاتحاد الأوروبي والبلدان المتوسطية العربية. وعلى هذه الخلفية، أطلق الاتحاد الأوروبي وتونس مؤخّراً برنامج دعم من شأنه تحسين تنافسية قطاع الخدمات في تونس في سياق تحرير السوق المحلية وتخفيض الحواجز التجارية. ويغطّي البرنامج خدمات الصحة والتكنولوجيا والاتصالات والسياحة والمحاسبة والخدمات الاستشارية. وتشكّل برامج الدعم هذه، إلى جانب مناحيها ونُهُجها الميكرو-اقتصادية، أدوات اقتصاد كلّي أيضاً تهدف إلى تخفيف كلفة التحوّل البُنيوي باستحداث فرص عمل. كما أنّ اتفاقات التجارة الحرة العميقة والشاملة قد تزيد إمكانية النمو على المدى الطويل في البلدان العربية الشريكة نظراً إلى أن القدرة الإنتاجية للسكان يُفترض أن ترتفع بتحسن الخدمات في مجالات كالصحة والتعليم والمالية والنقل والاتصالات.

يهدف تقرير تقييم التكامل الاقتصادي العربي هذا إلى تناول القضايا المذكورة أعلاه وعرض الأدوات الضرورية لتقييم الحماية القائمة للتجارة في الخدمات والتحديد الكمي لمكاسب وتكاليف تحرير قطاع الخدمات على المستويين القُطري والإقليمي، ويطبّق الأدوات المستخدمة على الاقتصاد ككلّ كما على القطاعات الفرعية التي تبدو أكثر أهميةً للتكامل الإقليمي والقدرة التنافسية للبلدان العربية. ويعرض الفصل 1 منه معلومات محدّثة عن نظام دليل التكامل الاقتصادي العربي الذي وُضع وعُرض في الإصدار الأول (ESCWA, 2015). وتلخّص المؤشرات أداء المنطقة العربية من حيث التكامل الاقتصادي على المستويين العالمي والإقليمي، كما من حيث مستوى التكامل الاقتصادي الثنائي بين البلدان العربية. ويُبنى قياس التكامل حول ثلاثة تدفقات أساسية: الصادرات وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والتحويلات المالية للعمال. ويقيّم الدليل عدداً من مؤشرات التكامل التي اختيرت على أساس البحث الذي دعم هذا التقرير وكذلك على مراجعة الأدبيات. وتلقي النتائج الضوء على التقدّم والثغرات في التكامل الاقتصادي في المنطقة.

ويعرض الفصل 2 معلومات أساسية تحليليّة عن دور قطاع الخدمات في النشاط الاقتصادي والتكامل التجاري، بما في ذلك مناقشة نظرية حول لزوم التجارة في الخدمات في استراتيجيات التنمية الاقتصادية. ويحلّل هذا الفصل منافع تحرير التجارة في الخدمات ويقيس دور تجارة الخدمات وتجارة السلع من خلال استخدام قاعدة بيانات "التجارة في القيمة المضافة TiVA".

يعرض الفصل 3 تفاصيل خصائص التكامل العربي مع تركيز على التجارة في الخدمات، ويسلّط الضوء على وضع التكامل للقطاعات التي تعتبر حيويةً للنمو والتنويع وتوفير فرص العمل، وكذلك على السياسات

والأطر القائمة لتعزيز الروابط عبر البلدان. وفي هذا الفصل، تساعد الميزات البنيوية المتنوعة للبلدان العربية على تقديم صورة أكثر شمولية لتكامل التجارة في الخدمات في المنطقة. ويركّز هذا الفصل في تقييم الحواجز القائمة أمام التجارة في الخدمات على قطاعات أساسية ثلاثة هي النقل والاتصالات والخدمات المالية.

ويستعرض الفصل 4 الفرص والتحديات أمام دمج التجارة في الخدمات في منطقة التجارة الحرّة العربية الكبرى واتفاقيات مع شركاء من خارج المنطقة، أهمهم الاتحاد الأوروبي في سياق مفاوضاته المستمرة حول اتفاقات التجارة الحرة العميقة والشاملة مع البلدان العربية الأربعة: الأردن وتونس ومصر والمغرب. ويقدّم هذا الفصل للمرة الأولى تحليلاً للمكاسب الاقتصادية التي يمكن أن تتولد عن توسع تجارة الخدمات في المنطقة. ويبحث الفصل أيضاً أن تحرير التجارة في الخدمات أداة مهمة لتعزيز وتحقيق أهداف التنمية المستدامة ويقدم بعض الأدلة على ذلك، متجاوزاً التقييم التقليدي الاستباقي للآثار الاقتصادية للإصلاحات التجارية ليغطي آثار التحرير الأعمق لتجارة الخدمات على قضايا عابرة للقطاعات، بما في ذلك الآثار على العمالة حسب الجنسين، والاستثمار الأجنبي المباشر حسب القطاع والمنشأ، وتوزيع الدخل والفقر، وانبعاثات غازات الدفيئة. وقد أجريت هذه التقييمات باستخدام تكنولوجيات محاكاة مصممة لهذا الغرض.

أمّا الفصل 5 فيختتم ببحث ما تعنيه النتائج التي توصل إليها هذا التقرير للسياسات المتعلقة بالتكامل الاقتصادي العربي. وقد أولى الفصل اهتماماً خاصاً لأبعاد الاقتصاد السياسي للإصلاحات التجارية.

1. التطورات الحديثة في التكامل الاقتصادي البيني والعالمي للبلدان العربية

1. التطورات الحديثة في التكامل الاقتصادي البيني والعالمي للبلدان العربية

في ظلّ الظروف المناسبة، التكامل الاقتصادي نعمة للاقتصاد، كما تؤكّد أدبيات نظرية وتجريبية كثيرة (ESCWA, 2015). فقد يكون للروابط التجارية والاستثمارية القوية مع بقية العالم أثر إيجابي على تخصيص الموارد وتراكم عوامل الإنتاج والكفاءة التي تستخدم بها. وقد يؤدّي ذلك بدوره إلى مكاسب كبيرة في النواتج الاقتصادية. كما أنّ عمق التكامل الاقتصادي ونطاقه من حيث تغطية المنتجات والتغطية الجغرافية مهمّان أيضاً. وإذ يعالج هذا الفصل ثغرة كبيرة في الأدبيات والأبحاث حتى الآن، فإنه يهدف إلى تقييم أداء التكامل الاقتصادي للبلدان العربية على مستوى البلدان فرادى ومستوى مجموعات البلدان والمستوى العالمي، مستخدماً دليل نظام التكامل الاقتصادي العربي.

ويستكشف هذا الفصل أيضاً التحديات والمخاطر والفرص المرتبطة بالمشهد المستقبلي العالمي المتغيّر وتبعاته على التكامل الاقتصادي العربي على المستويات العالمي والبينيّ والثنائي. كما يبحث أيضاً آفاق التكامل الاقتصادي الأعمق بين البلدان العربية في بيئة دولية متغيّرة. ويحلّل تطوّر التكامل العربي مع خارج المنطقة وديناميّاته بهدف تقديم رؤى حول الآثار الممكنة له على للتكامل الاقتصادي العربي البينيّ.

وعلى منوال الإصدار الأول من تقييم التكامل الاقتصادي العربي، يشمل التحليل مجموعات البلدان التالية: اتحاد المغرب العربي، ومجلس التعاون الخليجي، وبلدان أخرى من غير هاتين المجموعتين وهي أقل البلدان نموّاً (جزر القمر وجيبوتي ودولة فلسطين والسودان والصومال واليمن) والاقتصادات العربية المتنوعة (الأردن والجمهورية العربية السورية والعراق ولبنان ومصر)[2].

ولا تتسم فترة التحليل 2013-2016 بتكامل اقتصادي إقليمي وعالمي معزّز. وقد يكون ذلك بسبب عدة عوامل، أهمّها التباطؤ في التجارة العالمية والنشاط الاقتصادي العالمي. وتوضح هذه الفترة أيضاً المخاطر التي تتعرض لها البلدان العربية كنتيجة لتزايد التكامل مع الاتحاد الأوروبي والصين منذ عام 2000. وأخيراً وليس آخراً، أثّرت الصدمات التي تلقتها معدلات التبادل التجاري نتيجة تقلّبات أسعار النفط والسلع الأخرى على البلدان المصدّرة للنفط كما على البلدان المستوردة له. وكانت الصدمة شديدة على وجه الخصوص للبلدان المصدّرة، التي خبِرت صدمة مالية عامة سلبية شديدة أثّرت على نموّها الاقتصادي وعلى سعيها إلى استراتيجيات للتكامل الاقتصادي.

يبدأ الفصل بتقديم تصنيفات البلدان على أساس درجات العولمة. وتُشرَح التغيّرات في الدرجات والتصنيفات على ضوء التوجّهات والتطورات الحديثة العهد التي أثّرت على الزخم نحو العولمة منذ صدور الإصدار الأول من تقييم التكامل الاقتصادي العربي. ويحدِّد الفصل القوى الدافعة للعولمة وأنماطها ويبحث فيها في سياقات المنطقة. كما يُجري مقارنات بين أداء البلدان العربية فرادى وأداء المنطقة العربية ككلّ. ومن التطورات الجديرة بالملاحظة، التجارة والروابط المالية التي بدأت تتعزز بين البلدان العربية والصين وأجزاء أخرى من آسيا، إثر الصعود المذهل لهذه المنطقة في السنوات الأخيرة. ويخلص هذا الجزء إلى أنّ البلدان العربية في الوقت الحاضر أكثر عرضةً للتأثيرات غير المباشرة لصدمات قد تأتي من آسيا. وعلى نحو شبيه، تتأثّر بلدان اتحاد المغرب العربي بالتطورات (الإيجابية أو السلبية) في الاتحاد الأوروبي. ويقيّم الجزء الأول من الفصل مدى انكشاف البلدان العربية على مثل هذه الصدمات باستخدام دليل اعتمادية يستند إلى مؤشرات تتعلق بتدفقات الموارد الخارجية دعماً للنمو الاقتصادي عبر التكامل الدولي. ويتعمق التحليل باستخدام أدلة اعتمادية تستند إلى بيانات ثنائية لتقدّم صورة أكثر تفصيلاً لأنماط التكامل الاقتصادي على المستوى البيني داخل المنطقة كما على مستوى تكامل المنطقة مع الخارج. وبالإضافة إلى ذلك، يتقصى الجزء الأوّل من الفصل أيضاً تأثير الصدمات على معدلات التبادل التجاري وعلى أداء البلدان العربية فيما يتعلق بالتكامل، ويستخدم لذلك نسخة من تصنيفات الاعتمادية تقوم على الكثافة الثنائية بهدف التفكير ملياً في دور كلّ من مجموعات البلدان كقوى دافعة للتكامل الاقتصادي البينيّ العربي.

ويحدّد الجزء الثاني من هذا الفصل فرصاً لمزيد من التكامل الاقتصادي البيني العربي. وتحقيقاً لهذه الغاية، يتبع نهجاً جديداً يقوم على لوحات درجات نظام أدلة التكامل الاقتصادي العربي؛ ويميّز هذا النهج بين العوامل التمكينية، ونتائج الاستراتيجية التجارية الموضوعة، والسياسات المعتمدة للدفع بالتكامل الاقتصادي في المنطقة العربية. وبالفعل، حُدّثت البيانات منذ الإصدار الأول لتقييم التكامل الاقتصادي العربي وحُسّنت باستبدال التقديرات السابقة ببيانات فعلية جديدة. وبالإضافة إلى ذلك، من المهمّ أن نعي أنّ القيم المرتفعة والمنخفضة في التصنيفات هي مجرّد قياس لمدى ارتباط بلد ما بالعالم نسبة إلى أفضل البلدان وأسوئها أداءً. فهي، مثلاً، لا تفيدنا بما إذا كان مستوى الانفتاح في أي بلد هو الأمثل أم لا. وبناءً عليه، ترتكز تصنيفات نظام التكامل الاقتصادي العربي فقط على بيانات الصادرات وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والتحويلات المالية؛ والسبب أن ذلك يتيح إجراء تقييم أفضل لمدى استفادة اقتصاد معيّن من الاندماج في الأسواق العالمية بفضل نجاحه في استيعاب أجزاء من الطلب الدولي والمدفوعات المتعلقة بذلك (أي المدفوعات المتعلقة بصادرات السلع والاستثمار الأجنبي المباشر الذي قد يتضمن تطورات تكنولوجية وصادرات من رأس المال البشري).

في السنوات الأخيرة، حصلت تغيّرات ملحوظة كثيرة في بيئة التكامل الاقتصادي وأداء البلدان العربية. فقد ضعف نموّ حجم التجارة العالمية (سلع وخدمات) ليصل إلى 2.3 في المائة في عام 2016 مقابل 2.6 في المائة في عام 2015 (IMF, 2017). وبين العامين 2013 و2016، تأثّرت تصنيفات التكامل الاقتصادي بالتحدّيات الاقتصادية العالمية الهائلة: تدهور أسعار النفط والسلع الأخرى، وتباطؤ اقتصادي في الصين، وركود اقتصادي في روسيا والبرازيل، وتوتّرات جغرافية سياسية. وقد تأثر النمو والتجارة والاستثمار في البلدان المتكاملة بعمق مع الصين والبرازيل وروسيا. وفي هذه الأثناء، أثّرت مجموعات من العوامل الدورية والبنيوية على التكامل

الاقتصادي العالمي والإقليمي والثنائي في البلدان العربية. وتشمل العوامل الدورية التعافي البطيء من الأزمة المالية في البلدان المتقدمة النمو، وارتفاع الحمائية الذي أعقب ذلك، وانخفاض أسعار السلع والنفط. وعادة، تختفي آثار التغيّرات الدورية بسرعة مع عودة الاقتصادات إلى أوضاعها الأولية. وبالفعل، قد يتلاشى في وقت قريب التأثير المحبط على التكامل الاقتصادي لبطء التعافي في البلدان المتقدّمة. وإذا كانت العوامل البنيوية (مقابل العوامل الدورية) تفسّر جزءاً كبيراً من التباطؤ في التكامل الاقتصادي، فقد تكون ديناميّات التكامل في المنطقة العربية تغيّرت بشكل أكثر جوهرية، ما يمكن أن يثير تساؤلات حول دور الصادرات كمحرّك للنموّ والتنمية. غير أن معظم التغيّرات التي حدثت في مشهد التكامل الدولي في السنوات الأخيرة كانت على ما يبدو دوريّة. وقد تكون الصدمات الدوريّة قمة جبل جليد المخاطر التي يأتي بها المشهد الدولي المتغيّر. وقد وثّقت الآثار الجانبية الكبيرة للصدمات الاقتصادية في الصين على الاقتصاد العالمي في الأدبيات عن التجارة. ولربما تضطرّ البلدان العربية التي طوّرت روابط متينة مع رابطة أمم جنوب شرق آسيا+3 إلى مواجهة واقع تعرّضها لمصدر جديد من مخاطر عدوى الأزمات.

كما ذكرنا سابقاً، احتُسبت مؤشّرات متنوعة تقيس الأداء بطريقتين: يستخدَم تصنيفٌ للعولمة لقياس إجمالي ارتباط البلد ببقية العالم؛ ويقيس مؤشّر اعتمادية نجاح البلد في التقاط تدفقات المدفوعات العالمية المتعلقة بصادرات السلع ورأس المال البشري (من خلال التحويلات المالية للعمال) والاستثمار الأجنبي. ولهذا الإصدار من تقييم التكامل الاقتصادي العربي، استُعملت البيانات الخاصة بعام 2016 متى توفّرت. ونظراً لموضوع هذا الإصدار، يجري تحليل أداء التجارة في الخدمات وسياستها بالتفصيل في الفصول التالية.

ألف. التباطؤ في التجارة العالمية: "الوضع الطبيعي الجديد" لعولمة البلدان العربية

كانت "العولمة المفرطة"، وهي الزيادة الكبيرة في التجارة نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي في العقدين اللذين أعقبا عام 1990، حسب Krugman, 2014 "أمراً يحدث مرّة واحدة"، وأنّ "استواء الاتجاه لا هو بالجيّد ولا بالسيئ، بل هو ما يحدث عندما يصل اتجاه ما حدوده". وفي حين قد تكون العولمة المفرطة مرحلة استثنائية، سيولّد التباطؤ في التجارة العالمية تحدّيات إضافية للبلدان العربية في محاولاتها الاستحواذ على حصة أعلى من الطلب العالمي على السلع والخدمات. والواقع أن تحقيق حصة أكبر في تجارة عالمية لا تنمو قد يكون أصعب إذا ما حاولت البلدان والشركات حماية صادراتها من الانكماش.

يتوقّع أن تتسارع وتيرة التجارة العالمية بعد دورتي ركود متتاليتين انخفضت فيهما التجارة مما يزيد على 60 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي إلى حوالي 50 في المائة. مع ذلك، يبدو أن التعافي الكامل للاقتصاد العالمي بعيد المنال على المدى القصير (الشكل 1). ولذا قد تجد البلدان أنها تكابد عدداً أقل من فرص التصدير مجالها أضيق لإجراء تحسينات في الإنتاجية من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر والتخصّص ونشر التكنولوجيا (Constantinescu, Matteo and Ruta, 2014). مع ذلك، قد تكون البلدان التي طوّرت ميزاتها النسبية واستخدمتها لتندمج بنجاح في سلاسل القيمة والإمداد العالمية أقل تأثراً بالسلبيات. كما قد يكون حاسم الأهمية القرب من مركز ينمو بسرعة و/أو المشاركة في مشروع تكامل إقليمي فعّال. ففي عام 2016، احتلّت لكسمبرغ وسنغافورة ومالطا وفييت نام وبلجيكا ومولدوفا وهولندا وسلوفاكيا وإيرلندا

وهندوراس المراتب العشر الأولى من دليل العولمة. وكما ذُكر في الإصدار الأول من التقييم، تميل البلدان الصغيرة المتقدمة والمزدهرة إلى الانفتاح أكثر فتكون أكثر عولمةً من البلدان الأكبر. وعلى العكس من ذلك، تحتل مراتب سفلى البلدان الكبيرة نسبيّاً والأكثر اكتفاءً ذاتياً، مثل الولايات المتحدة واليابان وأستراليا والمملكة المتحدة والصين والهند. أمّا المراتب الأسفل فتحتلها بلدان متضررة بالنزاعات و/أو تعرقلها مجموعة عوامل تشمل صغر الحجم والفقر الشديد والعزلة الاقتصادية والجغرافية، ومن الأمثلة على ذلك فنزويلا والسودان وإيران.

وفي العامين 2015 و2016، كان نصف البلدان العشرة الأكثر عولمةً يتكون من بلدان أوروبية، ومن بين البلدان الخمسة عشر الأولى كانت هناك 10 بلدان أوروبية. ومنذ نشوب أزمة الديون السيادية الأوروبية في عام 2009، حسّنت بلدان أوروبا الشرقية والشمالية ترتيبها باطراد. وتمكن مقارنة ذلك بالوضع في عام 2014، عندما كانت هناك ستة بلدان أوروبية فقط بين البلدان الخمسة عشر الأولى. مع ذلك، تصدرت الترتيب منذ عام 2013 سنغافورة وهي بلد عضو في رابطة أمم جنوب شرق آسيا ومركز إقليمي كبير. وفييت نام، وهي إحدى البلدان المعيارية في دراستنا هذه، توضح تماماً أثر تنفيذ استراتيجية تجارة فعّالة على إدراج بلد صغير في سلاسل القيمة الإقليمية. فقد أصبح هذا البلد المتوسط الدخل عضواً في منظمة التجارة العالمية في عام 2007 واعتمد منذ ذلك الحين عملية تصنيع سريعة. وفي عام 2012، أصبحت فييت نام من البلدان الـ 10 الأولى في ترتيب العولمة، وفي العامين 2015 و2016، احتلّت المرتبة الرابعة. وفي موازاة ذلك، انتقل البلد من المرتبة التاسعة إلى المرتبة الثانية من حيث نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي، ومن المرتبة التاسعة إلى المرتبة الأولى من حيث نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي.

الشكل 1. الاتجاه في التجارة العالمية (كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي)

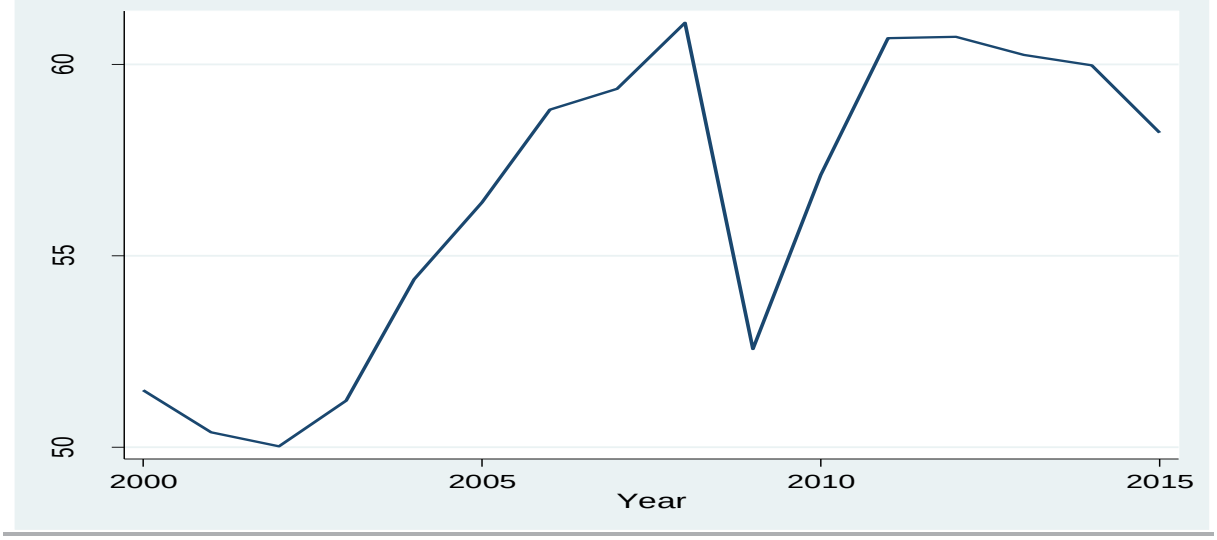

المصدر: حسابات المؤلّفين باستخدام قاعدة بيانات نظام الحل التجاري العالمي المتكامل (نظام ويتس)، (أُطلع عليه في تشرين الأول/أكتوبر 2017). (World Bank, n.d.).

وحتى عام 2014، ارتفعت مرتبات كلّ من ميانمار وإندونيسيا وبروناي دار السلام والفلبين وكمبوديا بشكل مطرد. إلا أنها جميعها تراجعت بعد ذلك إلى مرتبات أدنى، ويعود ذلك إلى حد كبير إلى إعادة التوازن في الصين وما عقب ذلك من أوجه عدم يقين حول مستقبل تلك الاقتصادات.

وفي العامين 2012 و2013، تضمّنت لائحة البلدان العشرين الأولى في تصنيف العولمة 7 بلدان عربية (لبنان وعُمان والكويت والأردن والبحرين والصومال والإمارات العربية المتحدة)؛ ومنها 3 بين البلدان الـ 10 الأولى (لبنان وعُمان والكويت). ولكن في عام 2016، لم يحتلّ أيّ بلد عربي أيّاً من المراتب العشر الأولى وتمكّنت 4 بلدان فقط من البقاء ضمن البلدان العشرين الأولى. كما أنّ أفضل الدول العربية أداءً، وهما لبنان وعُمان، فقدا على التوالي 11 نقطة و9 نقاط بين العامين 2013 و2016، فانتقل لبنان من المرتبة الثالثة إلى المرتبة الرابعة عشرة، وانتقلت عُمان من المرتبة السادسة إلى المرتبة الخامسة عشرة. واحتلّت الكويت المرتبة السابعة عشرة واحتل الأردن المرتبة العشرين. ومن بين البلدان العربية التي يشملها التحليل، وحدها جزر القمر والمغرب واليمن حسّنت من أدائها. فيما تراجع ترتيب البلدان العربية المتبقية، وفي بعض الحالات كان التراجع جذرياً (الشكل 2).

ويعكس مؤشّر العولمة، الذي يقيس الأداء النسبي للبلدان من حيث التكامل العالمي، أثر "الوضع الطبيعي الجديد" لبيئة التجارة الدولية على التكامل الاقتصادي[3]. فعلى مدى الفترة 2013-2016، أتيحت الفرصة للبلدان العربية لإدراج نفسها في سلاسل القيمة العالمية. لكن التباطؤ التجاري العالمي ليس على الأرجح مسألة دورية. كما أنّ درجة المرونة المتدنية جداً للتجارة العالمية نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، التي بلغت 1.6 في عام 2013، قد لا تعود إلى المستوى السابق الذي كانت عليه وهو 2.8 في عام 2007 (OECD, 2017). ومن منظور تاريخي، تُعزى المرونة القوية غير العادية التي سُجّلت في الفترة 1990-2007 إلى عوامل بنيوية محبّذة للتجارة لم تعد قائمة حالياً، مثل انخفاض تكاليف النقل، وخفض الحواجز التجارية، وتراجع الأسعار النسبية للسلع والخدمات المتداولة تجارياً. ونتيجة لذلك، لم تعد أحجام التجارة الحالية تستجيب بالقدر نفسه لمستوى معيّن من نموّ الدخل.

الشكل 2. ترتيبات العولمة العربية في العامين 2013 و2016

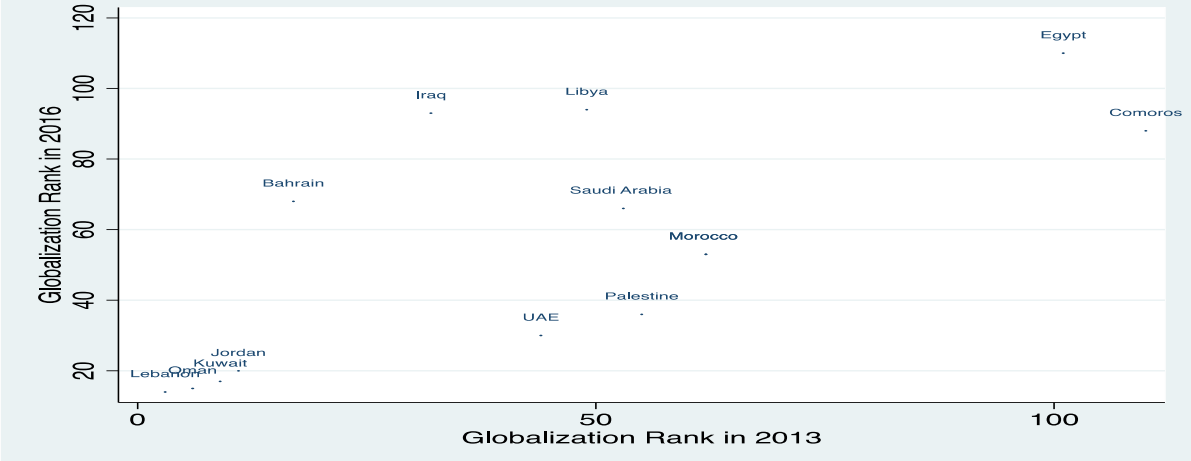

المصادر: تقديرات المؤلّفين باستخدام قاعدة بيانات تجارة السلع الأساسية Comtrade, 2017؛ World World Economic Outlook, 2015؛ UNCTAD, 2017، وقاعدة بيانات البنك الدولي (اطّلع عليها في أكتوبر/تشرين الأول 2017).

الإطار 1. اندراج المغرب في سلاسل القيمة العالمية

يشكّل نجاح اندراج المغرب الأخير في سلسلة القيمة العالمية للسيارات مثالاً على كيفية قيام بلد بمبادرة لتوسيع تجارته في سياق تباطؤ التجارة العالمية. كما يعطي مثالاً عن الإمكانية غير المستغلّة في الدول العربية للمشاركة في الاقتصاد العالمي. ففي محاولة لتنويع مصادر النمو من خلال تطوير صناعة السيارات، أُطلق المغرب مصنع رينو في طنجة في عام 2012. ومنذ عام 2012، نما القطاع بنسبة تزيد عن 20 في المائة في السنة، ما حوّله إلى قطاع ذي قوة دافعة كبيرة لصادرات المغرب. ومن شأن الإنتاج المتوقع لسيارات بيجو سيتروين على أراضي المغرب أن يساعد في تعزيز موقع البلد.

وكنتيجة طبيعية لذلك، استفادت البلاد منذ عام 2013 من فورة في الاستثمار الأجنبي المباشر، بلغت في كلّ سنة 3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. كما وُجّه الاستثمار الأجنبي المباشر بنجاح نحو قطاع التصنيع (بعكس قطاعي السياحة والبناء التقليديين)، وهو أمر من شأنه أن يعزز هذا القطاع، الذي شكّل 16 في المائة من إجمالي الناتج المحلي في عام 2014. وتشكل هذه المبادرة خطوةً نحو تحسين المحتوى التكنولوجي لصادرات البلاد، ومن شأنها أن تزيد اندراج المغرب في سلاسل القيمة العالمية.

وقد تساهم إنجازات المغرب الأخيرة في إحداث تحوّل بنيوي يتيح له رفع مستوى المعيشة وتوسيع السوق المحلية توسيعاً كبيراً. أما حتى الآن فما زالت هناك أوجه قصور اجتماعية-اقتصادية كبيرة تؤثّر على نمو الناتج المحلي الإجمالي والصادرات. ففي عام 2015، قارب الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد 3200 دولار مقابل 7600 دولار لبلغاريا و9500 دولار لرومانيا و11500 دولار لتركيا، وهي بلدان تشكّل ثلاث وجهات بديلة للاستثمارات الأوروبية (World Bank, 2017a).

المصدر: Constantiescu, Mattoo and Ruta ,2014.

في ظلّ "الوضع الطبيعي الجديد"، قد تضطرّ البلدان إلى إعادة تقييم استراتيجية الاعتماد على الصادرات كمحرّك لنموّ اقتصادي قوي يسير قدماً (Lewis and Monarch, 2016). مع ذلك، وكما يوضّح القسم التالي، لا يزال هناك في البلدان العربية المتأخرة عن عملية العولمة مجال لمزيد من توسيع شبكات سلسلة القيمة العالمية وتوسيع نطاق التوزيع الدولي لليد العاملة (الإطار 1).

باء. الترابطات بين أداء التكامل العالمي والعربي

منذ عام 2005، ازدادت الروابط الاقتصادية بين الصين والبلدان العربية عمقاً وقوّةً. لكن الفرص المتاحة للبلدان العربية من خلال تنويع الشركاء التجاريين الجدد تصاحبها مخاطر. وكما ذُكر سابقاً، يعود التباطؤ أخيراً في نمو الصين إلى عوامل دورية وأخرى بنيوية، وفي الفترة 2014-2016، يمكن أن تفسر العوامل البنيوية ثلثي التباطؤ (Constantinescu, Matteo and Ruta, 2016). وقد أدى الجمع بين ارتفاع حصة الصين من الناتج المحلي الإجمالي من التجارة إلى 60 في المائة في عام 2006 (الشكل 3) ثم تباطؤ نمو هذه الحصة إلى زيادة احتمال حدوث درجة معينة من عدوى الأزمات الناشئة عن اقتصاد الصين.

وقد انتقل أثر التباطؤ في الصين بشكل أساسي إلى البلدان المصدّرة للسلع، التي عانت ركوداً في أسعار السلع تسبب به إلى حد كبير تباطؤ نمو الطلب في الصين. فالصين تستوعب أكثر من نصف إنتاج العالم

من الحديد الخام والنحاس المصقول والألمنيوم الأولي والنيكل المصهور أو المصقول، أما حصتها في استهلاك النفط العالمي فأدنى إذ تبلغ 11 في المائة (WEO, 2015; Gauvin and Rebillard, 2015; Aastveit, Bjornland and Thorsrud, 2012). وأما اقتصاد الاتحاد الأوروبي فيستمرّ في التعافي بعد أزمة الديون السيادية اليونانية وتداعياتها على بلدان في الاتحاد الأوروبي مشابهة تعاني إجهاداً في الماليّة العامة (إسبانيا والبرتغال).

وقد امتدّت قدرة الصين على اجتذاب شركاء جدد راغبين في الاستفادة من قوتها الجاذبة إلى بلدان من خارج آسيا. فاتجهت بلدان أفريقية نحو الشرق في أعقاب الأزمة المالية العالمية التي شهدتها البلدان المتقدمة في عام 2008. وفي عام 2016، أصبحت الصين الشريك التجاري الرئيسي لألمانيا. كما ارتفعت تجارتها مع أمريكا اللاتينية بمقدار 21 ضعفاً بين العامين 2000 و2016، وفي عام 2016 وحده، تلقّت أمريكا اللاتينية 21 مليار دولار من المصارف السياساتية الصينية (Myers and Gallagher, 2016). تبعاً لذلك يمكن أن تمتدّ الصدمات التي تنشأ في الصين إلى آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية وأوروبا، وإن بآثار متمايزة تبعاً لقوة وطبيعة الروابط الاقتصادية.

الشكل 3. تجارة الجهات الفاعلة الاقتصادية الكبيرة، 1985-2016
(كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)

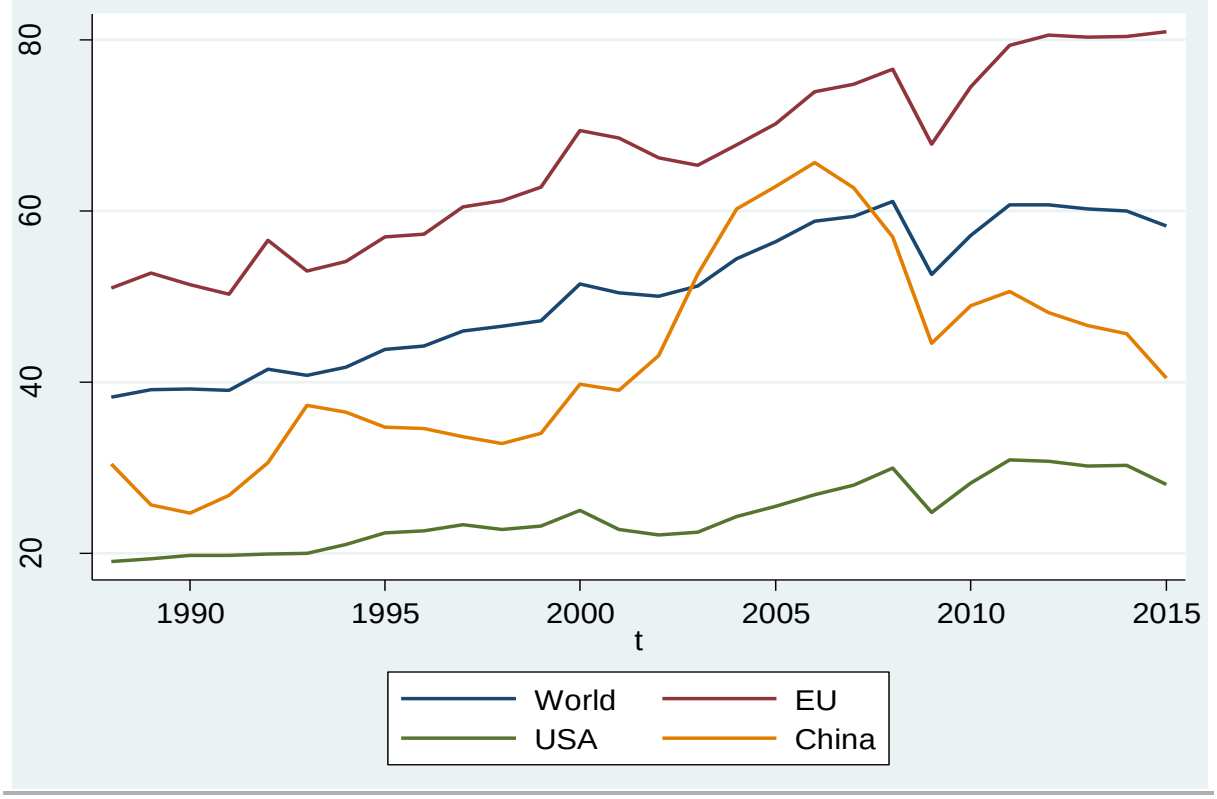

المصدر: حسابات المؤلّفين باستخدام قاعدة بيانات البنك الدولي (أُطّلع عليها في تشرين الأول/أكتوبر 2017).

الشكل 4. حصة أسيان+3 في التجارة الكلية للبلدان العربية

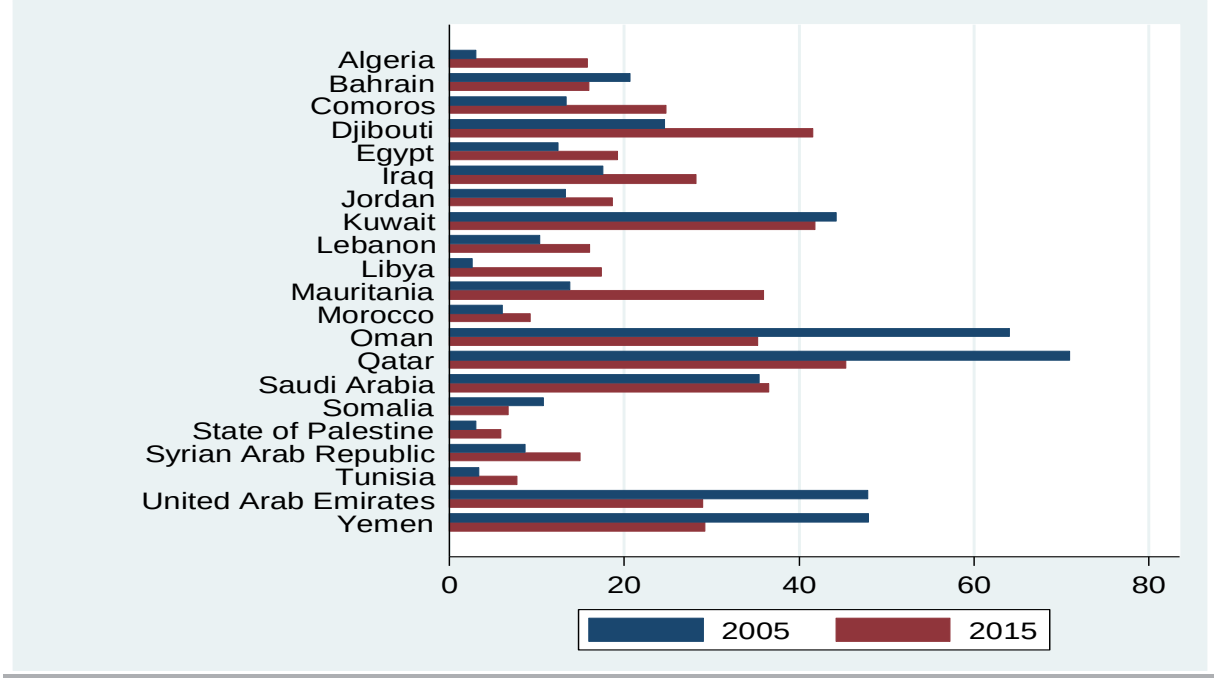

المصدر: حسابات المؤلّفين باستخدام قاعدة البيانات الإحصائية لتجارة السلع الأساسية Comtrade, 2017، (أطّلع عليها في تشرين الأول/أكتوبر 2017).

كذلك كان التوسع الاقتصادي لأسيان+3 مكسباً غير متوقّع للمنطقة العربية. فالبلدان التي عزّزت روابطها التجارية مع أسيان+3 غنيّة بالموارد الطبيعية، وهي تتضمّن دول مجلس التعاون الخليجي وجيبوتي واليمن وموريتانيا. ويبين الشكل 4 أنّ إجمالي تجارة أسيان+3 مع ليبيا ازداد خمسة أضعاف ومع الجزائر أربعة أضعاف، كما ازداد بنسبة 50 في المائة تقريباً في حالة تونس وجيبوتي والجمهورية العربية السورية والعراق وقطر ومصر. وازدادت زيادة كبرى بين العامين 2000 و2015 تجارة أسيان+3 مع اقتصادات عربية أخرى متنوّعة مثل الأردن والمغرب، كما مع بلدان اتحاد المغرب العربي في السنوات الأخيرة. وفي عام 2015، استحوذت أسيان+3 على 30 في المائة من الصادرات الكلية لأغلبية البلدان العربية المصدّرة للنفط، ما عدا البحرين.

أما فيما يتعلق بالقوى التي أدت إلى تغيُّر تصنيفات العولمة في عام 2015، فقد نجمت عن تدني أحجام الصادرات وانخفاض أسعار النفط وسلع أخرى تراجعات تقدر بحوالي 20 مرتبة في تصنيفات صادرات الجزائر والعراق وليبيا، بينما كان تأثير ذلك على بلدان مجلس التعاون الخليجي ضئيلاً. لكن نمط التغيُّر كان مختلفاً في عام 2016، إذ خبرت كافة البلدان المذكورة تراجعاً حادّاً في الترتيب الذي تحتله صادراتها. ولم تتعدّل الواردات بالقوة نفسها، ما أدّى إلى ارتفاع تصنيفات الواردات في عام 2015 بمقدار 15 إلى 20 نقطة لبلدان مجلس التعاون الخليجي والجزائر والعراق. وحصل التعديل في عام 2016، عندما هبطت تصنيفات البحرين وعُمان وليبيا والمملكة العربية السعودية بحوالي 15 نقطة. ومن ناحية الاستثمار الأجنبي، خسرت معظم البلدان العربية المصدّرة للنفط

مواقعها. ففي عام 2015، عاد المستثمرون إلى البلدان المتقدّمة النمو بسبب عوامل متعدّدة: تدني أسعار النفط (الذي أفقد قطاع الطاقة جاذبيته)، والزيادة المتوقعة في أسعار الفائدة في الولايات المتحدة الأمريكية، وارتفاع معدل تقلبات أسواق الأسهم في آسيا. وكان على أقل البلدان العربية نموّاً (مثل جيبوتي وموريتانيا واليمن) مواجهة الصعوبات نفسها من ناحية الصادرات، لكنّ وارداتها كانت قد انخفضت بالفعل في عام 2015. إلاّ أنّ تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة والخارجة كانت أقلّ تأثراً في أقل البلدان العربية نمواً فظلّت تصنيفاتها دون تغيير إلى حدّ بعيد.

وترصد تصنيفات الاعتمادية نجاح بلد ما في تصدير السلع وتوليد التحويلات المالية وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر. ويرتكز ترتيب كلّ بلد على مجموع هذه التدفقات الثلاثة كنسب من الناتج المحلي الإجمالي. ويقيس مؤشّر ثانٍ، هو المؤشّر المركّب، الموارد المالية الإضافية التي يحصل عليها (يخسرها) بلد ما مع تمتين (إضعاف) روابطه الاقتصادية مع منطقة معيّنة أو شريك معيّن وكيفية مساهمة التكامل الاقتصادي في تعزيز (تثبيط) نشاطه/نموّه الاقتصادي. وبالمقابل، يزيد التكامل الاقتصادي انكشاف البلدان على الصدمات الأجنبية. ويبين الشكل 5 مؤشر الاعتمادية وهو يبدي اتجاهاً نحو اعتمادية أقلّ، خاصةً في حالة بلدان مجلس التعاون الخليجي وأقل البلدان العربية نموّاً.

تُرجم تباطؤ النموّ في الصين وما نجم عنه من ضعف في أسعار الطاقة والسلع الأخرى هبوطاً في تصنيفات العولمة لمعظم البلدان العربية المصدّرة للموارد الطبيعية. ففي الفترة ما بين 2014 إلى نهاية 2016، تراجعت تصنيفات كل من الأردن والجزائر والعراق وبلدان مجلس التعاون الخليجي، عدا الإمارات العربية المتحدة، بمقدار 15 إلى 30 نقطة. أمّا موريتانيا، وهي تتاجر في الحديد على مستوى عالمي وشريك رئيسي للصين، فقد حافظت على ترتيبها بين السنتين المعنيتين (الجدول AI.1).

الشكل 5. اتّجاه مؤشر الاعتمادية الكلي لمجموعات البلدان العربية مقارنة بمجموعة بلدان الاتحاد الأوروبي الـ 28 وبلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا، 2012-2016

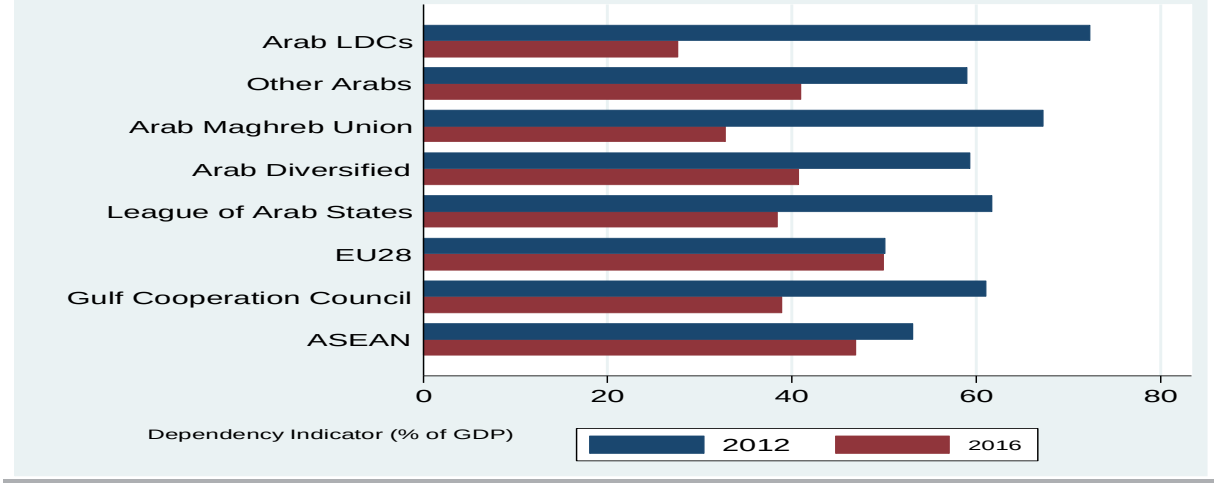

المصدر: تقديرات المؤلّفين باستخدام قاعدة البيانات الإحصائية لتجارة السلع الأساسية Comtrade, 2017، وقاعدة بيانات البنك الدولي (أُطّلع عليهما في تشرين الأول/أكتوبر 2017).

وقد تراجعت قوّة روابط مجلس التعاون الخليجي ورابطة أمم جنوب شرقي آسيا مع باقي العالم لكن التراجع في حالة بلدان مجلس التعاون الخليجي كان أكبر. ففي عام 2012، بلغ مجموع حصص الصادرات وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وتدفقات التحويلات المالية من الناتج المحلي الإجمالي 69 في المائة لمجلس التعاون الخليجي و58 في المائة لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا؛ وفي عام 2015، تقلص المجموعان إلى 44 في المائة لمجلس التعاون الخليجي و52 في المائة لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا. وتراجع مستوى ارتباط بلدان اتحاد المغرب العربي بالعالم بالنسبة نفسها إذ هبطت مساهمة الصادرات وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والتحويلات المالية في نموّها الاقتصادي إلى النصف في الفترة نفسها، من 45 في المائة في عام 2012 إلى 22 في المائة في عام 2015. وكان ذلك نتيجة تغيّر المشهد الدولي الذي ترافق مع إجهاد اقتصادي بسبب الأزمة المديدة في أوروبا، شريكها الأساسي إلى حدّ بعيد. وكان حجم التعديل مشابهاً في أقل البلدان العربية نموّاً إذ هبط مؤشّر الاعتمادية من 20 في المائة في عام 2012 إلى 7 في المائة في عام 2015.

وتقلّصت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان العربية في عام 2015، وترافق ذلك أيضاً مع انخفاض في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الخارج. وتمكن ملاحظة الأنماط نفسها في حالة تونس والصومال والمغرب. ومع أنّ البلدان الأخيرة تعتمد على صادراتها اعتماداً أكبر، توضح حالة الإمارات العربية المتحدة منافع وجود اقتصاد أكثر تنوّعاً، فهي منكشفة كثيراً على الصدمات الخارجية الآتية من آسيا، لكن أداءها كان في جودة أداء مجموعة البلدان المتنوّعة اقتصادياً.

الشكل 6. نسب الاعتمادية في المنطقة العربية في العامين 2014 و2016

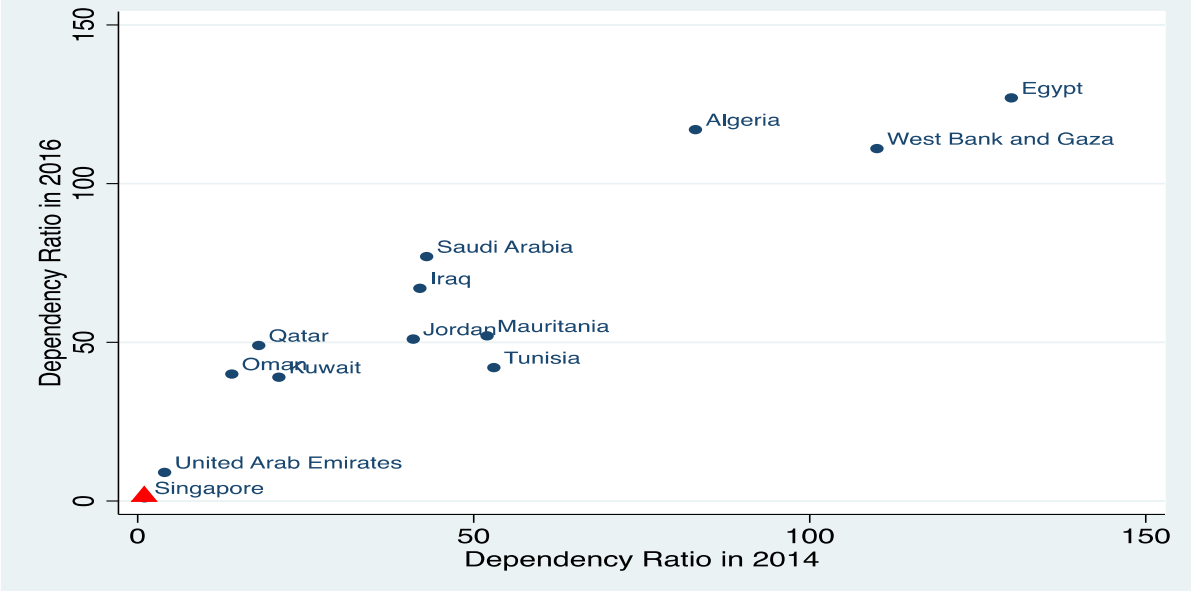

المصدر: تقديرات المؤلّفين باستخدام قاعدة البيانات الإحصائية لتجارة السلع الأساسية Comtrade, 2017، وقاعدة بيانات البنك الدولي (اطّلع عليهما في أكتوبر/تشرين الأول 2017).

ملاحظة: لا تتوفر بيانات عن الجمهورية العربية السورية وليبيا واليمن لأنها مناطق نزاع. يرجى الرجوع إلى الجدول AI.2 للاطلاع على قائمة مفصلة بالبلدان ونسبة إجمالي الاعتمادية لها.

جيم. التكامل البيني العربي كمستوعِب للصدمات العالمية

من القضايا المركزية التي يحاول هذا التقرير تناولها معرفة ما إذا كان بوسع التكامل البيني العربي أن يعمل كعازل للصدمات الدولية. وفي هذه الإصدار من التقييم، ينظّم الشركاء حسب نسب **الاعتمادية** لتسليط الضوء على تخفيف/تكثيف علاقة البلدان العربية ببلدان عربية أخرى وشركاء مختارين آخرين (الجدول 1). يبين الجدول أوّلاً أنّ التكامل البيني الإقليمي لمجلس التعاون الخليجي مع فرادى البلدان العربية الأخرى ومع مجموعات البلدان الأخرى لا يزال ضعيفاً؛ باستثناء رئيسي هو التكامل القوي نسبيّاً مع الأردن. وليس لموريتانيا سوى روابط قليلة جدّاً مع البلدان العربية، إذ تتراوح نسب اعتماديتها بين 0.0 و0.3 في المائة. ومن بين أقل البلدان العربية نموّاً، طوّر الصومال روابط اقتصادية قوية مع بلدان مجلس التعاون الخليجي، لا سيما مع الإمارات العربية المتحدة وعُمان والمملكة العربية السعودية. وقد أدّى الانخفاض الحادّ حديثاً والمستمر في أسعار النفط إلى انخفاض ملحوظ في صادرات كافة بلدان مجلس التعاون الخليجي، وبالتالي العائدات من هذه الصادرات، ما أثّر على دورها كقوى محرّكة محتملة للتكامل الاقتصادي البيني العربي. لكن ذلك لا ينطبق على اتحاد المغرب العربي من حيث أهمية تكامله مع بقية البلدان العربية. فبلدانه كلها، فرادى وكتكتل، تتمتّع بروابط اقتصادية قوية مع الاتحاد الأوروبي، مسجّلةً نسب **اعتمادية** تبلغ 26 في المائة لتونس و14 في المائة للجزائر و16 في المائة للمغرب و7 في المائة لموريتانيا.

في الوقت نفسه، تقلصت روابط بلدان مجلس التعاون الخليجي، في سياق الصعوبات الاقتصادية التي واجهتها، مع الأردن ولبنان في عام 2015 مقارنة مع عام 2014. وتمثّل ذلك في تقلص نسبة **الاعتمادية** للأردن مع بلدان مجلس التعاون الخليجي في الفترة 2014-2015 من 12 في المائة إلى 5 في المائة وللبنان من 7 في المائة إلى 2.2 في المائة. ويشكّل ذلك نكسة كبيرة لهذين البلدين اللذين يتعاملان مع الآثار غير المباشرة الناجمة عن النزاع في الجمهورية العربية السورية. وإلى جانب دولة فلسطين والجمهورية العربية السورية ومصر، يستفيد كل من الأردن ولبنان من التحويلات المالية من بلدان مجلس التعاون الخليجي وليبيا. وتجدر أيضاً ملاحظة أنّ نسب التكامل (أو **الاعتمادية**) ضمن مجموعات البلدان من غير مجموعة بلدان مجلس التعاون الخليجي هي أدنى من تلك التي في حالة بلدان مجلس التعاون الخليجي.

ويعرض الجدول 1 أيضاً درجة مستويات التكامل خلال الفترة 2014-2015، مقاسةً من حيث نسبة الاعتمادية للبلدان العربية الـ 22 مع مجموعات البلدان التالية: مجلس التعاون الخليجي، واتحاد المغرب العربي، والبلدان العربية الأخرى، والاتحاد الأوروبي، ورابطة أمم جنوب شرق آسيا، وبقية العالم، أي أن الجدول يلخّص حالة التكامل للبلدان العربية مع أجزاء مختلفة من الاقتصاد العالمي. ومن المهم في الوقت نفسه، إعادة التأكيد أن لمزيد من التكامل على المستوى العالمي أثر إيجابي هام على النمو والدخل في جميع البلدان (Rodriguez and Gill, 2006). وفي هذا القسم سنحاول التوصل إلى فهم أفضل لهذه القضية.

في البداية، ظلّ تكامل بلدان اتحاد المغرب العربي مع بلدان مجلس التعاون الخليجي والبلدان العربية الأخرى هامشيّاً، ولم يصل إلى تغيير قدره 1 في المائة بمعايير نسبية. أمّا مستوى تكامله مع الاتحاد الأوروبي فأكثر تطوّراً بكثير. فقد زادت تونس والجزائر روابطهما التجارية والمالية مع الاتحاد الأوروبي، فبلغتا معدل اعتمادية قدره 21 في المائة للأولى و12 في المائة للثانية. ومع أنّ معدّل اعتمادية المغرب تراجع من 29 في المائة في عام 2014 إلى 16 في المائة في عام 2015، إلا أنّ الروابط بين المغرب والاتحاد الأوروبي تظل بالغة الأهمية.

الجدول 1. النسب المئوية للاعتمادية للبلدان العربية مقابل مجموعات البلدان العربية ومجموعات البلدان الأخرى، 2015-2014

	مجلس التعاون الخليجي		اتحاد المغرب العربي		بقية البلدان العربية		الاتحاد الأوروبي		أسيان		بقية العالم	
	2014	2015	2014	2015	2014	2015	2014	2015	2014	2015	2014	2015
الجزائر	0.0	0.0	1.4	0.9	0.3	0.3	2.2	14.3	0.1	0.4	7.6	2.1
البحرين	60.4	16.0	0.9	0.6	2.0	1.0	12.9	3.5	0.1	1.6	32.2	16.2
جزر القمر	0.1	0.2	0.0	0.0	0.0	0.0	6.2	0.9	4.8	0.4	6.4	11.6
جيبوتي	2.7	2.6	0.0	0.0	2.0	1.9	0.2	1.1	23.5	0.2	22.5	11.4
مصر	2.0	1.5	0.7	0.6	0.9	0.9	1.1	2.8	0.2	0.2	2.6	10.3
العراق	0.2	0.2	0.4	0.4	0.8	0.7	0.1	5.0	0.1	1.0	12.3	24.4
الأردن	5.1	5.1	0.7	0.5	5.0	3.8	7.7	1.5	0.0	0.6	9.0	25.5
الكويت	1.6	2.2	0.1	0.1	3.4	3.2	0.3	3.7	0.0	5.0	22.8	28.2
لبنان	2.8	2.2	0.3	0.2	1.9	1.7	0.1	0.9	0.2	0.0	3.0	21.7
ليبيا												
موريتانيا	0.4	0.3	0.0	0.0	0.1	0.0	26.2	7.3	0.4	0.1	20.5	28.8
المغرب	0.3	1.2	0.5	0.5	0.3	0.5	29.2	15.9	7.2	0.3	33.3	13.2
عُمان	8.5	10.6	0.2	0.2	0.9	2.6	14.8	1.2	1.5	2.7	28.8	24.2
دولة فلسطين	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
قطر	4.1	3.9	0.1	0.1	0.3	0.8	0.1	5.8	11.4	5.2	21.9	21.8
المملكة العربية السعودية	1.8	2.2	0.4	0.3	1.6	1.8	4.4	3.5	4.5	3.1	23.3	17.8
الصومال	27.6	23.6	0.0	0.0	4.9	1.7	3.4	0.2	0.0	0.0	4.2	35.7
السودان	2.0	1.6	0.0	0.0	0.1	1.4	0.1	0.2	0.7	0.0	0.9	1.4
الجمهورية العربية السورية												
تونس	0.6	0.3	3.1	3.2	0.3	0.3	4.6	26.0	4.1	0.1	6.2	11.2
الإمارات	7.1	11.2	0.4	0.5	6.5	6.7	1.4	4.6	0.1	8.8	49.1	42.9
اليمن												

المصدر: حسابات المؤلّفين باستخدام قواعد البيانات التالية: الاستثمارات الأجنبية المباشرة من المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، والصادرات من قاعدة البيانات الإحصائية لتجارة السلع الأساسية mtrade, 2017، والتحويلات المالية من قاعدة بيانات البنك الدولي (أُطّلع عليها جميعها في تشرين الأول/أكتوبر 2017).

ملاحظة: لا تتوفر بيانات عن الجمهورية العربية السورية ودولة فلسطين وليبيا واليمن لأنها مناطق نزاع.

وأمّا تكامل البلدان العربية المتبقية (مجموعة أقل البلدان العربية نمواً ومجموعات البلدان العربية الأخرى) مع مجموعتي بلدان مجلس التعاون الخليجي واتحاد المغرب العربي فأضعف. فلأكثرية هذه البلدان الـ 11، انخفضت نسب الاعتمادية مع منطقتي مجلس التعاون الخليجي واتحاد المغرب العربي بين العامين 2014 و2015. وقد يكون هذا عائداً جزئيّاً إلى إجراءات التقشّف المتّخذة في بلدان مجلس التعاون الخليجي إثر الإجهاد المالي وتراكم الديون في أعقاب هبوط أسعار النفط. وازدادت درجة تكامل هذه البلدان ومن بينها الصومال والعراق ولبنان مع الاقتصاد العالمي ككل. ومن مساوئ التكامل العالمي مقابل التكامل الإقليمي ازدياد التعرض للتقلبات الاقتصادية في أنحاء العالم. لكن، هذه التأثيرات تعتمد إلى حدّ كبير على مدى تنوّع تكامل البلدان العربية مع بقية العالم، ما قد يساعد بدوره على تخفيف أثر الصدمات الاقتصادية العربية.

وأخيراً، تبدي مجموعة بلدان مجلس التعاون الخليجي أداءً أقوى من ناحية التكامل الإقليمي. فعلى العكس من المجموعات الأخرى، زادت بلدان مجلس التعاون الخليجي انخراطها مع معظم أقل البلدان العربية نمواً والبلدان العربية الأخرى. فمثلاً، تسجّل مؤشّرات التكامل لبلدان مجلس التعاون الخليجي مع أقل البلدان العربية نموّاً والبلدان العربية الأخرى زيادة تبلغ 1.7 في المائة مع عُمان و0.2 في المائة مع الإمارات العربية المتحدة و0.4 في المائة مع قطر. فيما لم تسجّل الروابط بين بلدان مجلس التعاون الخليجي وبلدان اتحاد المغرب العربي إلاّ تغييراً بسيطاً جدّاً في عام 2015 بالمقارنة مع عام 2014. ولكن خفّفت بلدان مجلس التعاون الخليجي تكاملها مع الاتحاد الأوروبي وأسيان وبقية الاقتصادات العالمية. والاستثناء الوحيد لهذا النمط العام هو الإمارات العربية المتحدة، كونها الاقتصاد المتنوع الوحيد في مجلس التعاون الخليجي. ومن نتائج هذه الروابط الأقوى بين مجلس التعاون الخليجي وبقية المنطقة العربية مقابل الروابط الأضعف مع جهات فاعلة أخرى أنّ الروابط العربية قد تشكّل عازلاً ضدّ الصدمات من مصادر غير عربية.

1. تفسير أوجه التكامل

لقد دُرست العوامل التي تحدّد أداء التكامل الاقتصادي للبلد بتوسع. ويُقاس عادة مستوى التنمية بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. ونتيجةً للفجوات في قدرة البلدان الفقيرة والبلدان الغنية على التصدير وفي حجم الأسواق للواردات، فإن النشاط التجاري في البلدان الفقيرة ذات المستويات المنخفضة من الناتج المحلي الإجمالي أقل منه في البلدان الغنية. كما أنّ البلدان الأكبر حجماً قادرة أكثر من البلدان الأصغر على استغلال وفور الحجم وبالتالي تطوير مزايا نسبية في صادراتها (Krugman, 1980; Venables, 1987). ومع توسّع الاقتصاد، تتسع سوقه المحلية، ما يوفّر فرصاً جديدة لاستيراد سلع من بلدان أخرى. ويشير حجمُ السكان إلى حجم المستهلكين والقوةَ العاملة في بلد معيّن وهو بمثابة مؤشّر لطلب البلد المحتمل على الاستيراد وكذلك للقدرة على الإنتاج. وتشير مقارنات لتصنيفات العولمة لبلدان لديها ناتج محلي إجمالي مشابه أنّ بلداناً عربية كثيرة لم تستغلّ بعد بالكامل إمكانيات العولمة المتوفرة لها (الشكل 7). وينبغي القيام بمقارنات بين البلدان بقراءة الأرقام من أعلى إلى أسفل. فالبلدان المتحاذية عمودياً لديها ناتج محلي إجمالي مشابه، أما تلك الأقرب إلى المحور الأفقي فهي التي أداؤها أفضل نسبيّاً من ناحية تصنيف العولمة. وقد استُعملت فييت نام كمقياس مرجعي لبلدان رابطة أمم شرق آسيا واستُعملت بولندا كمقياس مرجعي للمجموعة الأوروبية.

تأتي البلدان العربية المتنوّعة اقتصادياً، غير الجمهورية العربية السورية ومصر، بعد فييت نام من ناحية الترتيب فيما يتعلق بحجم الناتج المحلي

الإجمالي. وهناك بَلَدان اثنان فقط من بلدان مجلس التعاون الخليجي يقع ترتيبهما بين فييت نام وبولندا، وتتبع بلدان مجلس التعاون الخليجي المتبقية بولندا في الترتيب. ويأتي ترتيب معظم أقل البلدان العربية نموّاً وبلدان المشرق العربي بعد بولندا، وتحتل السودان المرتبة 148. ويبين الشكل 7 أيضاً أن بلدان مجلس التعاون الخليجي، بالرغم من مستوى دخلها العالي، لم تنتهج خططاً للتكامل، بينما تتفوق الصومال، مثلاً، على معظم بلدان مجلس التعاون الخليجي من حيث التكامل.

الشكل 7. أداء التكامل الاقتصادي والتنمية الاقتصادية في عام 2016

المصدر: تقديرات المؤلّفين باستخدام قاعدة البيانات الإحصائية لتجارة السلع الأساسية Comtrade, 2017؛ UNCTAD, 2017 وقاعدة بيانات البنك الدولي (أُطّلع عليها جميعها في 25 تشرين الأول/أكتوبر 2017).

يبين التحليل المعروض أعلاه أنّ أداء معظم أقل البلدان العربية نموّاً والبلدان المنكوبة بالنزاع أدنى من إمكاناتها. ويرتكز هذا الاستنتاج على معايير خصائصها البنيوية ومستوى الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد. ومن الملاحظ، أنّ بعض البلدان العربية قد استغلّ ولا يزال إمكانية خصائصه البنيوية بفعالية أكبر كقوى دافعة للتكامل الاقتصادي بصورة عامة، ولكن بوسع هذه البلدان القيام بأكثر من ذلك بكثير للاستفادة بالكامل من حجم الأسواق الداخلية للبلدان العربية. وهذا التأثير الأخير هو نقص كبير في الأداء الاجتماعي-الاقتصادي يثقل قدرة البلدان على اللحاق بركب بلدان لديها خصائص بنيوية ومستويات معيشة مشابهة.

2. أداء الصادرات: الهامش المكثّف والهامش الموسّع

من الأهمية بمكان التحقق مّما إذا كانت التغيُّرات في صادرات البلدان العربية مدفوعة أساساً بمنتجات و/أو وجهات جديدة (على امتداد الهامش الموسّع) أو بأسواق ومنتجات قديمة (هامش مكثّف). وهذا النوع من التحليل يقدّم نظرة ثاقبة في مدى حيويّة قطاع الصادرات في بلد ما ومدى قدرة البلد على إدخال منتجات جديدة في سلّة صادراته من خلال تطوير منتجات جديدة واكتساب قدرة تنافسية في تلك المنتجات.

الشكل 8. تطوّر الهامش الموسّع والهامش المكثّف في البلدان العربية 2005-2015

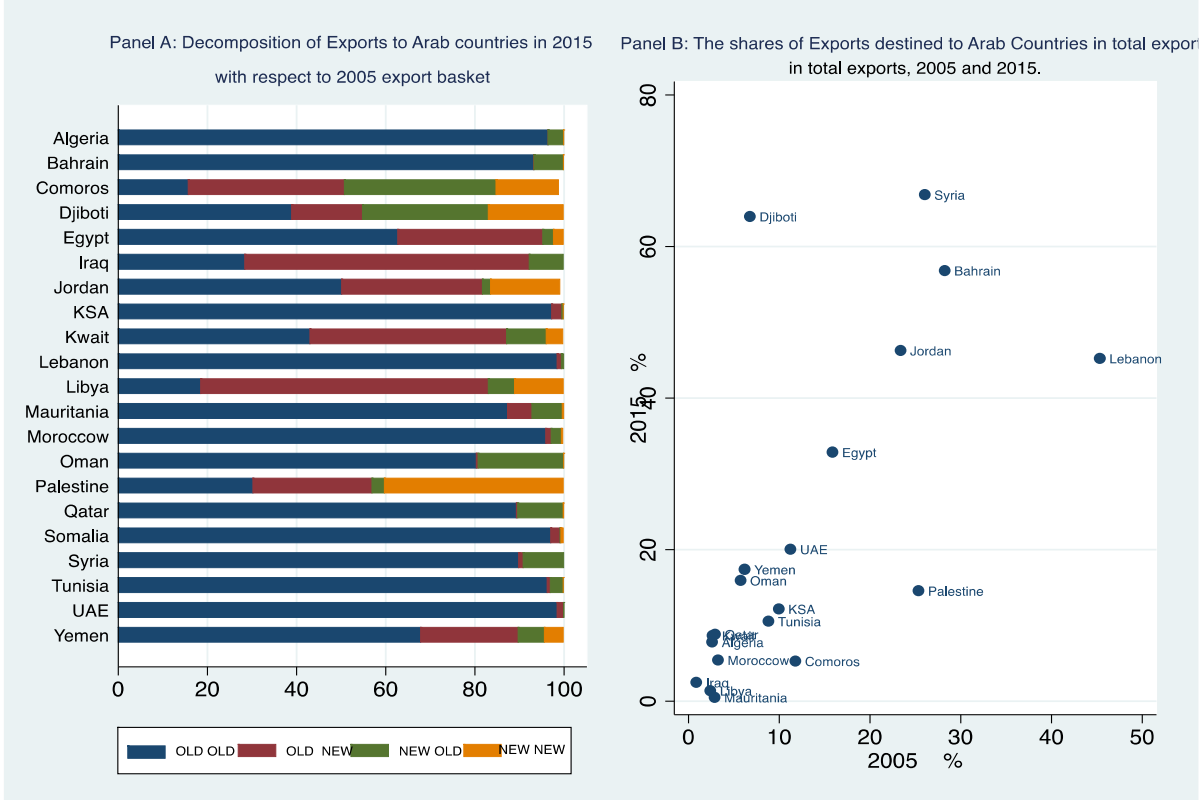

المصدر: تقديرات المؤلّفين باستخدام CEPII, 2016، (أُطلع عليها في 25 تشرين الأول/أكتوبر 2017).

ملاحظة: في التصنيفات **"قديم قديم"**، و**"قديم جديد"**، و**"جديد قديم"**، و**"جديد جديد"**، يشير التعبير الأول إلى المنتج والثاني إلى وجهة السوق.

يظهر تفصيل صادرات البلدان العربية الموجّهة إلى المنطقة العربية في عام 2015 فيما يتعلق بسلال صادراتها في عام 2000 والتغيير في أحجام التجارة الثنائية بين العامين 2005 و2015 أداءً متنوّعاً نوعاً ما عبر البلدان العربية (الشكل 8). فحصة صادرات بلدان اتحاد المغرب العربي المتجهة إلى المنطقة العربية هامشية، باستثناء الجزائر، التي سجّلت زيادةً بـ 5.2 نقطة مئوية في حصة صادراتها إلى البلدان العربية، فيما سجّل كلّ من تونس والمغرب زيادة بـ 1.7 نقطة مئوية للأولى و2.2 نقطة مئوية للثانية. إلاّ أنّ الزيادة الأخيرة تحققت عبر قنوات تجارية مكثّفة، إذ تحقق 2.9 في المائة فقط لتونس و2.6 في المائة فقط بنسبة للمغرب من خلال التجارة الموسّعة. أمّا ليبيا وموريتانيا فقد سجّلتا من جهتهما انخفاضاً في حجم التجارة مع المنطقة العربية؛ إلاّ أنّ هذين البلدين طوّرا منتجات جديدة إمّا مع شركائهما العرب الحاليين أو مع شركاء عرب جدد فسجّلا بذلك زيادة في الهامش الموسّع بنسبة 16.8 في المائة لليبيا و7.1 في المائة لموريتانيا.

وكانت بلدان مجلس التعاون الخليجي في مركز الصدارة من حيث تعزيز روابط التكامل مع بلدان عربية أخرى. فقد سجّلت بلدان مجلس التعاون الخليجي كلّها زيادة في حصة التجارة في عام 2015 بالمقارنة مع عام 2000. ومع أنّ الزيادة الأخيرة هامّة وذات دلالة بمعايير التكامل، إلا أنها لم ترتبط بزيادة في مستوى تنويع المنتجات الجديدة أو الوصول إلى أسواق جديدة. وفي الوقت نفسه، باستثناء الكويت وعُمان، ظلتّ التجارة بين بلدان مجلس التعاون الخليجي وبلدان الاتحاد الأوروبي ورابطة أمم شرق آسيا راكدة في الفترة قيد النظر بالمقارنة مع البلدان العربية.

وتظهر البلدان العربية الأخرى (من أقل البلدان نمواً ومن غيرها) أداءً تجارياً متفاوتاً، إذ سجّلت بلدان مثل الأردن وجيبوتي والجمهورية العربية السورية والصومال ومصر زيادة كبيرة في حصة التجارة مع البلدان العربية، بينما سجّلت جزر القمر ودولة فلسطين والعراق ولبنان إمّا زيادة هامشية أو انخفاضاً. ومن ناحية التنوّع، كانت مصر في الصدارة فيما يتعلق بالعثور على شركاء جدد لحصة التجارة الجديدة لديها، بينما حققت جزر القمر وجيبوتي أفضل أداء في توسيع خطّ سلعها المتداولة. وفيما يتعلق بتركيبة تجارة الدول العربية مع تكتلات تجارية إقليمية أخرى مثل الاتحاد الأوروبي ورابطة أمم شرق آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، سجّلت مجموعات الدول العربية الأخرى كلها، باستثناء جيبوتي وإلى حدّ ما الصومال، تغييرات لا تكاد تذكر في حصص التجارة، ما يعني أنّ هذه البلدان العربية الأخرى لا زالت منفصلة عن الأسواق الإقليمية والدولية.

3. تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة

منذ خمسينات القرن العشرين، كانت البلدان ذات الأداء العالي التي تمكّنت من النموّ بمعدل 7 في المائة لفترة طويلة من الزمن هي تلك التي نجحت في تحسين إنتاجيتها من خلال التكامل الإقليمي والاستثمار الأجنبي المباشرة والتدفقات التكنولوجية والهجرة. ولم يكن الهدف الدفع بالتكنولوجيا قدماً بل اللحاق بالتكنولوجيات القائمة والمعرفة الراهنة والاستفادة من الموارد الموجودة. ومن هذا المنظور، يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة رئيسية للتقدم الإداري والتنظيمي والتكنولوجي في جميع أنحاء العالم. وعلاوة على ذلك، قد يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في زيادة الاستثمار المحلي وتوليد العمالة والنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة. فالاستثمار الأجنبي المباشر، قد يؤدّي، من خلال تأثيرات غير مباشرة، إلى كميات جديدة أو أكبر من الاستثمارات المحلية ما كانت ممكنة لولاه، ومن المعروف أن للاستثمار الأجنبي المباشر أثر "الاحتشاد". ولكن عندما يترافق الاستثمار الأجنبي المباشر مع فقدان الشركات المحلية للقدرة التنافسية أو مع زيادة في مستوى الفائدة أو تداعيات

سلبية غير مباشرة للمعرفة، فإن الاستثمار الأجنبي المباشر يحمل معه خطر طرد الاستثمار المحلي (Acar, Eris and Tekce, 2012).

هكذا، ينبغي البحث في العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي في المنطقة العربية على أساس كل حالة على حدة على مستوى البلد وعلى المستوى القطاعي. وبصورة عامة، عادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية إلى المستويات التي سادت في عام 2008 بعد أن هبطت في الفترة 2012-2013 لتستقرّ مجدّداً في عام 2015. وفي حين اتبعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية والناشئة اتّجاهاً تصاعدياً منذ عام 2008، لم تواكب المنطقة العربية هذا النمو. ففي عام 2014، هبطت حصة اتحاد المغرب العربي في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية إلى مستوى قياسي في انخفاضه بلغ 0.54 في المائة. وانخفضت حصة البلدان العربية بعد أزمة عام 2008 ثم قفزت من جديد، لتصل إلى 1 في المائة في عام 2012. ومن ناحية الناتج المحلي الإجمالي، شكّلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان العربية 1.8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، بينما تجتذب أوروبا 4.1 في المائة ومنطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى 2.6 في المائة. وتشير هذه الأرقام إلى مدى تأخّر المنطقة العربية في اجتذاب رأس المال الأجنبي عن غيرها من البلدان التي تمكن مقارنتها بها أو حتى تلك الأقلّ تطوّراً منها، مثل أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (الشكل 9).

الشكل 9. تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مناطق اقتصادية متنوعة (نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)

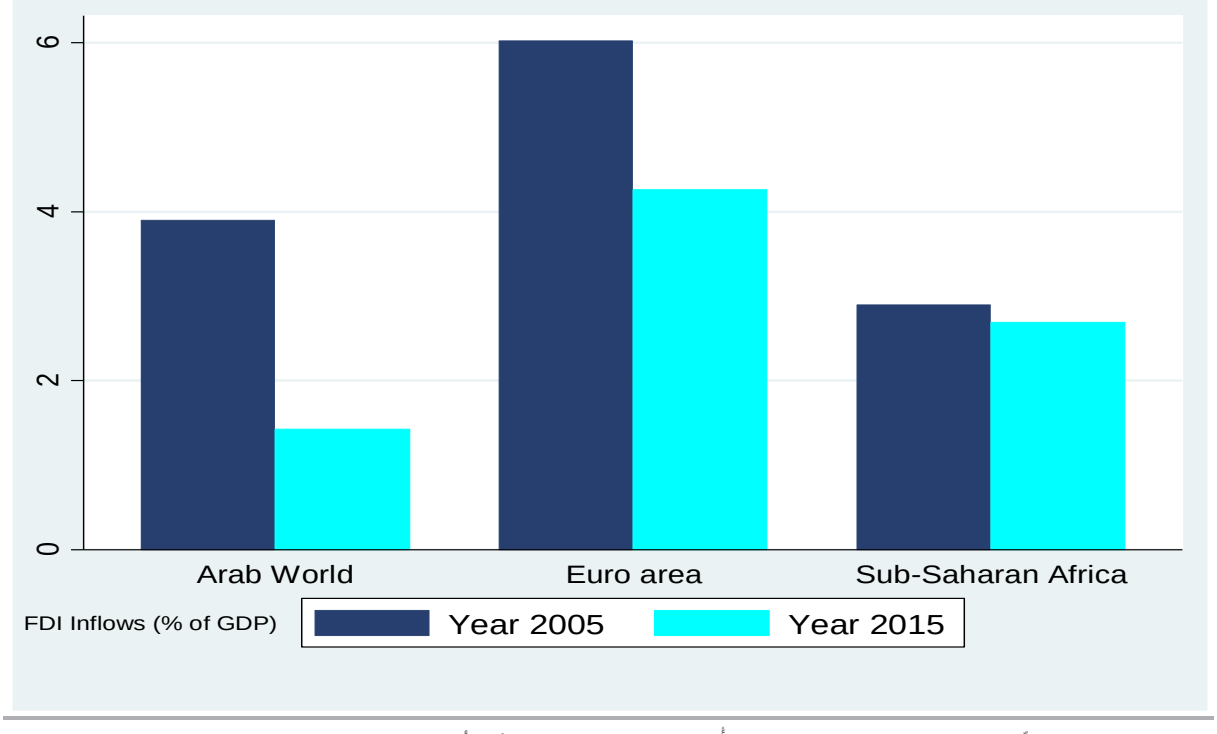

المصدر: حسابات المؤلّفين باستخدام World Bank, 2017b (أُطّلع عليها في 25 تشرين الأول/أكتوبر 2017).

علاوة على ذلك، تكون جاذبية البلدان لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إليها مدفوعة عموماً بعناصر بنيوية، مثل حجم السوق والمسافة إليها والقدرة الاستيعابية وجودة القوة العاملة. وتأخذ الشركات بالاعتبار أيضاً عند اتّخاذ قرار بشأن التصدير أو الاستيراد عدداً من العناصر الإضافية مثل تقلّبات أسعار الصرف والمسافة إلى السوق الأجنبية وأوجه الشبه في توفر عوامل الإنتاج. وبالإضافة إلى ذلك، فإن لاعتبارات التكلفة، التي تتأثّر بالأجور وأسعار الصرف، أهمية قصوى في عالم تهيمن عليه سلاسل القيمة العالمية حيث أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر "عمودياً" أكثر فأكثر مع قيام الشركات بتوطين الإنتاج في بلدان أجنبية لتستفيد من ميزة نسبية محددة. وفي السنوات الأخيرة، أصبحت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة ترتبط بشكل متزايد بالتجزؤ السريع لعملية الإنتاج وتشكيل شبكات عالمية عزّزت التجارة في الأجزاء والمكوّنات، التي يشار إليها على أنها التجارة داخل الصناعة الواحدة.

من العوامل المحدِّدة الحاسمة في قرارات المستثمرين نقل الإنتاج والاستثمار إلى الخارج بالحجم الممكن للسوق التي سيخدمها الاستثمار. ويأخذ المستثمرون بالاعتبار حجم اقتصاد البلد المتلقّي وحجوم اقتصادات البلدان المجاورة له. فالسوق الأوسع تخفّض التكاليف غير المستردّة وتجعل من الممكن استغلال وفورات الحجم (Redding and Venables 2004; Altomonte 2007). ويتسق نهج اتخاذ قرار الاستثمار هذا مع نشوء استراتيجيات التكامل في أوروبا. فلم تكن جاذبية بلدان أوروبا الشرقية مدفوعة في المقام الأول بإمكانية انضمامها المرتقب إلى سوق الاتحاد الأوروبي الكبير ببلدانه الخمسة عشر أو بحجم السوق المحلية ولكن بجودة النسيج الإنتاجي المحلي، الذي جعلها قادرة على التكيّف مع التغيّر البنيوي وتأمين مدخلات وسيطة عليها طلب في سوق الاتحاد الأوروبي. وهناك عوامل أخرى لها دور أيضاً، وهي تتضمّن مدى توفر العمال المهرة وشبكة المعلومات وآفاق التقدم التكنولوجي المحلي. وحسب (Lefilleur and Maurel, 2010)، إذا تحسّنت إمكانية الوصول إلى سوق الاتحاد الأوروبي للسلع الوسيطة أو القدرة المحلية على توفير مدخلات إلى الاتحاد الأوروبي بمقدار 10 في المائة، فقد يزيد الاستثمار الأجنبي إلى ما يصل إلى 2 في المائة في بلدان الاتحاد الأوروبي الأساسية و1 في المائة في البلدان ذات الروابط الطرفية مع سوق الاتحاد الأوروبي. ويسلطّ (Lefilleur and Maurel, 2010) الضوء أيضاً على كيفية نجاح بلدان أوروبا الشرقية في خفض درجة عدم اليقين بشكل كبير بين المستثمرين من خلال التزامات ذات مصداقية بإزالة الحواجز أمام التجارة مع الاتحاد الأوروبي وتحسين تيسير التجارة وإصلاح إدارة الجمارك وجعل الأطر التنظيمية تتقارب مع تشريعات الاتحاد الأوروبي.

تعطي هذه النتائج الانطباع بأنّ البلدان العربية تفوّت الكثير من الفرص. فالتنفيذ الجزئي فحسب للاتفاقات التجارية الإقليمية البينية العربية والافتقار إلى الالتزام بالسعي إلى تحقيق تكامل اقتصادي بيني عربي، وعدم إحراز تقدّم ملحوظ في المشروع الأوروبي المتوسطي والتوتّرات الجغرافية السياسية كلها عوامل توهن قدرة البلدان العربية على اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر.

لم توفّر البلدان العربية بعد بيئة اقتصادية جذّابة بالمقارنة مع مناطق أخرى. فمثلاً قارنت دراسة (Sekkat and Varoudakis, 2004) أداء شرق آسيا وأمريكا اللاتينية والبلدان العربية في اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر فوجدت أن مستويات التجارة المتدنية قد تفسر الأداء الضعيف نسبيّاً للبلدان العربية. كما شددت الدراسة على التأثير الرادع للنزاعات وعدم اليقين السياسي، فضلاً عن تأثير الحواجز التي تضعها السياسات الراهنة أمام الاستثمار الأجنبي المباشر. وقد تتراوح هذه الحواجز من نظام لتبادل العملات الأجنبية مقيد للغاية إلى الافتقار إلى

توفر البنية التحتية. فمثلاً يؤكد بحث (Wilson and Cacho's , 2007) في قطاع الأغذية في تونس وثلاثة بلدان أفريقية، هذه النتائج، وأهمها أن تكاليف الإنتاج ما زالت عالية نسبياً في المنطقة العربية وما زالت الحدود تشكل عائقاً[4].

ولقد أصبحت سياسات التجارة عاملاً يحدّد بتزايد أنماط الاستثمار الأجنبي المباشر، كما توضح حالة كل من الاتحاد الأوروبي ومنطقة أمريكا الشمالية للتجارة الحرة (النافتا)، حيث تستغلّ الشركات التعرفات التفضيلية التي تمنحها البلدان المضيفة. وتساهم الإجراءات التي تخفض المسافة إلى بلدان أخرى في جاذبية بلد ما لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

وتشكل الشفافية وإمكانية حصول نفاذ على المعلومات المتصلة باللوائح التنظيمية للاستثمار الأجنبي المباشر وبيئة الأعمال عاملاً هاماً آخر. وقد بحث (Hanafy, 2015) حالة مصر فوجد أن الاختلافات اللغوية والثقافية تؤثر على جاذبية بلد ما للاستثمار الأجنبي المباشر. وشدد (Khoury, Wagner and Kepler, 2010) على دور الشفافية، إذ وجدت دراستهم أن الفساد ومحدودية مصداقية الالتزام ببرامج التنويع الاقتصادي كان لهما في حالة البلدان العربية المنتجة للنفط أثر سلبيّ على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

4. الهجرة والتحويلات المالية

عانت التحويلات المالية إلى المنطقة العربية نتيجةً لأسعار النفط المنخفضة والنمو الاقتصادي الضعيف في بلدان رئيسية تصدر منها حصة كبيرة من التحويلات المالية إلى المنطقة (الشكل 11). وفي عام 2015 تدهور الوضع أكثر بسبب الآفاق والتوقعات السلبية في معظم البلدان المُرسِلة، بالإضافة إلى ارتفاع قيمة الدولار الأمريكي، لا سيما مقابل الروبل الروسي واليورو، ما سبب انخفاض قيمة المبالغ التي ترسَل إلى الوطن. ففي الفترة ما بين منتصف عام 2014 ومنتصف عام 2015، فقدَ اليورو 16 في المائة من قيمته مقابل الدولار الأمريكي، ما خفّض التحويلات المالية إلى المنطقة العربية بنسبة 0.9 في المائة حسب التقديرات الأخيرة للبنك الدولي (Ratha, Eigen-Zucchi and Plaza, 2016). وبالمقارنة مع منطقة رابطة أمم شرق آسيا، تخسر المنطقة العربية تفوقها من حيث حجم المبالغ المتلقّاة، أما من حيث النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي، فإن المنطقة العربية تسبق أوروبا لكنّها خلف أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (الشكل 10).

في حين أن التحويلات المالية مصدرٌ مستقر نسبياً للتمويل، تبقى درجة اعتماد بعض البلدان العربية عليها كمصدر للدخل والصرف الأجنبي مقلقة، ومن بين هذه البلدان دولة فلسطين ولبنان ومصر واليمن. والوضع صارخ بصورة خاصة في حالة مصر، التي اضطرت إلى تخفيض قيمة عملتها استجابة لموجات من هجمات المضاربة عليها بعد أن وصلت احتياطات البلاد إلى مستوى حرج (من 36 مليار دولار في كانون الثاني/يناير 2011 إلى 16 مليار دولار في أيلول/سبتمبر 2015). غير أن ذلك ينبغي ألا يعتبر حجة ضد التحويلات المالية بحدّ ذاتها، بل ضدّ الافتقار إلى التنويع وضدّ الاعتماد على مصادر متقلّبة لعائدات النقد الأجنبي كالسياحة. وبين العامين 2006 و2010، تمكّنت مصر، بفضل السياحة والتحويلات المالية والعائدات من قناة السويس، من المحافظة على معدّل صرف للدولار بحوالي 5.75 جنيه مصري.

الشكل 10. تدفقات التحويلات المالية إلى أوروبا وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى والمنطقة العربية (بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي) في 2005 و2015

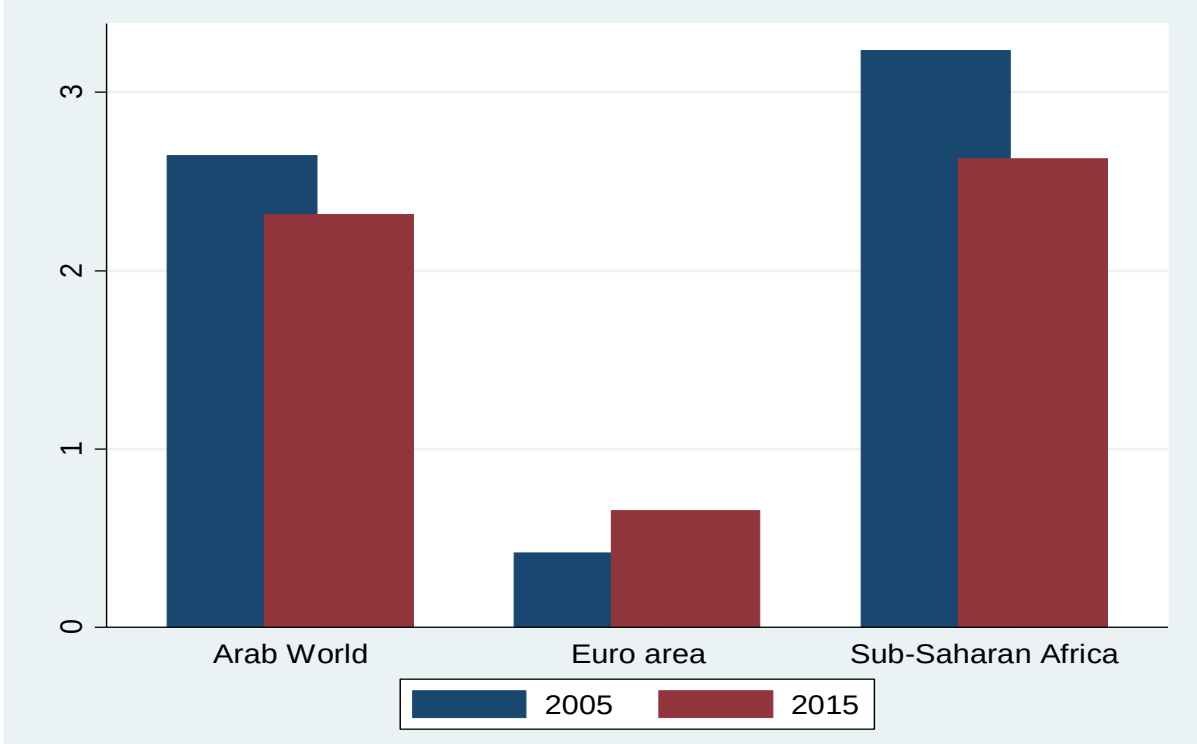

المصدر: حسابات المؤلّفين باستخدام World Bank, 2017b (أُطّلع عليها في 25 تشرين الأول/أكتوبر 2017).

تقدّم بلدان مجلس التعاون الخليجي حصة كبيرة من التحويلات المالية البينية العربية لكثير من البلدان العربية المستورِدة للنفط (الغنية باليد العاملة) (الشكل 11). فهذه البلدان، وبصورة خاصة الأردن ومصر واليمن وبدرجة أقلّ لبنان، تتأثر بشكل غير مباشر وسلباً بالصدمات التي لها وقعٌ سلبي على الاقتصادات الخليجية. وحسب بيانات البنك الدولي، تبلغ حصص تدفقات التحويلات المالية الآتية من دول مجلس التعاون الخليجي 70 في المائة لكل من مصر والأردن و87 في المائة لليمن و65 في المائة للسودان و37 في المائة للجمهورية العربية السورية وحوالي 25 في المائة للبنان. وتشكل المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة المصدر الأساسي للتحويلات المالية البينية العربية. أمّا حصص الكويت وقطر فأقلّ، لكنها مهمّة لكل من الأردن ومصر. ولدى كل من تونس والمغرب درجة اعتمادية عالية مشابهة على التحويلات المالية من الاتحاد الأوروبي، بينما تعتمدان بدرجة أقلّ على التحويلات المالية من بلدان مجلس التعاون الخليجي.

الشكل 11. مصادر التحويلات المالية إلى المنطقة العربية: مصادر بينية عربية مقابل بقية العالم

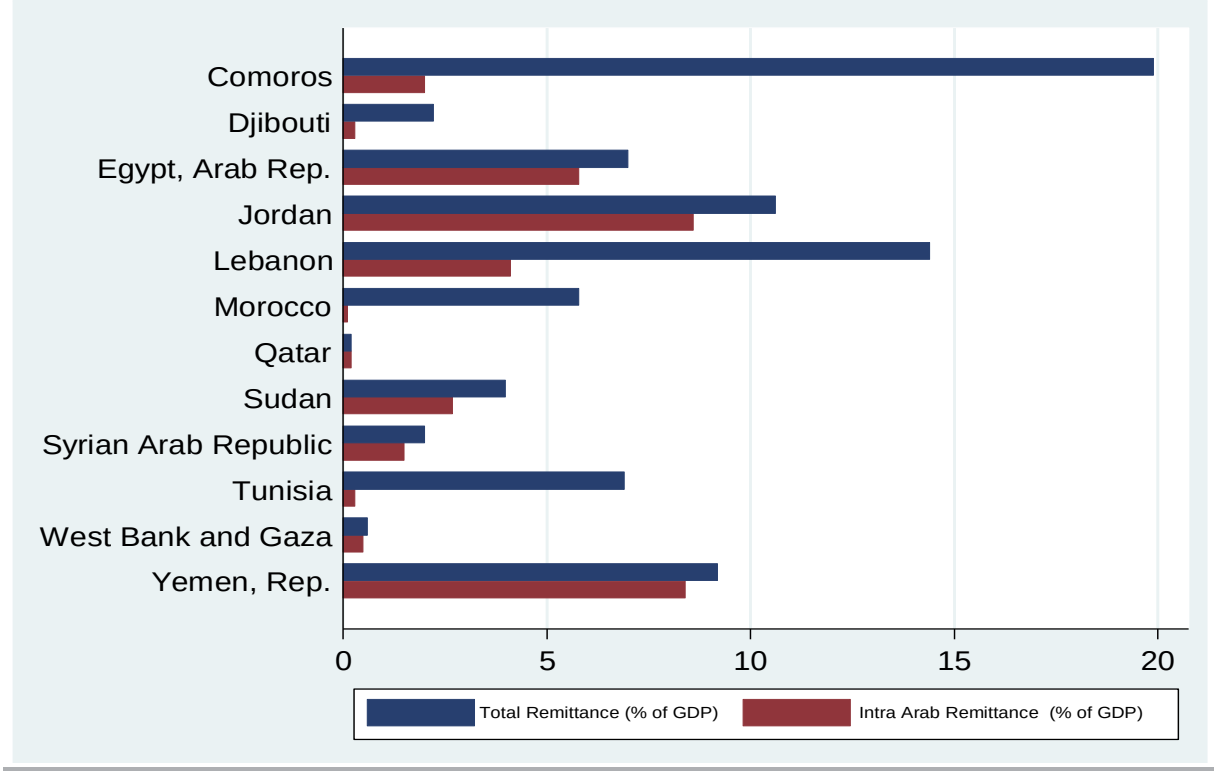

المصدر: حسابات المؤلّفين باستخدام World Bank, 2017b (أُطّلع عليها في 25 تشرين الأول/أكتوبر 2017).

دال. ملخّص واستنتاجات

من المحتمل أن تبقى الصين وآسيا القوى الدافعة للنمو والتكامل في العالم على المدى المتوسط فيما يحافظ الاتحاد الأوروبي واقتصادات ناشئة أخرى على أدوار هامّة في الوقت نفسه. ويرجّح أن تصيغ التطوراتُ في آسيا، وخاصة إعادة توازن الاقتصاد الصيني، فرص النمو الاقتصادي وفرص المزيد من التكامل الاقتصادي. أمّا توقّعات النمو في البلدان المتقدمة فستبقى ضعيفة متأثّرةً سلباً بعدم اليقين السياسي في أوروبا والولايات المتحدة (World Bank, 2017a).

وعلى المدى المتوسط، يحتمل أن تكون لانخفاض أسعار النفط والسلع مقترناً بقوة شرائية أكبر وحجم طلب أكبر في الصين، نتائج اقتصادية إيجابية في المنطقة العربية. وبصورة خاصة، ستحظى البلدان المصدّرة للنفط بفرصة زيادة عائداتها من الصادرات النفطية إلى الصين مع ارتفاع الاستهلاك فيها. كما قد تتمكّن المنطقة من توسيع صادراتها من السلع والخدمات الموجّهة إلى الاستهلاك، لا سيما المنتجات السياحية والزراعية. وفي السنوات المقبلة، ستستهلك آسيا المزيد من منتجات وخدمات التكنولوجيا الرفيعة. وسيكون بوسع المنطقة العربية التقاط جزء من هذا الطلب باستثمار التكاملات البينية العربية

ومزاياها النسبية. وعلى المدى الطويل، قد يزداد حجم الآثار الإيجابية، على شكل تكامل بيني عربي أكبر ونمو اقتصادي أكبر، إذا نشأت منطقة متكاملة بين رابطة أمم شرق آسيا والصين والهند.

ومن شأن التعافي في الاتحاد الأوروبي في أعقاب أزمة الديون اليونانية وإجراءات التقشّف الأخرى في إسبانيا وإيطاليا والبرتغال أن يحفّز الطلب في الاتحاد الأوروبي على السلع الأجنبية. وقد يشكّل ذلك فرصة لبلدان اتحاد المغرب العربي المتكاملة إلى حدّ كبير مع مجموعة الاتحاد الأوروبي. وقد تتبع بلدان مجلس التعاون الخليجي سياسات أكثر شفافية وتعزز النمو لاجتذاب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر لتحقيق نموّ وتنمية مستدامين. كما أنّ البلدان العربية المتنوّعة اقتصادياً قد تستفيد أيضاً من معدلات النمو المرتفعة في بلدان أسيان+3 وبلدان مجلس التعاون الخليجي بالتصدير إلى تلك البلدان والقيام بدور مركز لرأس المال الآتي من بلدان مجلس التعاون الخليجي.

وتعتمد قدرة البلدان العربية على التكيّف مع هذه البيئة الجديدة وانتهاز الفرص على الاختلافات في التكاليف التجارية واللوجستيات وجودة البنى التحتية وتوفر الموارد والقدرة على الابتكار، وأخيراً، على التشريعات القانونية والاقتصادية الموجّهة لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر. ويجري البحث أيضاً في الحاجة إلى تعزيز قدرة البلدان العربية على إنتاج سلع التكنولوجيا الرفيعة وتخفيض التكاليف التجارية، لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر وتحسين تدفقات العمالة الماهرة من خلال الهجرة كجزء من خطة تحويل بنيوي للمنطقة.

لقد أثبت التحليل أعلاه للعلاقات الاقتصادية البينية والإقليمية للبلدان العربية التفاوت الكبير ضمن المنطقة، فالتداول التجاري لكل من الجمهورية العربية السورية والصومال وعُمان ودولة فلسطين يجري إلى حد كبير ضمن المنطقة العربية. وفي حين يمكن للتكامل في المنطقة أن يؤدي إلى تحسين قدرة المنطقة العربية على مواجهة عدوى الأزمات الخارجية، تبقى الواردات والصادرات البينية العربية هامشية وأقلّ دينامية وتنمو بوتيرة أبطأ من وتائر نمو التجارة مع مناطق أخرى.

وكان التغيّر الكبير الملحوظ على مدى العقد الماضي تعميق وتعزيز الروابط الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي مع الصين وأسيان+3، ما جعل بلدان الخليج عرضة إلى حدّ كبير للصدمات التي تنشأ من آسيا. وليس هناك من دليل يُذكر على أنّ البلدان العربية حاولت في موازاة ذلك تطوير روابطها الإقليمية، و/أو استغلّت بالكامل إمكانية نمو اقتصادها وتكامل أسواقها المحلية بهدف حماية أنفسها من الصدمات الخارجية. بل على العكس، يبدو أن البلدان العربية غير الخليجية تحذو حذو البلدان الخليجية في تركيز جهود التكامل على آسيا، ما يفاقم مخاطر عدوى الأزمات للمنطقة العربية بالكامل. كما تشير هذه النتائج إلى أنّه عندما يتعلق الأمر بمصادر بديلة للنمو الاقتصادي في سياق التجارة العالمية، هناك إمكانات كبيرة غير مستغلّة لتحقيق نمو اقتصادي للبلدان العربية موجّه داخلياً. فتعزيز التكامل الاقتصادي البيني العربي والدولي على المدى المتوسط يحمي الاقتصادات من أثر الصدمات الخارجية التي تصيب بلداناً دون أخرى، لكنه قد يزيد أيضاً الانكشاف على الصدمات الاقتصادية الإقليمية التي تغذّيها النزاعات ضمن البلدان وفيما بينها. مع ذلك، هناك فرص لتطوير روابط اقتصادية أكثر تنوّعاً ضمن المنطقة العربية، خاصة إذا تمكّنت البلدان العربية من وضع آليات مؤسسية تضمن تنفيذ الاتفاقات. وينطبق هذا الوضع بصورة خاصة على الاقتصادات الأكبر و/أو الأغنى في المنطقة، فبوسع الجزائر ومصر والمملكة العربية السعودية أن تولد منافع نموّ كبيرة للمنطقة العربية ككلّ وتساهم في إقامة سوق إقليمية بينية عربية حيويّة.

وعلى مدى الفترة 2013-2016، ضرب عدد من الصدمات الاقتصاد العالمي ما أدى إلى إضعاف تجارة البلدان العربية وأنشطتها الاقتصادية. وفي هذه الأثناء، لم تتمكّن البلدان العربية من استغلال إمكانات خصائصها البنيوية استغلالاً كاملاً، لا كلّ على حدة ولا كمنطقة. وقد ألحقت الصعوبات الاقتصادية التي واجهتها بلدان مجلس التعاون الخليجي، بما نجم عنها من هبوط في التحويلات المالية الخارجية للعاملين، الضرر بالنمو الاقتصادي والاستقرار في بلدان عربية أخرى، ما عرّض للخطر استدامة ترتيبات أسعار الصرف الثابتة في بعضها. وفي هذا السياق، يمكن أن يعزز التكامل العربي نمو الدخل في المنطقة العربية، ما قد يحسّن بدوره التخصص وخفض التكلفة. كما أنّ تحرير قطاعات الخدمات في المنطقة العربية قد يعزّز التغيّر البنيوي إلى حدّ كبير.

ويفترض أن يتعافى الاستثمار الأجنبي المباشر في عامي 2017 و2018، ولكن ينبغي على المدى القصير رصد مؤشرات هامة متعددة بعناية. وبادئ ذي بدء، فإن لتطور أسعار النفط وسلع أخرى وأثره على دورة الأعمال أهمية قصوى للاقتصادات العربية. والواقع أن استراتيجية إعادة التوازن والانفتاح في الصين بالفعل تثير أوجه عدم يقين كبيرة وتشكّل مخاطر كبيرة على الاقتصادات العربية.

وأخيراً، يطرح النزاع الدائر في الجمهورية العربية السورية وانعكاسات "الربيع العربي" تحدّياتٍ للمنطقة العربية خاصة فيما يتعلق بتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر التي قد تتأثّر بشكل خاص بعدم الاستقرار السياسي والاضطرابات الاقتصادية. ونظراً للتحديات التي تواجهها البلدان العربية، الطريق أمامها طويل. فإذا أرادت أن تشرع في تحويل اقتصاداتها، فإن التكامل الاقتصادي الإقليمي يشكّل خياراً أساسياً. وينبغي أن تصُمم نظم المالية العامة في البلدان المصدّرة للنفط بشكل يجعل اقتصاداتها أكثر حصانةً حيال صدمات أسعار النفط وأسعار السلع الأخرى، ما يقلل أيضاً من صدمات التحويلات المالية التي تتعرّض لها البلدان الطرفية. وفي هذا السياق، بوسع التكامل الثنائيّ و/أو البيني الإقليمي أن يخفّف من أثر صدمات أسعار النفط ويحمي من عدوى الصدمات الأخرى التي تنشأ خارج المنطقة.

2. اقتصاد تجارة الخدمات

2. اقتصاد تجارة الخدمات

قطاع الخدمات كمحرّك للنشاط والتكامل الاقتصاديّين

يشمل مصطلح "قطاع الخدمات" مجموعة واسعة من الأنشطة الاقتصادية، تتراوح من مصففي الشعر إلى الاستشارات الهندسية والنقل والرعاية الصحية والتعليم، وغيرها. ويشكّل قطاع الخدمات عنصراً أساسياً للاقتصاد ويحظى بحصص كبيرة في الناتج والعمالة وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. وبالإضافة إلى ذلك، لقطاع الخدمات روابط قوية بالأنشطة غير الخدماتية. وفي الاقتصاد بكافة جوانبه، ولقطاع خدمات ديناميكي وفعال وتنافسي أهمية كبيرة للعمالة وتوليد الدخل، وفي نهاية المطاف أيضاً للنموّ الاقتصادي المستدام.

الخدمات محرّك النشاط الاقتصادي والإنتاجية

تشكّل الخدمات حصة عالية ومتزايدة من النشاط الاقتصادي في معظم الاقتصادات حول العالم. وينطبق اتّجاه التحول الملحوظ على جميع المناطق ومجموعات الدخل المختلفة. ففي البلدان التي تحوّلت إلى التصنيع باكراً، بدأ هذا الاتجاه مبكراً في نهاية القرن التاسع عشر (Broadberry and Ghosal, 2005). كما أنّ عوامل الطلب النهائي والوسيط تساهم في التوجه العالمي نحو تصاعد دور الخدمات في الاقتصادات الحديثة. وإذ يرتفع الدخل، تشكّل الخدمات حصة متزايدة من الاستهلاك النهائي. وفي ورقة تأسيسية، حاول Baumol, 1967 وضع نموذج منهجي للنمو غير المتوازن لقطاعات الاقتصاد الكلّي. ومن الآثار المترتبة على هذا النموذج أنّ تكنولوجيا ونمط تقديم كثير من الخدمات (كحلاقة الشعر) تجعل من الصعب تحقيق نموّ في الإنتاجية يكون سريعاً بسرعة نمو إنتاجية قطاعات أخرى (وبالتحديد، الزراعة والصناعة) بالاعتماد على وسائل كتراكم رأس المال أو الابتكار أو وفورات الحجم. ونتيجة لذلك، تزداد الأسعار النسبية للخدمات ويستوعب قطاعها حصصاً متزايدة من الموارد الاقتصادية.

وقد أجريت دراسات تجريبية لمرونة السعر ومرونة الدخل للطلب على الخدمات. وتشمل الأمثلة Summers, 1985 الذي أجرى تحليلاً مفصّلاً لقطاع الخدمات باستخدام أسعار برنامج المقارنات الدولية، فقدّر أن مرونة الدخل لإجمالي الخدمات الحقيقية تساوي واحداً، مناقضاً بذلك دراسات توقّعت مرونة تزيد عن واحد ما يعني تزايد حصص الخدمات مع تزايد الدخل. ومن الأمثلة على المجموعة الأخيرة دراسة Falvey and Gemmell, 1991 التي وجدت أن مرونة الدخل للخدمات تميل بمجملها إلى أن تكون أكبر من واحد وإن كانت قريبة من واحد بعض الشيء. وتعيد دراسة Falvey and Gemmell, 1996 تقدير مرونة الدخل ومرونة السعر للطلب على الخدمات باعتماد منهجيات محسّنة وباستخدام مجموعة بيانات محدّثة مرتكزة إلى أسعار الصرف بتعادل القوة الشرائية، فتخلص إلى أنه ليس هناك من دليل على أن الخدمات بمجموعها مرنة إزاء الدخل، ولكن على مستوى أكثر تفصيلاً، تتفاوت تقديرات مرونة الدخل للخدمات المختلفة، فهي لبعضها أكثر من واحد ولبعضها أقل[5].

الخدمات جزء لا يتجزأ من النشاط الاقتصادي

قطاع الخدمات هامّ ليس بذاته فقط، بل أيضاً لأنّ الخدمات تستخدَم كمدخلات وسيطة في قطاعات

أخرى وتيسر المعاملات عبر المكان والزمن. فمثلاً، تؤدّي خدمات الأعمال دوراً كبيرا في إنتاج معظم السلع والخدمات الأخرى. وتؤدّي خدمات كالتصميم والإعلان والنقل وتجارة التجزئة أدواراً شبيهة لا غنى عنها.

ويساهم بعض الخدمات، لا سيما التعليم والبحث والتطوير والخدمات الصحية، مباشرةً في تراكم رأس المال البشري والمادّي، وبالتالي في عامل الإنتاجية بصورة عامة. ومن هذه النواحي، يشكل توفر خدمات كفؤة رفيعة الجودة عنصراً هاماً محدّداً للناتج والإنتاجية.

وتؤدّي قطاعات النقل وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والخدمات المالية دوراً بالغ الأهمية في تبادل السلع والخدمات. ويترافق التقدم التكنولوجي الأخير في هذه الخدمات مع تفكك عمليات الإنتاج على نطاق أوسع ومع أدوار أكبر للخدمات الوسيطة، ما يشدّد على الرابط بين قطاع الخدمات والاندماج في شبكات الإنتاج الدولية.

كذلك تستخدم شركات التصنيع الخدمات بتزايد بل وتنتجها وتبيعها وتصدّرها. وتعرَف هذه الظاهرة بـ "إضفاء الطابع الخدماتي" على الصناعة التحويلية (Lodefalk 2013, 2014 and 2015). كما يتزايد الاعتماد المتبادل بين قطاع الخدمات وبين الاندماج في سلاسل القيمة العالمية. فقطاع الخدمات يعتمد بتزايد على المخرجات المصنّعة المحلية والمستوردة، كما أصبح "إضفاء الطابع الخدماتي" على الصناعة التحويلية ظاهرة هامّة. ولا يوهن تقييد الحصول على سلع وسيطة مستوردة رفيعة الجودة وتنافسية السعر قطاع الصناعات التحويلية الذي يستخدم هذه المدخلات فحسب بل قطاع الخدمات أيضاً الذي يستخدمها كذلك. هكذا، فإن لمصدّري المصنوعات مصلحة في وجود أسواق خدمات منفتحة وأكثر تنافسية، كما أن لمقدمي الخدمات أيضا مصلحة في تحرير التجارة، إذ إنّهم يتحمّلون مباشرة أو بطريقة غير مباشرة جزءاً من التكاليف المرتبطة بالحواجز التي تعيق التجارة في السلع.

على هذا، تؤثّر الخدمات على مجمل النشاط الاقتصادي والإنتاجية عبر عدد كبير من القنوات. ووجود قطاع خدمات متنوع وتنافسي هام بخاصة للكفاءة الإنتاجية لقطاعي الصناعة التحويلية والزراعة. وهناك مجال واسع كي تترجم المكاسب في أداء وكفاءة قطاع الخدمات إلى نمو في إجمالي الإنتاج وزيادة في الإنتاجية. وتشير الأدلة إلى أن نمو الإنتاجية في قطاعات خدمات معينة يؤدي بالفعل إلى زيادة الإنتاجية والنمو (Triplett and Bosworth, 2004).

ويتوصل Inklaar, Timmer and van Ark, 2007 and 2008 إلى أن الاختلافات في مستويات إجمالي الإنتاجية في سبعة من بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية مدفوعة أساساً بأداء قطاع الخدمات، بينما تتشابه إلى حدّ كبير مستويات الإنتاجية ومعدّلات النموّ في الصناعات التحويلية. ولدى تحليل الإنتاجية حسب القطاعات الفرعية، تبين أنّ أداء خدمات الأعمال يؤدي في جميع البلدان إلى اختلافات في قطاع الخدمات ككلّ.

ويعتقد أن توفّر خدمات أعمال متنوعة كفؤة محدد رئيسي لأداء النمو الاقتصادي. فخدمات المنتِجين، مثل الاستشارات الإدارية والهندسية، قد تساعد الشركات المحلية على تخفيض تكاليفها. وعلى وجه الخصوص، تشكّل الخدمات الوسيطة، التي لا يُتاجر بها عادة أو يتاجر بها بتكاليف باهظة، قوة دافعة محتملة وراء تكتل النشاط الاقتصادي والاختلافات في الأداء الاقتصادي عبر كافة المناطق. والاستثمار الأجنبي المباشر قناة رئيسية تتوفر من خلالها الخدمات الأجنبية محليّاً. وقد طور Markusen, Rutherford and Tarr, 2000 نموذجاً للخدمات يأخذ بالاعتبار السياسات التي قد يكون لها أثر على الاستثمار الأجنبي المباشر، فتبين أن (أ) من شأن إزالة أو خفض الحواجز أمام

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تعزيز دخل ورفاه البلد المتلقّي إلى حدّ كبير؛ و(ب) قد يكون لاعتماد سياسات موجّهة لحماية العمال المحليّين المهرة تأثير معاكس يتمثل بانخفاض أجورهم بتقليل الطلب على خدماتهم، وبدون تدابير كهذه، قد تهيمن مكاسب الإنتاجية ومنافع اقتصادات الحجم في الصناعات المستفيدة فترتفع الأجور الحقيقية للعمال المحليين المهرة؛ و(ج) نتيجة لذلك يزداد تنوّع الخدمات المستوردة ويشهد إجمالي عامل الإنتاجية في الصناعات المستفيدة زيادة أيضاً. وتذهب هذه الدراسة كذلك إلى أنّ لحماية قطاع الخدمات المحلية تأثيرات مختلفة على اللاعبين الاقتصاديين. فمثلاً، قد يتأثّر مالكو رؤوس الأموال المحليّون سلباً، بينما قد يستفيد إلى حدّ كبير العمال الماهرون المحلّيون والصناعات التي تستخدم خدمات الأعمال.

كذلك فإن قطاع الخدمات عامل محدِّد هام لتدفّقات الاستثمار الأجنبي المباشر. ونظراً إلى أنّ قابلية بعض الخدمات للتداول التجاري عبر الحدود محدودة، فإن الاستفادة من أفضل الممارسات والحصول على خدمات جديدة تَعتمدُ كثيراً على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، الذي هو في الواقع، القناة الأكثر أهميةً التي يمكن من خلالها المتاجرة بالخدمات. وتشير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD, 2011) استناداً إلى التقديرات المتوفرة إلى أن نصف التجارة في الخدمات يحصل عن طريق الوجود التجاري. وفي هذا الصدد، يشكّل تحرير الحواجز أمام الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاعات الخدمات القناة الرئيسية التي توفر الخدمات الأجنبية للاقتصاد الوطني.

وقد وجدت دراسة تجريبية قام بها Fernandes and Paunov, 2012 لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر في خدمات المنتِجين على عامل الإنتاجية الكلي لشركات الصناعة التحويلية التشيلية، أن هذا الأثر إيجابي على عامل الإنتاجية الكلي للشركات التي تستخدم خدمات المنتِجين كما على أنشطة الابتكار في الصناعات التحويلية ككل. وتشير الدراسة أنه، بفضل الاستثمار الأجنبي المباشر في الخدمات، سيكون بوسع الشركات المتأخّرة الحصول على خدمات تتيح لها اللحاق بركب روّاد الصناعة.

قد يوفر التكامل القائم على الخدمات فرصاً لتكامل إقليمي أعمق

ييسّر بعض الخدمات الهامّة التشبيك؛ ومن الأمثلة البارزة على ذلك الاتصالات والطاقة والنقل (البحري وسكك الحديد والنقل الجوي والنقل بالطرق). ومن بين الجوانب الهامّة لخدمات الشبكات هو أنها قابلة للاستفادة من العوامل الخارجية ومن وفورات الحجم. ونتيجة لذلك، تنشأ عن هذه القطاعات احتكارات طبيعية (Economides, 2004). ومن التداعيات الهامة لهذه السِمة أنّ الاستثمار في الصناعات الشبكية وإدارتها في سياق إقليمي قد يولّد مكاسب هائلة. فمثلاً، من شأن إصدار تراخيص صالحة على صعيد المنطقة ككل بدلاً من تراخيص محدّدة لبلد معيّن أن يجمّع الأسواق، فيمكّن الأسواق الواسعة الناتجة عن ذلك من اجتذاب جهات فاعلة عالمية.

مع ذلك، في كثير من الأحيان، يكون اتباع نهج إقليمي للخدمات والاستثمار معقّدا. فمقدمو معظم الخدمات، ممن يمكن أن يستجيبوا لاتباع نهج أكثر تكاملاً إقليميّاً، هم إمّا احتكارات عامّة أو شركات تتمتع بامتيازات. وفي هذا الإطار، قد يتطلّب تحرير الخدمات البينية الإقليمية عمليات خصخصة كبيرة وإصلاحات تنظيمية للخدمات. وقد يستتبع تأمين وجود المنافسة في الأسواق الإقليمية اتخاذ خطوات إضافية مثل إنشاء سلطة منافسة إقليمية مشتركة. ويمكن تحديد القطاعات ذات الأولوية لتحرير التجارة

حسب المصالح المشتركة للبلدان المعنية، وكذلك توازن المنافع الوطنية وتكاليف التكيّف. فمثلاً، ركّز الاتحاد الأوروبي في البداية على تلك الخدمات التي يمكن أن يؤدي تحرير التجارة فيها إلى خفّض تكاليف الإنتاج، وبالتالي تعزيز التجارة في السلع. وشملت قطاعات الخدمات تلك الاتصالات والنقل (بالطرق والجوّي والبحري) والخدمات المالية. وفي وقت لاحق، فقط في أواخر تسعينات القرن العشرين، استهدفت جهود تحرير التجارة داخل الاتحاد الأوروبي خدمات الكهرباء والغاز الطبيعي والتجارة الإلكترونية والسكك الحديدية والبريد حسب (Hoekman and Sekkat, 2010).

تحرير تجارة الخدمات والمنافع المحتملة

لا تتناسب مساهمة قطاع الخدمات في النشاط الاقتصادي مع حصّته في التجارة الدولية بالرغم من النمو الحديث العهد السريع نسبياً في تجارة الخدمات مقارنةً بالتجارة في السلع. فمثلاً، يمثّل قطاع الخدمات حوالي ثلثي الناتج المحلي الإجمالي في مجموعة العشرين بينما لا تتعدّى قيمة التجارة في الخدمات ربع قيمة التجارة في السلع (WTO, 2009). ويذهب Miroudot, Sauvage and Shepherd, 2013 إلى أن ذلك ناجم إلى حدّ كبير عن التكاليف الباهظة التي تواجهها الشركات في المتاجرة في الخدمات على الصعيد الدولي لا عن عدم قابلية مجموعة واسعة من الخدمات للتداول التجاري. وواقع أنّ بعض الخدمات لا يُتاجر به على الصعيد الدولي إلا بكميات قليلة فقط لا يعكس أن هذه الخدمات غير قابلة للتداول التجاري بل أنّه لا يمكن المُتاجرة بها بشكل مربح إلا في حالات قليلة. وتتعلق المجموعة الكاملة من التكاليف التي تواجهها الشركات عند المتاجرة بالخدمات بشكل أساسي بالإجراءات التنظيمية المشوّهة التي تولّد عوائق دخول أو تزيد التكاليف التي تتكبدها الشركات وكذلك التكاليف المرتبطة بالاختلافات المؤسسية والثقافية والجغرافية. ويؤدي هذا الجزء من تكاليف التداول التجاري الذي تتسبب به السياسات المشوّهة إلى سوء توزيع إنتاج الخدمات عبر البلدان وخسارة في الكفاءة الاقتصادية.

وقد تطرح الإجراءات التنظيمية فجوات كبرى بين تكاليف السلع مع تكاليف التجارة وبدون هذه التكاليف. والعوائق التي تعترض التجارة في الخدمات هي بمعظمها متضمنة في تدابير داخلية وراء الحدود ذات طابع تنظيمي. ولذا يرتبط تنظيم الخدمات ارتباطاً مباشراً بسياستي الاستثمار والمنافسة وبحركة العمال ورأس المال. وهناك حاجة إلى اتباع نهج عميق وشامل لمعالجة هذه القضايا كجزء من استراتيجية تكامل إقليمي قائمة على الخدمات أو في سياق تحرير لتجارة الخدمات أحادي أو متعدد الأطراف.

ويرجَّح أن العوائق التي تعترض تجارة الخدمات، سواء اتخذت شكل قيود على تدفقات الخدمات عبر الحدود أو على دخول مقدمي الخدمات الأجانب، تؤثّر سلباً على مكاسب الكفاءة في أسواق الخدمات المحلية من خلال الحدّ من إمكانيات التنازع ومن الضغوط التنافسية. وبالإضافة إلى ذلك، تتأثر القطاعات الإنتاجية التي تستخدم الخدمات كمدخلات سلباً بارتفاع تكاليف المدخلات إذا كان مقدمو الخدمات المحليون معزولين عن المنافسة. هكذا، من شأن رفع الحواجز المبالغ فيها التي تقيّد تجارة الخدمات أن يساعد على ضمان حصول الشركات في جميع أنحاء الاقتصاد المعني على خدمات كفؤة من حيث الكلفة ورفيعة الجودة وموثوقة، ما يحسّن قدرتها التنافسية.

ولا تقتصر منافع تحرير التجارة في الخدمات على قطاع الخدمات بحدّ ذاته. فإصلاحات قطاع الخدمات يمكن أن توفّر لبقية الاقتصاد، ولا سيما قطاع الصناعات التحويلية، زخماً كبيراً. والواقع أن قطاعي الصناعات التحويلية والخدمات مترابطان. فمن جهة، بات قطاع الخدمات يعتمد كثيراً على مدخلات من

الصناعات التحويلية المحلية والمستوردة. وهكذا، فإنّ تقييد الحصول على سلع وسيطة مستوردة رفيعة الجودة ومسعّرة بطريقة تنافسية لا يوهن قطاع الصناعات التحويلية فحسب بل قطاعات الخدمات التي تستخدم هذه المدخلات أيضاً. ومن جهة أخرى، تتزايد أهمية الخدمات كمدخلات للإنتاج في الزراعة والصناعة. وتتجلى هذه الأهمية بصورة خاصة في الصناعات التحويلية، فنظراً لاتساع نطاق إمكان تجزئة عملية الإنتاج، يشكّل توفر خدمات كفؤة من حيث التكلفة وذات جودة عاملاً محدّداً للقدرة التنافسية. وبذلك يكون لمصدّري الصناعات التحويلية مصلحة في توفّر أسواق منفتحة وأكثر تنافسية، وفي الوقت نفسه لمقدمي الخدمات مصلحة في تحرير التجارة، إذ أنهم يتحمّلون مباشرة أو بشكل غير مباشر جزءاً من التكاليف المرتبطة بالحواجز أمام التجارة في السلع.

هناك أوجه تكامل بين التجارة في الخدمات والتجارة في السلع. وتتبلور هذه الأوجه من خلال آليات متعددة (WTO, 2012). أوّلاً، خدمات النقل واللوجستيات وبعض الخدمات المالية مدخلات مباشرة للتجارة في السلع. وإذا كانت هناك قيود على التجارة في مثل هذه الخدمات، وجرى عزل الشركات المحلية عن المنافسة وإعاقة الوصول إلى أفضل الممارسات الدولية، فإن أداء التجارة في السلع يتأثّر سلباً. فمثلاً، ترتبط الزيادة في قوة أطراف في السوق في قطاع الشحن البحري بارتفاع تكاليف التجارة (Hummels, Lugovskyy and Skiba, 2009). ثانياً، يتزايد تجميع السلع والخدمات معاً في حزمة. ومن الأمثلة على هذا الاتجاه خدمات ما بعد المبيع للسلع المعمّرة وعقود إيجار معدات بعض الخدمات وبعض السلع التي تقوم أساساً بدور منصات لتقديم الخدمات. وهناك أدلّة على أنّ شركات الصناعات التحويلية تشارك بتزايد في تجارة الخدمات (Lodefalk, 2010; Breinlich and Criscuolo, 2011).

ثالثاً، يرتبط بعض الخدمات، كالتجارة بالجملة وبالتجزئة، مباشرةً بتجارة البضائع.

أدلّة عن منافع تحرير التجارة في الخدمات

تهدف الدراسات التي تبحث الأثر الاقتصادي للعوائق التي تعترض تجارة الخدمات إلى تقديم نظرة حول كيفية تأثير تدابير تجارة الخدمات على الأداء الاقتصادي الكلي وإجمالي الرفاه والأداء الأكثر تجزؤاً في قطاعات مختلفة من الاقتصاد. وتجدر الإشارة إلى أنّه بغضّ النظر عن النهج المتبع، يعتمد تحديد أثر تحرير تجارة الخدمات بشكل حاسم على التحديد الكمّيّ المناسب للقيود المفروضة عليها. ويتضمن التقييم الدقيق لهذه القيود تحديد التدابير عبر الحدود، بل أيضا، وذلك أهم، اللوائح التنظيمية وراء الحدود. ومن بين الإجراءات الشائعة التي تعيق المنافسة القيود المفروضة على دخول وعمليات مقدمي الخدمات الأجانب، وممارسات الترخيص التي تميّز ضدّ المستثمرين الأجانب، وعدم الاعتراف بالمؤهّلات المكتسبة في الخارج. وفي هذا الصدد، يستتبع تحديد وقياس العوائق التي تعترض التجارة تقييماً مفصّلاً للقوانين واللوائح التنظيمية المحلية الخاصة بالبلد المعني. ويبحث الفصل 3 هذه المسائل بالتفصيل.

ينبغي النظر إلى تأثير تحرير تجارة الخدمات على أنه محدد بالسياق، إذ أنه يعتمد على عوامل من مثل حجم الحواجز الأولية أمام التجارة في الخدمات وطبيعتها وكذلك بنية الاقتصاد المعنيّ. وقد تستخدم عمليات المحاكاة القائمة على النماذج التي تُزال فيها الحواجز الأولية لفهم مدى مساهمة هذه الحواجز في الاختلافات في أداء قطاع الخدمات. وإذا ما افترض تساوي كل ما عدا ذلك، فإن البلدان التي تكون التدابير فيها أكثر تقييداً لتجارة الخدمات ستستفيد أكثر من تحرير هذه التجارة.

التقييمات المسبقة

في العادة، تُجرى التقييمات المسبقة للأثر الاقتصادي للعوائق أمام تجارة الخدمات من خلال محاكاة النماذج التطبيقية المُعايرة التي يمكن تصنيفها كنماذج توازن جزئي ونماذج توازن عام. وتميل هذه النماذج نظريّاً إلى الاعتماد على نظريات الاقتصاد النيوكلاسيكي مكيّفة لاستيعاب المعالم الأساسية للاقتصاد الذي تجري نمذجته، بما في ذلك التدخلات السياساتية المختلفة. وتسعى عمليات المحاكاة إلى تحديد التفاعلات بين المنتجين والمستهلكين والحكومات في سياقات متعددة القطاعات ومتعددة عوامل الإنتاج. وتبين عمليات المحاكاة للتغيّرات في السياسات، بما في ذلك الإجراءات من مثل تحرير تجارة الخدمات، الأثر على مجموعة واسعة من المتغيّرات تشمل الاستهلاك والاستثمار والصادرات والواردات والأسعار والأجور والإنتاجية والعمالة والناتج المحلي الإجمالي والرفاه[6]. ومن جهة أخرى، تُبنى نماذج التوازن الجزئي لتحليل قطاع واحد أو مجموعات من القطاعات ذات الصلة؛ وقد يكون مثل هذه النماذج مناسباً عندما يكون أثر تغيير السياسات على الاقتصاد الأوسع محدوداً.

وتبذل الهيئة الأسترالية لشؤون الإنتاجية جهوداً ملحوظة في بناء نماذج توازن عام واستخدامها لتحليل الآثار القطاعية والإقليمية والعالمية لتحرير الخدمات. وقد حقق Petri, 1997 تقدماً في الأدبيات بنمذجة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في الخدمات وإن لم يشمل أنماط تقديم الخدمات الأخرى. وفي وقت لاحق، بنت الهيئة الأسترالية واستخدمت بشكل واسع نموذج "مشروع تحليل الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة FTAP. ويتضمن النموذج نمذجة واضحة لسلوك الشركات التي تستثمر في الخارج ومخزونات الاستثمار الأجنبي المباشر الثنائية في قاعدة البيانات، كما أنّه يتضمن زيادة في العائدات طبقاً للحجم ومنافسة المجموعات الاحتكارية الكبيرة في جميع القطاعات، فضلاً عن اعتبار تراكم رأس المال والإقراض والاقتراض الدوليين مستخدماً طريقة لتضمين أثر حركية رأس المال الدولي. وبهذه الطريقة، يأخذ النموذج بالاعتبار طريقتين اثنتين من طرائق تقديم الخدمات الأربعة المتضمنة في الاتفاق العام المتعلق بالتجارة في الخدمات (الغاتس)، وهما الحضور التجاري والإمداد عبر الحدود. وكان النموذج يغطّي أصلاً ثلاثة قطاعات (الأولي والصناعات التحويلية والخدمات) و19 اقتصاداً.

استخدمت دراسة Dee and Hanslow, 2000 نموذج FTAP لتحليل الآثار العالمية والتوزيعية لتحرير التجارة في جميع الخدمات. وميّزت هذه الدراسة الحواجز أمام الوجود التجاري عن تلك التي تنطبق على طرق إمداد أخرى كما ميزت الحواجز غير التمييزية أمام الوصول إلى السوق عن الحواجز التمييزية. وتصمم هذه الحواجز على أنها مكافئ للضريبة يولّد ريعاً بدلاً من رفع التكاليف. وتعود الريوع إلى المنطقة البائعة في حالة المنتجات وإلى منطقة الملكية في حالة رأس المال، بينما تطبَّق ضريبة الدخل على الإيرادات من رأس المال.

ولكي يمكن إجراء تحليل قطاعي مفصّل، عدّلت دراسة Verikios and Zhang, 2001 نموذج FTAP الأصليّ بتوسيعه ليشمل ثمانية قطاعات، بما في ذلك القطاعان الرئيسيان اللذان يهمان هذا التقرير وهما الاتصالات والقطاعات المالية[7]. واستخدمت الدراسة في هذا التحليل نموذج FTAP2 في التحديد الكمي لآثار تحرير خدمات الاتصالات والخدمات المالية.

وبالبناء على Dee and Hanslow, 2000 وPetri, 1997 نمذَج Brown and Stern, 2000 تحرير التجارة في الخدمات على شكل تخفيض في متوسط التكاليف الثابتة. ويستند العامل البديل لحجم الحواجز أمام تجارة الخدمات على البيانات المالية عن الهوامش التشغيلية الإجمالية حسب البلد وحسب القطاع،

استناداً إلى اقتراح Hoekman, 2000. ويؤدّي هذا النهج إلى تحقيق مكاسب أكثر بكثير في الرفاه الناجم عن تحرير تجارة الخدمات، وذلك عن طريق التقاط المكاسب الناشئة عن إعادة تخصيص رأس المال.

تركز دراسة Markusen, Rutherford and Tarr, 2000 and 2005 على تحرير خدمات المنتِجين، فتجد أنه يعزز إلى حدّ كبير دخل ورفاهية البلد المعني وأيضاً الإنتاجية في الصناعات التي تستفيد من هذه الخدمات. وتشير الدراسة أيضاً إلى أن خدمات المنتِجين الأجانب هي مكمّلات توازن عام لليد العاملة المحلية الماهرة، وليست بدائل لها كما في نماذج التوازن الجزئي. وفي هذا الصدد، قد يعزز توفر الخدمات المهنية الأجنبية وإمكانية الحصول عليها تراكمَ المهارات، ويؤدّي تحرير التجارة في الخدمات إلى ارتفاع الأجور الحقيقية للمهرة.

ولتقييم أثر رفع الحواجز التنظيمية أمام مقدمي خدمات الأعمال المحليين والأجانب، تستخدم دراسة Balistreri, Rutherford and Tarr, 2009 للاقتصاد الكينيّ نموذج توازن عام قابل للحوسبة لاقتصاد مفتوح صغير يضم 55 قطاعاً. وباستخدام إطار Dixit-Stiglitz، تستدخل endogenizes الدراسة الاستثمار الأجنبي في خدمات الأعمال وتأثيرات الإنتاجية في أسواق تنافسية غير كاملة للسلع والخدمات. وتشير النتائج إلى أنّ كينيا يمكنها أن تحقق مكاسب كبيرة من تحرير اللوائح التنظيمية التي تحكم خدمات الأعمال ومكاسب إضافية من توحيد التعرفات على الواردات. وتزداد المكاسب المقدّرة إلى 50 في المائة من الاستهلاك في نموذج الحالة الثابتة على المدى الطويل الذي يأخذ بالاعتبار أثر التحسّن في إنتاجية رأس المال على تراكم رأس المال. وتكشف تمارين تجزئة التحليل أنّ أكبر المكاسب التي ستحقق لكينيا ستنبع من إزالة الحواجز التنظيمية المكلفة غير التمييزية في تأثيراتها بين مقدمي الخدمات الكينيّين ومقدمي الخدمات المتعدّدي الجنسيات.

التقييمات اللاحقة

يهدف أحد فروع الأدبيات إلى التحديد الكمي لأثر تدابير قطاع الخدمات على الأداء القطاعي أو أداء الاقتصاد ككلّ، مستخدماً حالات سابقة من تحرير التجارة وإلغاء القيود التنظيمية. وبعكس نهج التوازن العام القابل للحوسبة، الذي يعتمد على نماذج بنيوية لكيفية أثر حواجز في قطاع معين على قطاعات أخرى وفي نهاية المطاف على الاقتصاد ككلّ، تتبع دراسات الاقتصاد القياسي عادةً نهجاً مقلصاً. ويمكن أن تكون مقاييس الأداء موضع الاهتمام مقاييس مستوى أو مقاييس نمو. ويعتمد هذا النهج عادةً على أدلّة البيانات الطولية والبيانات عبر البلدان باستخدام تقنيات الاقتصاد القياسي. وعلى وجه الخصوص، تحاول هذه الدراسات، من خلال استغلال الاختلاف بين البلدان، أن تعزل أثر تغيّرات سياساتية محددة متعلقة باللوائح التنظيمية والمنافسة. ويمكن استخدام تقنيات السلاسل الزمنية عند إدخال حاجز معيّن أمام تجارة الخدمات في وقت معين وتتوفر بيانات تغطي الفترة قبل وبعد تنفيذ هذا التدبير المعين. وتستعمَل تقنيات أكثر تعقيداً مثل نماذج ارتداد الموجّهات الذاتي VAR لتقييم الحواجز غير التعرفية للتجارة في السلع. فمثلاً تستخدم دراسة Babula, Newman and Rogowsky, 2006 هذا النهج لتقدير تأثيرات فرض الولايات المتحدة حصصاً (كوتا) على ورادات القمح الكندي خلال الفترة 1995-1994. ولا يشمل النموذج الذي استخدمته الدراسة سعر وكمية القمح المستهلك والمنتَج والمخزَّن في الولايات المتحدة فحسب، بل أيضاً أسعار الجملة لبعض المنتجات التي تستخدم القمح كمادة أوّلية، ومنها الطحين والخلائط والعجين وحبوب الإفطار القائمة على القمح والبسكويت.

وفي معظم تقييمات الاقتصاد القياسي، تستغلّ الاستراتيجية التجريبية التوقيت المحدّد والاختلافات في درجة تحرير التجارة في البلدان والصناعات لتحديد تأثير سياسات التجارة في الخدمات على قياس الأداء موضع الاهتمام. وربما كان من الضروري معالجة قضايا ترابط المتغيرات الداخلية مع معامل الخطأ endogeneity. وكبديل لذلك تبحث بعض الدراسات عن تجارب طبيعية واضحة لتحرير التجارة آتية من عوامل خارجية، ترافقها بيانات متوفرة عما قبل الإصلاحات التجارية وعما بعدها.

ويستكشف عدد من الدراسات بشكل تجريبي أثر تحرير التجارة في الخدمات باستخدام نهج اقتصاد قياسي. فمثلاً، توضح دراسة Mattoo, Rathindran and Subramanian, 2006 بناء انفتاح قائم على السياسات مقابل تدابير قائمة على النتائج، في قطاعي خدمات رئيسيين هما قطاعا المال والاتصالات. وتمضي الدراسة لتقدر التأثيرات على نموّ الناتج الناجم عن تحرير هذين القطاعيْن في سياق نماذج انحدار عبر البلدان، ليتبين أنّ معدّلات النموّ في البلدان التي لديها قطاعات اتصالات وخدمات مالية أساسية منفتحة بالكامل أعلى بـ 1.5 نقطة مئوية مما في بلدان أخرى، والأدلة على مثل هذا النموّ الإيجابي قويّة نسبياً للقطاع المالي لكنّها أضعف لقطاع الاتصالات وإن كانت مهمّة إحصائيّاً.

وعلى المنوال نفسه، تجد دراسة Eschenbach and Hoekman, 2006 أن تدابير إصلاح سياسة الخدمات هي متغيّرات تفسيرية ذات دلالة إحصائية للأداء الاقتصادي لما بعد عام 1990 في اقتصادات المرحلة الانتقالية، بعد ضبط المتغيرات الأخرى في نماذج الانحدار المستخدمة عادة في الأدبيات عن النمو. ولتحديد تأثيرات إصلاحات سياسات الخدمات على النموّ، تستفيد الدراسة من الفروق الكبيرة بين اقتصادات المرحلة الانتقالية في كثافة الخدمات وإصلاحات سياسات الخدمات. كما أنّ الإصلاحات في السياسات الموجهة نحو الخدمات المالية وخدمات البنى التحتية، بما في ذلك الاتصالات والطاقة والنقل، مترابطة ترابطاً شديداً مع الاستثمار الأجنبي المباشر الداخِل.

وفي دراسة أخرى تركّز على الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في أوروبا الشرقية (Fernandes, 2009)، يُنظر في أداء قطاع الخدمات للفترة 1997-2004. فعلى الرغم من اختلاف أداء قطاعات الخدمات اختلافاً كبيراً بين القطاعات الفرعية والبلدان ومنتجي خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومستخدِميها، فإن الشركات التي توظف عمالة كثيفة ذات مهارات عالية تميل إلى تسجيل نمو أعلى في إنتاجية اليد العاملة. ويؤثر تحرير تجارة الخدمات تأثيراً إيجابياً هاماً على مستويات إنتاجية العمالة ونمو قطاعي الصناعات التحويلية والخدمات، مع تأثيرات أشد في قطاعات فرعية تبعد أكثر بكثير عن الحدود التكنولوجية.

كما تقدّم دراسات تستخدم بيانات على مستوى الشركات أدلّة على أثر تحرير تجارة الخدمات. واستناداً إلى بيانات على مستوى الشركات من الجمهورية التشيكية، ينظر عدد من الدراسات في الرابط بين إصلاحات قطاع الخدمات وإنتاجية الصناعات التحويلية التي تعتمد على مدخلات خدماتية. وأخذت بالاعتبار جوانب متعدّدة من تحرير الخدمات، مثل وجود مقدمي خدمات أجانب والخصخصة ومستوى المنافسة. وتبين النتائج وجود علاقة إيجابية بين إصلاح قطاع الخدمات وأداء الشركات المحلية في قطاعات الصناعات التحويلية. ويبدو أن القناة الأساسية التي يساهم من خلالها تحرير الخدمات في تحسين أداء قطاعات الصناعات التحويلية هي إتاحة دخول جهات أجنبية في قطاع الخدمات. ويدعَم هذه النتيجة الدليل بأن الاستحواذ الأجنبي على شركات تقديم الخدمات التشيكية يؤدّي

إلى تغيُّرات عميقة في إنتاجية العمالة ومبيعات الشركات التي تم الاستحواذ عليها.

وباستخدام البيانات الزمنية لحوالي 4 آلاف شركة هندية للفترة 1993-2005، لفحص الروابط بين إصلاحات السياسات الهندية في الخدمات وإنتاجية شركات الصناعات التحويلية فيها، تشير الأدلة على مستوى الشركات إلى أنّ الإصلاحات في القطاع المصرفي والاتصالات والتأمين والنقل كان لها كلّها آثار إيجابية بارزة على إنتاجية شركات الصناعات التحويلية، وتأثير أقوى على الشركات المملوكة من أجانب وذلك حسب (Arnold et al., 2016).

ألف. التجارة في الخدمات والتجارة في السلع: أدلّة من قاعدة بيانات التجارة في القيمة المضافة

1. إحصاءات التجارة والمبادرات الجديدة

تخضع أنماط التجارة والإنتاج في العالم بتزايد لسلاسل القيمة العالمية (GVC). فنشأتها وانتشارها يشكلان دافعاً هاماً لزيادة الكفاءة والقدرة التنافسية وذلك عن طريق إتاحة المجال للشركات لحصد منافع التجزئة الكبيرة في الإنتاج الدولي. ومع أنّ الشركات متعددة الجنسيات التي تهيمن على تجارة السلع الوسيطة والنهائية عبر الحدود هي التي تنسّق في أحيان كثيرة سلاسل القيمة العالمية، يؤدّي المورّدون المحلّيون، وخاصة الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، دوراً متنامياً في إنتاج السلع والخدمات التي تصل في النهاية إلى المستهلكين الأجانب. وإذ تتولّد حصص أكبر من الدخل من خلال تكامل سلسلة القيمة العالمية في الاقتصادات المحلية، يتم الحفاظ على حصة أكبر من إجمالي العمالة من خلال هذا النشاط في جميع أنحاء العالم.

الإطار 2. قاعدة بيانات التجارة فى القيمة المضافة

مدفوعاً بالتقدم التكنولوجي وعوامل الكلفة وإمكان الحصول على الموارد والوصول إلى الأسواق وإصلاحات السياسات التجارية، بل أيضاً بالاقتصادات الناشئة، كان الإنتاج في العقود الأخيرة مجزأ وهو الآن في أحيان كثيرة مجزأ على عدة بلدان. وقد شكّل هذا تحدّيًا للحكمة التقليدية حول كيفية قياس التجارة. فالقياسات التقليدية تسجّل إجمالي تدفقات السلع والخدمات في كلّ مرة تعبر فيها هذه التدفقات الحدود، ما يؤدّي إلى احتساب "متعدّد" للتجارة، ومن شأن ذلك تضليل التدابير السياساتية في مجموعة واسعة من المجالات.

للردّ على هذا التحدّي، تعاونت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومنظمة التجارة العالمية في عام 2012 على وضع تقديرات للتجارة في القيمة المضافة من خلال بناء جدول مدخلات-مخرجات عالمي. وأطلقت قاعدة بيانات أوّلية أولى للتجارة في القيمة المضافة في عام 2013 وكان آخر تحديث لها في عام 2016. وتغطى أحدث نسخة 63 بلداً، من بينها أعضاء منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والاتحاد الأوروبي ببلدانه الثمانية والعشرين، ومجموعة العشرين، فضلاً عن معظم بلدان شرق وجنوب شرق آسيا ومجموعة من بلدان أمريكا الجنوبية. وتشمل قاعدة البيانات ثلاثة بلدان عربية هي تونس والمغرب والمملكة العربية السعودية. وتغطي المؤشّرات 34 قطاعًا، من بينها 16 في الصناعات التحويلية و14 في قطاع الخدمات (والباقي في الزراعة والمناجم والطاقة والمرافق والبناء).

وبشكل عام جداً، توفّر قاعدة البيانات معلومات عن محتوى القيمة المضافة للصادرات الإجمالية حسب القطاع المصدِّر. وترد فيها الخدمات بشكل بارز من خلال مؤشّر عن محتوى الصادرات الإجمالية من الخدمات حسب القطاع المصدِّر وحسب نوع الخدمة ومنشأ القيمة المضافة. وتماشياً مع الدافع وراء وضع قاعدة البيانات، فإنها تضم مؤشّرات تجسّد المشاركة في سلاسل القيمة العالمية بواسطة الواردات الوسيطة المتضمّنة في الصادرات (روابط خلفية) والقيمة المضافة المحلية في صادرات الشركاء (روابط أمامية).

تتيح قاعدة بيانات التجارة في القيمة المضافة التي وضعتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بالاشتراك مع منظمة التجارة العالمية، صورة أكثر دقّة وتفصيلاً لاندماج البلدان في شبكات الإنتاج العالمية والإقليمية من خلال تقديم تقديرات للتدفقات التجارية بمعايير القيمة المضافة. وعلى عكس التدفقات التجارية من حيث القيمة الإجمالية، تبين التجارة في القيمة المضافة بشكل أفضل دور التجارة الدولية في توليد الدخل والناتج في عالم تعبر فيه المنتجات والمكوّنات الحدود عدة مرّات وتجري أنشطة الشركات في مجالات متخصصة أكثر فأكثر، بما في ذلك على مستوى وظيفة الأعمال أو حتى على مستوى المهمّة.

2. تطوّر تجارة الخدمات

من المهم أن نرى كيف ساهمت الخدمات في الصادرات من ناحية القيمة الإجمالية والقيمة المضافة في بلدان عربية ومتقدّمة ونامية مختارة. وعند القيام بذلك، يسلّط الضوء على دور الخدمات إزاء قطاعات أخرى في هذا القسم. وبغض النظر عن مستوى التنمية والموقع الجغرافي، ارتفعت تجارة البضائع والخدمات من حيث القيمة حتى بداية الأزمة المالية العالمية ويبدو أنّها تعافت في أعقاب الأزمة. ومع ذلك، يمكن أن يؤدي تحليلٌ أكثر تفصيلاً يُعرَض فيما يلي إلى فهمٍ أفضل لمساهمة قطاع الخدمات.

(أ) الاقتصادات المتقدمة

وقد شهدت الاقتصادات المتقدّمة بمعظمها زيادة ملحوظة في حصة إجمالي الصادرات في إجمالي القيمة المضافة المحلية (الشكل 12-الجانب ألف). وشهدت حصة الخدمات من مجموع صادراتها الإجمالية زيادة ثابتة نسبياً وإن كانت محدودة بين العامين 1995 و2011. وتسجّل بلدان الاتحاد الأوروبي الـ 15 حصصاً للخدمات في مجموع الصادرات أعلى من اليابان أو الولايات المتحدة، وسجلت حصصاً أعلى من إجمالي الصادرات في إجمالي القيمة المضافة المحلية. وقد جاءت المكاسب في حالة الاتحاد الأوروبي الـ 15 في المقام الأول من قطاع الخدمات، وكذلك من الصناعة. غير أن اليابان شهد زيادة أكثر ثباتاً ووضوحاً في حصة الصناعة، مع أنّ حصة التجارة في الخدمات بيّنت زيادات كبيرة في العامين 2005 و2011، بالمقارنة مع عام 2000. وفي حالة الولايات المتحدة، وعلى أثر تراجع بسيط، عادت حصة إجمالي الصادرات من مجموع القيمة المضافة المحلية لترتفع بين العامين 2005 و2011. ويبدو أنّ الزيادة تأتي من الزيادة في حصص قطاع الخدمات والصناعة على حد سواء.

عندما تقاس التجارة في القيمة المضافة مقارنة بالقيمة الإجمالية، تصبح أهمية الخدمات والمدى الكامل لمساهمة الخدمات في التجارة العالمية أكثر وضوحاً (الشكل 12). ازدادت صادرات القيمة المضافة في بلدان الاتحاد الأوروبي الـ 15 واليابان بشكل مطرد على مدى الفترة 2011-1995، بينما شهدت الولايات المتحدة انخفاضاً في حصتها حتى عام 2005 ولكن هذا الانخفاض تمّ تعويضه حتى أكثر بين العامين 2005 و2011. وتؤدّي القيمة المضافة لصادرات قطاع الخدمات دوراً هاماً في الاقتصادات المتقدّمة المختارة - بلدان الاتحاد الأوروبي الـ 15 واليابان والولايات المتحدة الأمريكية. في الواقع، خاصة في بلدان الاتحاد الأوروبي الـ 15 وفي الولايات المتحدة، مساهمة قطاع الخدمات أكبر بكثير من مساهمة الصناعة. وفي حالة اليابان، مساهمات قطاع الخدمات والصناعة متشابهة تقريباً.

محتوى القيمة المضافة للخدمات في إجمالي الصادرات شبيه إلى حدّ كبير في جميع الاقتصادات المتقدّمة المختارة (الشكل 13). فالحصص في

الاقتصادات المتقدمة المختارة كانت نفسها في عام 1995، ولكن منذ ذلك الحين شهدت الولايات المتحدة وبلدان الاتحاد الأوروبي الـ 15 بعض الزيادات في حصصها. فقد سجّلت بلدان الاتحاد الأوروبي الـ 15 زيادة أكبر من زيادة الولايات المتحدة، بينما ظلّت الحصة مستقرة في اليابان. وفيما يتعلق بمساهمة الخدمات الأجنبية والمحلية، مقارنة مع اليابان والولايات المتحدة، كانت حصة الخدمات الأجنبية في الاتحاد الأوروبي الـ 15 من مجموع إجمالي الصادرات أعلى وازدادت على مدى الفترة 1995-2011. وارتفع محتوى القيمة المضافة للخدمات الأجنبية من مجموع إجمالي الصادرات الإجمالية في اليابان لكنّ هذا الارتفاع جاء في معظمه على حساب الخدمات المحلية.

الشكل 12. إجمالي الصادرات وصادرات القيمة المضافة، في بلدان متقدّمة مختارة

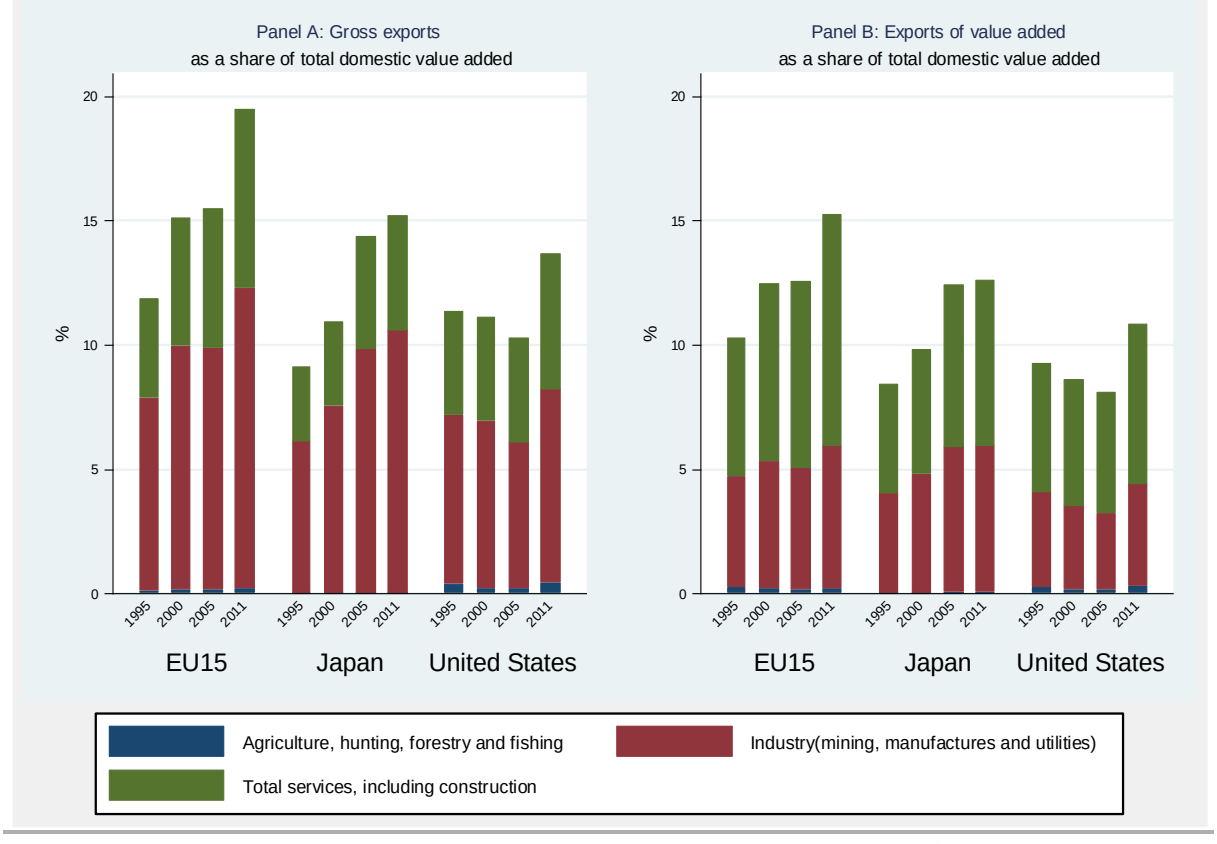

المصدر: حسابات الإسكوا استناداً إلى بيانات من قاعدة بيانات التجارة في القيمة المضافة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية - منظمة التجارة العالمية، إصدار كانون الأول/ديسمبر 2016.

الشكل 13. القيمة المضافة للخدمات في إجمالي الصادرات، بلدان متقدّمة مختارة

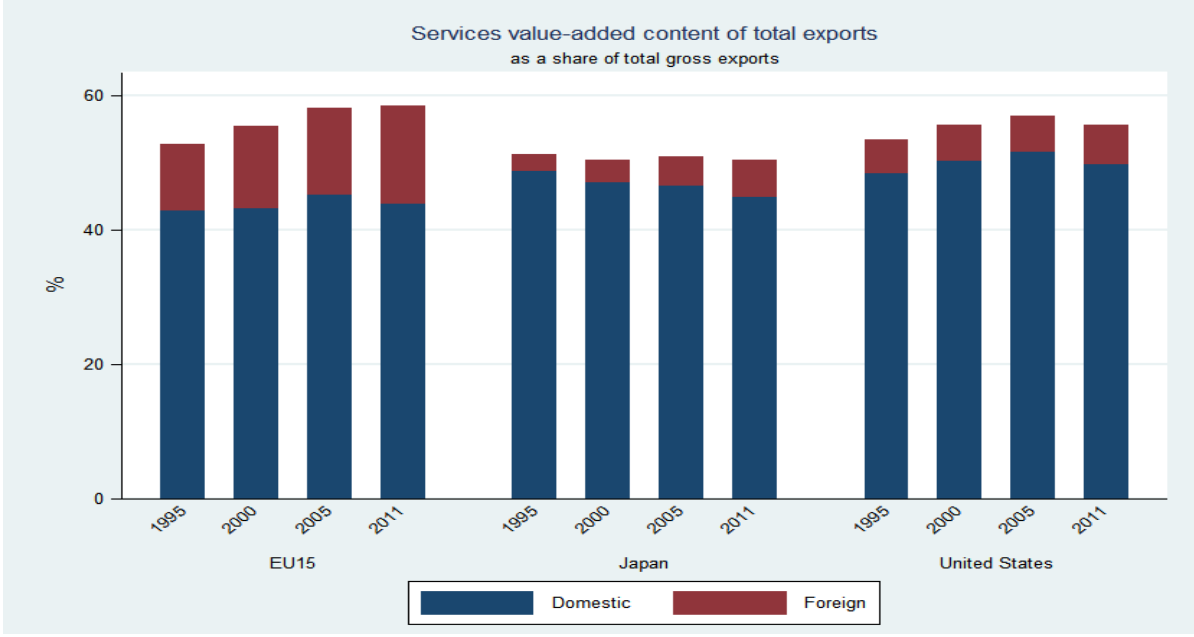

المصدر: حسابات الإسكوا استناداً إلى بيانات من قاعدة بيانات التجارة في القيمة المضافة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية - منظمة التجارة العالمية، إصدار كانون الأول/ديسمبر 2016.

الاختلافات في نسبة القيمة المضافة للخدمات في إجمالي صادرات الصناعات التحويلية والزراعة في جميع الاقتصادات المتقدمة المختارة هي أكثر وضوحاً (الشكل 14). ومحتوى القيمة المضافة للخدمات من إجمالي مخرجات الصناعات التحويلية هو أعلى بكثير في بلدان الاتحاد الأوروبي الـ 15 منه في اليابان والولايات المتحدة (الشكل 14-الجانب ألف). ومن الواضح أيضاً أن نسبة الخدمات الأجنبية آخذة في الزيادة في بلدان الاتحاد الأوروبي الـ 15 واليابان، وإن من قاعدة متدنية في اليابان. وفي الولايات المتحدة، نسبة مجموع الخدمات في صادرات الصناعات التحويلية في عام 2011 يمكن مقارنتها تقريباً بالمستوى المسجّل في عام 1995، بعد زيادة بين العامين 1995 و2000 وتراجع عوّض عن هذا الزيادة بين العامين 2000 و2011. وظلّت نسبة محتوى القيمة المضافة للخدمات الأجنبية في صادرات الصناعات التحويلية في الولايات المتحدة مستقرّة.

بالمقارنة مع صادرات الصناعات التحويلية، محتوى القيمة المضافة للخدمات من إجمالي الصادرات الزراعية عموماً أدنى في الاقتصادات المتقدمة المختارة (الشكل 14-الجانب باء). لكن الولايات المتحدة تشكّل استثناءً ملحوظاً للنمط العام. وكان لدى الولايات المتحدة أيضاً أعلى حصة للقيمة المضافة للخدمات من إجمالي الصادرات الزراعية إلى حين احتلّ الاتحاد الأوروبي الـ 15 المرتبة الأولى. بالمقارنة مع صادرات الصناعات التحويلية، محتوى القيمة المضافة للخدمات الأجنبية في الصادرات الزراعية محدود، وكما هي الحال في صادرات الصناعات التحويلية، تساهم الخدمات الأجنبية، بين الاقتصادات المتقدّمة المختارة، بأكبر مساهمة في الصادرات الزراعية للاتحاد الأوروبي الـ 15.

الشكل 14. محتوى القيمة المضافة للخدمات لإجمالي صادرات الصناعات التحويلية والزراعة، بلدان متقدمة مختارة

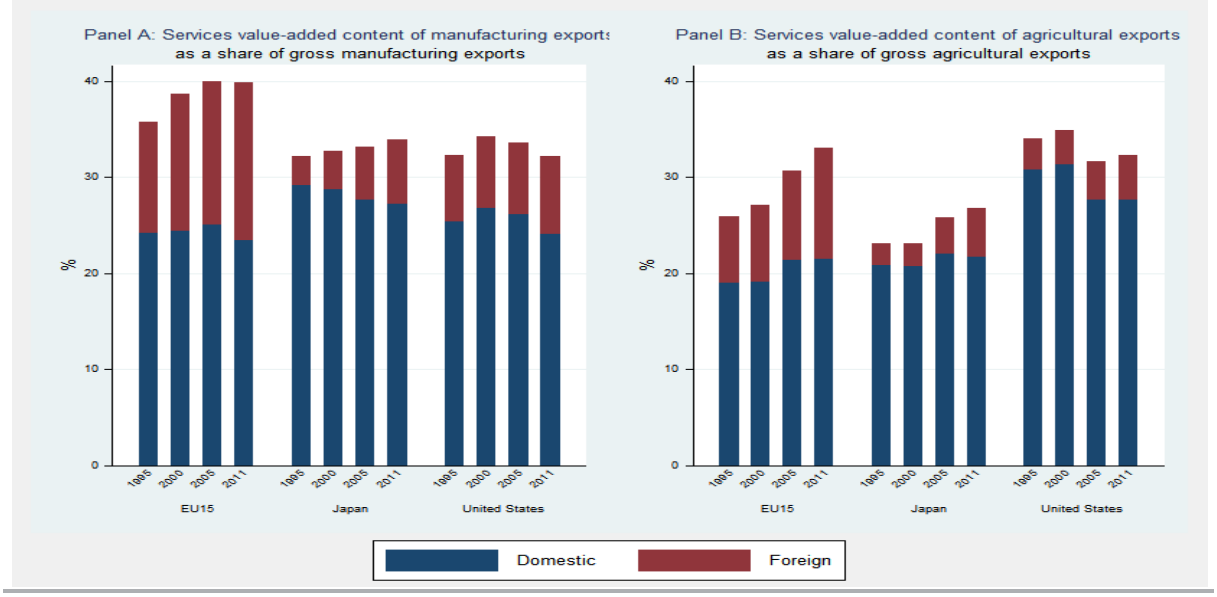

المصدر: حسابات الإسكوا استناداً إلى بيانات من قاعدة بيانات التجارة في القيمة المضافة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية - منظمة التجارة العالمية، إصدار كانون الأول/ديسمبر 2016.

الشكل 15. القيمة المضافة للخدمات في مجموع إجمالي الصادرات حسب القطاعات الفرعية للخدمات، بلدان متقدّمة مختارة

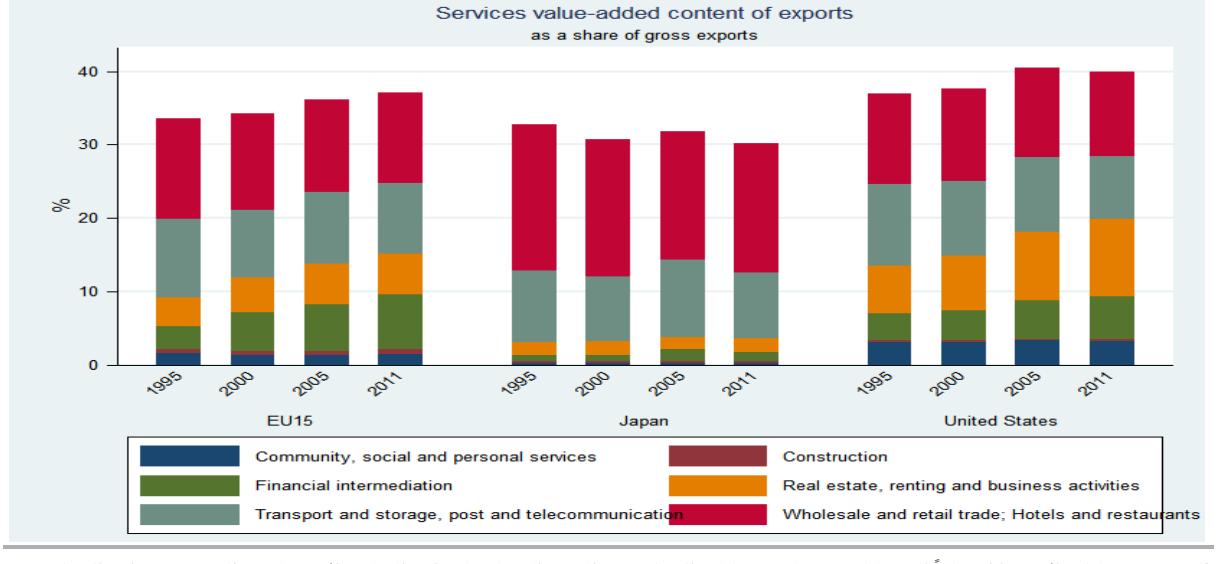

المصدر: حسابات الإسكوا استناداً إلى بيانات من قاعدة بيانات التجارة في القيمة المضافة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية - منظمة التجارة العالمية، إصدار كانون الأول/ديسمبر 2016.

فيما يتعلق بالقطاعات الفرعية للخدمات، تبيّن الاقتصادات المتقدّمة المختارة أوجه شبه واختلاف على حد سواء (الشكل 15). ومن الواضح أن قطاع خدمات الأعمال (الذي يغطّي النقل والتخزين، البريد والاتصالات، الوساطة المالية، العقارات، الإيجار وأنشطة الأعمال) يهيمن على حصة الخدمات من القيمة المضافة في إجمالي الصادرات. وهذه الهيمنة ملحوظة بصورة خاصة في حالة اليابان. وقد حققت الوساطة المالية والعقارات والإيجار والأعمال سيطرة مكاسب في بلدان الاتحاد الأوروبي الـ 15 والولايات المتحدة، في حين سجلّت حصصاً متدنية نسبياً وتبقى هامشية في اليابان. أمّا الخدمات المجتمعية والاجتماعية والشخصية، ومع أنّها قليلة، فهي تساهم في الصادرات بدرجة ليست بقليلة في بلدان الاتحاد الأوروبي الـ 15 وفي الولايات المتحدة، بعكس اليابان حيث لا يبدو أنّ هذه الخدمات تقدم مساهمة معقولة.

(ب) البلدان النامية

تظهر الاقتصادات النامية أنماطاً متفاوتة من حيث حصة إجمالي الصادرات من إجمالي القيمة المضافة المحلية (الشكل 16). فقد شهد كل من البرازيل وروسيا والصين تراجعاً في حصة إجمالي الصادرات بين العامين 2005 و2011، ما يعكس ربما أثر الأزمة المالية العالمية. وفي الهند وبولندا وجنوب أفريقيا وتركيا وفييت نام، ازدادت حصة إجمالي الصادرات باطراد. وتمكّنت فييت نام بصورة خاصة من زيادة حصة مجموع إجمالي الصادرات في إجمالي القيمة المضافة المحلية بفضل زيادة كبيرة في صادرات الصناعة والخدمات. وازدادت حصة إجمالي صادرات الخدمات بشكل كبير في الهند، لا سيما بين العامين 2000 و2005، وفي فييت نام بين العامين 1995 و2000، بينما لم تتغيّر الحصة في جنوب أفريقيا وتركيا أو حتى انخفضت قليلاً.

الشكل 16. إجمالي الصادرات والصادرات ذات القيمة المضافة، بلدان نامية مختارة

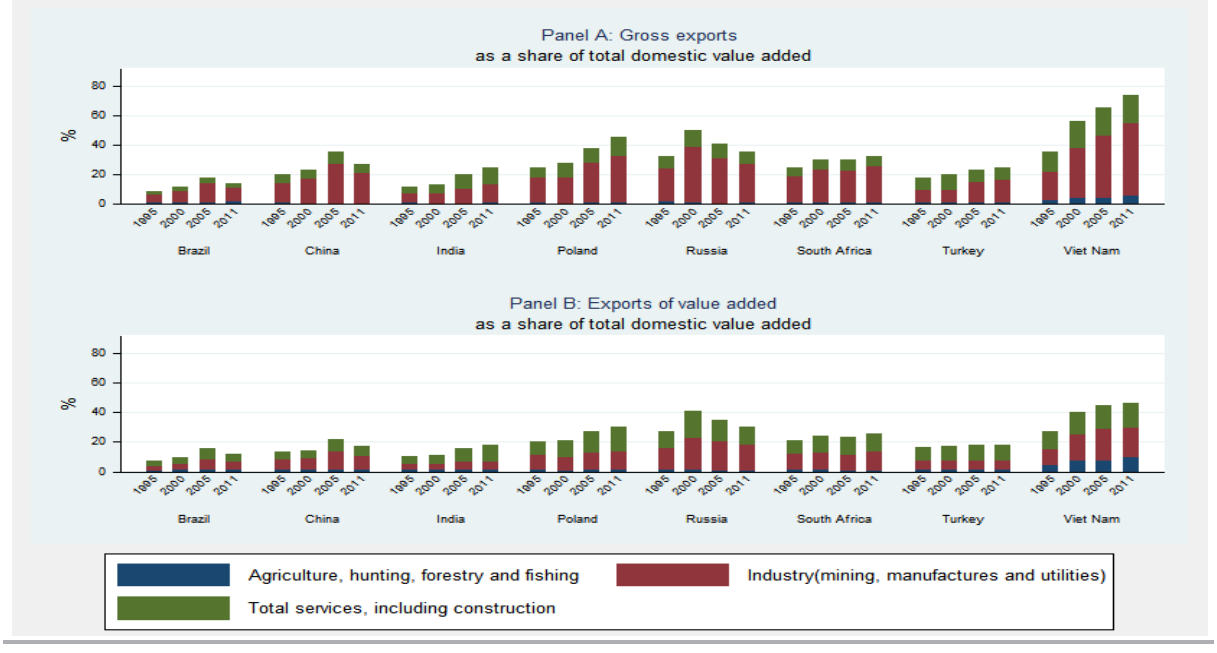

المصدر: حسابات الإسكوا استناداً إلى بيانات من قاعدة بيانات التجارة في القيمة المضافة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية - منظمة التجارة العالمية، إصدار كانون الأول/ديسمبر 2016.

وتبرز صورة مشابهة للبلدان النامية عند النظر في التجارة من حيث القيمة المضافة (الشكل 16-الجانب باء). والسمات الزمنية لإجمالي صادرات القيمة المضافة تتفاوت إلى حدّ كبير ما بين البلدان. ففيما شهدت بلدان مثل الهند وبولندا وتركيا وفييت نام زيادة مطردة في حصة الصادرات ذات القيمة المضافة من إجمالي القيمة المضافة المحلية، تضاءلت هذه الحصة منذ عام 2000 لروسيا وبين العامين 2005 و2011 للبرازيل والصين. أمّا جنوب أفريقيا فشهدت هي أيضاً تراجعاً بين العامين 2000 و2005 لكنّ الحصة استعادت عافيتها بين العامين 2005 و2011. وبالمقارنة مع أرقام إجمالي التجارة، من الملاحظ أنّ مساهمة القيمة المضافة للخدمات في إجمالي مجموع الصادرات أعلى بكثير للبلدان النامية المختارة. أمّا حصة الصناعة فهي أدنى منها للتجارة من حيث القيمة الإجمالية. والتفسير الممكن لهذا النمط هو تخصص معظم البلدان النامية في مراحل التصنيع/التجميع. كما أنّ حصة الزراعة، والصيد البرّي، والغابات وصيد الأسماك تزداد، ما يعكس أهمية المنتجات الغذائية المجهّزة والمشروبات والتبغ في صادرات البلدان المعنية.

الشكل 17. القيمة المضافة للخدمات في إجمالي الصادرات، بلدان نامية مختارة

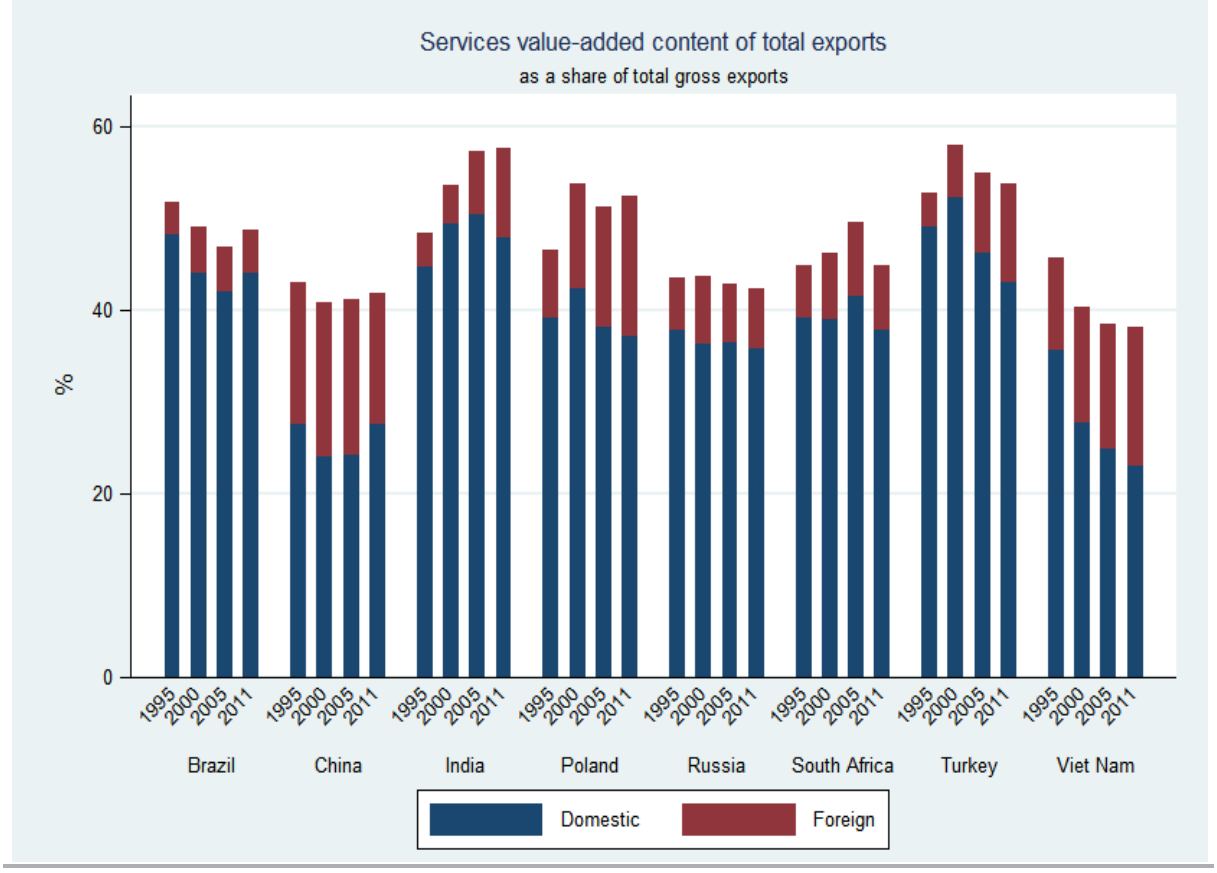

المصدر: حسابات الإسكوا استناداً إلى بيانات من قاعدة بيانات التجارة في القيمة المضافة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية - منظمة التجارة العالمية، إصدار كانون الأول/ديسمبر 2016.

وبما يتناسب مع التنوع حسب الاقتصادات النامية المختارة، تتفاوت القيمة المضافة للخدمات من إجمالي الصادرات إلى حدّ كبير (الشكل 17). فعلى سبيل المثال، في العام 2011، اقتربت حصة القيمة المضافة للخدمات من مجموع إجمالي الصادرات من 60 في المائة للهند بينما كانت دون الـ 40 في المائة لفييت نام. ومن حيث الملامح الزمنية للحصة، الصورة مختلطة نوعاً ما. فالهند شهدت زيادة مطّردة في هذه الحصة بينما سجّلت روسيا وفييت نام تراجعاً مطرّداً. وشهدت البرازيل تحسّناً بين العامين 2005 و2011 بعد تراجع مطّرد بين العامين 1995 و2005، مع أنّ الحصة ظلّت دون مستواها في عام 2000. وعلى إثر هبوط حادّ بين العامين 1995 و2000، ظلّت حصة القيمة المضافة للخدمات في الصين نفسها تقريباً. وقبل أن تشهد جنوب أفريقيا تراجعاً حادّاً بين العامين 2005 و2011، ازدادت حصتها بين العامين 1995 و2005. وسجّلت تركيا تراجعاً مطرداً في الحصة منذ عام 2000 بعد زيادة حادّة نسبيّاً بين العامين 1995 و2000، ولم يتم بعد عكسها بالكامل. وشهدت بولندا زيادة حادّة في الحصة بين العامين 1995 و2000 وتراجعاً أقلّ حدّة نسبيّاً بين العامين 2000 و2005، لكن الزيادة بين العامين 2005 و2011 لم تكن كافية لبلوغ المستوى الذي تحقق في عام 2000. وحصة القيمة المضافة للخدمات الأجنبية مرتفعة بصورة خاصة في الصين وفييت نام، ما يعكس ربما مدى ارتباطها في سلسلة القيمة العالمية والإقليمية.

الشكل 18. محتوى القيمة المضافة للخدمات من إجمالي صادرات الصناعات التحويلية والزراعة، بلدان نامية مختارة

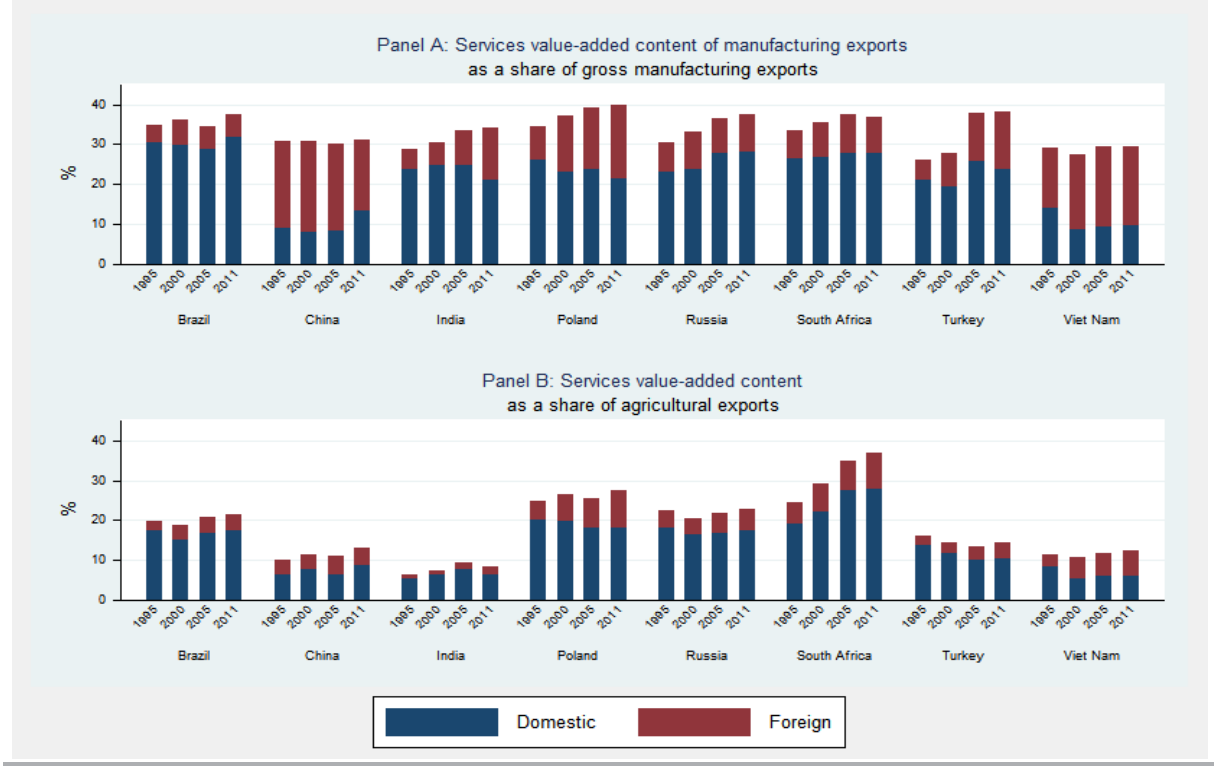

المصدر: حسابات الإسكوا استناداً إلى بيانات من قاعدة بيانات التجارة في القيمة المضافة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية - منظمة التجارة العالمية، إصدار كانون الأول/ديسمبر 2016.

فيما يتعلق بالقيمة المضافة للخدمات في إجمالي صادرات الصناعات التحويلية في الاقتصادات النامية المختارة، تبدو البلدان المختارة متجمّعة حول مجموعتين، مع بقاء الهند بين المجموعتين حتى الآن (الشكل 18-الجانب ألف). ابتداءً من العام 2011، تقاربت مستويات حصة القيمة المضافة للخدمات من إجمالي صادرات الصناعات التحويلية في البرازيل وروسيا وبولندا وجنوب أفريقيا وتركيا بمستويات متشابهة، إلى حوالي دون 40 في المائة. وفي المجموعة الأخرى، المؤلّفة من الصين وفييت نام، تراوحت الحصة حول 30 في المائة. وتقف الهند حالياً بين المجموعتين لكنّها تبدو في طريق الانتقال إلى المجموعة الأولى. والمذهل أنّ حصة الخدمات الأجنبية مرتفعة بصورة خاصة في المجموعة الأخيرة.

الشكل 19. القيمة المضافة للخدمات في مجموع إجمالي الصادرات حسب القطاعات الفرعية للخدمات، بلدان نامية مختارة

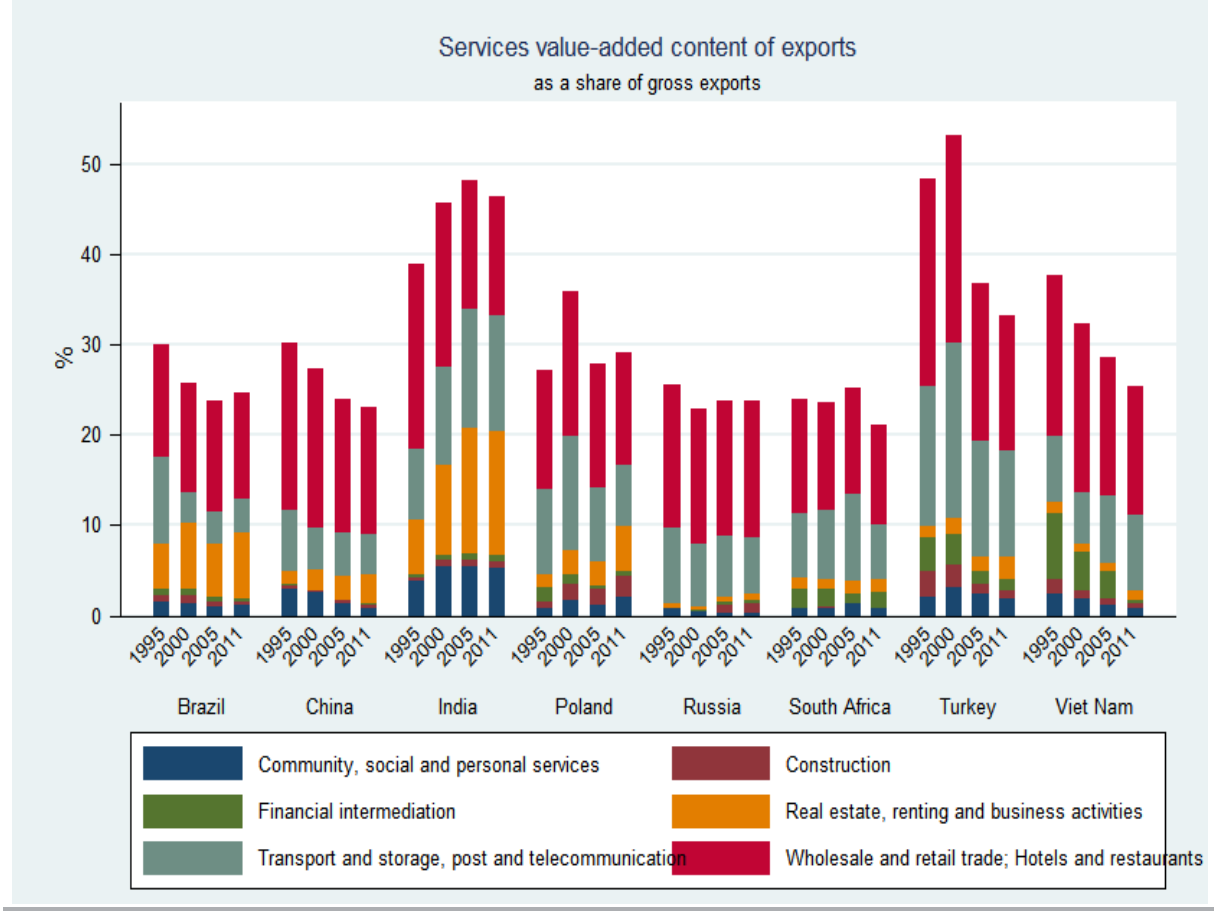

المصدر: حسابات الإسكوا استناداً إلى بيانات من قاعدة بيانات التجارة في القيمة المضافة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية - منظمة التجارة العالمية، إصدار كانون الأول/ديسمبر 2016.

يتراوح محتوى القيمة المضافة للخدمات من الصادرات الزراعية إلى حدّ كبير بين البلدان النامية المختارة (الشكل 18-الجانب باء). فتبدو جنوب أفريقيا متمايزة عن البلدان الأخرى، مسجّلةً زيادة مطّردة من مستوى يمكن اعتباره مرتفعاً بالفعل نسبياً. كما أنّ بولندا وروسيا وإلى حدّ ما البرازيل، يمكن أن يندرجا من ضمن البلدان التي تتمتّع بمستويات مرتفعة من محتوى القيمة المضافة للخدمات من الصادرات الزراعية. وتساهم الخدمات الأجنبية مساهمةً كبرى في الصادرات الزراعية في بولندا وجنوب أفريقيا وفييت نام، مع بقاء حصة الخدمات المحلية والأجنبية مجتمعة أدنى بكثير.

كما هو الحال في البلدان النامية المختارة، يوفّر قطاع خدمات الأعمال (الذي كما ذُكر يغطّي النقل والتخزين، والبريد والاتصالات، والتجارة بالجملة والتجزئة، وخدمات الفنادق والمطاعم) القسم الأكبر من محتوى القيمة المضافة للخدمات من إجمالي الصادرات في البلدان النامية المختارة (الشكل 19). وتحتلّ العقارات والإيجارات وأنشطة الأعمال حصة عالية نسبيّاً ومتزايدة من محتوى القيمة المضافة للخدمات للبرازيل والهند، وإلى أحدّ أقلّ ينطبق الأمر نفسه على الصين وبولندا. وساهمت الخدمات المالية إلى حدّ كبير في إجمالي الصادرات، لكنّ حصتها تقلّصت، بشكل ملحوظ أكثر في صادرات تركيا وفييت نام، ولكن أيضاً لجنوب أفريقيا. وتساهم الخدمات المجتمعية والاجتماعية والشخصية إلى حدّ كبير في صادرات الهند. وكانت مساهمة هذه الخدمات واضحة وإن كانت تتراجع، للبرازيل والصين وتركيا. وساهمت خدمات البناء في إجمالي الصادرات في تركيا وفييت نام لكنّها فقدت قسماً كبيراً من أهميتها منذ عام 2000. أمّا في روسيا فيبدو أنّ خدمات البناء تكتسب موطئ قدم.

(ج) البلدان العربية

البيانات متوفرة لثلاثة بلدان عربية، المغرب والمملكة العربية السعودية وتونس، وكلّ بلد يتمتّع بتطوّر منفصل لناحية حصة إجمالي الصادرات من مجموع القيمة المضافة المحلية (الشكل 20-الجانب ألف). ازدادت حصة إجمالي الصادرات من مجموع القيمة المضافة المحلية باطراد في المغرب. وبينما ازدادت الحصة عموماً في المملكة العربية السعودية وتونس، كما سجّلت أيضا تراجعاً طفيفاً للمملكة العربية السعودية بين العامين 2005 و2011 ولتونس بين العامين 1995 و2000. تشكّل السلع الصناعية للمملكة العربية السعودية، أغلبية الصادرات؛ فبعد بلوغ الذروة في عام 2005، تراجعت بشكل طفيف في السنوات الأخيرة. ومع أنّ حصة الصادرات الصناعية أدنى للمغرب وتونس، فقد ارتفعت باطراد لهذين البلدين. وكانت حصص إجمالي صادرات الخدمات مستقرة إلى حد ما لتونس والمملكة العربية السعودية، ما يؤشّر إلى أنّ الزيادة في حصة صادرات الخدمات يمكن ربطها بالصادرات الصناعية. أمّا فيما يتعلق بالمغرب تزايدت حصة صادرات الخدمات تدريجياً.

ونتيجة لهيمنة الموارد الطبيعية في النشاط الاقتصادي والصادرات، الفرق بين أنماط التجارة من حيث القيمة الإجمالية والقيمة المضافة قليل جدّاً للمملكة العربية السعودية (الشكل 20-الجانب باء). لكنّ الوضع مختلف للمغرب وتونس. ففي كلا البلدين، المساهمات النسبية للخدمات والزراعة هي أكثر وضوحاً. والملامح الزمنية لحصة الصادرات ذات القيمة المضافة في إجمالي القيمة المضافة المحلية مشابهة نسبياً للملامح الزمنية لإجمالي الصادرات.

الشكل 20. إجمالي الصادرات وصادرات القيمة المضافة، بلدان عربية

المصدر: حسابات الإسكوا استناداً إلى بيانات من قاعدة بيانات التجارة في القيمة المضافة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ـ منظمة التجارة العالمية، إصدار كانون الأول/ديسمبر 2016.

الشكل 21. القيمة المضافة للخدمات في إجمالي الصادرات، بلدان عربية

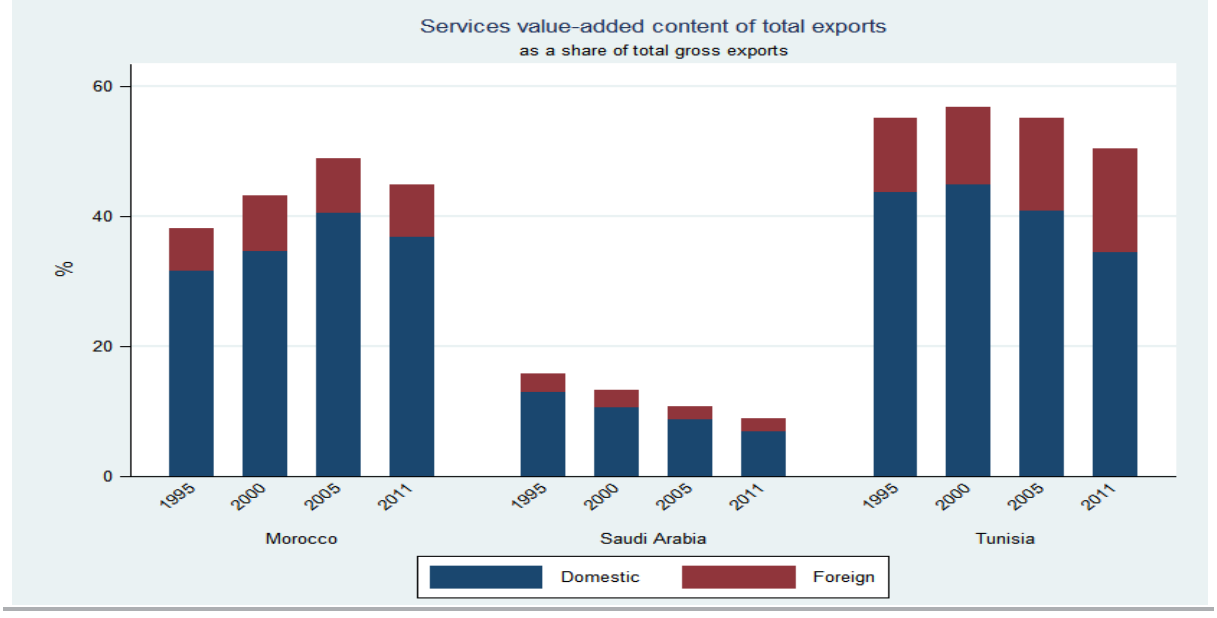

المصدر: حسابات الإسكوا استناداً إلى بيانات من قاعدة بيانات التجارة في القيمة المضافة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ـ منظمة التجارة العالمية، إصدار كانون الأول/ديسمبر 2016.

أظهر محتوى القيمة المضافة للخدمات في إجمالي الصادرات اتجاهات مختلفة في البلدان العربية (الشكل 21). فبالنسبة إلى المملكة العربية السعودية، كانت الحصة تتراجع باطراد، بدءاً من قاعدة متدنية جدّاً. والحصة عالية نوعاً ما لتونس حسب المعايير الدولية، ولكن بعد زيادتها باطراد هبطت بين العامين 2005 و2011. كما سجّل المغرب تراجعاً في الفترة نفسها، بعد زيادات مطّردة بين العامين 1995 و2005. كان الانخفاض في حصة الخدمات المحلية في البلدين كليهما ملحوظا.

يُظهر محتوى القيمة المضافة للخدمات في صادرات الصناعات التحويلية والزراعة في البلدان العربية نمطاً مختلفاً نسبة لنمط إجمالي الصادرات (الشكل 22). فبالنسبة إلى المملكة العربية السعودية كان محتوى القيمة المضافة للخدمات من صادرات الصناعات التحويلية متدنياً نوعاً ما (بالمقارنة مع الاقتصادات النامية والمتقدّمة على حد سواء) وانخفض بشكل حادّ بين العامين 2005 و2011. وفي تونس، كانت الحصة عالية ومستقرّة نسبيّاً منذ الارتفاع الملحوظ بين العامين 1995 و2000. أمّا المغرب، فسجّل زيادة حادَّة بين العامين 1995 و2000، وقد انخفضت منذ ذلك الحين جزئياً. وتبدو مساهمة الخدمات الأجنبية عالية نوعاً ما في تونس، وإلى حدّ أقلّ في المغرب، ما يشير إلى أنّ هذين البلدين متخصصان في أنشطة الصناعات التحويلية النهائية. ويعكس المحتوى المتدني للقيمة المضافة للخدمات والحصة العالية نسبيّاً للخدمات المحلية في محتوى القيمة المضافة للخدمات في المملكة العربية السعودية بنيتها الإنتاجية، بما في ذلك هيمنة الموارد الطبيعية.

الشكل 22. محتوى القيمة المضافة للخدمات لإجمالي صادرات الصناعات التحويلية والزراعة، بلدان عربية

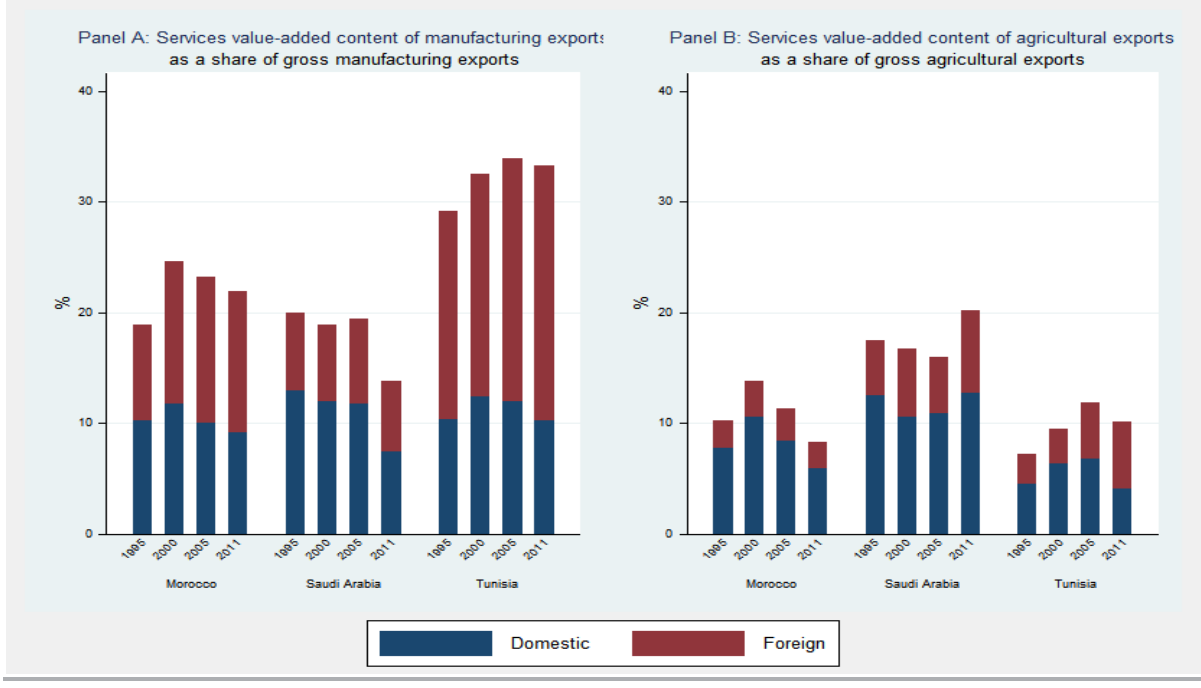

المصدر: حسابات الإسكوا استناداً إلى بيانات من قاعدة بيانات التجارة في القيمة المضافة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية - منظمة التجارة العالمية، إصدار كانون الأول/ديسمبر 2016.

يأتي معظم محتوى القيمة المضافة للخدمات في إجمالي الصادرات في البلدان العربية الثلاثة من خدمات قطاع الأعمال (الشكل 23). في حالة المملكة العربية السعودية، هذا واضح جدّاً. فمنذ عام 2011، جاء معظم محتوى القيمة المضافة للخدمات في صادرات المملكة العربية السعودية من قطاع خدمات الأعمال، لكنّ نسبة محتوى القيمة المضافة للخدمات من مجموع إجمالي الصادرات بقي متدنياً نوعاً ما. في تونس، ساهمت الخدمات المجتمعية والاجتماعية والشخصية إلى حدّ كبير في إجمالي الصادرات لكن حصة محتوى القيمة المضافة فيها قد تراجعت بشكل حادّ منذ عام 1995. وقد بدا أن خدمات البناء قد عوضّت هذا الانخفاض أكثر من التراجع الذي حصل ولكن ليس الانخفاض في إجمالي قطاع الأعمال. وأكثر تحديداً، في تونس، حافظت خدمات النقل والتخزين، والبريد والاتصالات نوعاً ما على حصتها في إجمالي الصادرات لكن حصة التجارة بالجملة وبالتجزئة، والفنادق والمطاعم قد تقلّصت. أمّا في المغرب، كانت خدمات قطاع الأعمال، لا سيما العقارات والإيجارات وأنشطة الأعمال، تدفع بمحتوى القيمة المضافة للخدمات لإجمالي الصادرات. ومع أنّ الخدمات المجتمعية والاجتماعية والشخصية ما زالت محدودة، إلاّ أنها تشكل حصة أعلى في صادرات المغرب.

الشكل 23. القيمة المضافة للخدمات في إجمالي الصادرات الإجمالية حسب القطاعات الفرعية، بلدان عربية

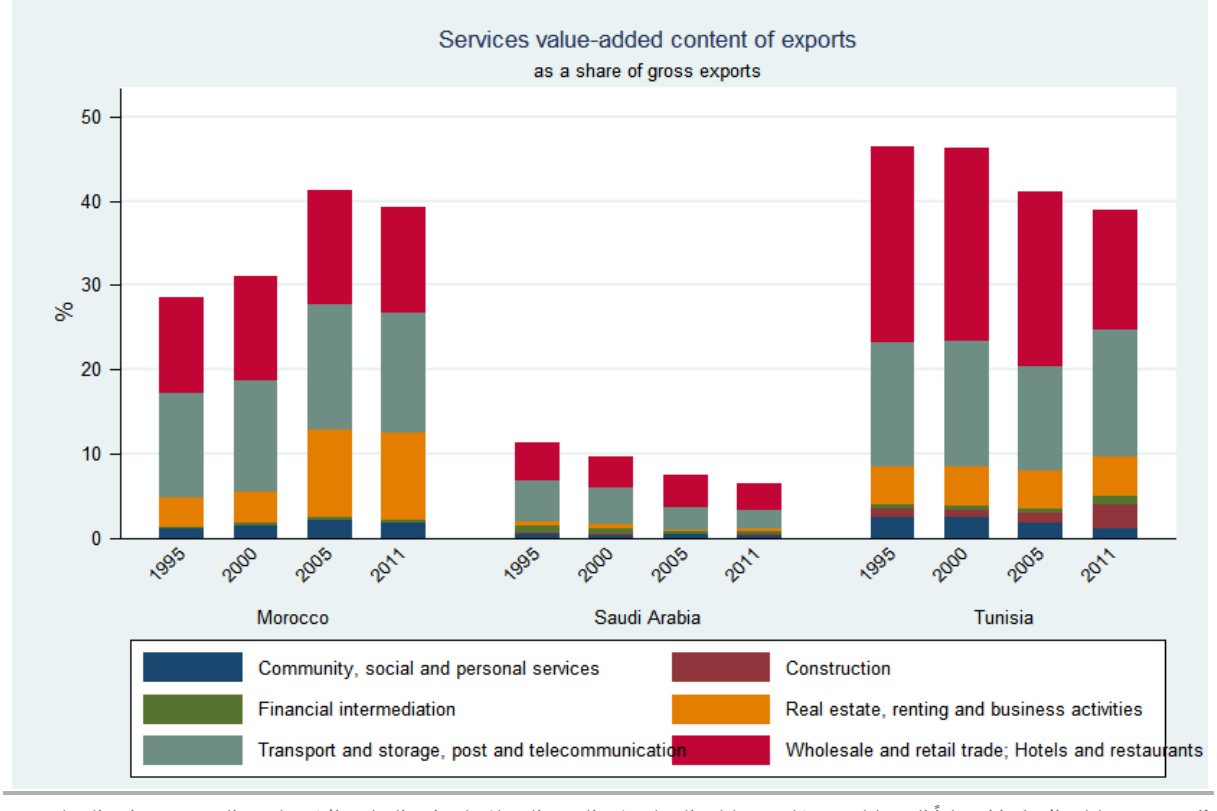

المصدر: حسابات الإسكوا استناداً إلى بيانات من قاعدة بيانات التجارة في القيمة المضافة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية - منظمة التجارة العالمية، إصدار كانون الأول/ديسمبر 2016.

3. دروس مستخلصة من أدلة (قاعدة بيانات التجارة في القيمة المضافة): بلدان عربية ومناطق مختارة

مقارنة حصة الخدمات من حيث القيمة الإجمالية والقيمة المضافة ليست مباشرة. فكلا السياسة والعوامل البنيوية تؤدّي دوراً في محتوى القيمة المضافة للخدمات الملاحَظ في الصادرات، كما الحال في إجمالي التدفقات التجارية. وهذا ما تطرحه أيضاً نظرية الجاذبية للتجارة. فمثلاً، يتيح حجم كبير للسوق المحلية للبلدان تزويد حصة أكبر نسبيّاً من مدخلات الخدمات محلياً لتستخدمها في إنتاج صادراتها. كما أنّ مستوى التنمية له تبعات فيما يتعلق بطبيعة صادرات البلد وحجمها. في المراحل الأولى للتنمية، تهيمن على الإنتاج والتدفقات التجارية تخصصاتٌ في المنتجات الأوّلية تُستخدَم عادة كمدخلات مستورَدة في إنتاج منتجات أكثر تطوّراً في بلدان شريكة. ومع ازدياد التصنيع في بلد ما، يمكن أن ينخرط البلد في أنشطة التجميع التي تعتمد على مزايا الكفاءة. وإنّ بروز قطاع خدمات تنافسي وقدرة على الانخراط في أنشطة أكثر ابتكاراً يحصل في مراحل لاحقة من التصنيع. ولذلك أي طريقة دقيقة في تقييم أداء التجارة في الخدمات في مراحل لاحقة في بلد ما تقتضي النظرَ في كيفية مساهمة المواصفات المتعلقة بالسياسات وتلك غير المتعلقة بالسياسات في الأداء ومقارنة المحصّلات الفعلية بهذا المقياس. بتعبير آخر، قد يساعد تحليل مساهمات العوامل الهيكلية والجغرافية والسياساتية على تحديد دقيق لدور القيود التي تولّدها السياسات.

الشكل 24. صادرات الصناعات التحويلية والخدمات ذات القيمة المضافة

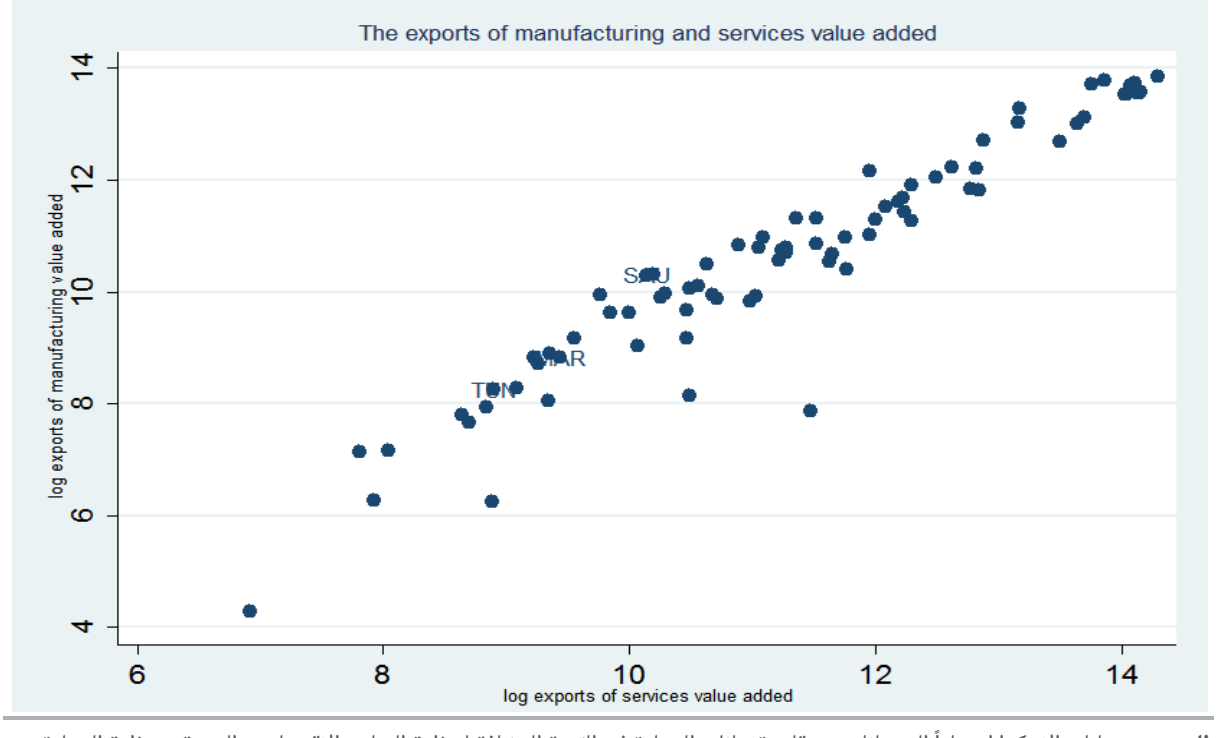

المصدر: حسابات الإسكوا استناداً إلى بيانات من قاعدة بيانات التجارة في القيمة المضافة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية - منظمة التجارة العالمية، إصدار كانون الأول/ديسمبر 2016.

ولكن التحليل المقارَن للقسم السابق يوفّر نظرة ثاقبة لأداء البلدان العربية المشمولة في قاعدة بيانات التجارة في القيمة المضافة مقارنةً ببلدان أخرى.

تنشأ الحقائق النمطية التالية من التحليل الوارد في القسم السابق. أوّلاً، محتوى القيمة المضافة للخدمات من إجمالي الصادرات عالٍ في الاقتصادات المتقدمّة بالمقارنة مع الاقتصادات النامية؛ وهو يزداد إلى حدّ كبير. بعض الاقتصادات النامية، بما فيها تونس، تحقق أداءً أفضل مقارنة بباقي البلدان، التي باستثناء الهند يبدو أنّها تفقد من أدائها. ثانياً، محتوى القيمة المضافة للخدمات في صادرات الصناعات التحويلية والزراعة في الاقتصادات المتقدّمة وفي الاقتصادات النامية الرئيسية متشابه تقريباً. ولكن الحصة العالية للخدمات الأجنبية ذات القيمة المضافة تستثني الاقتصادات النامية من الاقتصادات المتقدّمة. وفي هذا الإطار، تتميز تونس عن البلدان العربية كونها اقتصاداً نامياً ذا أداء عالٍ نسبيًا.

باء. الاستنتاج

يعَدّ قطاع الخدمات المجال الرئيسي في تحرير التجارة، ومن المحتمل أن يأتي التقدم في هذا المجال بمكاسب اقتصادية هائلة للبلدان كافة في العالم. وبالإضافة إلى ذلك، بالمقارنة مع التجارة في السلع، تبيّن التحاليل السابقة واللاحقة أنّ تعزيز التجارة في الخدمات يشكل في أغلب الأحيان مصدراً هاما لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وتوليد فرص العمل. وفي المنطقة العربية، بصرف النظر عن أهمية الخدمات العامة، يشكل قطاع الخدمات الخاص مصدراً هامّاً للنشاط الاقتصادي والعمالة والاستثمار. ويرجَّح أن يصبح أكثر بروزاً خاصة في البلدان النامية. فالبلدان العربية تستفيد من تحرير التجارة في الخدمات. يرتبط المدى الكامل للفوائد المحتملة وتكاليف التعديل ارتباطاً وثيقاً بالحواجز القائمة حالياً. وسيستعرض الفصل التالي طبيعة مثل هذه الحواجز فيما يتعلق بقطاعات الخدمات المختارة في البلدان العربية.

3. أداء التجارة في الخدمات والحواجز التي تواجهها في المنطقة العربية

3. أداء التجارة في الخدمات والحواجز التي تواجهها في المنطقة العربية

ألف. مقدمة

البلدان العربية متباينة من حيث الحجم والبنى الاقتصادية والاجتماعية والموارد المتاحة. وتظهر المقارنات بين حصص قطاع الخدمات في الناتج والعمالة في البلدان فرادى أنّ أداء البلدان العربية في ناتج الخدمات والتجارة متنوّع أيضاً، إذ يتراوح من بلدان تعتمد على النفط وتؤدّي فيها الخدمات دوراً هامشيّاً نسبيّاً (مثل بلدان مجلس التعاون الخليجي) إلى اقتصادات عربية متنوّعة (مثل لبنان) تحتل فيها الخدمات مكانة مركزية كما في البلدان المتقدمة الأكثر نضجاً.

يحاول هذا الفصل أيضاً تقييم مدى تقييدية الحواجز أمام التجارة في الخدمات على المستوى القطري. وبالنسبة إلى ثلاثة قطاعات خدمات أساسية، تجري في الفصل مقارنة مع مناطق كبرى أخرى وتكتلات تجارية أخرى، من خلال معلومات عن السياسات والأطر التنظيمية الخاصة بالتجارة في الخدمات والاستثمار الأجنبي المباشر. وتُوضح درجة تقييدية أنظمة السياسات لقطاعات النقل والمالية والاتصالات نظراً إلى أنّ الروابط بين هذه القطاعات وباقي الاقتصاد تميل إلى القوة واحتمال تتأتى من تحريرها مكاسب كبرى. وبالإضافة إلى ذلك، تبرّر أهمية هذه القطاعات للتكامل الإقليمي التركيز عليها.

يشكّل توفر بيانات كافية عن القيود على التجارة في الخدمات تحدياً. والمشكلة حادة بصورة خاصة في حالة البلدان النامية، بما فيها تلك التي في المنطقة العربية، نظراً إلى المفارقة بين أهمية قطاع الخدمات ومعرفتنا المحدودة بالسياسات واللوائح التنظيمية المتعلقة بالتجارة في الخدمات. كما أنّ الطرائق المختلفة التي تُعتمد في التداول في الخدمات تفاقم صعوبة تحديد السياسات واللوائح التنظيمية المقيّدة للتجارة فيها. ووفقاً لذلك، لتقييم مدى تقييدية نظام سياساتي معين، لا بدّ من توفير معلومات عن مجموعة واسعة من السياسات واللوائح التنظيمية العامة واللوائح الخاصة بقطاعات معيّنة، بما في ذلك التقييدات المتعلقة بالملكية، والتمييز في منح التراخيص، والقيود على عمليات مقدّمي الخدمات الأجانب، والتمييز في اللوائح التنظيمية للتحوط من المخاطر على النظام المالي الكلي.

يعتمد تحليلنا لمدى تقييدية السياسات واللوائح التنظيمية المتعلقة بالتجارة في الخدمات على قاعدة بيانات القيود على التجارة في الخدمات التي وضعها Borchert, Gootiiz and Mattoo, 2012، وتجمع قاعدة البيانات هذه لـ 103 بلدان وخمسة قطاعات خدماتية بيانات قابلة للمقارنة من معلومات وبيانات متوفرة علناً وأخرى مجمّعة من خلال استبيانات عن السياسات التي تؤثر على تجارة الخدمات. وهي تقدّم تغطية غير كاملة، لكنها واسعة نسبيّاً، للبلدان العربية،

خاصة بالمقارنة مع مصادر المعلومات الأخرى التي تحاول كشف مدى تقييدية نظام سياساتي معيّن بتفحص التزاماته السياساتية بموجب اتفاقات دولية أو سياسات محلية.

باء. الخدمات كقوى دافعة للنشاط والتكامل الاقتصاديّين

مساهمة قطاع الخدمات في النشاط والنموّ الاقتصاديّين

تشكّل حصة الناتج المحلي الإجمالي الناشئة من الخدمات مقياساً بسيطاً لأهمية الخدمات في النشاط الاقتصادي. ويقدّم هذا المقياس البسيط، إلى جانب البيانات الخاصة بكيفية تطوّر القيمة المضافة التي تساهم بها الخدمات في السنوات الأخيرة، نظرةً واسعة إلى أداء هذا القطاع في المنطقة العربية بالمقارنة مع باقي العالم، بما في ذلك المناطق المقارنة.

حصة قطاع الخدمات من الناتج الإجمالي في المنطقة العربية أدنى بكثير مما في مناطق أخرى أو مما هو متوقّع من النظر إلى مستوى الدخل للفرد الواحد (الشكل 25). غير أن المتوسط للمنطقة العربية يخفي فروقاً بين مجموعات البلدان. وفي بلدان مجلس التعاون الخليجي، التي تهيمن فيها الموارد الطبيعية، حصة الخدمات من الناتج الإجمالي متدنية نوعاً ما، مع أنّها ازدادت إلى حدّ كبير منذ عام 2000. ولدى بلدان اتحاد المغرب العربي وأقل البلدان العربية نموّاً حصص متدنية نوعاً ما للخدمات من الناتج المحلي الإجمالي، حتى بعد ضبط الحسابات لتعكس مستويات الدخل لديها. كما أنّ مدى بروز قطاع الخدمات في البلدان العربية الأكثر تنوّعاً اقتصادياً يتماشى مع حالة بلدان ذات مستويات دخل مشابهة في مناطق أخرى. وفيما عدا عن الاقتصادات العربية المتنوعة، حقق قطاع الخدمات تقدما مطرداً في المنطقة العربية منذ عام 1990، وإن بدرجات مختلفة في مجموعات البلدان المختلفة وعلى مدى الفترات الزمنية المختلفة.

إن حصة قطاع الخدمات من الناتج في بعض البلدان أعلى مما يشير مستوى دخل البلد. ولبنان ودولة فلسطين مثال ملحوظ على ذلك (الشكل 26). أما اليمن الذي لا تتوفر عنه بيانات للسنوات الأخيرة، فهو البلد العربي الوحيد الذي يسجّل حصة للخدمات في الناتج أدنى من حصة القطاع الصناعي، أي 40 في المائة مقابل 49 في المائة في عام 2006. وكان اليمن قد شهد فعلاً فترة تصنيع سريعة نسبيّاً قبل اندلاع النزاع الحالي، إذ ازدادت حصة قطاعه الصناعي من القيمة المضافة من حوالي 35 في المائة في عام 1991 إلى 49 في المائة في عام 2006.

وهناك نمط آخر مثير للاهتمام يبرز من تطوّر حصة الخدمات في مجموع القيمة المضافة وهو أنّ معظم أقل البلدان العربية نموّاً يتجاهل التصنيع في عملية التنمية على ما يبدو. ففي جزر القمر والسودان وموريتانيا مثلاً، ارتفعت حصة قطاع الخدمات بشكل حادّ خلال العقدين الماضيين بينما تراجعت حصة القطاع الصناعي. وفي هذه البلدان أيضاً، ما زال القطاع الزراعي يمثّل حصة كبيرة من الناتج.

ويمكن أن تقدّم تجربة اقتصادات عربية أكثر تنوّعاً بعض التوجيه حول المسار الذي قد يسلكه بعض أقل البلدان العربية نموّاً في المستقبل من ناحية حصة قطاع الخدمات من الناتج. فبعض الدول العربية، مثل تونس والجزائر ومصر والمغرب، شهد زيادة ملحوظة في حصة الخدمات من الناتج في العقدين الماضيين. وفي بعض هذه البلدان العربية، ما زال القطاع الزراعي يمثّل حصة كبيرة من الناتج الإجمالي،

ما يشير إلى إمكانية تحقيق مكاسب كبيرة من إعادة تخصيص الموارد إلى صناعات وخدمات بعيداً من الزراعة. كما أنّ اقتصادات بعض البلدان، ومنها الأردن وجيبوتي ولبنان، تشبه الاقتصادات المتقدّمة من حيث بُناها الاقتصادية، نظراً إلى ميزات نسبية قوية طوّرتها أو تمتلكها بفضل موقعها الجغرافي. فالخدمات المالية مثلاً بارزة في لبنان، بينما تشكل جيبوتي منصة نقل كبرى في أفريقيا. وفي هذين البلدين، يشكّل قطاع الخدمات أكثر من 73 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

وفي بلدان مجلس التعاون الخليجي وليبيا، يدفع القطاع الصناعي النشاطَ الاقتصادي، وحصة قطاع الخدمات من الناتج متدنية نسبيّاً، ما يعكس اعتمادها الكبير على النفط. وبإمكان التنويع أن يمكّن تلك البلدان من خفض انكشافها على تقلّبات أسعار النفط وتوفير فرص عمل للقوى العاملة الآخذة في الاتساع وتعزيز الإنتاجية. كما يمكن أن تؤدّي قطاعات الخدمات فيها أدواراً هامّة في تطوير قطاعات خاصة حيويّة تستوعب أعداداً كبيرة ممن يدخلون سوق العمل (Titulaer, 2010).

الشكل 25. حصة الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي عبر المناطق ومجموعات البلدان العربية

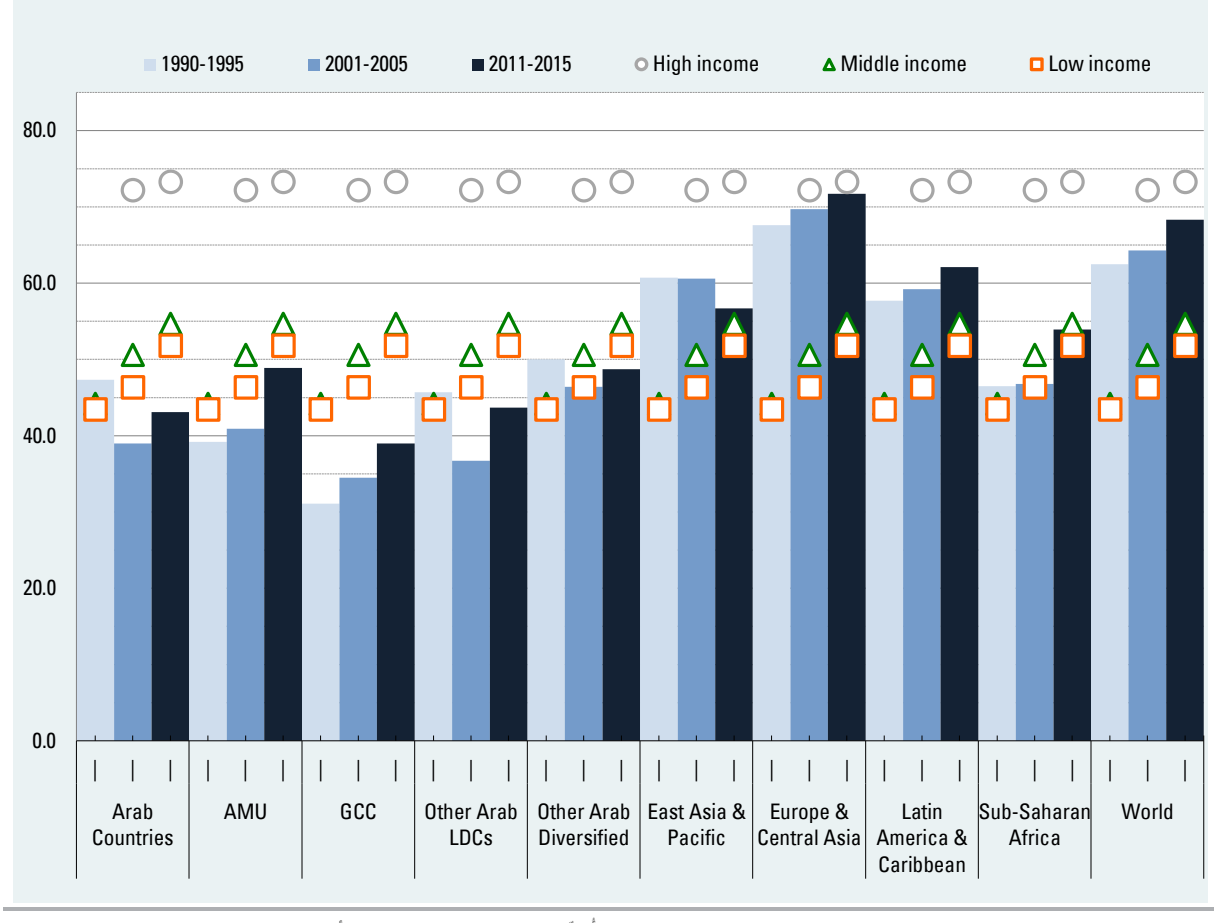

المصدر: حسابات المؤلفين باستخدام قاعدة بيانات مؤشر التنمية العالمية (أُطلِع عليه في 25 تشرين الأول/أكتوبر 2017)، حسابات خاصة.

الشكل 26. تطوّر حصص الخدمات في القيمة المضافة للبلدان العربية، مقارنةً بالمتوسطات لمجموعات الدخل المختلفة

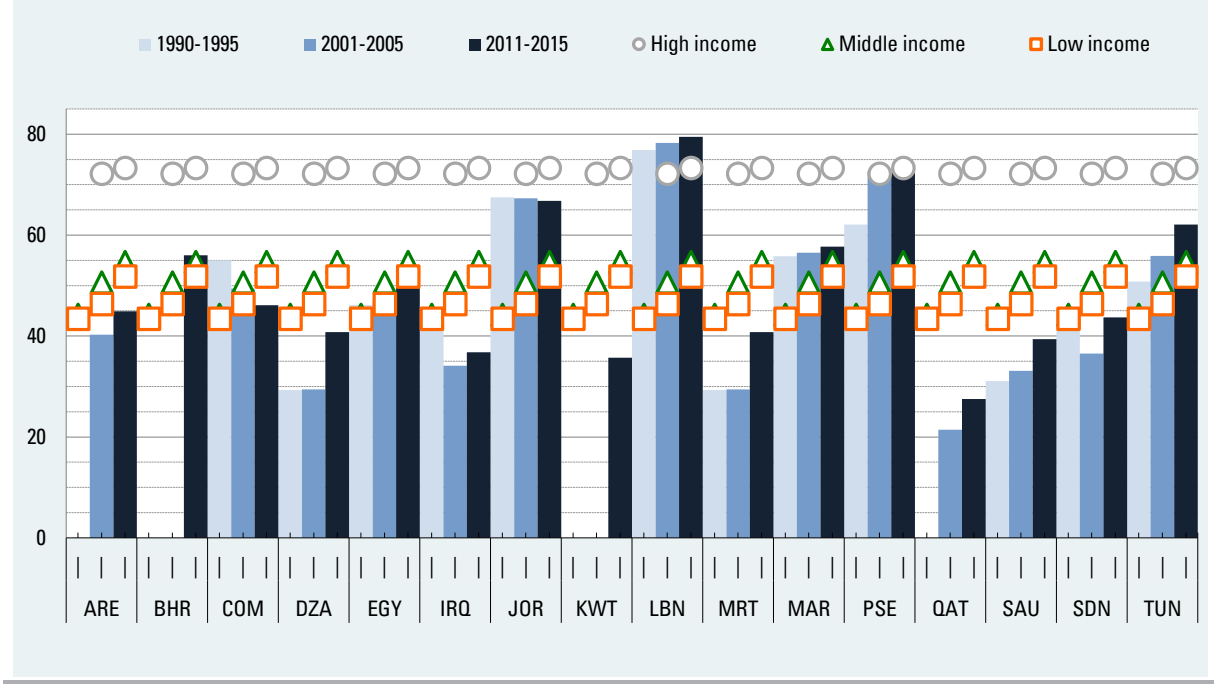

المصدر: حسابات المؤلفين باستخدام قاعدة بيانات مؤشر التنمية العالمية (أُطلّع عليه في 25 تشرين الأول/أكتوبر 2017)، حسابات خاصة.

إن العديد من البلدان العربية بلدان متوسطة الدخل قد تؤدّي قطاعات الخدمات فيها أدواراً هامّة في المحافظة على النموّ والمساعدة على اجتناب السقوط في فخّ الدخل المتوسط، لتستمر في النموّ حتى بعد أن وصلت إلى مستوى دخل قدره 11-10 ألف دولار بتعادل القوة الشرائية للفرد الواحد. فالبلدان التي تقع في فخّ الدخل المتوسط تعاني عجزاً في القدرة التنافسية في الأنشطة التقليدية مقارنةً بالبلدان التي تكون فيها اليد العاملة رخيصة نسبياً، كما أنها في الوقت نفسه قد تواجه صعوبات في منافسة البلدان المرتفعة الدخل الأكثر تقدماً تكنولوجيًا. وفي مثل هذه الحالات، تعزيز الإنتاجية وجودة الخدمات حاسم الأهمية، خاصة لـ "الخدمات الأساسية" كالنقل أو المالية أو التعليم، التي تشكل مدخلات ضرورية للإنتاج في قطاعات أخرى.

تشترك قطاعات الخدمات العربية في العديد من الخصائص التي جعلت هذا القطاع، منذ الأزمة المالية العالمية في عام 2008، عنصراً أساسيّاً في استراتيجيات التنمية للبلدان على مستويات الدخل جميعها. أوّلاً، تسارعت معدّلات نموّ قطاعات الخدمات العربية في السنوات الأولى من القرن الحالي (الشكل 27). وفي المنطقة العربية ككلّ، ومنذ عام 1995، قارب نموّ قطاع الخدمات المعدل للبلدان المتوسطة الدخل، ولم يتخلف بين المناطق إلا عن آسيا الجنوبية.

الشكل 27. نموّ القيمة الإضافية التي تساهم بها الخدمات في مناطق مختارة

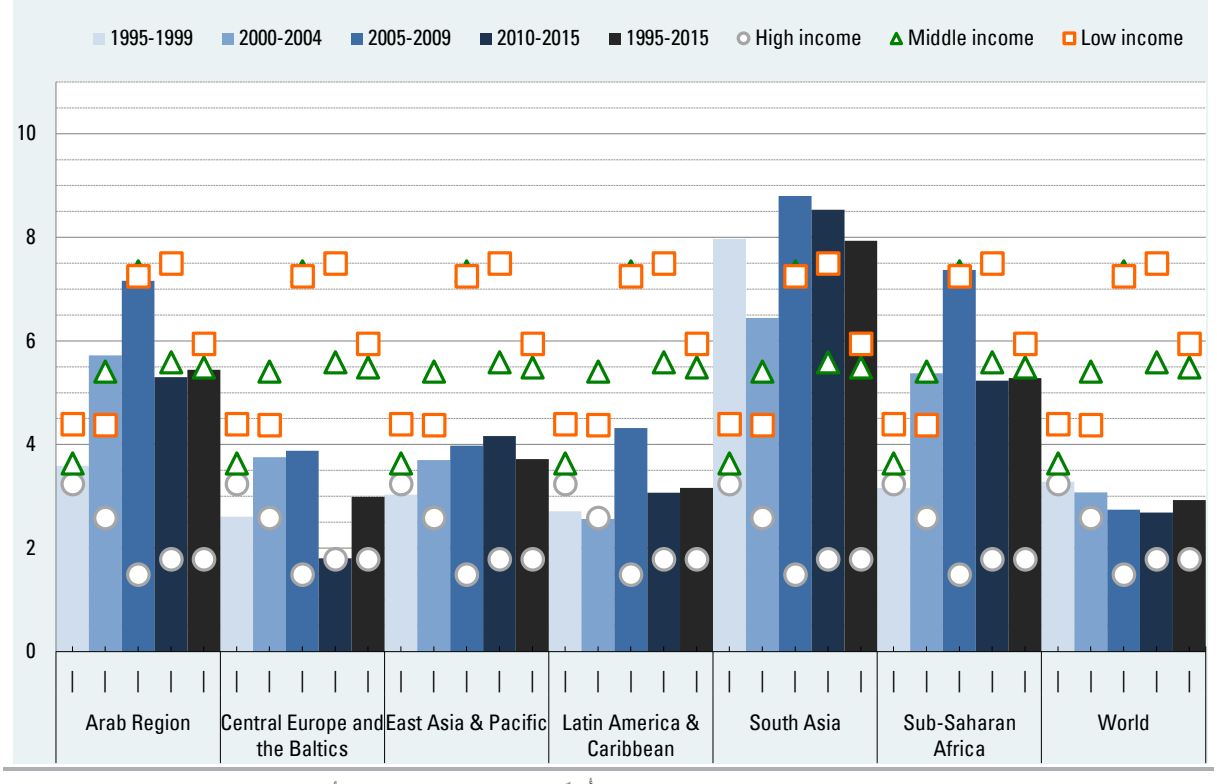

المصدر: حسابات المؤلفين باستخدام قاعدة بيانات مؤشر التنمية العالمية (أُطلّع عليه في 25 تشرين الأول/أكتوبر 2017).

ثانياً، أثبت القطاع أنّه مرن ومنيع نوعاً ما (الشكل 27). فلم تؤثر الأزمة المالية العالمية على توسعه إلا طفيفا وظلّت معدّلات النموّ مرتفعة جدّاً أيضاً خلال الفترة 2010-2015. وتأثّرت البلدان ذات الدخل المنخفض سلباً بقدر أكبر فتراجع معدّل النموّ السنوي لقطاع الخدمات فيها خلال الفترة نفسها بنسبة 2 في المائة تقريباً مقارنةً مع الفترة 2005-2009. ولوحظت خسارة مشابهة في معدّلات نموّ هذا القطاع بين الفترتين 2005-2009 و2010-2015 في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وأوروبا الوسطى والبلطيق، مع أنّ معدّل نموّ القيمة المضافة التي ساهم بها القطاع في أوروبا الوسطى والبلطيق كان نصف المعدّل في المنطقة العربية وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وإذا ما أخذت بالحسبان عوامل تداخل أخرى، كالنزاعات، تبين أن القطاع حقق نتيجة جيّدةً في أعقاب الأزمة المالية العالمية.

ثالثاً، أطلق التطوّر المذكور أعلاه عملية لحاق بالركب تجلّت خلال العقدين الماضيين بانتقال بلدان من وضع كانت حصة قطاع الخدمات من إجمالي الناتج المحلي فيها أقل من 50 في المائة ومعدّلات نموّه أقل من 5 في المائة (الربع الأسفل إلى اليسار، الشكل 28)، إلى معدّل نموّ يبلغ حوالي 4-3 في المائة وحصة لقطاع الخدمات من إجمالي الناتج المحلي تتراوح بين 50 و75 في المائة (الربع الأسفل إلى اليمين، الشكل 28) إثر تسارع معدّلات النمو السنوية للقطاع لتبلغ 6 إلى 10 في المائة (الربع الأعلى إلى اليسار، الشكل 28).

الشكل 28. اللحاق بالركب في قطاع الخدمات، بلدان أسيان+3، البلدان العربية، بولندا

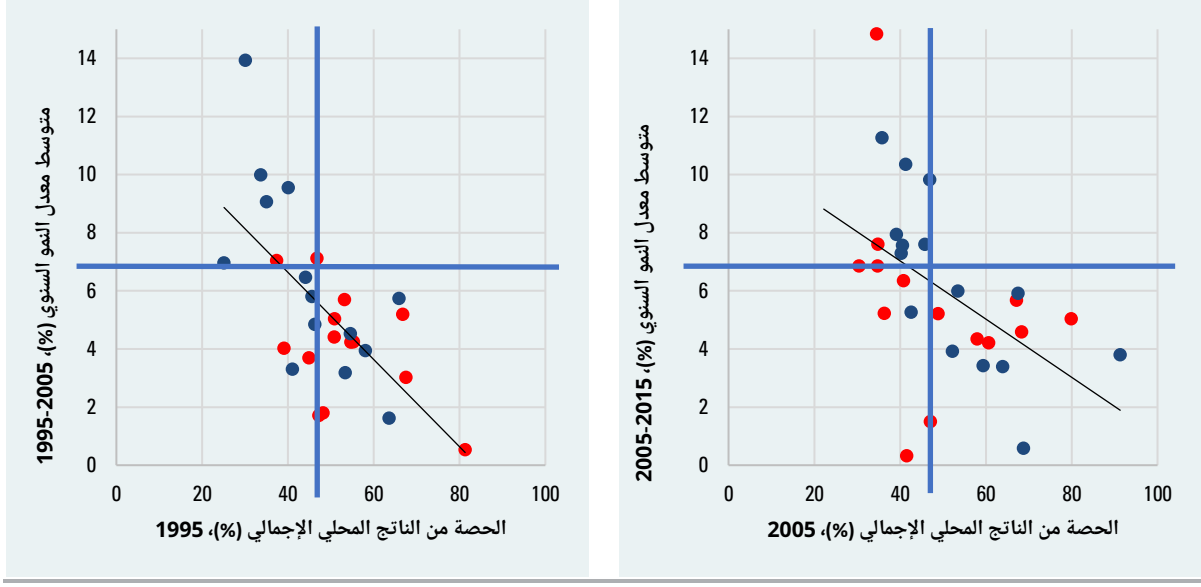

المصدر: تقديرات المؤلفين باستخدام قاعدة بيانات مؤشر التنمية العالمية (أطلّع عليه في 25 تشرين الأول/أكتوبر 2017).

ملاحظة: النقاط الحمراء تشير إلى البلدان العربية. بولندا وبلدان أسيان+3 مشمولة كبلدان قياسية.

جيم. العمالة والتحوّل عن التصنيع في البلدان العربية

يستحوذ قطاع الخدمات على حصة كبيرة من مجموع العمالة في البلدان العربية. فوفقاً لتقديرات منظمة العمل الدولية الأخيرة (ILO, 2017)، تبلغ حصته من العمالة 80 في المائة في الأردن و75 في المائة في لبنان و75 في المائة بالمتوسط في بلدان مجلس التعاون الخليجي (ولكن أدنى إلى حدّ كبير في البحرين وعُمان وقطر بنسب تبلغ 65 و55 و45 في المائة على التوالي)، وحوالي 60 في المائة في تونس ودولة فلسطين وليبيا. وفي أقل البلدان العربية نموّاً، تتراوح الحصة من 20 إلى 45 في المائة – الحصص في الصومال وجزر القمر والسودان هي 3، و33 و45 في المائة على التوالي. وهذه الأرقام مرتفعة نوعاً ما وتنبغي مقارنتها بالتغيّرات في حصة العمالة الصناعية لتقييم ما يمكن أن تكون عليه مساهمة قطاع الخدمات في النمو الاقتصادي، ولا سيما تناول مسألة احتمال التحول عن التصنيع. وهناك مسألة أخرى تثير القلق هي مسألة إنتاجية قطاع الخدمات نظراً للمشاركة القوية للدولة في الاقتصاد. ولكن في السياق الحالي للعديد من البلدان العربية، تشكّل الإنتاجية شاغلاً فيما يتعلق بخدمات القطاع الخاص، وخاصة الخدمات غير النظامية التي تلعب دور الملاذ الأخير في توظيف من لا يستطيعون تحمل تبعات البقاء عاطلين عن العمل.

تتميّز عملية التحوّل عن التصنيع بانخفاض مساهمة القطاع الصناعي انخفاضاً مطلقاً في الناتج المحلي الإجمالي أو انخفاض النسبة المئوية للعمالة في القطاع الصناعي من العمالة الإجمالية. فمثلاً وصلت هذه النسبة في إنكلترا ذروتها قبل الحرب العالمية الأولى عندما بلغت 45 في المائة، ثم هبطت بعد انتهاء الحرب إلى حوالي 30 في المائة حتى بداية السبعينات، لتبدأ انحداراً سريعاً بعد ذلك، فأصبحت

اليوم لا تشكّل سوى 10 في المائة تقريباً. وساد هذا النمط نفسه في البلدان المتقدّمة كلّها.

أما في البلدان النامية فكانت أنماط التصنيع مختلفةً وفي الوقت نفسه كانت بداية التصنيع أصعب وكان التراجع عنه أبكر بكثير. ففي البرازيل، تراوحت حصة العمالة في الصناعات التحويلية من العمالة الإجمالية مكانها عند حدود 15-12 في المائة بين العامين 1950 و1980 وانخفضت منذ ذلك الحين. وفي الهند، بلغت هذه الحصة 13 في المائة في عام 2002، لتنخفض باطراد منذ ذلك الحين. وينطبق الأمر نفسه على الولايات المتحدة والسويد، وأيضاً على ألمانيا واليابان وكوريا الجنوبية وتايوان والصين والهند.

وتشير الأدلّة إلى أنّ فجوات الإنتاجية آخذة في التقلص في أنحاء العالم في الزراعة والصناعة، بينما ما زالت الفجوات في إنتاجية قطاع الخدمات بين البلدان النامية والبلدان المتقدّمة مستمرة وتحول دون لحاق البلدان النامية بركب مستويات التنمية في البلدان المتقدّمة (Duarte and Restuccia, 2010). والفجوة أكبر في الخدمات المالية والاتصالات والنقل، المعروفة بأنها الخدمات الأساسية. لكن بالإمكان باعتماد إجراءات سياساتية مناسبة إطلاق تقارب في المستويات الإنتاجية للبلدان الأبعد عن حدود الإنتاجية العالمية، ما يجعل قطاع الخدمات بديلاً حقيقياً للقطاع الصناعي كمحرّك رئيسي للتنمية الاقتصادية (Ghani, Kerr and O'Connell, 2011; Dadush, 2015). وفي مثل هذه الظروف تؤدّي التجارة في الخدمات ويؤدي التكامل دوراً أساسيّاً، لا بتوفير فرص التوسع الاقتصادي واستحداث الوظائف فحسب بل أيضاً بتحسين الأداء الاقتصادي من خلال زيادة المنافسة واعتماد أفضل الممارسات الدولية واستيراد التقدم التكنولوجي وتحسين الجاذبية لرأس المال الأجنبي. فالخدمات الفعالة العالية الجودة والقليلة الكلفة، لا سيما الخدمات الأساسية، يمكن أن تعزز التجارة في السلع وتيسّر إدخال الدول العربية في سلاسل القيمة العالمية وسلاسل الإمداد، ما يعزز التكامل إقليميّاً وعالميّاً. وفي الختام قد يكون لنوع الخدمات التي تتخصص بها البلدان تأثير قوي على المدى الذي تصبح به الخدمات محرّكاً قويّاً ومستداماً للنمو الاقتصادي والتنمية والتكامل.

دال. الخدمات والتكامل الاقتصادي

منذ السنوات الأولى للقرن الحالي، خضعت أنماط التجارة في البلدان العربية لتغيّرات، كانت عميقة في بعض الحالات (الشكل 29). ويبدو أنّ التجارة في الخدمات قد تضررت من الأزمة المالية العالمية في الفترة 2007-2008 ومن النزاعات التي عصفت ببلدان عدّة في المنطقة، ولكنها نمت نمواً كبيراً في بلدان مثل جزر القمر وقطر والكويت وليبيا (قبل النزاع، وإن من مستوى متدنٍّ نسبيّاً). وتميل تجارة الخدمات إلى أن تكون أهم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في أقل البلدان العربية نموّاً وبلدان المشرق العربي. وكان لبنان متميزاً بشكل استثنائيّ عن غيره من البلدان العربية بارتفاع مستوى التجارة في الخدمات فيه، قبل أن ينخفض هذا المستوى انخفاضاً حاداً بلغ حوالي 40 نقطة مئوية بين العامين 2008 و2012، لكنّه لا يزال بارزاً بين البلدان العربية. وتبدي بلدان اتحاد المغرب العربي ومجلس التعاون الخليجي مستويات معتدلة نسبيّاً لكثافة التجارة في الخدمات. ومع أنّ معظم بلدان مجلس التعاون الخليجي، باستثناء البحرين، زادت تجارتها في الخدمات منذ أوائل عام 2010، ظلّت هذه التجارة راكدة، كحصة من الناتج المحلي الإجمالي، أو حتى تراجعت في معظم بلدان اتحاد المغرب العربي منذ منتصف العقد الأول من القرن الحالي.

غير أن تركيبة صادرات البلدان هي التي تؤثر تأثيراً أقوى من حيث ما إذا كانت الخدمات ستصبح محرّك

النمو الاقتصادي والتكامل. ولا تزال الخدمات التقليدية مثل السفر والنقل تهيمن إلى حدّ كبير على صادرات الخدمات في البلدان العربية، إلاّ أنّ حصة الخدمات المالية ازدادت تدريجياً. وفي هذا الصدد، هناك إمكانات في التجارة في الخدمات غير مستغلّة وبإمكان البلدان العربية أن تستثمرها لتعزيز النمو الاقتصادي والعمالة وتعزيز التكامل الإقليمي والدولي. فمعظم البلدان العربية ما زال يتاجر بالخدمات التقليدية بشكل أساسي (مثل السياحة)، وهذه، رغم مساهمتها في النمو والتكامل، لا تكفي لمساعدة البلدان العربية على الدخول بنجاح في سلاسل القيمة العالمية وسلاسل الإمداد وتحسين الابتكار والإنتاجية والقدرة التنافسية. ومع أن البيانات نادرة، يبدو أنّ التخصص الحالي في الخدمات في معظم البلدان العربية لن يدفعها إلى الاقتصاد الرقمي الذي سيولّد في المستقبل غالبية المكاسب الاقتصادية وفرص التكامل.

الشكل 29. الميزان التجاري للخدمات في مجموعات البلدان العربية، 1995-2015 (كحصة من الناتج المحلي الإجمالي)

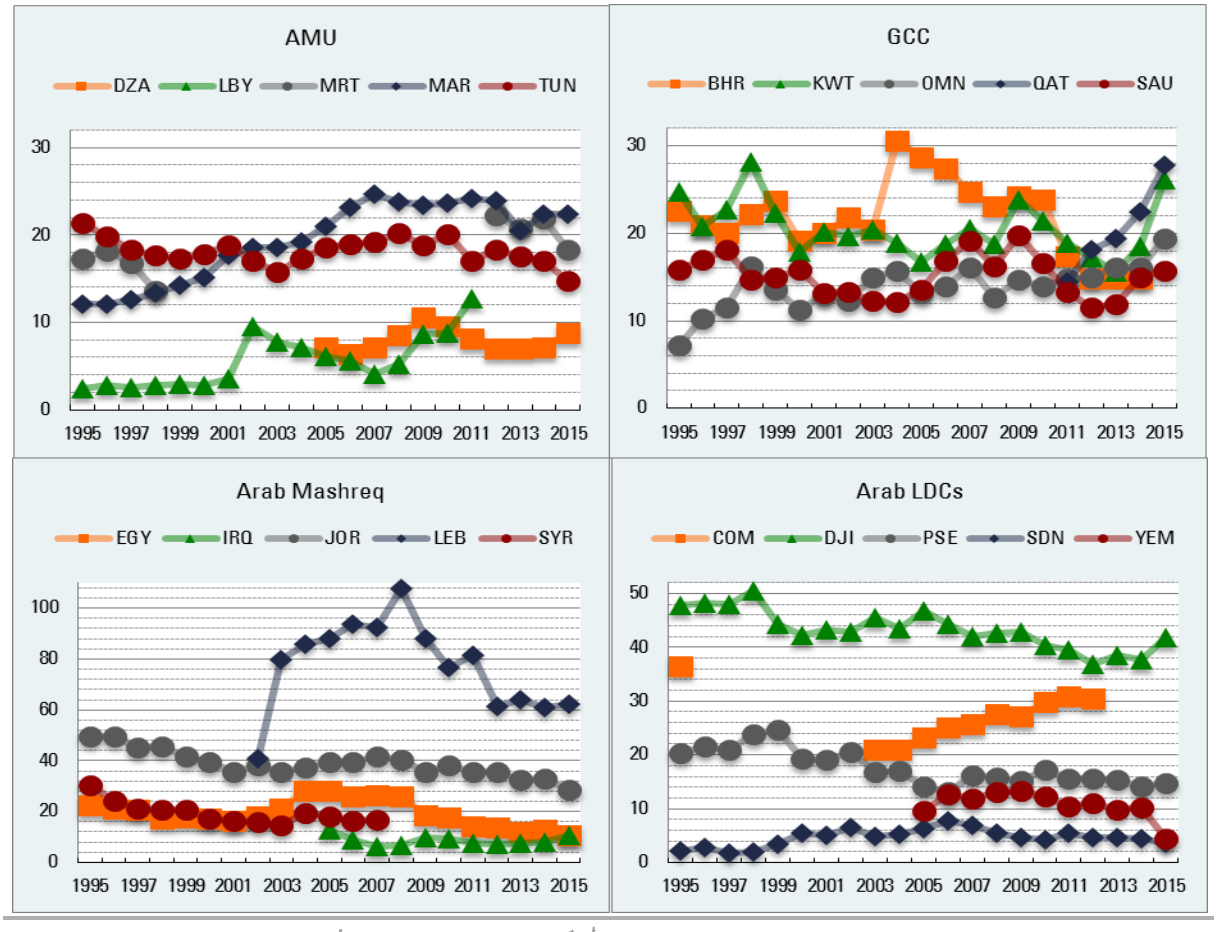

المصدر: حسابات المؤلفين باستخدام قاعدة بيانات مؤشر التنمية العالمية (أُطلّع عليه في 25 تشرين الأول/أكتوبر 2017).

ملاحظة: التجارة في الخدمات هي مجموع صادرات الخدمات ووارداتها مقسومة على قيمة الناتج المحلي الإجمالي، وكلّها بالدولار الأمريكي الحالي. والبيانات الأصلية مبنيّة على الإصدار السادس من دليل ميزان المدفوعات الذي يصدره صندوق النقد الدولي ولا تغطّي تجارة الخدمات من خلال الوجود التجاري (طريقة الإمداد 3).

غير أن عدداً قليلاً من البلدان العربية، طوّر مزايا نسبية، بما في ذلك البحرين في خدمات الاتصالات؛ ولبنان في خدمات الاتصالات والنقل والمالية والبناء والخدمات المهنية؛ والمغرب في الحاسوب وغيرها من الخدمات التقنية والمهنية الأخرى؛ ودولة فلسطين في الاتصالات والبناء وخدمات تجارية أخرى؛ وتونس في السياحة الصحية. وتتنافس بلدان خليجية كثيرة لتصبح مركز الخدمات المالية في المنطقة.

هاء. تقييم الحواجز أمام تجارة الخدمات

تختلف الحواجز التي قد تعرقل تجارة الخدمات تماماً عن تلك التي تحدّ من تجارة السلع. فالقيود المفروضة على تجارة الخدمات هي بشكل أساسي إجراءات وراء الحدود قد تتّخذ مجموعة متنوعة من الأشكال، بما في ذلك متطلبات توفر دبلومات أو شهادات أو تراخيص إضافية، ومتطلبات تفرض على استخدام المدخلات والتسويق والتأمين المهني المحلي والعضوية في الجمعيات المهنية والشكل القانوني وغيرها. ويمكن اتخاذ تدابير تنظيمية لخدمة مختلف الأغراض المشروعة والمبرّرة مثل ضمان حماية المستهلك والاستقرار الاقتصادي الكلّي. مع ذلك، ينبغي ألاّ يصبح الإطار التنظيمي عبئاً يثني التجارة والاستثمار عن تخصيص الموارد بفعالية وتحقيق أقصى قدر من المكاسب الاقتصادية واستغلال الفرص المتاحة للتكامل. وليست اللوائح التنظيمية وحدها العائق الرئيسي أمام تجارة الخدمات. فعدم التجانس التنظيمي ما بين البلدان لا يشجع الشركات في الأساس على توفير سوق في الخارج أو الاستثمار في بلد أجنبي. وتؤدي اللوائح التنظيمية الأجنبية إلى جانب اللوائح التنظيمية المطبّقة في البلد الأصلي إلى ارتفاع تكاليف الامتثال الخاصة بسوق معيّنة، وتكون هذه التكاليف ثابتة، بمعنى أنها لا تعتمد على حجم الشركة وتؤثّر على الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم بشكل غير متناسب.

إن تقييم الحواجز أمام التجارة في الخدمات مهمّة صعبة. ولا تزال الجهود المنتظمة لجمع البيانات في هذا المجال محدودة، وفي حال جمعها لا يجري تحديثها في كثير من الأحيان على أساس منتظم. ومن القيود الأساسية الأخرى التغطية العريضة نسبيّاً للدول العربية، ما يجعل من قاعدة بيانات القيود على تجارة الخدمات، التي بناها Borchert, Gootiiz and Mattoo, 2014، البديل الوحيد القابل للتطبيق للتحليل المعروض في هذا الفصل. وتقدّم قاعدة البيانات هذه حساباً مفصّلاً للحواجز أمام التجارة في قطاعات الخدمات الأساسية لـ 12 بلداً عربيّاً (الإطار 3). وتشير المعلومات التي جمعت إلى السياسات التي كانت مطبّقة في عام 2010 بشكل أساسي، لكنها يفترض أن تكون محدّثة بشكل معقول على أساس ما يمكن استنتاجه من قواعد البيانات الأخرى عن قيود التجارة في الخدمات (الإطار 4). ومهما يكن من أمر، يمكن لقاعدة البيانات هذه أن تثري النقاش السياساتي حول ما إذا كانت البلدان العربية أكثر انفتاحاً أو أكثر انغلاقاً على التجارة في الخدمات من بلدان أخرى، لكنّها لا تقدّم أيّ تفاصيل عن وتيرة إصلاحات قطاع الخدمات ولا عما إذا كانت الخدمات أكثر تكاملاً داخلياً مقارنة ببلدان أخرى. بعبارة أخرى، لا تتيح لنا قاعدة البيانات تقييم ما إذا كانت البلدان العربية تتكامل بشكل أسرع إقليميّاً أو في الاقتصاد العالمي أكثر من المناطق والتكتلات التجارية الأخرى.

الإطار 3. قاعدة بيانات القيود على تجارة الخدمات - البنك الدولي

تجمع قاعدة بيانات القيود على تجارة الخدمات بيانات كمية ونوعية عن السياسات واللوائح التنظيمية التي تفرض هذه القيود، بما فيها الجوانب الأساسية للبيئة التنظيمية التي تميّز ضدّ الخدمات الأجنبية أو مقدّمي الخدمات الأجانب (Borchert, Gootiiz and Mattoo, 2014). ويبنى مؤشر تقييد التجارة في الخدمات باستخدام هذه المعلومات، معبراً عن انفتاح النظام السياساتي على مقياس من صفر إلى 100 لكلّ قطاع فرعي ولكل طريقة تقديم خدمة. وتلخَّص البيانات للقطاعات الفرعية بدرجات مجمّعة. وتغطّي قاعدة البيانات 103 بلدان (24 من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية و79 من البلدان النامية)، ما يوفر تغطية واسعة للمناطق ومجموعات الدخل.

وفيما يتعلق بالبلدان النامية، تستند قاعدة البيانات إلى استبيانات وزعت خلال الفترة 2008-2010 وملأتها شركات قانونية محلية اعتُبرت مطلعة على السياسات واللوائح التنظيمية ذات الصلة. وتحققت السلطات من صحة المعلومات و/أو صادقت عليها و/أو قامت بتحديثها. ومن جهة أخرى، تعتمد المعلومات عن بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على المصادر المتاحة للعموم.

تتأثر التغطية القطاعية لقاعدة البيانات بالأهمية الاقتصادية ووجود قيود واعتبارات الجدوى. وقد حددت خمسة قطاعات خدمات رئيسية: الخدمات المالية (النشاط المصرفي والتأمين)، وخدمات النقل، وخدمات الاتصالات، وخدمات التوزيع بالتجزئة، والخدمات المهنية؛ وقسّمت هذه القطاعات إلى قطاعات فرعية.

مع ذلك، ليس بعض الخدمات الهامّة مشمولاً، كالتجارة عبر الحدود في خدمات تجهيز الأعمال، لأن هذه الخدمات مجزأة إلى حد ما أو لا تخضع في كثير من الأحيان لقيود صريحة، ويعود ذلك جزئياً إلى توسيع حجم ونطاق الإنجاز الرقمي، لا سيما فيما يتعلق بالخدمات المهنية الوسيطة. ومن القطاعات الأخرى الهامة غير المشمولة، تلك التي تعتمد على الحركة الدولية للعمالة ذات المهارات المنخفضة، على أساس أنّ السياسات واللوائح التنظيمية في هذا المجال تميل إلى أن تكون مبهمة. ويشكّل قطاع خدمات البناء خير مثال على ذلك.

وتغطّي قاعدة البيانات أربع طرائق للإمداد: الإمداد عبر الحدود (الطريقة 1 حسب الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات - الغاتس)، وإنشاء وجود تجاري أو استثمار أجنبي مباشر (الطريقة 3)، ووجود أشخاص طبيعيين (الطريقة 4)، ولا تغطّي إمداد الخدمات من مقدمي خدمات أجانب من خلال الاستهلاك في الخارج (الطريقة 2)، ما يؤدّي إلى إهمال الصحة والتعليم والسياحة، أو التقليل من شأنهما كثيراً، لأن الطريقة 2 هامة أهميةً خاصة لهذه القطاعات. ومن بين الطرائق المختلفة، لإنشاء وجود تجاري أو استثمار أجنبي مباشر صلة بكافة القطاعات الفرعية للخدمات بينما يشكل الإمداد عبر الحدود قناة هامّة للخدمات المالية وخدمات النقل وبعض الخدمات المهنية. كما أنّ حركة الأشخاص الطبيعيين هامة بخاصة للخدمات المهنية.

وتستند قاعدة البيانات في المقام الأول إلى استبيان يتضمّن مجموعتين من الأسئلة: مجموعة أساسية لكافة القطاعات والقطاعات الفرعية ومجموعة خاصة بقطاعات محددة. وتتعلق المجموعة الأولى بطريقة الإمداد 3، التي تعتبر طريقة إمداد هامة لكافة القطاعات الفرعية وتندرج بشكل تقريبي في الفئات التالية: المتطلبات بشأن الشكل القانوني للدخول والقيود على الملكية الأجنبية؛ والقيود على التراخيص والتمييز في تخصيصها؛ والقيود على العمليات؛ والعوائق التنظيمية.

وعبر طرائق الإمداد كلّها، تتطرّق المسائل الخاصة بقطاعات خدماتية محددة إلى القيود المتصلة بطبيعة هذه القطاعات. ومن الأمثلة على هذه القيود القواعد المتعلقة بحجم وشروط القروض التي يمكن أن تمنحها لمستهلكين محليين مصارف أجنبية والقواعد التي تحدّد ما إذا كان مسموحاً لشركات شحن أجنبية إنشاء مرافقها الخاصة وتقديم الخدمة لسفنها فقط أم لسفن أخرى أيضاً. ويرد في النص وصف تفاصيل الإجراءات الخاصة بقطاعات محددة للقطاعات المشمولة في هذا التقرير.

وإلى حدّ كبير، تعكس قاعدة البيانات هذه السياسات واللوائح التنظيمية غير التفضيلية، أي أنه إذا دخلت بلدان ما في شراكات ثنائية أو إقليمية وقدّمت شروطاً أكثر تساهلاً للبلدان الأطراف في هذه الترتيبات، فإن قاعدة البيانات تبين عادةً السياسات واللوائح التنظيمية غير التفضيلية التي تُعتمد تجاه بقية العالم. وهناك استثناء ملحوظ في قاعدة البيانات هو الاتحاد الأوروبي. فقد أُنشئ كيان جديد يسمّى مجموعة عشرين الاتحاد الأوروبي EU20، لعكس متوسط التقييدية في سياسات بلدان الاتحاد الأوروبي ولوائحها التنظيمية لتجارة الخدمات إزاء بقية العالم. ويختلف هذا عن درجات متوسط التقييدية لكل من بلدان الاتحاد الأوروبي على حدة، التي تعكس متوسطاً مُرجّحاً تجارياً لأنظمة السياسات ضمن الاتحاد الأوروبي ومع خارجه.

الإطار 4. ما مدى تمثيل "مؤشّر تقييد تجارة الخدمات" للموقف الأحدث لأنظمة تجارة الخدمات؟

في حين يغطي مؤشر تقييد تجارة الخدمات البلدان والقطاعات وطرائق التسليم تغطية واسعة مقارنة بمصادر بيانات بديلة أخرى، إلاّ أنه متقادم ولم يُحدّث بشكل منهجي منذ إنشائه. وبشكل عام، تشير قاعدة البيانات إلى التقييد الذي يفرضه الموقف الذي كانت تتخذه السياسات في عام 2010، وسيتطلب إكمال تحديثها موارد كبيرة. وبالنظر إلى ذلك، من المهم تحديد المدى الذي لا زالت به قاعدة البيانات تلتقط جوهر السياسات الموضوعة. وأحد النهج الممكنة هو التحقق من كيفية تطور مؤشرات موجودة ومحدثّة بانتظام حول مسألة معينة عن طريق استغلال التداخل بين مؤشّر تقييد تجارة الخدمات والمؤشرات الأخرى التي تلتقط التقييد التجاري للخدمات من حيث البلدان والقطاعات وطرائق تقديم الخدمات المشمولة. وفي حين أن هذا النهج يمكن أن يلقي بعض الضوء على الاتجاهات السياساتية الحديثة العهد ويفيد بما إذا كان مؤشّر تقييد تجارة الخدمات لا يزال واقعيا، إلا أنه على الأرجح غير كامل، إذ أن قواعد البيانات المختلفة تميل إلى تغطية جوانب مختلفة من أنظمة السياسات التي تؤثر على تجارة الخدمات.

وقد يوفر مؤشر تقييد الاستثمار الأجنبي المباشر الذي تعتمده منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أساساً جيداً للمقارنات والإسقاطات فيما يتعلق بتطور نظام مؤشر تقييد تجارة الخدمات للاستثمار الأجنبي المباشر في القطاعات الثلاثة التي يركز عليها هذا الفصل. ويلتقط مؤشر تقييد الاستثمار الأجنبي المباشر الذي تعتمده منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية القيود القانونية على الاستثمار الأجنبي المباشر في 62 بلداً و22 قطاعاً، وهو متاح للسنوات 1997 و2003 و2006 والفترة 2010-2016. ومؤشّر تقييد تجارة الخدمات ومؤشر تقييد الاستثمار الأجنبي المباشر الذي تعتمده منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية متوفران للأردن وتونس والمغرب والمملكة العربية السعودية.

واو. إجمالي تقييد التجارة في الخدمات عبر مناطق مختلفة وفي المنطقة العربية

وفقاً لمؤشر تقييد تجارة الخدمات، تجارة الخدمات في المنطقة العربية أكثر تقييداً مقارنة بمناطق وتكتلات تجارية أخرى رئيسية في أنحاء العالم، باستثناء بلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا (الشكل 30). وبصورة خاصة، الخدمات المالية وخدمات الاتصالات، وإلى حدّ ما خدمات النقل، أكثر تقييداً في المنطقة العربية مقارنة بالمناطق والمجموعات المتقدّمة اقتصاديّاً. وفي العادة، تخضع الخدمات المهنية إلى تقييدٍ في جميع المناطق والتكتلات؛ ولا تشكل المنطقة العربية استثناءً. وليست خدمات التجزئة منغلقة بشكل خاص في المنطقة العربية.

وليست مجموعات البلدان العربية متجانسة من حيث درجة تقييدية الخدمات. فلدى بلدان مجلس التعاون الخليجي أنظمة تقييدية نوعاً ما، بغض النظر عن قطاع الخدمات الفرعي. ودرجة مؤشّر تقييد تجارة الخدمات لدى المجلس هي الأعلى بين المناطق والتكتلات المقارنة. ويتخذ اتحاد المغرب العربي موقفاً ليبرالياً نسبيّاً في خدمات التجزئة والمالية والاتصالات، بينما تبدو خدمات النقل فيه من بين الأكثر تقييداً في العالم. أمّا البلدان التي ليست في أي من هاتين المجموعتين فتقع بينهما من حيث تقييدية الخدمات الإجمالي. ففي هذه البلدان، الخدمات المهنية وخدمات النقل هي من بين الأكثر تقييداً في العالم، بينما خدمات المالية والاتصالات والتجزئة أقرب إلى مناطق أخرى.

وتتباين البلدان العربية على نطاق واسع من ناحية درجة التقييدية في تجارة الخدمات ككلّ وكذلك في التجارة في القطاعات الفرعية المختلفة (الشكل 31). وكما في المقارنات على مستوى المناطق، تتخذ بلدان مجلس التعاون الخليجي المفردة موقفاً أكثر تقييداً على معظم الخدمات. غير أن قطاع الخدمات في المغرب هو الأقلّ تقييداً في المنطقة وتليه الجزائر واليمن. والخدمات المهنية هي قطاع الخدمات الفرعي الأكثر تقييداً في أغلبية البلدان العربية، بما في ذلك الأردن وتونس ولبنان ومصر والمغرب والمملكة العربية السعودية واليمن. وفي عُمان وقطر والكويت، يواجه قطاع الاتصالات أكبر الحواجز أمام التجارة. وخدمات النقل في الجزائر والخدمات المالية في البحرين هي الأكثر تقييداً.

الشكل 30. تقييد تجارة الخدمات حسب القطاع عبر مناطق وتكتلات مختارة

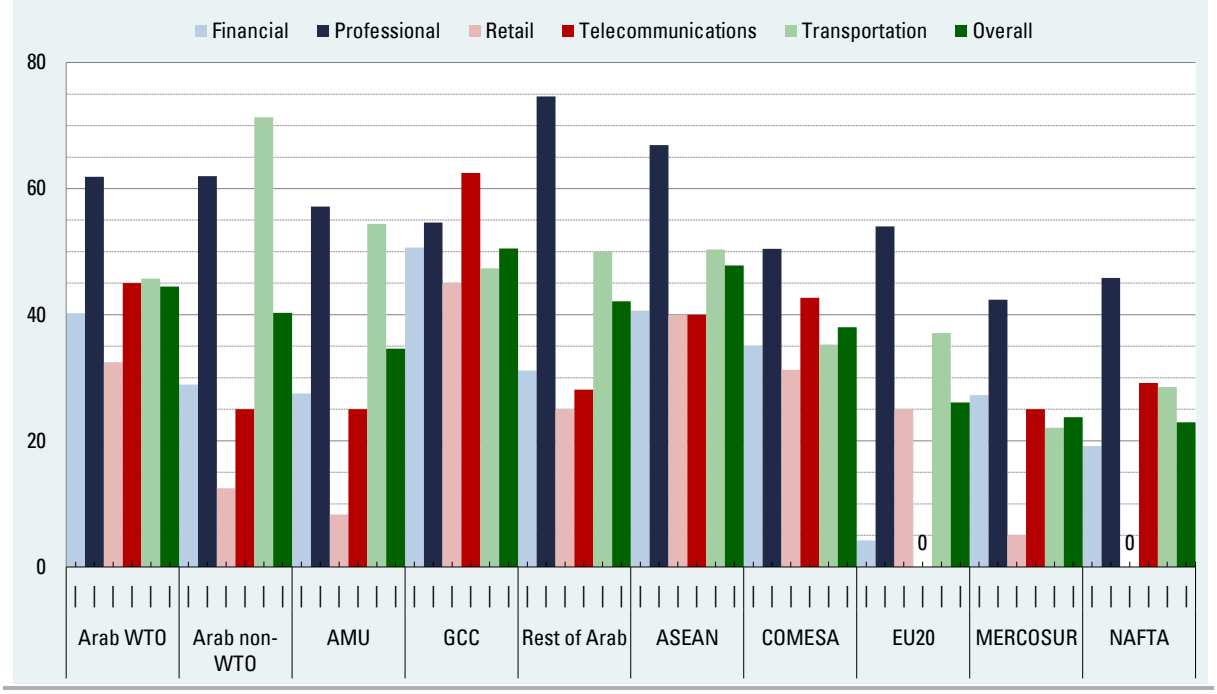

المصدر: Borchert, Gootiiz, and Mattoo (2012).

ملاحظة: تشير القيم الأعلى للمؤشر إلى موقف أكثر تقييداً تتخذه السياسات واللوائح التنظيمية مميزة ضد الخدمات الأجنبية أو مقدمي الخدمات الأجانب في القطاع المعني. والمؤشرات للمناطق والتكتلات هي متوسطات بسيطة للبلدان التي تشكّل المنطقة/التكتل. وتحتسَب المتوسطات باستخدام المعلومات المتوفرة في قاعدة البيانات ولذلك قد تستثني بعض البلدان التي تعتبر عادةً جزءاً من المنطقة أو التكتل المعني. أما قائمة البلدان المشمولة في كلّ مجموعة من مجموعات البلدان فهي كما يلي. تشير المنطقة العربية إلى البلدان الأعضاء في جامعة الدول العربية، و12 منها ممثّلة في قاعدة بيانات مؤشّر تقييد تجارة الخدمات، وهي: الأردن والبحرين وتونس والجزائر وعُمان وقطر والكويت ولبنان ومصر والمغرب والمملكة العربية السعودية واليمن. ويمثل اتحاد المغرب العربي تونس والجزائر والمغرب (لا تتوفر بيانات عن ليبيا وموريتانيا). ويشمل مجلس التعاون الخليجي البحرين وعُمان وقطر والكويت والمملكة العربية السعودية (لا تتوفر بيانات عن الإمارات العربية المتحدة). "بقية البلدان العربية" هي الأردن ولبنان ومصر واليمن أي الدول العربية المشمولة في قاعدة البيانات ولكنها ليست أعضاء لا في مجلس التعاون الخليجي ولا في اتحاد المغرب العربي. وتشمل رابطة أمم جنوب شرق آسيا (أسيان) إندونيسيا وتايلند وسنغافورة وفييت نام والفلبين وماليزيا (لا تتوفر بيانات عن بروناي وكمبوديا ولاوس وميانمار). وتغطي السوق المشتركة لدول شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي (كوميسا) أثيوبيا وأوغندا وبوروندي ورواندا وزامبيا وزمبابواي وكينيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية ومدغشقر ومصر وملاوي وموريشيوس (لا تتوفر بيانات عن إريتريا وجزر القمر وجيبوتي والسودان وسوازيلاند والسيشل وليبيا).

الشكل 31. تقييدية تجارة الخدمات حسب القطاع في المنطقة العربية

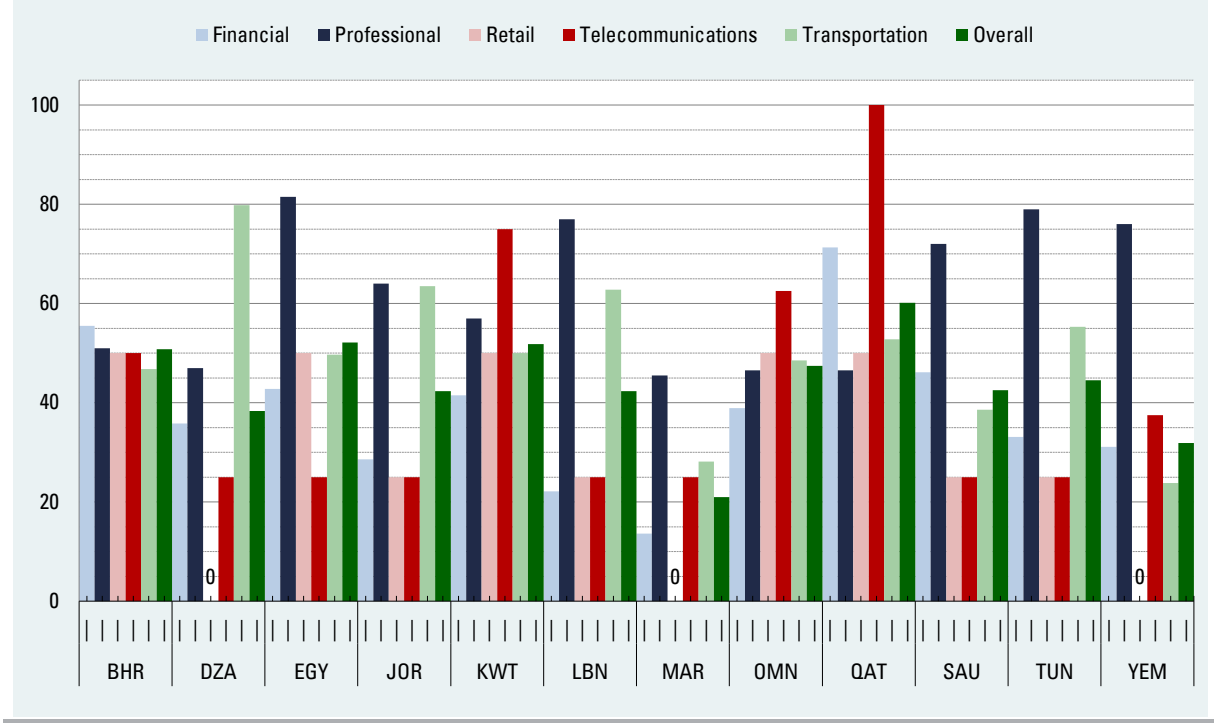

المصدر: Borchert, Gootiiz, and Mattoo (2012).

ملاحظة: تشير القيم الأعلى للمؤشر إلى موقف أكثر تقييداً تتخذه السياسات واللوائح التنظيمية مميزة ضد الخدمات الأجنبية أو مقدمي الخدمات الأجانب في القطاع المعني. والمؤشرات للمناطق والتكتلات هي متوسطات بسيطة للبلدان التي تشكّل المنطقة/التكتل. يرجى الرجوع إلى ملاحظة الشكل 30 لقائمة البلدان المشمولة في مجموعات البلدان المختلفة. ومجموعة عشرين الاتحاد الأوروبي كيان مصطنع يتشكل من 20 دولة عضو في الاتحاد الأوروبي أنشأته قاعدة بيانات قيود تجارة الخدمات لالتقاط سياسات البلدان كما تطبّق على مقدمي الخدمات من غير بلدان الاتحاد الأوروبي. رموز البلدان هي رموز ISO الثلاثية الأرقام.

زاي. توضيحات من ثلاثة من قطاعات الخدمات: حالة خدمات النقل والاتصالات والمالية في المنطقة العربية

تؤدّي خدمات النقل وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والخدمات المالية دوراً بالغ الأهمية في تبادل السلع والخدمات. وتيّسر هذه القطاعات إلى حدّ كبير التبادل المادي والزمني وتنسيق الإنتاج واستخدام عوامل الإنتاج. كما أنّ التقدّم التكنولوجي الذي تحقّق فيها جعل ممكناً تفكك عمليات الإنتاج على نطاق أوسع وبحجم أكبر، بما في ذلك إنتاج الخدمات الوسيطة. (لمزيد من التفصيل، أنظر الفصل 2).

وهناك أيضاً أدلة تجريبية قوية على أهمية هذه القطاعات كقوى دافعة رئيسية للنمو الاقتصادي والتجاري، وخاصة الخدمات المالية ولكن أيضاً الاتصالات؛ فقد تؤدي قطاعات الاتصالات والخدمات المالية الأساسية المنفتحة بالكامل إلى رفع معدلات

نموها بما يصل إلى 1.5 نقطة مئوية فوق معدلات بقية القطاعات (Mattoo, Rathindran and Subramanian, 2006).[8]

وكما ورد أعلاه، هذه القطاعات الفرعية الثلاثة، إلى جانب الخدمات المهنية، هي الأكثر تقييداً في البلدان العربية. وفي هذا الصدد، من شأن التحرير الكامل لهذه القطاعات أن يؤدّي إلى مكاسب كبيرة في الناتج والإنتاجية والتجارة والعمالة للبلدان العربية.

وفيما يتعلق بالوجود التجاري في خدمات النقل، من بين البلدان الأربعة، الأنظمة لدى الأردن هي الأكثر تقييداً والأنظمة لدى المغرب هي الأقلّ تقييداً. وسياسات الاستثمار الأجنبي المباشر لقطاع النقل في هذين البلدين أكثر صرامةً وفقاً لقاعدة بيانات تقييد تجارة الخدمات من مؤشّر تقييد الاستثمار الأجنبي المباشر لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والعكس صحيح بالنسبة للمملكة العربية السعودية. ومن حيث التطور الزمني وفقاً لمؤشّر تقييد الاستثمار الأجنبي المباشر، يبدو أن كلاً من الأردن والمملكة العربية السعودية حرّر سياسة الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع إلى حدّ كبير، وأن كلاً منهما ما زال ينتهج نظماً للاستثمار الأجنبي المباشر أكثر تقييداً من البلدين الآخرين.

الشكل 32. مؤشر تقييد خدمات النقل (البنك الدولي) بالمقارنة مع مؤشر التقييد التنظيمي للاستثمار الأجنبي المباشر لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

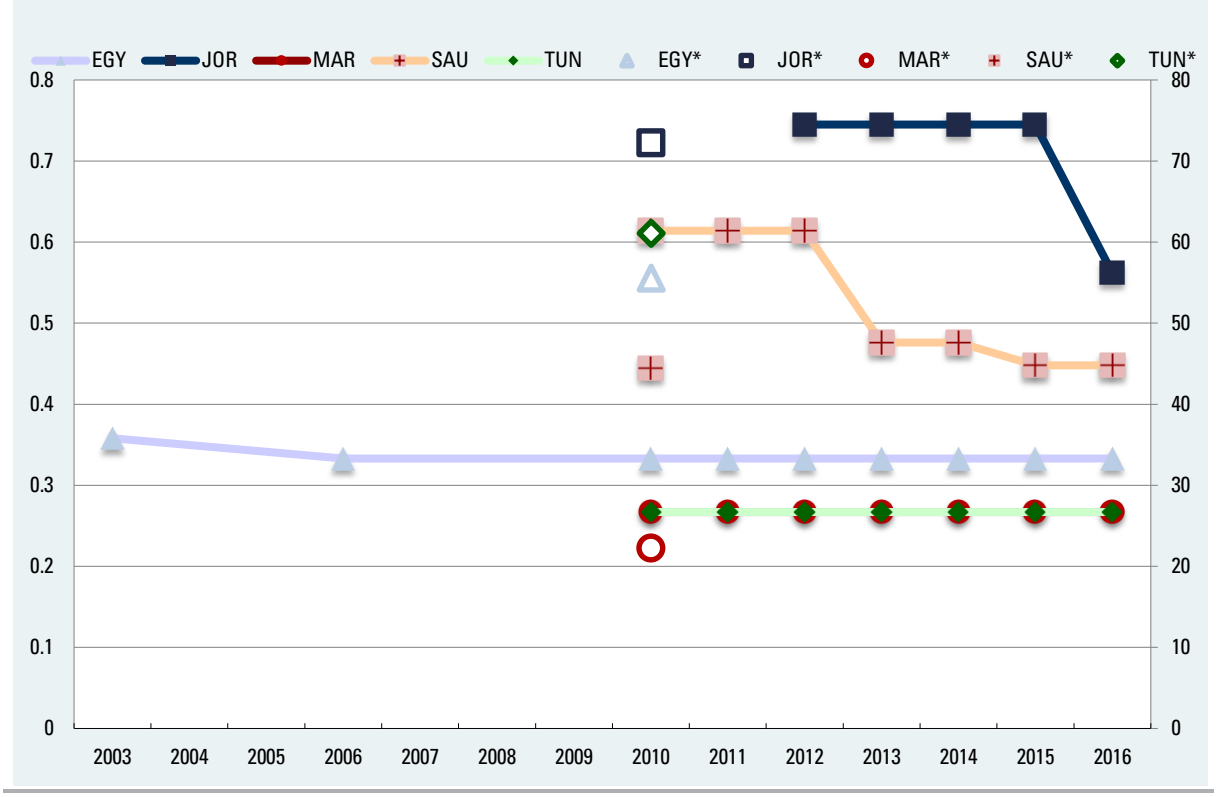

المصدر: Borchert, Gootiiz and Mattoo, 2012; OECD, n.d.

الشكل 33. مؤشر تقييد الخدمات المالية (البنك الدولي) بالمقارنة مع مؤشر تقييد الاستثمار الأجنبي المباشر (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي)

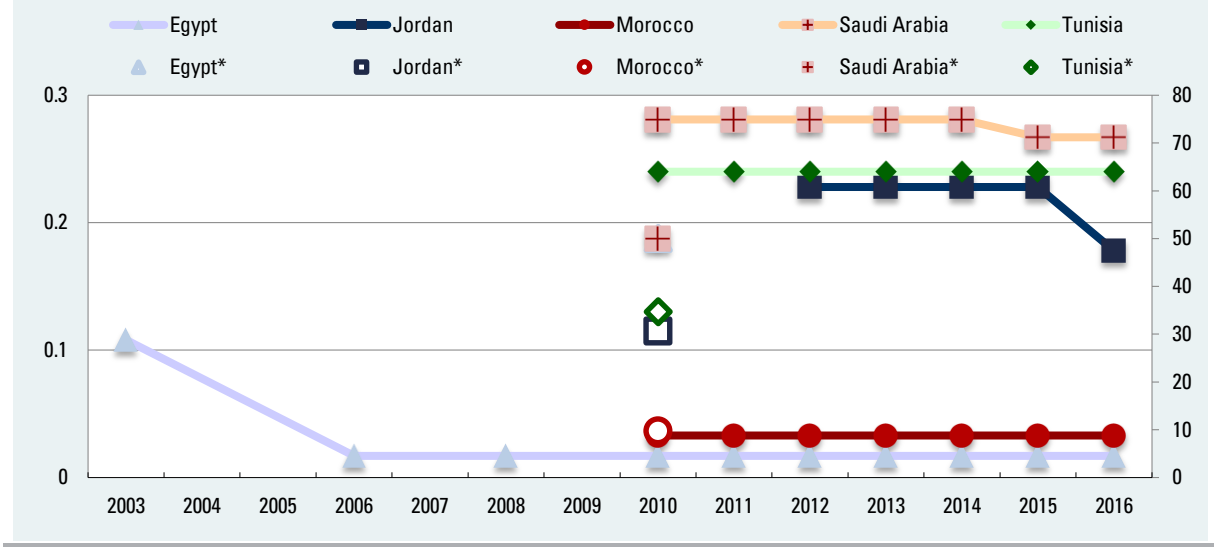

المصدر: Borchert, Gootiiz and Mattoo, 2012; OECD, n.d.

ملاحظة: تمثل قيم البلد المشار إليها بنجمة بيانات البنك الدولي.

الشكل 34. مؤشر تقييد خدمات الاتصالات (البنك الدولي) بالمقارنة مع مؤشر تقييد الاستثمار الأجنبي المباشر (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي)

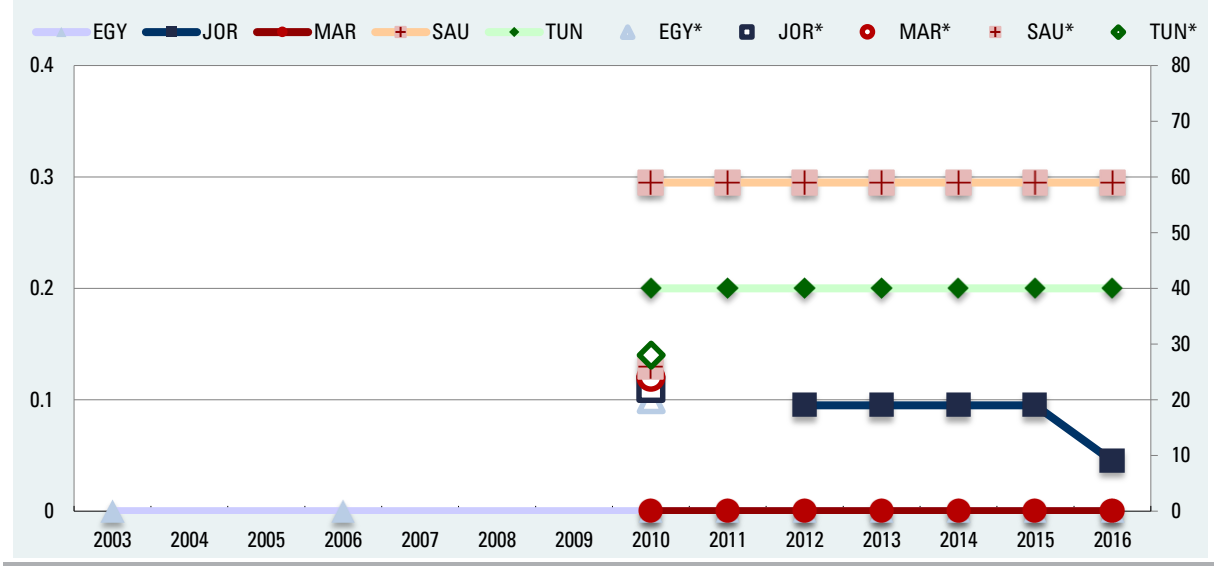

المصدر: Borchert, Gootiiz and Mattoo, 2012; OECD, n.d.

ملاحظة: تمثل قيم البلد المشار إليها بنجمة بيانات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

ويبدو التطابق بين المؤشّرين بارزاً في حالة الخدمات المالية. فمؤشّر منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية يطابق إلى حدّ كبير تصنيفات قاعدة بيانات تقييد التجارة في الخدمات للبلدان العربية. وعلاوة على ذلك سجّل كل من الأردن والمملكة العربية السعودية، وفقاً لمؤشر منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الذي يظهر التطورات مع مرور الوقت، انخفاضاً (ملحوظاً في حالة الأردن) في تقييد الخدمات المالية خلال الفترة 2013-2016.

وعلى العكس من قاعدة بيانات تقييد تجارة الخدمات، يلتقط مؤشر منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بعض الاختلافات في صرامة سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر للبلدان الأربعة في قطاع الاتصالات. وهو يشير إلى أنّ المملكة العربية السعودية تقيّد تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى حدّ كبير، تليها تونس والأردن والمغرب (الشكل 34). والأردن هو البلد الوحيد الذي قام بالمزيد من تحرير سياسة الاستثمار الأجنبي المباشر الذي كان حتى قبل ذلك متحرراً إلى حد ما. ووفقاً لمؤشر منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الاتصالات متحرر بالكامل في المغرب، بينما تلتقط قاعدة بيانات تقييد التجارة في الخدمات بعض القيود.

1. خدمات النقل

لخدمات النقل تأثيرات هامّة على النواتج الاقتصادية والاجتماعية والبيئية[9]. فتوفر خدمات نقل فعالة عالية الجودة أو عدم توفرها له نتائج على قرارات الشركة عن الإنتاج (بما في ذلك الموقع) واستخدام المدخلات والتجارة؛ وبشكل أوسع، قد يؤثّر ذلك أيضاً على التحول البنيوي للاقتصادات (Van den Berg and De Langen, 2014).

ومن شأن توفر خدمات نقل فعّالة الحيلولة دون تجزئة السوق وزيادة الإنتاجية وتحويل الاقتصاد المعنيّ إلى توازن نمو أعلى على غرار ما تتوخاه نظرية الدفعة القوية (Big Push Theory) في دراسة Rosenstein-Rodan, 1943 التي طوّرتها أكثر دراسة Agénor, 2010. وهناك دليل على أنّه قد يكون للبنى التحتية للنقل أثر إيجابي على النمو الاقتصادي على مستوى الاقتصاد الكلي. فمثلاً، توثّق دراسة Calderon, Moral-Benito and Servén, 2015 هذا الرابط. وقد يكون لخدمات النقل أثر هامّ على حجم أسواق المدخلات والمنتجات التي يمكن للشركات الحصول عليها، وعلى الضغوط التنافسية التي تواجهها، وعلى أسعار المنتجات وجودتها ومدى توفّرها للمستهلكين والمنتجين.

ويفترض أن يمهّد امتداد المنطقة العربية على ثلاث قارّات الطريق أمام مشاركتها في سلاسل القيمة العالمية. وقد تكون البنى التحتية للنقل في المنطقة وترابطها من العوامل التي تحول دون جنيها المكاسب الكاملة من موقعها الجغرافي المؤاتي من خلال زيادة حجم التجارة الدولية بشكل عام ومشاركتها في سلسلة القيمة العالمية بصورة خاصة (ESCWA, 2018).

ويشكل كل من سوء البنى التحتية والقدرات المحدودة وارتفاع تكاليف النقل قيوداً يواجهها تطور سلسلة القيمة في المنطقة العربية. ويؤدي التنوع المحدود لخدمات النقل إلى زيادة الاعتماد على نوع واحد من وسائل النقل والتعرض للخطر إذا ما تعطّل. ولتوضيح ذلك، الاعتماد الكبير على النقل البري على الطرق لتبادل المنتجات الزراعية ما بين البلدان العربية والافتقار إلى بديل تنافسي يشكّل إذا ما توقف تهديداً كبيراً لاستقرار الإنتاج والعمالة والتجارة. فمثلاً، تسبب إغلاق معبر نصيب بين الأردن والجمهورية العربية السورية في عام 2015 بخسائر كبيرة للمزارعين في كل من الجمهورية العربية السورية ولبنان من حيث صادراتهما إلى بلدان مجلس التعاون الخليجي.

الشكل 35. مؤشر تقييد خدمات النقل حسب طريقة الإمداد في مناطق وتكتلات وبلدان عربية مختارة

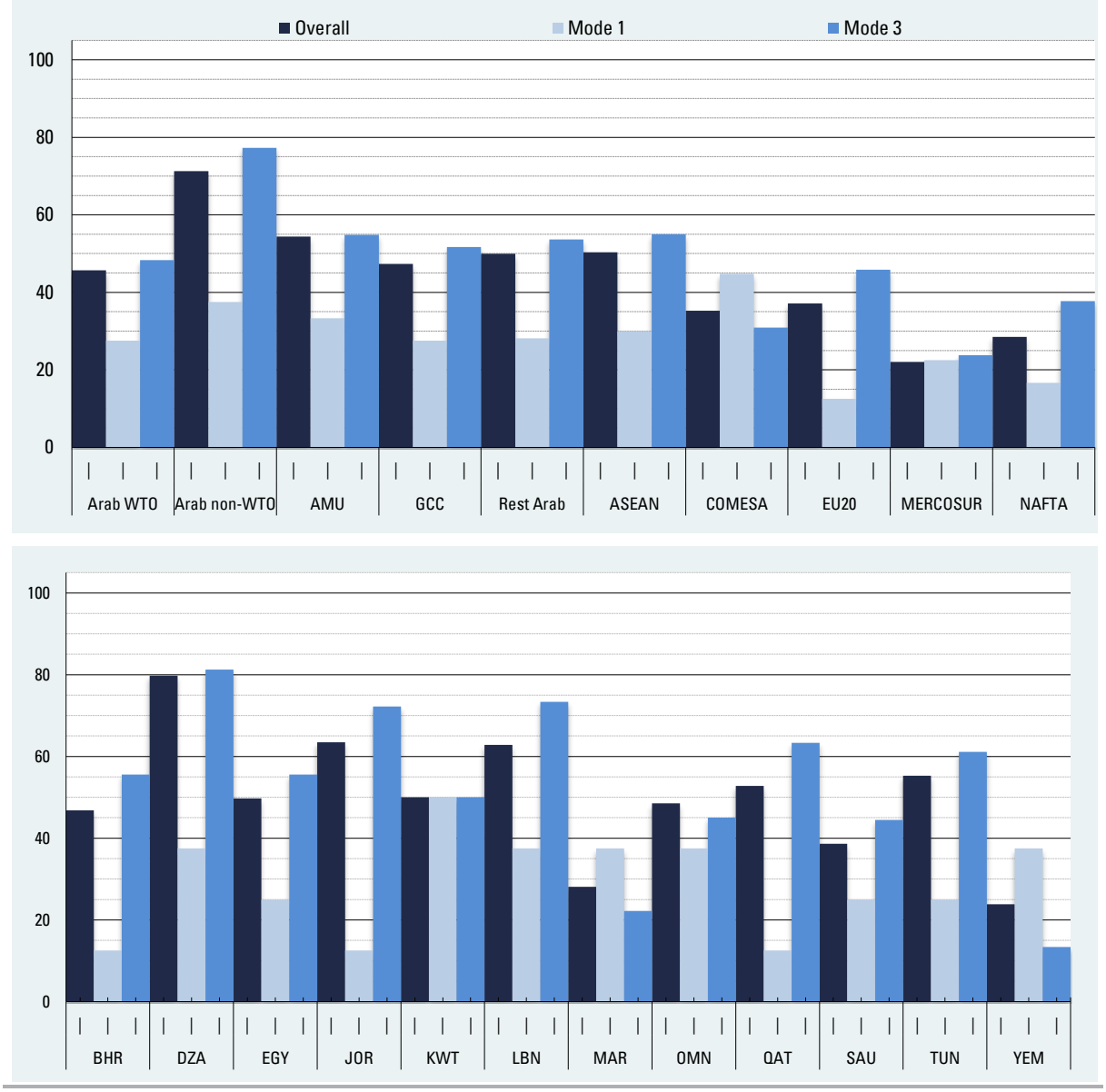

المصدر: Borchert, Gootiiz, and Mattoo (2012).

ملاحظة: تشير القيم الأعلى للمؤشر إلى موقف أكثر تقييداً تتخذه السياسات واللوائح التنظيمية مميزة ضد الخدمات الأجنبية أو مقدمي الخدمات الأجانب في القطاع المعني. والمؤشرات للمناطق والتكتلات هي متوسطات بسيطة للبلدان التي تشكّل المنطقة/التكتل. يرجى الرجوع إلى ملاحظة الشكل 30 لقائمة البلدان المشمولة في مجموعات البلدان المختلفة. ومجموعة عشرين الاتحاد الأوروبي كيان مصطنع يتشكل من 20 دولة عضو في الاتحاد الأوروبي أنشأته قاعدة بيانات قيود تجارة الخدمات لالتقاط سياسات البلدان كما تطبّق على مقدمي الخدمات من غير بلدان الاتحاد الأوروبي. رموز البلدان هي رموز ISO الثلاثية الأرقام.

تبدو التجارة في خدمات النقل أكثر تقييداً إلى حدّ كبير في المنطقة العربية منها في المناطق والتكتلات الأخرى، باستثناء رابطة أمم جنوب شرق آسيا. ومقارنةً بالتجارة في خدمات النقل عبر الحدود، فإن السياسات المتعلقة بإنشاء وجود تجاري في قطاع خدمات النقل (طريقة الإمداد 3) أكثر تقييداً في كافة مجموعات البلدان العربية (اتحاد المغرب العربي، ومجلس التعاون الخليجي، وبقية البلدان العربية). وفي الواقع، مع أن القيود في المناطق والمجموعات الأخرى تميل إلى أن تكون أقلّ صرامةً منها في المنطقة العربية، إلاّ أن إنشاء وجود تجاري مقيّد نوعاً ما في معظم المناطق والتكتلات التي نُظر فيها، باستثناء ملحوظ هو بلدان السوق المشتركة لأمريكا الجنوبية. وعلى العكس من التكتلات الأخرى، يبدو أن بلدان السوق المشتركة لدول شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي تقيّد التجارة في خدمات النقل عبر الحدود بدلاً من أن تقيّد الوجود التجاري.

وتتفاوت حالة البلدان العربية كلّ على حدة إلى حدّ كبير من ناحية تفاصيل سياساتها (الشكل 35). فبصورة عامة، لدى الجزائر أكثر القيود صرامة بين البلدان الـ 12 التي لديها بيانات عن التجارة في خدمات النقل، يليها كل من لبنان والأردن، بينما القيود قليلة في اليمن والمغرب. وتشكّل السياسات التي تحدّ من الوجود التجاري الجانب الغالب للتقييد عبر البلدان العربية. أمّا المغرب واليمن فلديهما أكثر القوانين ليبرالية فيما يتعلق بقواعد إنشاء وجود تجاري. ولدى كل من الأردن والبحرين وقطر أقل القيود على التجارة في خدمات النقل عبر الحدود.

2. النقل البري على الطرق وبالسكك الحديدية

النقل البحري والجوي بالغا الأهمية للتجارة عبر المناطق، لكن النقل على الطرق وبالسكك الحديدية يبقى وسيلة النقل الغالبة للتجارة بين أراضٍ أو بلدان متجاورة. وتحدّد خيار طريقة النقل عواملُ متنوعة، منها نوع السلع المنقولة والمسافة والوقت الذي يستغرقه الوصول إلى الوجهة والبنى التحتية والخدمات المتوفرة للنقل والتكنولوجيا المعنية وتكلفة النقل.

النقل على الطرق وبالسكك الحديدية هام جدّاً للمنطقة العربية. فوفقاً لقاعدة بيانات مؤشر تقييد تجارة الخدمات، تظل التجارة في خدمات النقل على الطرق وبالسكك الحديدية مُقيّدة في المنطقة العربية وإن لم تكن الأكثر تقييداً. وبين المناطق الأخرى، لدى الاتحاد الأوروبي ورابطة أمم جنوب شرق آسيا سياسات تجارة أكثر تقييداً للنقل على الطرق وهذا هو حال رابطة أمم جنوب شرق آسيا بالنسبة للنقل بالسكك الحديدية (الشكل 36). وإنشاء وجود تجاري في خدمات النقل بالسكك الحديدية مقيّد نوعاً ما في المنطقة العربية، باستثناء بلدان مجلس التعاون الخليجي[10].

وتبدي البلدان العربية فرادى اختلافات كبرى من ناحية السياسات التقييدية فيما يتعلق بإقامة وجود تجاري في خدمات النقل بالطرق وبالسكك الحديدية، الذي تبين قاعدة بيانات مؤشر تقييد تجارة الخدمات أنهما الطريقتان الأهم لتقديم هذه الخدمات (الشكل 36). أمّا عُمان والكويت ولبنان واليمن فليس لديها سكك حديدية شغّالة. ولدى كل من الأردن والجزائر قطاع خدمات شحن بالطرق وبالسكك الحديدية منغلق. ولدى المملكة العربية السعودية قطاع خدمات شحن بالسكك الحديدية منفتح بالكامل، لكن قطاع خدمات الشحن بالطرق منغلق. والعكس صحيح في حالتي مصر والمغرب، حيث التجارة في خدمات الشحن بالطرق محررة بالكامل لكن التجارة في خدمات الشحن بالسكك الحديدية مقيّدة نسبيّاً (وحتى منغلقة في حالة مصر). أمّا اليمن فيبدو منفتحاً بالكامل لمشغّلي خدمات الشحن بالطرق.

الشكل 36. مؤشر تقييد خدمات نقل البضائع على الطرق وبالسكك الحديدية حسب طريقة الإمداد عبر مناطق وتكتلات وبلدان عربية مختارة

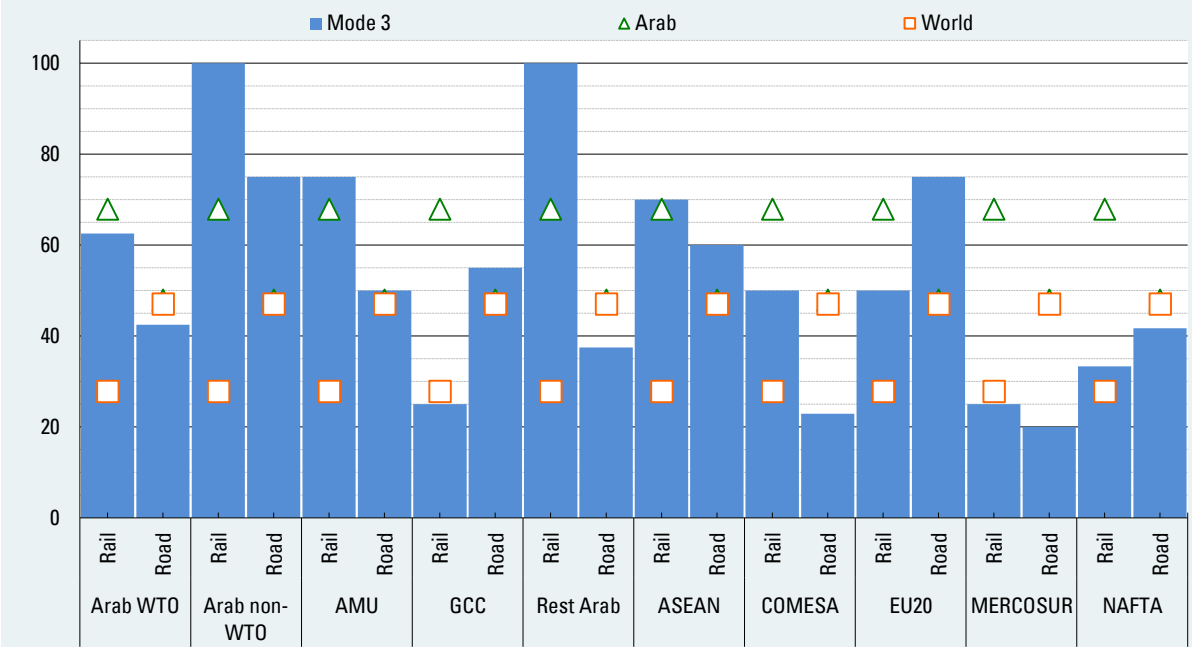

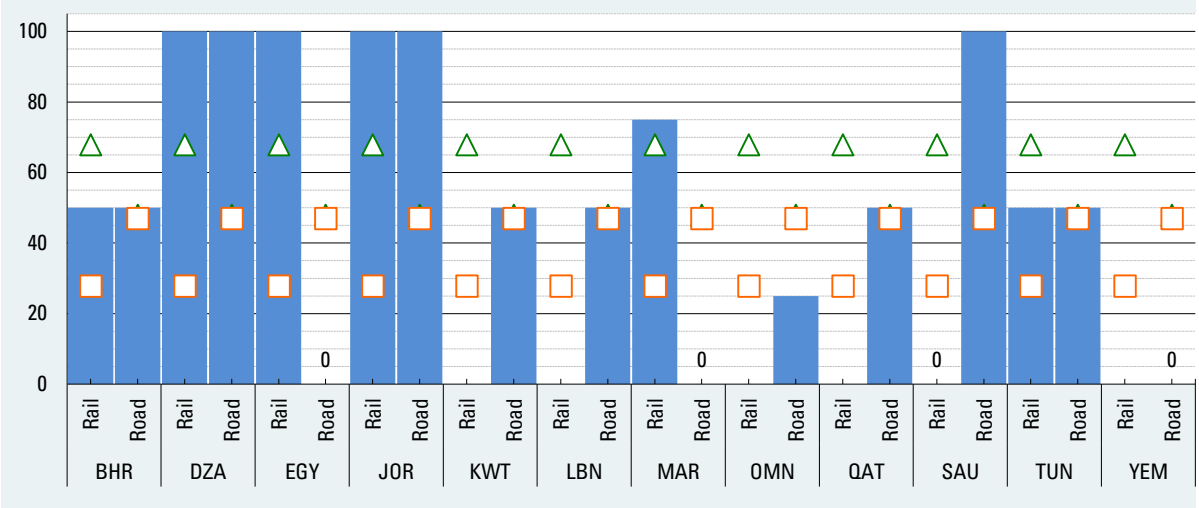

المصدر: Borchert, Gootiiz, and Mattoo (2012).

ملاحظة: تشير القيم الأعلى للمؤشر إلى موقف أكثر تقييداً تتخذه السياسات واللوائح التنظيمية مميزة ضد الخدمات الأجنبية أو مقدمي الخدمات الأجانب في القطاع المعني. والمؤشرات للمناطق والتكتلات هي متوسطات بسيطة للبلدان التي تشكّل المنطقة/التكتل. يرجى الرجوع إلى ملاحظة الشكل 30 لقائمة البلدان المشمولة في مجموعات البلدان المختلفة. ومجموعة عشرين الاتحاد الأوروبي كيان مصطنع يتشكل من 20 دولة عضو في الاتحاد الأوروبي أنشأته قاعدة بيانات قيود تجارة الخدمات لالتقاط سياسات البلدان كما تطبّق على مقدمي الخدمات من غير بلدان الاتحاد الأوروبي. رموز البلدان هي رموز ISO الثلاثية الأرقام.

3. النقل البحري

يُنقل 80 في المائة من التجارة العالمية حسب الحجم وأكثر من 70 في المائة منها حسب القيمة عن طريق البحر وتقوم بمناولتها المرافئ في أنحاء العالم (WTO, 2015). والربط بشبكات النقل البحري الدولية عامل مهمّ في تمكين المشاركة في التجارة الدولية بصورة عامة وفي سلاسل القيمة العالمية بصورة خاصة (ESCWA, 2018).

وبالرغم من موقع المنطقة العربية الاستراتيجي واعتمادها الكبير على التجارة في الموارد الطبيعية (وخاصة النفط)، يبقى ارتباطها بشبكات الشحن العالمية معتدلاً. وبحسب مؤشر الارتباط بخطوط الملاحة البحرية المنتظمة، وهو مؤشر أساسي للارتباط بالشبكات البحرية، يرتبط معظم البلدان العربية ارتباطاً ضعيفاً، حتى وإن نجح بعضها، مثل الإمارات العربية المتحدة ومصر والمغرب والمملكة العربية السعودية، في تحسين هذا الارتباط[11].

والتجارة في خدمات النقل البحري مقيّدة نسبيّاً في المنطقة العربية (الشكل 37). فبالمقارنة مع مناطق ومجموعات أخرى ومتوسطات عالمية، لدى المنطقة العربية ككلّ، واتحاد المغرب العربي ومجلس التعاون الخليجي وبقية البلدان العربية كمجموعة، سياسات ولوائح تنظيمية لخدمات النقل البحري أكثر تقييداً بكثير. وهذا مدفوع بشكل رئيسي بسياسات ولوائح تنظيمية مقيّدة بشكل غير ملائم لإنشاء وجود تجاري في الخدمات البحرية المساعِدة في البلدان العربية، بعكس خدمات النقل البحري الدولية التي تتماشى إلى حدّ كبير مع المتوسط العالمي[12]. وهذا النمط متشابه من الناحية النوعية في مجموعات البلدان العربية الثلاث. ومجلس التعاون الخليجي هو الأكثر انغلاقاً نسبيّاً واتحاد المغرب العربي منفتح نوعاً ما على الاستثمار الأجنبي المباشر في الخدمات البحرية الدولية. والتجارة عبر الحدود في خدمات الشحن البحري الدولية أكثر انفتاحاً نسبيّاً من قواعد إنشاء وجود تجاري في القطاع في المنطقة العربية، كما في معظم المناطق والمجموعات الأخرى باستثناء بلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا وبلدان اتفاق أمريكا الشمالية للتجارة الحرة حيث التجارة عبر الحدود مقيدة تقريباً قدر تقييد الاستثمار الأجنبي المباشر.

ولدى معظم البلدان العربية سياسات ولوائح تنظيمية تقييدية نوعاً ما في التجارة في الخدمات البحرية المُساعدة (في الطريقة 3 بوصفها طريقة الإمداد الأكثر ملاءمةً للقطاع)، لكن التجارة في خدمات الشحن البحري الدولية منفتحة إلى حد ما (الشكل 37). أما قطاع الخدمات البحرية المساعِدة فمنغلق تماماً في تونس والجزائر وعُمان وقطر ولبنان ومصر، وشبه منفتح في الأردن والكويت واليمن، ومنفتح إلى حد ما في المغرب ومنفتح في المملكة العربية السعودية. وفي التجارة في خدمات الشحن البحري الدولية، يمتاز اليمن بسياسات ولوائح تنظيمية ليبرالية بالكامل. أمّا في كل من الأردن والبحرين والجزائر وعُمان وقطر والمملكة العربية السعودية فهذه التجارة منفتحة إلى حد ما، مع أنّ سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع تقييدية نوعاً ما في أغلبية تلك البلدان. ولدى تونس ولبنان والمغرب أنظمة سياساتية أكثر انغلاقاً في القطاع وموقفها مدفوع بشكل أساسي بسياسات استثمار أجنبي مباشر تقييدية، باستثناء المغرب المنفتح فعلياً على الاستثمار الأجنبي المباشر في خدمات الشحن البحري الدولي.

الشكل 37. مؤشر تقييد خدمات النقل البحري حسب طريقة الإمداد عبر مناطق وتكتلات وبلدان عربية مختارة

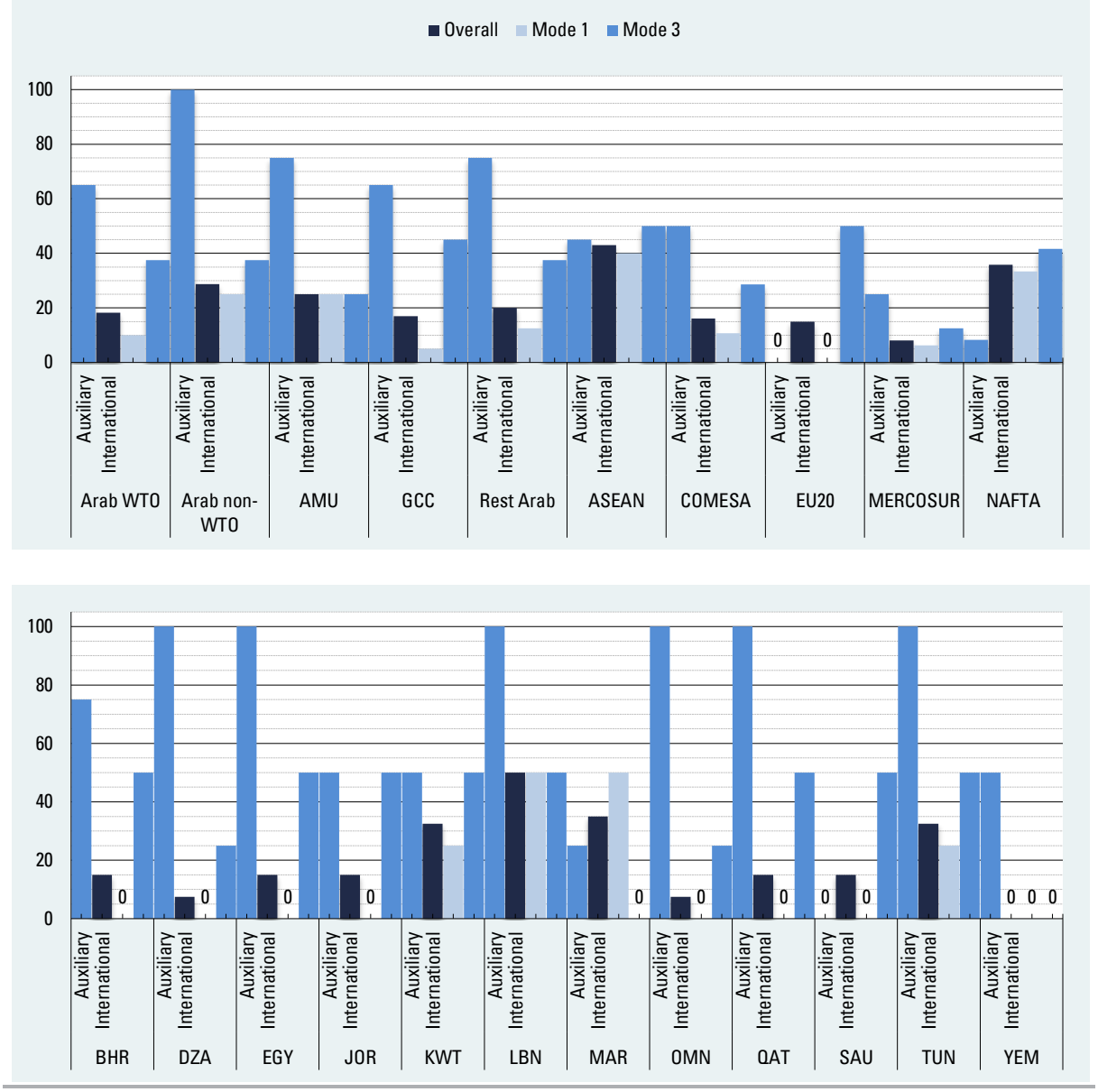

المصدر: Borchert, Gootiiz, and Mattoo (2012).

ملاحظة: تشير القيم الأعلى للمؤشر إلى موقف أكثر تقييداً تتخذه السياسات واللوائح التنظيمية مميزة ضد الخدمات الأجنبية أو مقدمي الخدمات الأجانب في القطاع المعني. والمؤشرات للمناطق والتكتلات هي متوسطات بسيطة للبلدان التي تشكّل المنطقة/التكتل. يرجى الرجوع إلى ملاحظة الشكل 30 لقائمة البلدان المشمولة في مجموعات البلدان المختلفة. ومجموعة عشرين الاتحاد الأوروبي كيان مصطنع يتشكل من 20 دولة عضو في الاتحاد الأوروبي أنشأته قاعدة بيانات قيود تجارة الخدمات لالتقاط سياسات البلدان كما تطبق على مقدمي الخدمات من غير بلدان الاتحاد الأوروبي. رموز البلدان هي رموز ISO الثلاثية الأرقام.

4. خدمات النقل الجوّي للركّاب

تلتقط قاعدة بيانات تقييد تجارة الخدمات أيضاً تقييد التجارة في خدمات النقل الجوي الدولي للركاب[13]. وتبدي القيود في هذا المجال تفاوتاً أقلّ نسبيّاً ما بين المناطق والتكتلات التجارية (الشكل 38). كما تبدي المنطقة العربية موقفاً مقيِّداً في تجارة خدمات نقل الركاب المحلية والدولية، مقارنةً بالمتوسط العالمي، وكذلك بمجموعة عشرين الاتحاد الأوروبي وبلدان اتفاق أمريكا الشمالية للتجارة الحرة، التي تمثّل نظراء أكثر تقدّماً. ولدى النظام السياساتي شبه المنفتح في المنطقة العربية مستويات تقييد للاستثمار الأجنبي المباشر وسياسات للتجارة عبر الحدود متشابهة عبر مجموعات البلدان العربية.

على النقيض من ذلك، تختلف الدول العربية فرادى اختلافاً واسعاً من حيث كثافة وخيار طريقة تقييد تقديم الخدمات. فالقيود على التجارة الدولية لنقل الركاب عبر الحدود شديدة جداً في عدة بلدان عربية، منها الجزائر وعُمان والكويت واليمن. وفي حالتي الجزائر والكويت، القيود شديدة أيضاً على الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع. لكن القيود على الاستثمار الأجنبي المباشر في خدمات نقل الركاب المحلية والدولية معتدلة نوعاً ما، ومعظم البلدان العربية شبه منفتحة. ويبرز المغرب كبلد منفتح نوعاً ما على مقدمي خدمات نقل الركاب. وفي هذا المجال لا تسمح الجزائر ولبنان بالاستثمار الأجنبي المباشر في الخدمات الداخلية وحظر لبنان أيضاً الخدمات الدولية.

الشكل 38. مؤشر تقييد خدمات النقل الجوي حسب طريقة الإمداد عبر مناطق وتكتلات وبلدان عربية مختارة

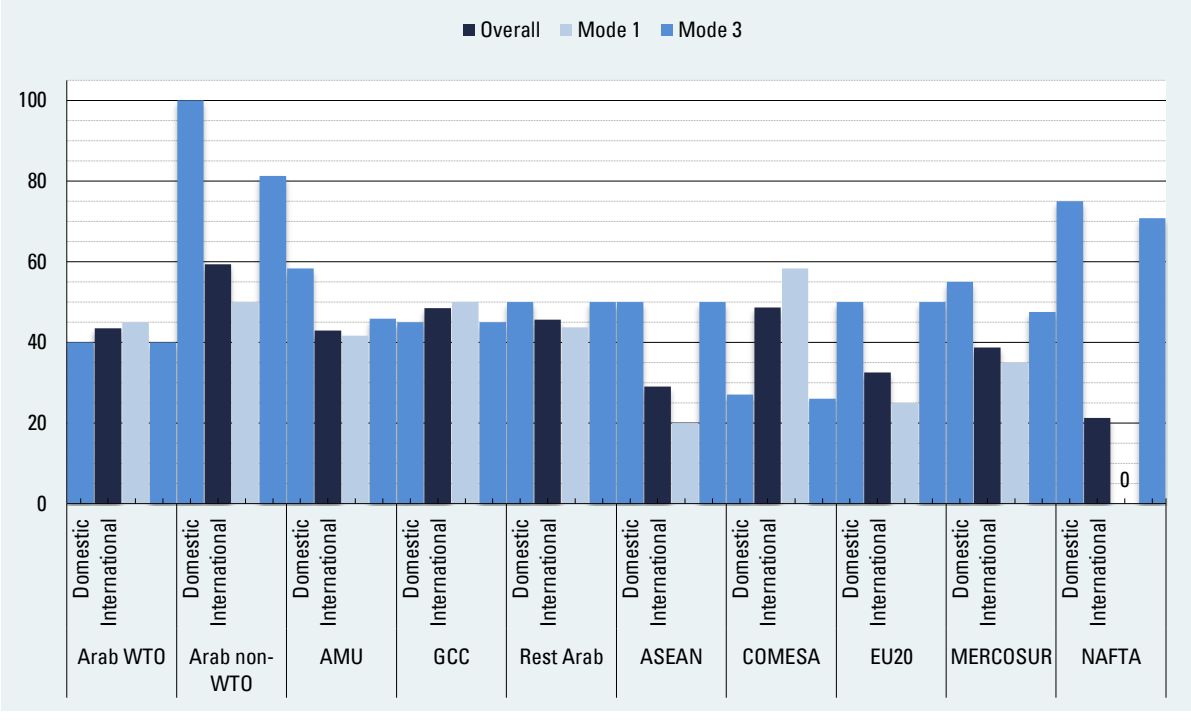

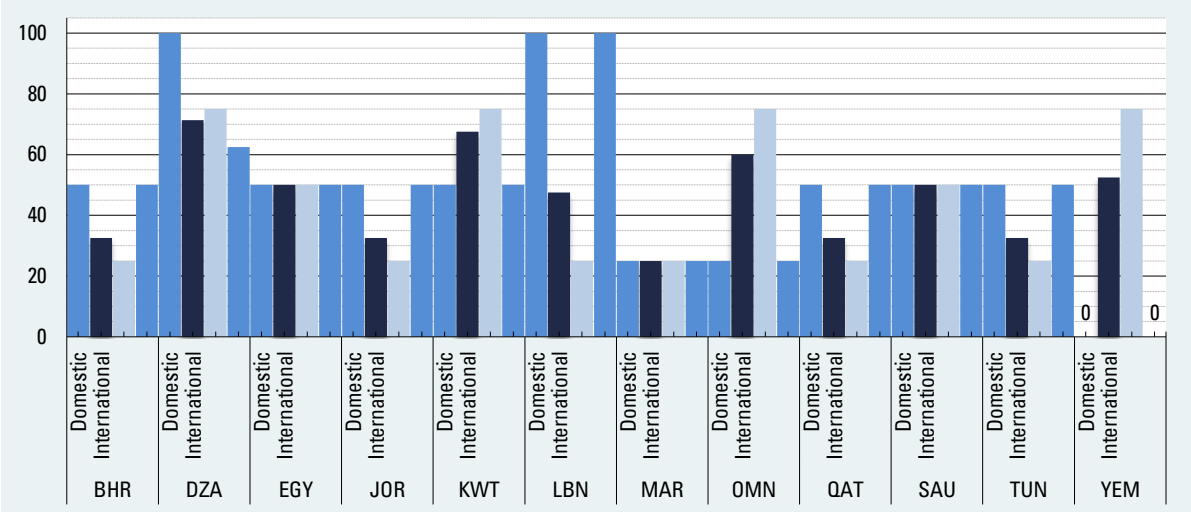

المصدر: Borchert, Gootiiz, and Mattoo (2012).

ملاحظة: تشير القيم الأعلى للمؤشر إلى موقف أكثر تقييداً تتخذه السياسات واللوائح التنظيمية مميزة ضد الخدمات الأجنبية أو مقدمي الخدمات الأجانب في القطاع المعني. والمؤشرات للمناطق والتكتلات هي متوسطات بسيطة للبلدان التي تشكّل المنطقة/التكتل. يرجى الرجوع إلى ملاحظة الشكل 30 لقائمة البلدان المشمولة في مجموعات البلدان المختلفة. ومجموعة عشرين الاتحاد الأوروبي كيان مصطنع يتشكل من 20 دولة عضو في الاتحاد الأوروبي أنشأته قاعدة بيانات قيود تجارة الخدمات لالتقاط سياسات البلدان كما تطبّق على مقدمي الخدمات من غير بلدان الاتحاد الأوروبي. رموز البلدان هي رموز ISO الثلاثية الأرقام.

5. خدمات الاتصالات

خضع قطاع الاتصالات في أنحاء العالم لجهود خصخصة وتحرير متتالية. ونتيجة لذلك، لدى معظم المناطق والتكتلات التجارية في العالم موقف منفتح إلى حد ما على الاستثمار الأجنبي المباشر في هذا القطاع (الشكل 39). ويشذ مجلس التعاون الخليجي بوضوح في هذا المجال رافعاً متوسط التقييد للمنطقة العربية. وعلى النقيض من ذلك، لدى مجموعات البلدان العربية من غير بلدان مجلس التعاون الخليجي مستوى تقييد للاستثمار الأجنبي المباشر في هذا القطاع دون متوسط مؤشر تقييد تجارة الخدمات في العالم[14].

ويصف هذا التفاوت إلى حد كبير سياسات مجموعات البلدان العربية فيما يتعلق بتقييد الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع، مع أنّ نمط التقييد ليس موحّداً في بلدان كل مجموعة. فمثلاً، فيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر في خدمات الاتصالات الثابتة، أنظمة عُمان وقطر والكويت منغلقة كلّيّاً، بينما نظام البحرين شبه منفتح، ونظام المملكة العربية السعودية منفتح إلى حد ما. أمّا اليمن وهو بلد غير عضو في مجلس التعاون الخليجي، فيطابق البحرين من ناحية مستوى التقييد، والأردن هو البلد العربي الوحيد الذي لديه انفتاح كامل. والبلدان العربية المتبقية منفتحة نوعاً ما، وتعطيها قاعدة بيانات مؤشر تقييد التجارة في قطاع خدمات الخطوط الثابتة الدرجة نفسها.

وفيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع خدمات الاتصالات الجوّالة، لدى البلدان العربية سياسات أقلّ تقييداً. وقطر هي البلد العربي الوحيد المنغلق كلّيّاً على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في كل من خدمات الهواتف الثابتة والجوّالة.

ويلي قطر فيما يتعلق بسياسات تقييد الاستثمار الأجنبي المباشر في الخدمات الجوّالة الأردن والبحرين والكويت وجميعها شبه منفتحة. أما بقية البلدان العربية فلديها أنظمة منفتحة نسبيّاً في هذا القطاع.

الشكل 39. مؤشر تقييد خدمات الاتصالات حسب طريقة الإمداد عبر المناطق والتكتلات وبلدان عربية مختارة

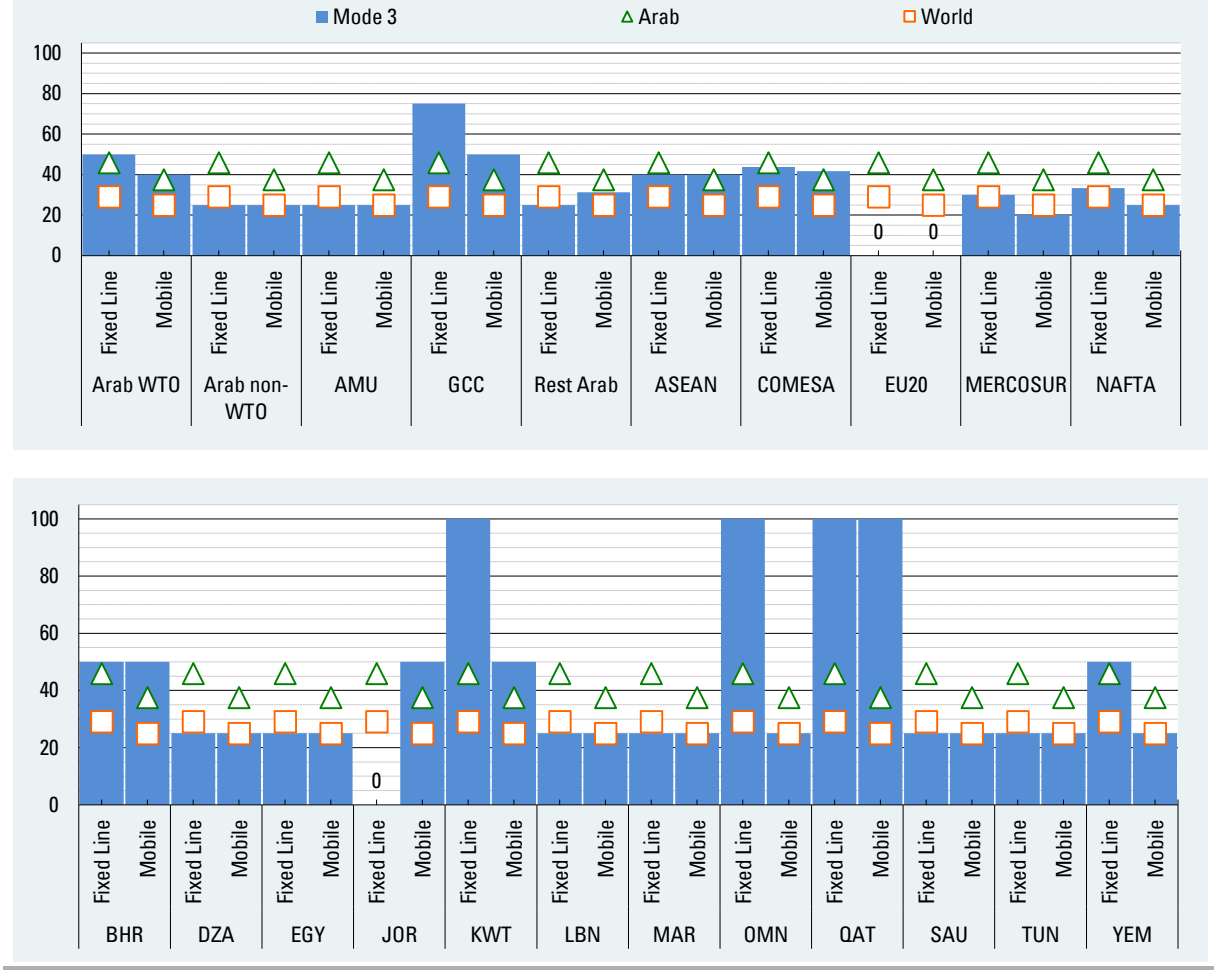

المصدر: Borchert, Gootiiz, and Mattoo (2012).

ملاحظة: تشير القيم الأعلى للمؤشر إلى موقف أكثر تقييداً تتخذه السياسات واللوائح التنظيمية مميزة ضد الخدمات الأجنبية أو مقدمي الخدمات الأجانب في القطاع المعني. والمؤشرات للمناطق والتكتلات هي متوسطات بسيطة للبلدان التي تشكّل المنطقة/التكتل. يرجى الرجوع إلى ملاحظة الشكل 30 لقائمة البلدان المشمولة في مجموعات البلدان المختلفة. ومجموعة عشرين الاتحاد الأوروبي كيان مصطنع يتشكل من 20 دولة عضو في الاتحاد الأوروبي أنشأته قاعدة بيانات قيود تجارة الخدمات لالتقاط سياسات البلدان كما تطبّق على مقدمي الخدمات من غير بلدان الاتحاد الأوروبي. رموز البلدان هي رموز ISO الثلاثية الأرقام.

6. القطاع المالي

تحتلّ الخدمات المالية مكانة بارزة في أيّ اقتصاد، فهي تسهّل المعاملات الاقتصادية عبر الأزمنة وتتوسط بين تدفقات الادخار وتدفقات الاستثمار. وفيما يتعلق بالقطاع، توفّر قاعدة بيانات تقييد تجارة الخدمات معلومات مفصّلة عن الخدمات المصرفية وخدمات التأمين. وتختلف درجة التقييد في السياسات واللوائح التنظيمية التي تحكم تجارة الخدمات المالية بشكل ملحوظ عبر مختلف التكتلات التجارية والمناطق (الشكل 40). وتعتمد المناطق أو التكتلات التي تتشكل من بلدان نامية سياسات ولوائح تنظيمية أكثر تقييداً من نظيراتها من البلدان المتقدّمة، ولكن تبرز تفاوتات حتى ضمن المجموعة الواحدة[15]. ولدى البلدان العربية بصورة عامة أنظمة سياساتية منغلقة أكثر من المناطق والتكتلات الأخرى في الخدمات المصرفية وخدمات التأمين، وهي أكثر تقييداً في خدمات التأمين منها في القطاع المصرفي. وفيما يواجه مقدمو خدمات التأمين حواجز كبيرة في معظم أنحاء العالم، إلاّ أن هذه الحواجز أعلى بشكل ملحوظ في المنطقة العربية، وخاصة في بلدان مجلس التعاون الخليجي واتحاد المغرب العربي. وقطاعات الخدمات المصرفية وخدمات التأمين في رابطة أمم جنوب شرق آسيا منغلقة أيضاً نسبيّاً، ولكن ليس بقدر انغلاقها في البلدان العربية. أمّا مجموعة عشرين الاتحاد الأوروبي، فلديها سياسات أقلّ تقييداً للاستثمار الأجنبي المباشر في الخدمات المصرفية وخدمات التأمين، مع أنّ التجارة عبر الحدود في هذه الخدمات أكثر تقييداً وانغلاقاً من المتوسط العالمي وفقاً لدرجات مؤشر تقييد التجارة في الخدمات. ولدى بلدان منطقة أمريكا الشمالية للتجارة الحرة أيضاً نظام منفتح في الخدمات المالية، بما في ذلك على مستوى القطاعات الفرعية، ودرجة مؤشر تقييد التجارة في الخدمات لها أقل من المتوسطات العالمية.

أمّا النظام السياساتي الأكثر تقييداً في البلدان العربية في مجال التجارة في الخدمات المالية فهو لقطر، وتليها البحرين. فالتجارة في الخدمات المالية كما في خدمات التأمين تقييدية إلى حد ما في هذين البلدين. وفي بلدان مجلس التعاون الخليجي الأخرى المشمولة بقاعدة البيانات – عُمان والكويت والمملكة العربية السعودية– الاتجاه مدفوع إلى حد كبير بالسياسات واللوائح التنظيمية في خدمات التأمين، وسياسات هذه البلدان تقييدية لكن أقلّ مما هي في البحرين وقطر. وفي الطرف الآخر من مجموعة البلدان العربية، لدى المغرب سياسات منفتحة نوعاً ما في التجارة في الخدمات المصرفية (لا سيما فيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر). ولدى لبنان أيضاً نظام منفتح للتجارة في الخدمات المالية. ويمثل كل من الأردن والجزائر واليمن البلدان في المجموعة المتوسطة بين البلدان العربية من ناحية درجة تقييد التجارة في الخدمات المالية، لكنها تختلف من حيث درجة تقييد السياسات واللوائح التنظيمية التي تنطبق على أنماط التسليم والقطاعات الفرعية. فمثلاً، لدى الجزائر واليمن حواجز عالية إلى حد ما أمام التجارة عبر الحدود في خدمات التأمين، لكن الاستثمار الأجنبي المباشر في الخدمات المصرفية وخدمات التأمين غير مقيّد بالقدر ذاته. أمّا مصر من ناحية أخرى، فلديها مستويات مشابهة من التقييد في الخدمات المصرفية وخدمات التأمين، لكن للقيود على الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاعين الفرعيين كليهما دور أكبر مما في بلد عربي متوسط.

الشكل 40. مؤشر تقييد الخدمات المالية حسب طريقة الإمداد عبر مناطق وتكتلات وبلدان عربية المختارة

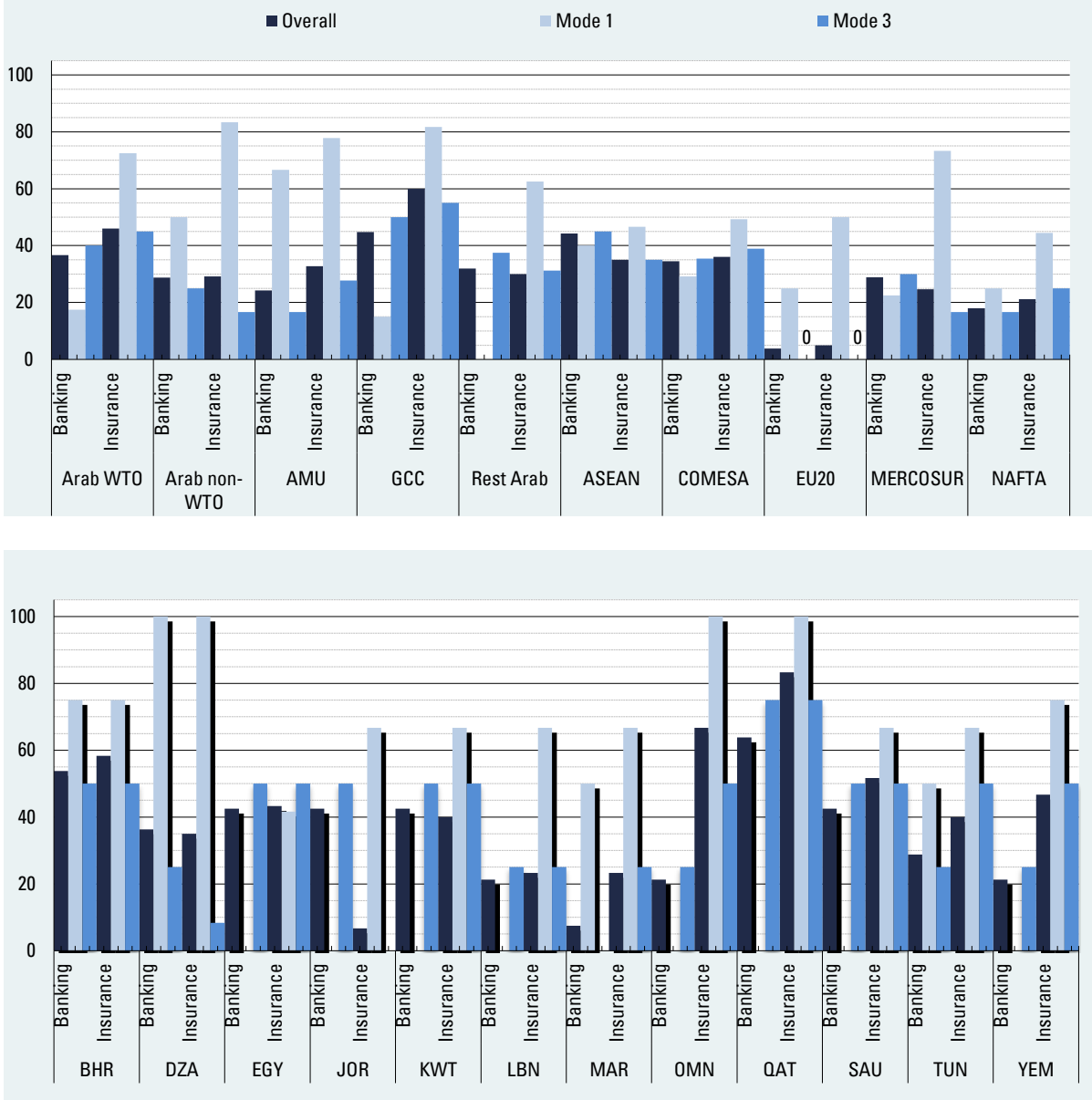

المصدر: Borchert, Gootiiz, and Mattoo (2012).

ملاحظة: تشير القيم الأعلى للمؤشر إلى موقف أكثر تقييداً تتخذه السياسات واللوائح التنظيمية مميزة ضد الخدمات الأجنبية أو مقدمو الخدمات الأجانب في القطاع المعني. والمؤشرات للمناطق والتكتلات هي متوسطات بسيطة للبلدان التي تشكّل المنطقة/التكتل. يرجى الرجوع إلى ملاحظة الشكل 30 لقائمة البلدان المشمولة في مجموعات البلدان المختلفة. ومجموعة عشرين الاتحاد الأوروبي كيان مصطنع يتشكل من 20 دولة عضو في الاتحاد الأوروبي أنشأته قاعدة بيانات قيود تجارة الخدمات لالتقاط سياسات البلدان كما تطبّق على مقدمي الخدمات من غير بلدان الاتحاد الأوروبي. رموز البلدان هي رموز ISO الثلاثية الأرقام.

من الممكن استخلاص القيود الأساسية والشروط السياساتية من قاعدة البيانات (أنظر المرفق 2). في الغالبية العظمى من البلدان العربية، تخضع التجارة عبر الحدود في الخدمات المصرفية (قبول الودائع والإقراض من جانب مصارف أجنبية) لحواجز قليلة أو ليست هناك حواجز على الإطلاق. والاستثناءات هي تونس والجزائر والمغرب. فالجزائر لا تسمح بالإقراض لمستهلكين محليين ولا بقبول ودائع من جانب مصارف أجنبية؛ والأمر كذلك بالنسبة للودائع في المغرب. وتسمح تونس بكليهما ولكن مع بعض القيود، فمثلاً الشركات المحلية التي تدير أعمالاً في الخارج هي فقط التي يمكنها أن تفتح حسابات في الخارج وتنبغي إعادة عائدات الصادرات إلى البلد.

حاء. استنتاجات

تمثّل الخدمات معظم النشاط الاقتصادي في الاقتصادات المتقدّمة والنامية على حدّ سواء. وينطبق هذا أيضاً على المنطقة العربية، رغم أن أهمية قطاع الخدمات متنوعة جدّاً على المستوى القُطري، بدءاً من بلدان مجلس التعاون الخليجي وليبيا، حيث تعتبر الصناعات الاستخراجية أساسية للنشاط الاقتصادي والخدمات هامشية نسبيّاً، إلى بلدان المشرق العربي المتنوعة اقتصادياً التي تبدي ملامح اقتصادات ناضجة أكثر تقدّماً. مع ذلك، أثبت قطاع الخدمات أنّه محرّك للنمو الاقتصادي قادر على التكيُف في أعقاب الأزمة المالية العالمية، ونظراً إلى إمكان أن يساهم قطاع الخدمات حتى بحصص أكبر من الناتج والعمالة، فإن عملية اللحاق بالركب تنطوي على آفاق مؤاتية لمعظم الاقتصادات العربية.

وقد تواجه بلدان عربية عدة تحدّي اجتناب الوقوع في فخّ الدخل المتوسط. ونظراً إلى الروابط بين قطاع الخدمات وبقية الاقتصاد، يمكن لهذا القطاع أن يساعد البلدان على اجتناب هذا الفخّ من خلال زيادة القدرة التنافسية والتنويع والتحوّل البنيوي.

ومن الأبعاد الأخرى لقطاع الخدمات، أنّه يمكن لجهود إقليمية متضافرة في بعض قطاعاته الفرعية (كالاتصالات والنقل والمالية والصحة والتعليم) أن تطلق سلسلة من العمليات الإيجابية المتعاضدة. ومن شأن تقليد تجارب مناطق أكثر تكاملاً، لا سيما الاتحاد الأوروبي، أن يأتي بمنافع كبيرة للمستهلكين والمنتجين.

وكما في حالة تجارة السلع، تجارة الخدمات قناة رئيسية يمكن لمقدمي الخدمات الأجانب من خلالها المنافسة في الأسواق المحلية. وبتحدي مقدمي الخدمات المحليين وتوفير فرص نشر أفضل الممارسات التكنولوجية والتنظيمية والإدارية، يحتمل أن تقدّم أسواق الخدمات المتنافس عليها مجموعة واسعة من الخدمات العالية الجودة والكفؤة من حيث الكلفة والمطابقة لاحتياجات المطالبين بها، المحليين والأجانب على حد سواء. لكن تقييم شدة الحواجز والإجراءات التي تقيّد تجارة الخدمات عمل معقّد، نظراً إلى مجموعة السياسات واللوائح التنظيمية المتضمنة. وينبغي على المؤسسات الوطنية والإقليمية والدولية بذل جهود إضافية لوضع سياسات ملائمة وتوفير البيانات في الوقت المناسب.

يعتمد هذا الفصل على قاعدة بيانات تقييد تجارة الخدمات التي وضعها Gootiiz and Mattoo (2012) على أساس أنّها تقدّم نظرة مفصّلة إلى السياسات واللوائح التنظيمية التي تقيّد تجارة الخدمات في مجموعة واسعة نسبيّاً من البلدان العربية، الـ 12 في مجموعها، مع معالجة مصنّفة لقطاعات الخدمات. لكن قاعدة البيانات هذه تعود إلى عام 2010 وقد أصبحت متقادمة إلى حد ما. وبالإضافة إلى ذلك، فإنها تلتقط فقط السياسات المطبقة على أساس الدولة الأكثر

تفضيلاً، أي أنها بعبارة أخرى لا تعكس المعاملة التفضيلية الإقليمية. ومن شأن النقاش حول السياسات أن يستفيد كثيراً من مجموعة بيانات يجري تحديثها بشكل منتظم وتكون أكثر شموليةً، تغطّي البلدان العربية كلها والسياسات ذات الصلة.

ومن بين التطبيقات الممكنة المختلفة لمثل هذه البيانات أنها ستجعل بالإمكان رصد التغيُّرات في السياسات والتحديد الكمّي لتأثيرات سيناريوهات السياسات البديلة لتجارة الخدمات، ما سيساعد على توجيه وضع السياسات.

4. الآثار الاقتصادية الشاملة لتعزيز تجارة الخدمات في المنطقة العربية في سياق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى واتفاقات التجارة الحرة العميقة والشاملة مع الاتحاد الأوروبي

4. الآثار الاقتصادية الشاملة لتعزيز تجارة الخدمات في المنطقة العربية في سياق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى واتفاقات التجارة الحرة العميقة والشاملة مع الاتحاد الأوروبي

ألف. مقدّمة

كما هو مبيّن في الفصول السابقة، أصبح للخدمات أهمية متعاظمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بل إن دورها أبرز في سلاسل القيمة العالمية، التي أصبحت بدورها في الآونة الأخيرة أهم محرّك لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات وما يتعلق بكل منهما من إنتاج وعمالة. لذا، يجدر أن يُدرس بعناية دور الخدمات في الاقتصاد ككل في سياق التحول الاقتصادي.

يعرض هذا الفصل نتائج تحليل تأثيرات المسارات البديلة لتحرير تجارة الخدمات في بلدان عربية مختارة. فيبحث الفوائد والتكاليف لبلدان مختلفة في المنطقة العربية إن أقدمت على إدراج الخدمات في اتفاقاتها التجارية التفضيلية، إمّا من طرف واحد، أو في سياق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، أو مع الاتحاد الأوروبي في سياق اتفاقات التجارة الحرة العميقة والشاملة التي يجري التفاوض عليها بين الاتحاد الأوروبي وعدد من البلدان العربية. وقد طوّرت واستخدمت للمرة الأولى تقنيات وأدوات متنوعة لتقييم بعض السيناريوهات المحتملة لدمج تجارة الخدمات. وعلى وجه التحديد، صُمِّمت عدة نماذج محاكاة لتقييم الآثار التقريبية لتحرير التجارة في قطاع الخدمات، في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وبموجب اتفاقات التجارة الحرة العميقة والشاملة على تدفقات الاستثمار الأجنبي وعلى العمالة حسب الجنسين وعلى الفقر وتوزيع الدخل وانبعاثات غازات الدفيئة.

إن تقييم أثر السياسات التي لها تبِعات اقتصادية واجتماعية واسعة مهمّة شاقة. ونستعين هنا بحزمة من الأدوات تشمل تقنيات الاقتصاد القياسي، وحسابات مضاعفات مصفوفة المحاسبة الاجتماعية، ونماذج التوازن العام. وقد استُخدِمت هذه النماذج لأنها توفّر إطاراً شاملاً يشمل معظم الروابط وينظر في الآثار المباشرة وغير المباشرة (آثار الجولة الثانية) على السواء. وفي الوقت ذاته، كثيراً ما تكون

المعلومات التي يستند إليها هذا التحليل (بما في ذلك الافتراضات وطرق عمل الحواجز التجارية المختلفة موضع الاهتمام) غير دقيقة أو يصعب التحقّق منها؛ ما يجعلنا نلجأ إلى الاعتماد على أدوات إضافية مكمّلة. أمّا التحليل باستخدام نماذج الاقتصاد القياسي فيفيد في قياس تأثيرات الحواجز التجارية على الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاعات الخدمات وباقي القطاعات الاقتصادية. ولأول مرة في المنطقة العربية يستخدم هذا التحليل قاعدة البيانات الجديدة التي تتناول اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر وبنيته في المنطقة العربية. وتتيح قاعدة البيانات هذه، التي أُعِدّت بالاشتراك مع المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تحديد الحواجز التي قد تشكّل إزالتها أمراً بالغ الأهمية إذا كان البلد يرغب في اجتذاب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر في الخدمات والقطاعات الأخرى.

لكنّ تقييم أثر تحرير التجارة في الخدمات ليس مهمّة سهلة. ويشكّل هذا الفصل أولى الخطوات في استراتيجية الإسكوا لقياس التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لسيناريوهات التكامل التجاري على الاقتصادات العربية. أمّا الخطوة الثانية فستكون تتبّع تأثيرات المفاوضات الجارية على تحرير التجارة في المنطقة ومع باقي العالم وتحديد السياسات التي تعزّز آثارها الإيجابية وتخفّف أثارها السلبية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة في المنطقة العربية. انطلاقاً من ذلك، يتناول هذا الفصل أثر سيناريوهات التحرير المختلفة على إجمالي رفاه الأسر المعيشية، والإنتاج والتجارة في قطاعات مختلفة، والعمالة والأجور (بما في ذلك تأثيرها على الجنسين)، فضلاً عن مستوى انبعاثات غازات الدفيئة. وكجزء من استراتيجية الإسكوا، سيعالج التحليل المستقبلي، وبالإضافة إلى ما تقدّم، كيفية استعمال السياسات التجارية أداة للارتقاء بخدمات الصحة والتعليم وجودة الوظائف وإدارة الشؤون البيئية (UNDP, 2011).

1. أولويات وتحديات بشأن مفاوضات التجارة في الخدمات

لا يمكن الارتباط بسلاسل القيمة العالمية ما لم تكن هناك خدمات تعمل جيداً، خدمات نقل ولوجستيات ومالية واتصالات وغيرها من الخدمات التجارية والمهنية التي تجعل بالإمكان نقل السلع بطريقة فعّالة وتنسيق الإنتاج على امتداد سلسلة القيمة.

مثلاً، تستخدم شركة ماكنات قطع وتشكيل المعادن السويدية ساندفيك تولينغ Sandvik Tooling ما يزيد عن 40 نوعاً من الخدمات في مختلف مراحل إنتاج وتطوير وتسويق منتجاتها، ما يمثّل نحو نصف قطاعات الخدمات المشمولة في الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات. وهناك علاقة وثيقة بين الخدمات وبين الأصول غير المادية التي تعزز الإنتاجية دون أن تتخذ شكل رأسمال مادي. ففي دراسة حالة عن سترةٍ رجالية تُصنع في الصين وتصدّر إلى الولايات المتحدة حيث تباع ب 450 دولاراً، تبيّن أنّ 9 في المائة فقط من سعر المبيع يمكن أن يعزى إلى تكاليف التصنيع المباشرة. وتعكس النسبة المتبقية، أي 91 في المائة، التكاليف الخدماتية والملكية الفكرية والأرباح وغيرها من "التكاليف غير المرئية" التي يصعب تحديدها كمياً (OECD, WTO and World Bank Group, 2014). ولعلّ أهمّ الخدمات (من منظور التكلفة)، وفق ما تبيّن من الفصلين 2 و3، هي خدمات التوزيع والنقل (التي تؤمّن الروابط الضرورية في سلاسل القيمة)، والخدمات المالية والتجارية (التي تحّسن إنتاج البضائع).

ومن الأهمية بمكانٍ أن تستجيب الجهود المبذولة حالياً لتعزيز منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى واتفاقات التجارة الحرة العميقة والشاملة لهذا الواقع المستجدّ، من خلال تدعيم بيئة تجارية مؤاتيه تجعل البلدان العربية جذّابة لتكون موقعاً لمثل تلك الخدمات، وعلى نطاق أوسع بإرساء بيئة اقتصادية

واجتماعية تيسّر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية. ومن بين أمور أخرى، فإن مواءمة المعايير التي تكون جزءاً من اتفاقات التجارة التفضيلية هامة لتشكيل تلك السلاسل وتحديد مواقعها. أمّا إذا كانت تكاليف الامتثال للوائح التنظيمية عالية للغاية، فقد لا يكون مربحاً إلحاق شركات البلد المعني بسلاسل القيمة العالمية. بمعنى آخر، قد تشكّل مواءمة المعايير والاعتراف المتبادل بها فرصاً سانحة لخفض التكاليف التجارية كي يتيح ذلك للشركات والمستهلكين الاستفادة استفادة أفضل من اقتصادات الإنتاج الدولي الموزّع.

لم تبدِ المناطق النامية جميعها القدر ذاته من الاهتمام أو النجاح في اجتذاب سلاسل القيمة العالمية. وهنا يُلاحظ وجود انفصام كبير محيّر بين الأنماط الإقليمية في الاتفاقات التجارية والممارسات التجارية. فبعض البلدان العربية نشط بوجه خاص في المفاوضات حول الاتفاقات التجارية على أساس إقليمي وخارج الإقليم. فبالمقارنة مع بلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا، الاتفاقات التي حصل عليها بالتفاوض الأردن وتونس ومصر والمغرب (بما فيها اتفاقات التجارة الحرة مع الاتحاد الأوروبي وتركيا وأعضاء الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة والولايات المتحدة) أكبر عدداً وتشمل مجموعة أكثر تنوعاً من الشركاء[16]، فضلاً عن أنها تشمل مجموعة أوسع من القضايا وتتضمن التزامات أعمق[17]. ولكن، حينما يتعلّق الأمر بالمشاركة الفعلية في سلاسل القيمة العالمية، يُلاحَظ أن البلدان العربية متأخرة عن سواها نسبياً كما بالمقارنة مع بلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا (الفصل 2)، مع أنّ بعض بلدان المغرب العربي بدأ يلحق بالركب في السنوات الأخيرة. ومن بين جميع البلدان العربية، تستحوذ تونس على أعلى حصة من التجارة ضمن الصناعة الواحدة (40 في المائة من إجمالي تجارتها)، تليها المغرب والإمارات العربية المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك، نمت التجارة ضمن الصناعة الواحدة المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات تنامياً متسارعاً في الآونة الأخيرة في كل من الأردن ومصر. غير أن التصنيع في معظم البلدان العربية، هو في أغلب الأحيان نشاط من نوع التجميع موجّه إلى الأسواق المحلية بدلاً من الاندماج في سلاسل القيمة العالمية. وحدهما مصر والمغرب من بين بلدان المنطقة اللتان لديهما حصة كبيرة من المكونات في مجموع صادراتهما (الفصل 2). وفي هذا الصدد، تعتبر الخدمات وسيلة للتنويع، إذ تشير الاتجاهات حديثة العهد إلى تزايد أهمية قطاع الاتصالات في الكويت، والخدمات الصحية في الأردن وتونس، وخدمات الموانئ وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في دبي، ومراكز الاتصال في تونس والمغرب.

يتبين من استبيان حول المعونة ـ لصالح ـ التجارة، أجرته منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بالاشتراك مع منظمة التجارة العالمية في عام 2013، أن هناك آراء متباينة بين مختلف أصحاب الشأن حول التحديات التي تكتنف دخول سلاسل القيمة العالمية أو تحسين إمكانية الارتباط بها. ويبيّن الشكل 41 آراء الجهات الخاصة العاملة في البلدان المتلقية. وقد أجمع المورّدون من البلدان المتلقية على أن الافتقار إلى الحصول على التمويل (خاصة التمويل التجاري) يشكّل عقبة رئيسية تحول دون دخولهم سلاسل القيمة أو إنشائها أو الارتقاء بالمكانة فيها. كما أشاروا إلى تكاليف النقل والشحن وعدم كفاية البنية التحتية وعدم اليقين التنظيمي (المرتبط في أغلب الأحيان بتعقيدات بيئة الأعمال التجارية) كعقبات رئيسية، إلى جانب الافتقار إلى مهارات اليد العاملة والقضايا المتعلقة بالامتثال للمعايير.

الشكل 41. الحواجز التي تواجهها الشركات في دخول سلاسل القيمة - وُجهات نظر القطاع الخاص

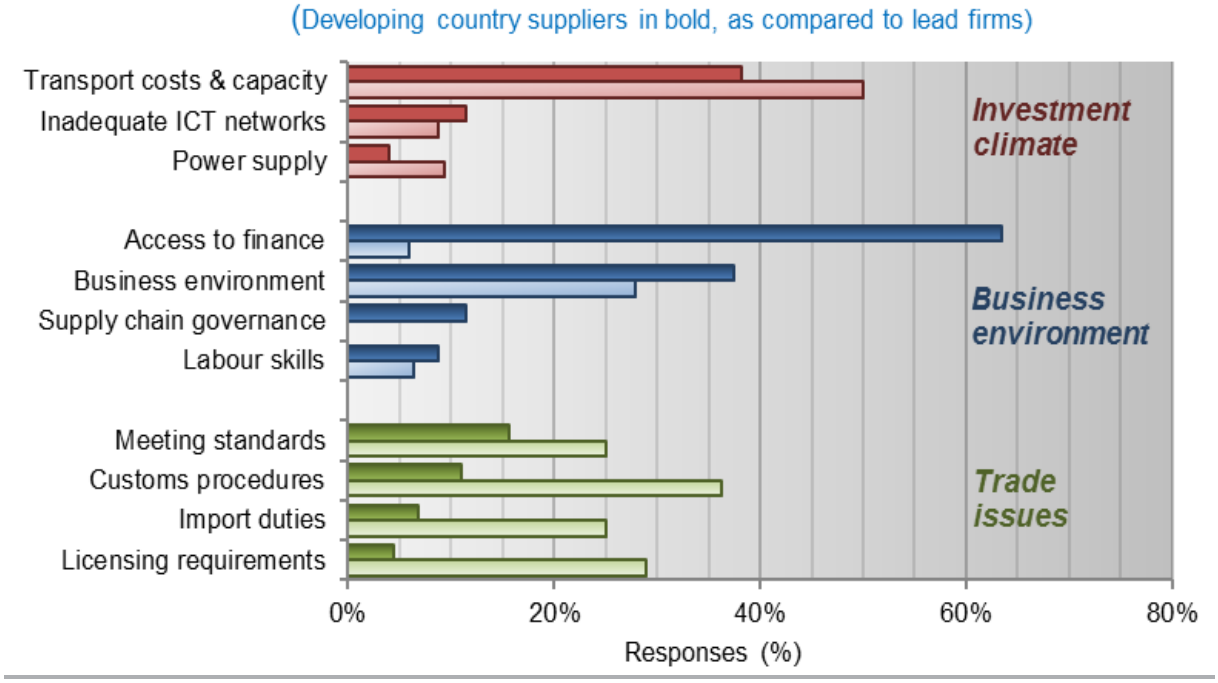

المصدر: OECD and WTO, 2013.

تتأثّر قدرة الشركات والبلدان على المشاركة في سلاسل القيمة العالمية إلى حدّ كبير بجودة بنيتها التحتية الفعلية (بما في ذلك الطرقات والموانئ والمطارات) ومدى كفاءة تشغيلها. ففي عالمٍ أصبح فيه التسليم-في-الوقت-المحدد بالضبط هو القاعدة وغدا يتميّز بخدمة النقل السريع وارتفاع كلفة التخزين، صار الوقت من ذهب. فكل يوم تأخير في تسليم بعض المنتجات، بدءاً بالأجهزة الإلكترونية (التي سرعان ما تصبح متقادمة)، مروراً بالفاكهة والخضار (المعرضة للتلف)، وصولاً إلى الملابس (التي تكون موسمية وخاضعة لصيحات الموضة)، يعادل أو يفوق زيادة في التعرفة بـ 1 في المائة (OECD, WTO and World Bank Group, 2014). ففي معظم البلدان العربية، وهذا عدا تلك التي تشهد نزاعات، يتجاوز متوسط التأخير في نقل البضائع 25 يوماً، مقارنة بالمتوسط العالمي الذي يبلغ 5 أيام فقط، ما يعني أن تكاليف إضافية للمشغلين التجاريين هائلة. وعلاوة على ذلك، كثيراً ما لا يمكن التنبؤ بمدة التأخير. هكذا، فإن من شأن تضافر التكاليف المتضخّمة مع عدم اليقين أن يكبح قدرة البلد المعني على المشاركة في سلاسل القيمة العالمية.

في الواقع، قد تكون قدرة البلدان العربية على الانخراط في التجارة مرتبطةً بنوعية مرافق الموانئ والمطارات (بحراً وجوّاً) أكثر منها بأنواع المعاملة التفضيلية التي قد تتمتع بها للوصول إلى الأسواق

المختلفة (مثلاً بسبب منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى واتفاقات التجارة الحرة العميقة والشاملةً). فالبنية التحتية الموثوقة والميزة التنافسية من حيث التكلفة تسهمان في تشجيع الروابط التجارية والاستثمار الأجنبي المباشر على السواء. وتجعل الثغرات في توفر البنية التحتية في البلدان العربية الإنتاج أقل تنافسية، ما يؤدّي، من خلال مجموعة قنوات، إلى خفض الاستثمار والإنتاج والمداخيل. من هنا، يتعيّن على البلدان العربية أن تبادر إلى إيجاد السُبل الكفيلة برفع مستويات الاستثمار في البنية التحتية وكفاءتها، بما في ذلك تحسين سياسات البنى التحتية العامة. غير أن من بالغ الأهمية أيضاَ التأكيد على استخدام البنية التحتية المتوافرة استخداماً فعّالاً. فقد أثبتت Arvis, Raballand and Marteau (2012a) بأدلة مقنعة، باستخدام مؤشّر البنك الدولي لأداء الخدمات اللوجستية، أنّ "الخدمات اللوجستية أو التجارية أكثر أهميةً في الحدّ من تكاليف البلدان غير الساحلية من الاستثمار الضخم في البنية التحتية وإهمال أداء الخدمات اللوجستية (Hoekman et al., 2010). وتشير هذه الدراسة إلى أنّ أكثر من نصف الوقت الذي يستغرقه نقل البضائع من الموانئ إلى المناطق الداخلية يُنفَق في الموانئ. والسبب في ذلك هو تدني الأحجام، وأن المرافق لا تشغّل بطريقة تنافسية، وسوء تنظيم الخدمات اللوجستية، ومرافق التخزين غير الكافية، وارتفاع تكاليف التخزينّ، وقلّما تتوفر لإدارات الموانئ (وهي عادةً هيئات حكومية) محفّزات كافية لتسريع العملية (Raballand et al., 2012b). وقد خلصت دراسة Nordas, Pinali and Grosso (2006) إلى استنتاج مشابه.

كما أشرنا أعلاه، الاتفاقات التجارية، مهما كانت الأشكال التي تتخذها (ثنائية أو إقليمية أو جماعية أو متعددة الأطراف) حاسمة الأهمية للمشاركة في سلاسل القيمة. كما أنها أيضاً وسيلة لتحويل الإصلاحات المستقلة الأحادية الجانب إلى التزامات لا رجعة فيها، قابلة للإنفاذ وملزِمة قانونياً. وقد تجلّت أهمية هذا الترسيخ في ما لم يحدث خلال الأزمة المالية 2009-2008، عندما حالت الالتزامات المتعهد بها في منظمة التجارة العالمية دون نكوص البلدان إلى الحمائية.

على مستوى الاتفاقات المتعددة الأطراف، 10 بلدان عربية فقط أعضاء في منظمة التجارة العالمية (الإمارات العربية المتحدة والبحرين وتونس وقطر والكويت ومصر والمغرب والمملكة العربية السعودية وموريتانيا واليمن). وقد التزمت جميعها بتطبيق بنود الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات، حيث تتوزّع الخدمات على اثني عشر قطاعاً بالإجمال، وهي قطاع الأعمال، الاتصالات، البناء والهندسة، التوزيع، التعليم، البيئة، الخدمات المالية، الصحة، السياحة والسفر، الترفيه والثقافة، النقل، وغيرها. ومن حيث القيم المطلقة، يعود القسم الأكبر من الالتزامات المقدّمة في تلك القطاعات إلى الكويت والمغرب وقطر. ومن أصل القطاعات الاثني عشر، قدّم كلّ من مصر واليمن التزامات في القطاعات جميعها، والكويت في 8 قطاعات والمغرب في 7 وقطر والإمارات العربية المتحدة في 6 وتونس في 3 والبحرين وموريتانيا في قطاع واحد فقط. وتجدر الإشارة إلى أن معظم التزامات البلدان العربية كانت في خدمات السياحة والسفر والخدمات المالية (Hoekman and Sekkat, 2010).

وتكشف الالتزامات التي قطعتها البلدان العربية بموجب الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات عن حذرها من المضي قدماً في تحرير تجارة الخدمات. ففي الواقع، بحسب ما خلُصت إليه دراسة Hoekman and Sekkat (2010)، الالتزامات التي قدّمتها البلدان العربية بموجب الاتفاق المذكور أقلّ مستوىً ودرجةً من التزامات البلدان النامية بشكل عام. ويؤكّد التحليل الذي أُجري في الفصل السابق، استناداً إلى قاعدة

بيانات البنك الدولي لمؤشّر تقييد تجارة الخدمات صحة هذا الاستنتاج، ويبين أن البلدان العربية لديها سياسات مقيّدة للغاية في القطاعات الخمس الرئيسية المشمولة بالمسح (الخدمات المالية، وسائل الاتصال، التوزيع بالتجزئة، النقل، الخدمات المهنية). وترد النتائج المستخلَصة من تحويل مؤشرات تقييد تجارة الخدمات إلى ما يعادلها من تعرفة جمركية في الشكل 42، وتظهر النتائج وجود مستويات عالية من الحماية في القطاعات كلها عملياً. وقد رأت دراسة (Hoekman and Shepherd (2015 أنّ مؤشرات تقييد تجارة الخدمات هي أحد العوامل المحددة لقيمة تدفقات تجارة البضائع الثنائية، وأن للسياسات التي تؤثّر على الاستثمار في التوزيع بالتجزئة والنقل أهمية خاصة. وتشكل المستويات العالية من الحماية هذه عبئاً ثقيلاً على القدرة التنافسية للشركات العربية وتعوقها فعلياً عن المشاركة في سلاسل القيمة العالمية.

يؤدي بحث في القيود المفروضة على الخدمات في البلدان العربية ضمن إطار الاتفاقات التجارية الإقليمية إلى استنتاج مماثل. فقد تبيّن من مسح أجراه البنك الدولي أنّ القيود المفروضة على القطاعات الخمسة المشمولة بالمسح أشدّ صرامة في البلدان الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى منها في باقي العالم (Borchert, Gootiiz and Mattoo, 2012). وبناءً عليه، هناك مجموعة واسعة من التدابير التي يمكن للبلدان العربية اتخاذها لفتح أسواقها. وقد يوفر كل من منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى واتفاقات التجارة الحرة العميقة والشاملة مسارات مكملة لإصلاح سياسات الخدمات وإطلاق التجارة والاستثمار عبر الحدود، داخل الإقليم ومع خارجه.

ومع أنّ منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى تهدف إلى تحرير سياسات الاستثمار والتجارة في الخدمات، بما في ذلك خفض الحواجز غير الجمركية، بين أعضائها، لم يتحقق تقدم يُذكر في هذه المجالات. ففي أعقاب الانتفاضات الشعبية العربية في عام 2011، كُلّفت المفوضية الأوروبية بإطلاق محادثات حول اتفاقات التجارة الحرة العميقة والشاملة مع الأردن وتونس ومصر والمغرب. وفي مطلع عام 2018، وحدهما تونس والمغرب كانتا قد دخلتا في مفاوضات، بعد أن كان المغرب قد أوقف تلك المفاوضات في عام 2014 بمبادرةٍ من حكومته، بغية تقييم الآثار المحتملة على صناعاته، معرِباً بذلك عن شواغله فيما يتعلق بصافي الفوائد المأمولة من اتفاقات التجارة الحرة العميقة والشاملة ومخاوفه من ألا يحصل الاتفاق على ما يكفي من الدعم المحلي.

الشكل 42. التعرفة القيمية المقدّرة المعادلة لمؤشّر تقييد تجارة الخدمات (في المائة)

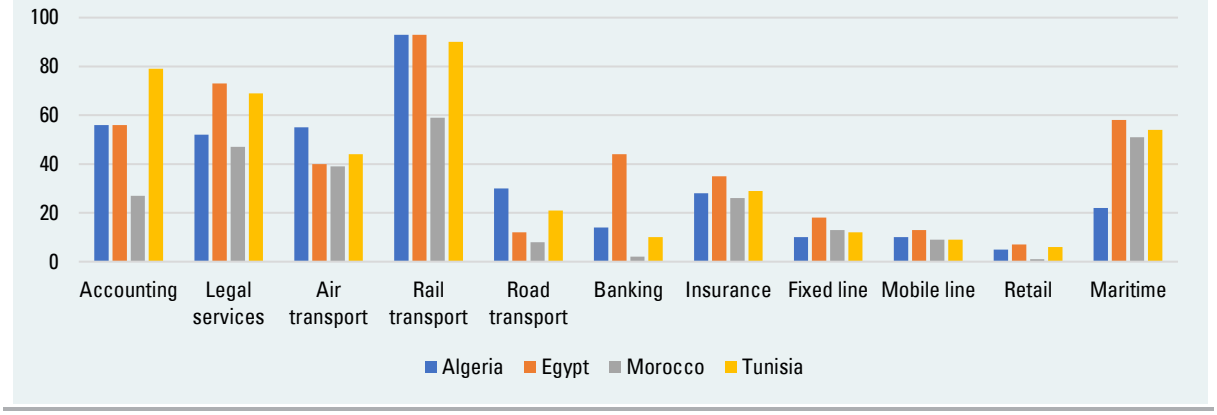

المصدر: Jafari and Tarr, 2014.

حفِل العقد الذي سبق اندلاع الربيع العربي بإصلاحات تجارية أحادية ومتعددة الأطراف في العالم العربي، استُكمِلت بإبرام اتفاقات تفضيلية في سياق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ومجلس التعاون الخليجي واتفاقية أغادير وسياسة الجوار الأوروبية. نتيجة لذلك، انخفض متوسط التعرفة الموحّدة المعادلة لكافة التعرفات الجمركية (التعرفة القيمية والمحددة) من نحو 15 في المائة إلى 7 في المائة في عام 2016. غير أن تلك التغيّرات في الحماية الحدودية لم تصحبها أيّ تحسينات هامة على مستوى الإدارة الجمركية ومناخ الأعمال التجارية (World Bank, 2016a) ومن هنا، أظهرت مسوح للمؤسسات التجارية أنّ التعرفات الجمركية لم تعد تشكّل عائقاً رئيسياً في وجه التوسّع التجاري (Hoekman and Zarrouk, 2009). ولكن، بينما قد ترفع الاتفاقات التجارية التفضيلية مستوى الرفاه، فإنها يمكن أن تؤدي إلى تحويل للتجارة والاستثمار بقدر هام يجعل التأثير الصافي على الرفاه سلبيا. وتزداد هذه القضية حدة في الحالات التي يكون فيها عمداً أحد الأطراف في الاتفاقية هو المركز وتكون الأطراف الأخرى فروعا. وهذا هو حال اتفاقات التجارة الحرة العميقة والشاملة التي تُعتبر بموجبها السوق الأوروبية المركز والبلدان العربية الشريكة الفروع.

بالإضافة إلى ذلك، الهدف من نهج الاتحاد الأوروبي في اتفاقات التجارة الحرة العميقة والشاملة هو دعم تقارب البلدان الشريكة تدريجياً مع تشريعات السوق الموحدة للاتحاد الأوروبي في مجالات محددة. وقد يكون هذا النهج ملائماً للبلدان التي تجري تهيئتها للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. لكنه يطرح تساؤلات جدية حول مفهوم الشراكة الطوعية، بالنظر إلى أن "البلدان الشريكة" ليست في وضع يخوّلها المشاركة الفعّالة في تحديد مساحة مشتركة مقصودة تستجيب بالقدر الأكبر من الفعالية والكفاءة لتطلعاتها الإنمائية والتنموية.

وإذا ما وضعنا جانباً نهج الحوكمة هذا، الذي يتسم بأنه من-أعلى-إلى-أسفل ويعتبر أن مقاساً واحداً يناسب الجميع، يجدر تحديد وتفحص فوائد وتكاليف الاتفاقات التعاقدية والملزمة قانوناً المُبرمة مع بلدان ليست بصدد الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. ولا تتعلق القضية بتكلفة التسويات المرتبطة بمثل هذا التقارب فحسب - فهناك افتراض بأنّ الاتحاد الأوروبي سيتكفّل بتغطية هذه التكاليف عبر المساعدة المالية والتقنية التي يقدّمها. فعلى القدر نفسه من الأهمية، من الضروري التحقّق ممّا إذا كانت اتفاقات التجارة الحرة العميقة والشاملة توفّر إطاراً يساعد في تحقيق محصلات اقتصادية أفضل من نُهج أخرى، سواء كانت أحادية الطرف أم مبرمة مع شركاء من داخل الإقليم أو من خارجه. وبالفعل، طوّرت بلدان عديدة غير مجاورة للاتحاد الأوروبي علاقات تجارية عميقة معه دون التقارب مع قواعده ولوائحه التنظيمية.

في تشرين الثاني/نوفمبر 2015، أطلق الاتحاد الأوروبي مراجعة لسياسة الجوار الأوروبية استجابةً للتغيُرات الجذرية في عدد كبير من البلدان المحيطة بالاتحاد الأوروبي. وفي نصّ الدعوة للمراجعة، أقرّت المفوضية الأوروبية أنّ هناك أطرافاً لا تتطلع إلى تبني قواعد الاتحاد الأوروبي ومعاييره، ودعت إلى اتباع نهج متمايز وملكية مشتركة أكبر لهذه العملية. وهذا تطور حميد إذا ما تابعت المفوضية الأوروبية بالفعل نهجاً متمايزاً وانتقائياً مع كلّ شريك من شركائها.

وتجدر الإشارة إلى أنّ الاتحاد الأوروبي شدّد دوماً على ضرورة أن تكمل البلدان العربية تكاملها مع الاتحاد الأوروبي بالتزامن مع جهود تعزيز التكامل فيما بينها. والواقع أنّ الاتحاد الأوروبي قام في هذا السياق بالذات بتقديم المساعدة التقنية والمالية إلى الأردن وتونس ومصر والمغرب، إثر دخول اتفاقية أغادير حيّز التنفيذ في عام 2007، إلاّ أنّ اعتماد الاتحاد الأوروبي لقواعد المنشأ الأوروبية-المتوسطية التي تستبعد دول مجلس التعاون الخليجي وغيرها من

الدول العربية فاقم تعقيد عملية التكامل الإقليمي العربية؛ ما يثير شكوكاً حول دور الاتحاد الأوروبي كمشجّع على التكامل الإقليمي في العالم العربي وحول ما إذا كان طرفاً أساسياً له مصلحة ذاتية في هذا التكامل.

أما المفاوضات تحت رعاية جامعة الدول العربية بشأن إدراج التجارة في الخدمات في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، فكانت قد بدأت فعلياً في آذار/مارس 2001، باتخاذ قرارٍ بإجراء أول دراسة حول هذا الموضوع. صادقت القمة العربية في دورتها الرابعة عشرة في عام 2002 على مشروع اتفاقية، في قرارٍ أشار إلى المبادرة اللبنانية حول إدماج التجارة في الخدمات في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، داعياً الدول العربية إلى إطلاق مفاوضات بهذا الشأن. وتلا ذلك خلال العامين 2002 و2003 عقد اجتماعات للخبراء العرب في بيروت لمناقشة مشروع الاتفاقية الذي قدّمه لبنان. ووافق المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية في عام 2004 على مشروع الاتفاقية وأقره؛ ودعا الدول العربية إلى إطلاق مفاوضات حول جداول الالتزامات في إطار جولة مفاوضات عُرِفت باسم "جولة بيروت للمفاوضات حول تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية". وانعقد الاجتماع الأول من جولة بيروت في عام 2004 بحضور خمس دول عربية هي: الأردن والإمارات العربية المتحدة وقطر ولبنان ومصر، بالإضافة إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية. وبعد فترةٍ تزيد على 12 عاماً، اختُتمت المفاوضات في مطلع عام 2017، وتمت في الاجتماع الختامي الموافقة على جداول التزامات لتسع دول هي: الإمارات العربية المتحدة والسودان وقطر وعُمان ولبنان ومصر والمغرب والمملكة العربية السعودية واليمن. والجدير بالذكر أنّ الدول الموقّعة على الاتفاقية، باستثناء السودان ولبنان، أعضاء في منظمة التجارة العالمية، وسبق لها أن قدّمت تعهدات بتحرير تجارة الخدمات بقدر هام. لكنّ للبنان خصوصيته بعض الشيء، فهو يعتمد نظماً وسياسات تجارية منفتحة نوعاً ما مقارنةً بالدول العربية الأخرى، مع أنه لم ينضمّ بعد إلى منظمة التجارة العالمية.

2. تأثير تحرير التجارة في الخدمات في المنطقة العربية على الاقتصاد الكلي

يعرض هذا القسم نتائج تحليلات مختلفة مصمّمة لتقدير تأثير سيناريوهات بديلة لتحرير تجارة الخدمات على البلدان العربية. ومعظم هذه التحليلات تدرس فوائد الرفاه الاجتماعي التي قد تعود على البلدان فيما لو أقدمت على إدراج الخدمات ضمن أهمّ اتفاقيتين للتكامل الإقليمي، وهما منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى واتفاقات التجارة الحرة العميقة والشاملة مع الاتحاد الأوروبي. وهكذا، تبرز تمارين المحاكاة بشكل غير مباشر تأثير التكامل الاقتصادي الأعمق، الذي يتخطّى تجارة البضائع، ضمن المنطقة العربية ومع الاتحاد الأوروبي.

ومن الصعوبة بمكان تقدير تأثير سياسات تترتّب عليها عواقب اقتصادية واجتماعية واسعة النطاق. وتُستخدَم عادةً نماذج التوازن العام على المستويين القطري والعالمي لأنها توفّر إطاراً شاملاً يحيط بمعظم العلاقات المتبادلة ذات الصلة في اقتصادات السوق، وتأخذ بالحسبان آثارها الفورية واللاحقة على السواء. وفي الواقع، لا تأتي التدخّلات السياساتية منفردة بل تواكبها إجمالاً جملة تغيّرات أخرى. ولذا، فإنّ تلك النماذج تدرس أثر التغيّرات الناشئة عن كل سياسة منفردة، على افتراض أنّ السياسات الأخرى والظروف الخارجية تبقى على حالها (UNDP, 2011).

وقد أجرى الاتحاد الأوروبي ومنظمات أخرى تقييماً لآثار اتفاقات التجارة الحرة العميقة والشاملة بين الاتحاد الأوروبي وكلّ من الأردن وتونس وليبيا ومصر (ECORYS, 2013a, 2013b, 2014a, and 2014b). غير أنّ

إدماج التجارة في قطاع الخدمات ضمن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، مع ما قد يترتب عليه من تَبِعات على الاقتصاد الكلي وأداء القطاعات معاً في المدى البعيد، لم يقيّم حتى الآن لأيّ بلد. وتستند جميع عمليات التقييم التي جرت للدول الخمس إلى نماذج التوازن العام القابلة للحوسبة الدينامية والشاملة لعدة قطاعات وبلدان، وهي نماذج تركّز على التدابير الرامية إلى زيادة التنافسية في أسواق الخدمات، وتحرير تدفقات الاستثمار عبر الحدود، بالإضافة إلى اعتماد مجموعة التشريعات الأوروبية في مجالات معيّنة.

وقد أُجريت الدراسات حول اتفاقات التجارة الحرة العميقة والشاملة على المستوى القطري الموجودة منفصلة، أي أنها انطلقت من الوضع الراهن في البلدان الشريكة، غير آخذةٍ بالاعتبار الخطط الرامية إلى تدعيم منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى أو أيّ اتفاق آخر. وهنا يكمن موطن ضعفها الرئيسي، إذ أنها تهمل الإصلاحات الإضافية وردود الفعل الناشئة عن بلدان أخرى، والتي تتجلّى أساساً بارتفاع المنافسة بين البلدان غير الأوروبية في أسواق الاتحاد الأوروبي. ولذا فإن تقديرات الفوائد التي يمكن أن تجنيها البلدان الشريكة مبالغٌ فيها.

وفيما يتعلق باتفاقات التجارة الحرة العميقة والشاملة، تبيّن دراسات أجرتها شركة "إيكوريس" الاستشارية لحساب المفوضية الأوروبية أنّ أعلى المكاسب المتحققة نسبياً على مستوى الناتج المحلي الإجمالي بين الدول الخمس (الأردن وتونس وليبيا ومصر والمغرب) ستؤول حسب التقديرات إلى تونس، التي سيسجّل ناتجها المحلي على المدى البعيد زيادةً بمقدار 7.4 في المائة، ناجمة أساساً عن تخفيف التدابير غير الجمركية، يليها خفض التعرفات الزراعية. أمّا أكبر التغيّرات المقدّرة على مستوى ناتج الخدمات في تونس فيتوقع أن تطرأ على قطاع النقل الجوي (42+ في المائة)، الذي تتركّز فيه نسبة عالية من العمالة ذات المهارات العالية والمتوسطة. ويتوقّع أيضاً أن يزيد ناتج المرافق والخدمات الشخصية والترفيهية والنقل المائي والخدمات العامة. وفي الوقت ذاته، تشير التقديرات إلى تقلّص حجم بعض قطاعات الخدمات ذات الأهمية الرئيسية للمشاركة في سلاسل القيمة العالمية، كالخدمات المصرفية والتأمين والاتصالات والخدمات اللوجستية. لكنّ المكاسب الكبيرة التي يتوقّع أن تحققها تونس على مستوى الاقتصاد الكلي تقوم على فرضيتين اثنتين، هما: أن تلقى الصادرات التونسية ترحيباً أكبر في الأسواق الزراعية للاتحاد الأوروبي، وأن تستوعب القطاعات التي ستتوسع العمّال الذين يفقدون وظائفهم في القطاعات التي ستتقلص.

وبالنسبة للمغرب، تقدر دراسة إيكوريس أن مكاسب الناتج المحلي الإجمالي من اتفاقات التجارة الحرة العميقة والشاملة ستكون في حدود 1.6 في المائة، مدفوعة أساسا بالتقارب التنظيمي في أسواق السلع. وستزيد صادرات جميع القطاعات الصناعية زيادة هامة (فمثلاً، يُتوقّع أن يشهد قطاعا الآلات والسيارات الأخرى زيادةً بنسبة 71 في المائة و50 في المائة على التوالي). كما تشير الدراسة إلى أنّ معظم قطاعات الخدمات سيشهد انخفاضات في حجم الصادرات، خلافاً للواردات التي ستتزايد في جميع القطاعات (باستثناء الطاقة الأولية)، وتتراوح هذه الزيادة في قطاعات كثيرة بين 5 و15 في المائة.

وفيما يتعلق بمصر، تتوقّع دراسة إيكوريس أن يسجّل الناتج المحلي الإجمالي زيادةً بنسبة 1.8 في المائة على المدى الطويل نتيجة اتفاقات التجارة الحرة العميقة والشاملة، وسيتأتّى معظم المكاسب من تخفيف التدابير غير الجمركية في تجارة السلع. وعلى مستوى القطاعات، يتوقع أن يشهد قطاعا الزراعة والأغذية تراجعاً، نظراً للحماية الواسعة التي لا يزال

يستفيد منها كل منهما بموجب اتفاق الشراكة بين مصر والاتحاد الأوروبي. وتجد الدراسة أيضاً زيادات هامشية في إنتاج غالبية المنتجات الصناعية. أمّا في قطاع الخدمات، فيتوقع أن يشهد قطاع النقل الجوي أعلى زيادة في القيمة المضافة، خلافاً لقطاعات الأعمال وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي ستشهد أكبر تراجعٍ.

ويتوقع أن يتمثل تأثير اتفاق التجارة الحرة العميقة والشاملة بين الاتحاد الأوروبي والأردن على الاقتصاد الكلي للأردن بارتفاع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 2.1 في المائة، وسينجم ذلك بشكل أساسي عن تخفيف التدابير غير الجمركية، وبدرجة أقل عن خفض التعرفات الجمركية. ويتوقع أن تسجّل قطاعات الزراعة والغذاء والمشروبات والتبغ تراجعاً في الأردن، بينما ستشهد الصناعات التحويلية والكيماويات والمطاط والبلاستيك زيادة هامة في الناتج. ولم تنمذج هذه الدراسة أنماط الخدمات بالتفصيل. وفيما يتعلّق بالعمالة، تشير تمارين المحاكاة إلى أنّ نحو 5 في المائة من العمّال ذوي المهارات المتدنية و3 في المائة من العمّال ذوي المهارات المتوسطة والعالية سينتقلون من القطاعات التي ستتقلص إلى القطاعات التي ستتوسع.

أخيراً، وفيما يتعلق بليبيا، جرى تقييم سيناريوهين بديلين للتكامل الأعمق مع الاتحاد الأوروبي. ويفترض السيناريو الأول وجود اتفاق تجارة حرة متواضع ينصّ على خفض التعرفات الجمركية بنسبة 90 في المائة لقطاعَي الأغذية والصناعات التحويلية، وإزالة ما يعادل 50 في المائة من قيمة الحواجز أمام التجارة في قطاع الخدمات، فضلاً عن اتخاذ تدابير لتيسير التجارة وخفض التدابير غير الجمركية بما يعادل 1 في المائة من القيمة الإجمالية للتجارة. أما سيناريو اتفاق التجارة الحرة الطموح فيتضمن خفض التعرفات الجمركية الثنائية على السلع بنسبة 97 في المائة، وخفض الحواجز المفروضة على تجارة الخدمات بنسبة 75 في المائة واتخاذ تدابير لتيسير التجارة بما يعادل 3 في المائة من القيمة الإجمالية للتجارة. وتبين النتائج أنّ اتفاق تجارة حرة محتمل بين الاتحاد الأوروبي وليبيا يتوقع أن يسفر عن أثار إيجابية على دخل ليبيا على المديين القصير والطويل. ورغم اختلاف النتائج الناشئة عن السيناريوهين، من الواضح أن التأثيرات المتعلقة بالاستثمار على المدى الطويل هي العنصر الأهم في جني المكاسب المحتملة من اتفاق تجارة حرة. وقد تؤدي المكاسب الناتجة عن التخفيضات في الحواجز التجارية إلى زيادة الدخل بنسبة تصل إلى 6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لليبيا. وإلى جانب التأثيرات على المدى القصير، يتوقع أيضاً أن يكون لاتفاق تجارة حرة عدد من التأثيرات المتعلقة بالاستثمار على المدى الطويل. فمن شأن إرساء بيئة تجارية أكثر تحرراً بين الاتحاد الأوروبي وليبيا تحفيز الاستثمار والابتكار، ما يؤدي إلى زيادة وتيرة تراكم رأس المال. ويتوقع أن يستغرق هذا الدعم الإضافي للنمو الاقتصادي ليتحقق بالكامل وقتاً أطول بعض الشيء، ربما قد يصل إلى عقد من الزمن.

ومن المهم أنّ الدراسات الخمس حول اتفاقات التجارة الحرة العميقة والشاملة تجد تأثيراً سلبياً على بلدان ثالثة، بما فيها بلدان أطراف في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. ويعود السبب في ذلك بشكل أساسي إلى تغيّر مسار التجارة والاستثمار. وبالإضافة إلى ذلك، تشير الدراسات إلى أنّ تحقيق مكاسب إجمالية على مستوى الرفاه الاجتماعي سيتطلّب بشكل حاسم التقارب مع سياسات الاتحاد الأوروبي. وهذه نتيجة متوقعة على الأقل نظريا. فمن شأن اعتماد الحواجز التقنية التي يفرضها الاتحاد الأوروبي على التجارة وتبني اللوائح التنظيمية للصحة والصحة النباتية أن يؤدّي حكماً إلى زيادة كلفة الإنتاج، ما سيجبر المنتجين الأقلّ كفاءةً على الخروج من السوق، فيما سيتمكّن المنتجون الأكثر كفاءةً من استيعاب التكاليف ليجدوا أنفسهم مضطرين، نتيجة

ارتفاع الكلفة، إلى رفع الأسعار في الأسواق المحلية وأسواق التصدير على حد سواء. أمّا ما سيحدّد الربح الصافي (أو الخسارة الصافية)، فهو مدى استعداد المستهلك لدفع المزيد للحصول على منتجات أرفع جودة.

تزداد الأمور تعقيداً عند معاينة قطاع الخدمات، حيث يتطلب التوافقُ بين الإجراءات التنظيمية في البلدان العربية والأنظمة الأوروبية تغيُّرات في الأطر القانونية التي تنظّم التنقل والتراخيص والموافقة على مقدّمي الخدمات، مع مراعاة عوامل الاقتصاد السياسي التي تحدد السياسات القائمة في كلّ من الاتحاد الأوروبي والبلدان الشريكة. وفي أحسن الأحوال، سيقدّم الاتحاد الأوروبي فرصاً، وليس تمكين مقدمي الخدمات العرب من الوصول إلى الأسواق. وكما ذكر أعلاه، قد لا يكون تركيز الجهود على التساوق مع تشريعات الاتحاد الأوروبي في مجال الخدمات هو السبيل الأنجع لتعزيز التجارة والتنمية في العالم العربي.

من وجهة نظر البلدان العربية، لن يقوم أي من منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى أو اتفاق التجارة الحرة العميقة والشاملة بتعظيم مكاسب الرفاه الاجتماعي من الإصلاحات، لأنهما كلتيهما تمييزية. إلاّ أنّ منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى تمنح البلدان المشارِكة هامشاً أكبر من الحرية لاعتماد لوائح تنظيمية تستجيب لظروفها المحلية وطموحاتها الإنمائية، وتكون أقلّ تمييزاً، ما يسهّل أيضاً دعم المزيد من التكامل مع باقي العالم. من هنا ضرورة أن ينتقل الاهتمام ضمن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى نحو استكمال الإطار المشترك في المنطقة في السلع والخدمات. وحيثما يتسنّى ذلك، على منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى أن تعتمد المعاييرَ الدولية وأفضل الممارسات التنظيمية؛ وسياسات منفتحة وغير تمييزية للاستثمار الأجنبي المباشر؛ والاعتراف المتبادل بمؤهلات وتراخيص وشهادات مقدّمي الخدمات ومعايير المنتجات والمواصفات الفنية، وإجراءات تقييم الامتثال. هذا فضلاً عن الحاجة إلى تبّني تعزيز التعاون على صعيد إجراءات إدارة الحدود. كذلك ينبغي ويمكن لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى تمكين مؤسسات القطاع الخاص والجهات الفاعلة في المجتمع المدني من المشاركة بشكل فعّال في تحديد قواعد اللعبة التي ستؤثّر على أعمالها ومجتمعاتها.

تستخدم دراسة Konan and Maskus (2006) إطار التوازن العام القابل للحوسبة وتطبقه على عدة منتجات وخدمات وشركاء في القطاع التجاري لمقارنة تحرير السلع مقابل الخدمات على مستوى الرفاه والإنتاج وأسعار عناصر الإنتاج ضمن السياق التونسي. وتأخذ الدراسة بالاعتبار العوائق التي تعترض تجارة الخدمات عبر الحدود والملكية الأجنبية. وتجد أن تحرير تجارة السلع يحقق مكاسب متواضعة على المستوى الإجمالي للرفاه الاجتماعي، فيما يفضي تخفيف الحواجز الجمركية في قطاع الخدمات إلى تحقيق مكاسب كبيرة نسبياً في الرفاه وتكاليف تكيُّف منخفضة. ويسهم تحرير الخدمات في زيادة النشاط الاقتصادي في جميع القطاعات وزيادة العائدات الفعلية لكل من رأس المال واليد العاملة. كذلك، تشير النتائج إلى أنّ رفع القيود عن الخدمات المقدّمة قد تكون له أهميةً للتنمية الاقتصادية. وقد طوّرت دراسة Chemingui (2000a) نموذج توازن عام قابل للحوسبة لتونس لتقييم آثار تحرير التجارة على النشاط الاقتصادي بوجه عام وعلى الاستثمار بوجه خاص، مع الأخذ بالاعتبار أهمية اللوائح التنظيمية والقيود المفروضة على مقدمي الخدمات من المنتجين الأجانب على صعيد النمو واجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر. وتجد الدراسة، على نحوٍ مشابه لما بيَّنه النموذج الذي وضعه Markusen, Rutherford and Tarr (2000)، أن مقدمي الخدمات

الأجانب يستوردون مدخلات تكون مركّباً يجمع بين اليد العاملة الأجنبية الماهرة والتكنولوجيا المتخصصة، ويقتصدون في استخدام اليد العاملة المحلية الماهرة، مقارنةً بالشركات المحلية التي توفّر الخدمة البديلة. وفي المحصّلة، وجدت الدراسة أنّ الاقتصاد التونسي قد يحصد من تحرير تجارة الخدمات مع الاتحاد الأوروبي مكاسب جمّة، يُقدّر أن تصل إلى 6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. كذلك تبين المحاكاة ذاتها أن تونس يمكن أن تتوقع معدّل نمو إضافي يبلغ نحو 15 في المائة سنوياً في التدفقات من الاستثمار الأجنبي المباشر خلال فترة 2000-2010 المشمولة بالمحاكاة، مقارنةً بمعدّل 5 في المائة فقط في السيناريو المرجعي.

3. الآثار العابرة للقطاعات لتحرير تجارة الخدمات في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى واتفاقات التجارة الحرة العميقة والشاملة مع الاتحاد الأوروبي

ليس بالأمر اليسير تقييم الانعكاسات المحتملة لتحرير الخدمات في المنطقة العربية، ولا يجوز أن يركّز ذلك التقييم على الاقتصاد الكلي وأداء القطاعات فحسب؛ بل ينبغي أن يتناول جملة قضايا منهجية لتتسنّى معاينة المسائل الشاملة لعدة قطاعات وآثار تحرير تجارة الخدمات على نطاق أوسع. أمّا الجوانب الأخرى التي ينبغي التركيز عليها فلا تقتصر على أهمية مساهمة تجارة الخدمات في التنمية عموماً فحسب، بل تشمل على وجه أكثر تحديداً التقدّم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030. ومن بين تلك التحديات، يتناول التقييم مسألة أساسية هي مسألة إمكان استخدام الإصلاحات التي تؤثّر على قطاعي السلع والخدمات أداة لتحقيق الأهداف في مجالات أخرى أقلّ ارتباطاً مباشراً بالتجارة والإنتاج. وتشمل تلك الأهداف، بين أمور أخرى، تعزيز المساواة بين الجنسين وخفض التفاوت في مستويات الدخل والحفاظ على البيئة ومكافحة التغيّرات المناخية. وهناك حاجة إلى تقييم آثار الإصلاحات التجارية على هذه المجالات لترتيب الأولويات بين الخيارات الإصلاحية البديلة، واتخاذ القرار بشأن السياسات التكميلية التي قد تتيح تعويض التكاليف وزيادة المكاسب. يركّز هذا القسم على الآثار الناجمة عن تحرير تجارة الخدمات على بعض المسائل الهامة الشاملة لعدة قضايا. والغرض من ذلك هو استكمال الدراسات القائمة التي أجرت تقييماً لسياسات الاقتصاد الكلي والسياسات القطاعية الناشئة عن سيناريوهات تحرير تجارة الخدمات. للقيام بذلك، وضعّت صيغ مصمّمة خصيصاً من نماذج التوازن العام القابل للحوسبة ونماذج الجاذبية، واستخدمت لتحليل تلك القضايا. فيما يتبقى من هذا الفصل، سيركّز التحليل على بعدين هامين: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وبعض الأبعاد المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة 2030.

باء. تحرير التجارة في الخدمات وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

يرتبط الاستثمار الأجنبي المباشر ارتباطاً وثيقاً بقطاع الخدمات، باعتباره قناة رئيسية يمرّ عبرها مشغّلو الخدمات الأجنبية للمنافسة في السوق المحلية واختراقها. ففي عام 2007، شكّلت الخدمات 60 في المائة من الرصيد العالمي للاستثمار الأجنبي المباشر، الذي بلغ نحو 15 تريليون دولار. ولتقييم أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر كوسيلةٍ لتقديم الخدمات، من الضروري الخروج من دائرة الإحصاءات المعهودة. ففي الواقع، لا تُسجّل مبيعات الخدمات المقدّمة من الشركات التابعة لشركات أجنبية تحت بند التجارة في الحسابات القومية أو في ميزان المدفوعات، ما يعني ضمناً أن جمع البيانات المتعلقة بها ينبغي أن يكون منفصلا. وقد طُرِح في التسعينيات مفهوم "تجارة فروع الشركات الأجنبية

في الخدمات" لسدّ تلك الثغرة، لكنّ التقدّم المُحرز على هذه الجبهة ما زال محدوداً. وكانت الولايات المتحدة في طليعة الدول التي قادت تلك الجهود وهي تجمع بيانات عالية الجودة نسبياً. وتشير بياناتها أنّ ترسيخ الوجود التجاري للشركات الأمريكية (طريقة الإمداد 3) هو القناة الأهمّ لتصدير خدماتها. ففي عام 2005، بلغت مبيعات فروع الشركات الأجنبية الأمريكية حوالي 530 مليار دولار، أيّ بزيادة 50 في المائة تقريباً عن مجموع صادرات الخدمات عبر الحدود، البالغة قيمتها المسجّلة في ميزان المدفوعات نحو 360 مليار دولار (Hoekman and Kostecki, 2009).

وفيما يتعلق بالخدمات، ينبع جزء من أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر من أنه يساعد في التغلب على أعباء القرب الجغرافي التي لا تزال تواجهها معظم تلك الخدمات، أي الأعباء المتعلقة بواقع أن معظم الخدمات لا يمكن تخزينها ويتطلب تبادلها وجود المستهلكين والموردين فعلياً على مسافة قريبة بعضهم من بعض. وبالإضافة إلى ذلك، يشكّل الاستثمار الأجنبي المباشر، بالنسبة للخدمات ولإنتاج السلع، ممرّاً هاماً للحصول على المهارات التقنية والتكنولوجيا وأفضل الممارسات في مختلف القطاعات. وفي أحيان كثيرة، يؤدّي التنافس في السوق إلى إنتاج باقة واسعة من الخدمات العالية الجودة والفعّالة من حيث كلفتها للأسر المعيشية وللشركات. وكما هو مبيّن في الفصل 3، فإنّ اشتداد المنافسة في أسواق الخدمات والوصول إلى مجموعة أوسع من الخدمات المتمايزة يفضيان حكماً إلى زيادة إنتاجية الشركات المحلية وقدرتها التنافسية، ويعتمد مدى مكاسبها على كثافة استخدامها الخدمات كمدخلات، إذ يفترض أن تستفيد بشكل أكبر الشركات التي تستخدم الخدمات استخداماً كثيفاً نسبياً. وقد يقود هذا الوضع حتى إلى تعزيز قدرة الشركات المحلية على المنافسة في أسواق جديدة بعد أن تكون قد استفادت من تحسين فرص حصولها على خدمات عالية الجودة و/أو فعّالة الكلفة.

المنهجية والبيانات

نظراً لشحّ الأدلة التجريبية عن العوامل المحدِّدَة للاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان العربية، لا سيّما في قطاع الخدمات، يعرض هذا القسم تحليلاً جديداً يستخدم أدوات الاقتصاد القياسي أُجري لدراسة الرابط القائم بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والقيود المفروضة على تجارة الخدمات، بغية تحديد ما يميّز البلدان العربية عن سواها من حيث العوامل المحدِّدَة للاستثمار الأجنبي المباشر وتقدير كمية الآثار المحتملة على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة إذا ما ارتأت البلدان العربية الشروع في تحرير تجارة الخدمات. ويعرض الإطار 5 النَهج والمنهجية.

تُحتسب التقديرات باستخدام المربّعات الصغرى العادية ومقدّر بواسون لشبه الأرجحية الكبرى، ما يوفر تحققاً من متانة النتائج. فمن جهة، يستخدم مقدّر المربعات الصغرى العادية على نطاق واسع في الأدبيات لتقدير معادلات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ورصيده، فيما يستخدم مقدّر بواسون لشبه الأرجحية الكبرى بتزايد لتقدير معادلات الجاذبية، إذ أنه يجعل بالإمكان الاستفادة من المعلومات المتضمنة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر التي تبلغ قيمتها صفراً. كذلك يعدّل النموذج المقدّر أيضاً تعديلاً طفيفاً تبعاً للمقدِّر المعتمَد. والمتغيّر التابع هو لوغاريتم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عندما يستخدم مقدِّر المربعات الصغرى العادية بينما يُستخدَم مستوى تدفقات الاستثمار المباشر مع مقدِّر بواسون لشبه الأرجحية الكبرى.

الإطار 5. تحليل باستخدام أدوات الاقتصاد القياسي: النَهج والمنهجية

يُتّبع إجراء ذو مرحلتين للإجابة على الأسئلة موضع الاهتمام. تشمل المرحلة الأولى تقدير تأثير القيود على تجارة الخدمات، وفق مقياس مؤشّر تقييد تجارة الخدمات الذي وضعته دراسة Borchert, Gootiiz and Mattoo (2012) لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الخدمات، مستخدمة نموذج جاذبية، على غرار ما فعلت دراسة Kleinert and Toubal (2010). أمّا الخطوة الثانية فتقيس تأثير أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر (لا التدفقات الداخلة) في قطاع الخدمات على صادرات السلع والخدمات من خلال تقدير نموذج جاذبية في التجارة. وتنفّذ المرحلتان كل على حدة نظراً لمتطلبات البيانات والمنهجية المستخدمة.

يُحدَّد نموذج الجاذبية للتدفقات الثنائية في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر بطريقةٍ تتيح لنا ضبط مجموعة عوامل خاصة بكلّ بلد وكلّ قطاع. وفي حين أن المتغير الرئيسي موضع الاهتمام هو مؤشّر تقييد تجارة الخدمات الذي يُبرِز مدى تكامل السوق بين البلدين، يشمل النموذج أيضاً متغيّرات جاذبية قياسية، كأحجام الاقتصادات المشمولة بتعاملات الاستثمار الأجنبي المباشر والمسافات الجغرافية الفعلية. كذلك يتضمن نموذج موسّع متغيّرات ضبط إضافية، كالحدود المشتركة واللغة المشتركة والمستعمِر المشترك. كما أن النموذج المقدّر للصادرات هو أيضاً معادلة جاذبية، وهو يشبه إلى حد كبير مواصفات الاستثمار الأجنبي في المرحلة الأولى. وبشكل مختلف عن معادلة الاستثمار الأجنبي المباشر، يفترض في تقديرات المرحلة الثانية أن تكون الصادرات دالّة function لرصيد الاستثمار الأجنبي المباشر، ومُتّجهاً vector يتشكل من الحواجز الجمركية المفروضة على التجارة، إلى جانب المتغيّرات القياسية للجاذبية.

وفي المرحلتين، تتيح النماذجُ المقدرّة تكييف المتغيّرات لأخذ الصدمات العالمية المشتركة بالاعتبار، من خلال ضبط: (أ) التأثيرات الثابتة زمنياً التي تتغيّر مع مرور الوقت وتكون مشتركة بين جميع البلدان؛ و(ب) العوامل الخاصة بالبلد والبلد المضيف، وذلك بالنسبة للبلد المضيف بواسطة إدراج عوامل غير متغيّرة مع الزمن، وجوانب ثابتة للبلد والبلد المضيف لم تؤخذ في الحسبان بين المتغيّرات التي من نوع الجاذبية والعوامل الخصوصية غير الملحوظة.

هناك مسألة مثيرة للاهتمام يجدر استكشافها هي ما إذا كانت الدول العربية تختلف منهجياً عن بقية العالم من حيث العلاقة بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والقيود على تجارة للخدمات. ولتقييم هذا الاحتمال، أدرج في النموذج متغيّر دمية يشير إلى أنّ بلد المقصد هو من المنطقة العربية وأدرجت أيضاً تفاعلات هذا المتغيّر الدمية مع مقياسي تقييد تجارة الخدمات (مؤشّر تقييد تجارة الخدمات ومؤشّر ممارسة الأعمال التجارية).

يستغل التحليل مجموعة بيانات غير متوازنة تشمل كافة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر المعلَن عنها بين البلدان في جميع أنحاء العالم على مدى الفترة 2003-2016 (ما مجموعه 6630 من أزواج بلدان كانت لديها تعاملات استثمار أجنبي مباشر في الصناعات التحويلية أو الخدمات). وتغطي بيانات تعاملات الاستثمار المباشر الثنائية، للقطاعات على مستوى الرقمين في تصنيف الصناعات، عدد مشاريع الاستثمار لأجنبي المباشر والقيمة الإجمالية للنفقات الرأسمالية وعدد الوظائف المستحدثة.

تُستكمَل تلك البيانات ببيانات عن تدفقات التجارة الثنائية في المنتجات الزراعية والتعدين والصناعات التحويلية؛ ومؤشّر تقييد التجارة في الخدمات، والناتج المحلي الإجمالي؛ والناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد؛ وحصة قطاعات الخدمات في الناتج

المحلي الإجمالي والعمالة؛ والعضوية في اتفاقات تجارية إقليمية. وتُستكمَل ببيانات عن متغيّرات مستخدمة عموماً لتقدير نموذج الجاذبية المعياري، بما في ذلك المسافة واللغة المشتركة وروابط التجاور والروابط الاستعمارية. (أنظر الجدول AIII.1 للاطلاع على القائمة الكاملة للمتغيّرات).

بما أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الثنائية تميل إلى أن تكون متكتلة وعرضة للتقلبات، بينما، في الوقت ذاته، تساهم عادةً في النمو الاقتصادي والتجارة الدولية في دورة الحياة الكاملة لرأس المال المتشكل، تحاول الدراسة بناء رصيد تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الخدمات فيما يتعلق ببلدان المقصد منذ عام 2003 لاستطلاع آثار هذا الرصيد في قطاعَيْ الخدمات والصناعات التحويلية على الأداء التجاري لهذه البلدان. وتفترض الدراسة في بناء رصيد تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الخدمات أن معدل الاستهلاك السنوي يبلغ 8 في المائة. ويعكس ذلك التقدّم السريع في المحتوى التكنولوجي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، على الأخص في قطاع الخدمات.

تستعين الدراسة بمؤشّر تقييد تجارة الخدمات (Borchert, Gootiiz and Mattoo, 2014) باعتباره المقياس الرئيسي للحواجز أمام تجارة الخدمات (أنظر الفصل 3 للاطّلاع على مزيدٍ من التفاصيل). لكنّ هذا المؤشّر متوفر لسنة واحدة لا غير (حوالي عام 2010 بالنسبة لمعظم البلدان)، ما يشير إلى أنه قد لا يعكس البيئة السياساتية الراهنة. ولمعالجة هذا الوضع جزئياً، تُستخدم مؤشرات البنك الدولي لممارسة الأعمال التجارية أيضاً كبديل عن مؤشّر التقييد في منظومة السياسات المتعلقة بتجارة الخدمات.

وقد استُخلصت البيانات المتعلقة بتجارة الخدمات الثنائية من بيانات البنك الدولي عن تجارة الخدمات التي تغطّي المبادلات التجارية الثنائية السنوية بين البلدان للقطاعات على مستوى الرقمين في تصنيف الصناعات للفترة ما بين 2005 و2016. وتتناول تلك البيانات طريقتين من طرائق إمداد تجارة الخدمات، وهما طريقة 1 (الخدمات المقدّمة عبر الحدود ومن بلدٍ إلى آخر، كخدمات البرمجيات المقدّمة عبر البريد الإلكتروني إلى بلد آخر)، والطريقة 2 (الاستهلاك في الخارج – الخدمات المقدّمة ضمن أراضي بلد إلى مستهلكي بلدٍ آخر، كخدمات التعليم المقدّمة في بلد آخر). ولكنّ لمعظم البلدان العربية، لا تتضمّن قاعدة البيانات هذه سوى بيانات عن التبادل التجاري في الخدمات بين البلدان العربية وباقي دول العالم إجمالاً، لا عن التبادل التجاري في الخدمات بين دول عربية مفردة وبلدان أخرى مفردة.

وباستخدام قاعدة البيانات العائدة لنظام الحلّ التجاري العالمي المتكامل، استخلصت الدراسة الحالية بيانات عن قيمة التجارة الثنائية في قطاعات الزراعة والتعدين والصناعات التحويلية للأعوام 2003 و2016. وستُستخدم هذه القيم للتحقّق ممّا إذا كان الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الخدمات في بلدان المقصد يسهّل صادرات منتجات هذه البلدان في قطاعات الزراعة والتعدين والصناعات التحويلية.

ولالتقاط آثار الاتفاقات التجارية الإقليمية على الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاعات الخدمات، تستعين الدراسة بما جمعته دراسة Egger and Larch, 2008[18]. وتتناول هذه البيانات أربع فئات من تلك الاتفاقات مختلفة (لكنها ليست غير متراكبة): اتفاقات التجارة الحرة، والاتحادات الجمركية، واتفاقات التكامل الاقتصادي، واتفاقات النطاق الجزئي التي تغطي فقط مجموعة مختارة من المنتجات. أما البيانات المتعلقة بباقي متغيّرات الجاذبية المعيارية، بما في ذلك المسافات الثنائية والمتغيّرات الدمية التي تمثل اللغة المشتركة والمجاوَرة والماضي

الكولونيالي، فكلها مستمدّة من بيانات المركز الدولي للدراسات المستقبلية والمعلومات، فيما استُخلصت من بيانات البنك الدولي World Bank, 2017a البيانات عن الناتج المحلي الإجمالي وحصّة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالدولار الأمريكي الثابت لبلدان المصدر والمقصد. كما استُخلصت من بيانات من البنك الدولي أيضاً البيانات عن مستوى الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الخدمات في بلد المقصد وعن الفجوة بين بلدان المقصد والمصدر على صعيد تطوير قطاعات الخدمات World Bank, 2017a.

وفيما يتعلق بالروابط على المستوى العام الإجمالي بين الاستثمار الأجنبي المباشر والقيود التجارية في قطاع الخدمات، فإن التقديرات متماشية مع الأدبيات المنشورة ومعقولة نظرياً (الجدولان AIII.2 وAIII.3) أولاً، متغيّرات الجاذبية المعيارية عوامل هامة محدِّدة للاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الخدمات، ولها الإشارات (موجب، سالب) المتوقعة. فعلى سبيل المثال، الناتج المحلي الإجمالي لبلدان المقصد والمصدر على السواء عامل إيجابي هام محدِّد لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى قطاع الخدمات، فيما المسافة الفعلية بين بلدان المقصد والمصدر عائق كبير أمام تلك التدفقات. كذلك فإن الروابط الثقافية (المُشار إليها بمتغيّرات دمية تمثل اللغة المشتركة والماضي الكولونيالي) تسهم بدورها إيجاباً في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى قطاع الخدمات. أما الأدلة على أثر الاتفاقات التجارية الإقليمية فمختلطة، فمن بين متغيّرات الفئات الأربعة، وحدها مُعامِلات الثقافة هي السالبة وذات دلالة إحصائية دوماً عبر مختلف المواصفات. وأمّا فيما يتعلّق بالعوائق أمام التجارة في الخدمات، فيبرز استنتاجان اثنان. أولاً، تبيّن أنّ مُعامِل مؤشر البنك الدولي لممارسة الأعمال التجارية موجب وذو دلالة إحصائية عبر مختلف المواصفات بغض النظر عن المقدِّر المعتمَد، ما يشير إلى أنّ البيئة المؤاتية لممارسة الأعمال تسهّل التدفقات من الاستثمار الأجنبي المباشر. وتدل النتائج أنّ تحسناً مقداره 10 في المائة في نسبة عبء ديون بلد المقصد سيؤدي إلى زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى قطاع الخدمات بنسبة تتراوح بين 7 و9 في المائة. ثانياً، تكشف الدراسة أنّ مُعامِلات مؤشّر تقييد تجارة الخدمات لطريقة الإمداد 3 من تجارة الخدمات (تقديم الخدمات من خلال الوجود التجاري) سالبة وذات دلالة إحصائية في مختلف التقديرات، ما يشير إلى أنّ السياسات التمييزية المُعيقة للإمداد بالخدمات من خلال التواجد التجاري تعيق تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى قطاع الخدمات. أما المقياسان الآخران لمؤشرات تقييد تجارة الخدمات فلا دلالة إحصائية ذات شأن لهما في مختلف التقديرات.

تبيّن أيضاً أنّ كلاً من الفجوة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والفجوة في حصة قطاع الخدمات من هذا الناتج بين بلدان المصدر وبلدان المقصد محدّد موجب وذو دلالة إحصائية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى قطاع الخدمات، ما يشير إلى أنّ البلدان التي وصلت درجة عالية على سلم التنمية الاقتصادية تميل إلى الاستثمار في بلدان المقصد الأدنى منها مرتبةً على هذا السلّم.

وفي محاولةٍ إضافية للتحقق من متانة النموذج الإحصائي، أُعيد التقدير بحصر العيّنة ببلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، باعتبارها بلدان المصدر للاستثمار الأجنبي المباشر (بدلاً من شمل كافة البلدان مأخوذة كل زوجين اثنين). فلوحظ أنّ النتائج من العيّنة الكاملة تبقى سارية إلى حدّ كبير. وبوجه خاص، تؤكّد النتائج أنّ من شأن ارتفاع سقف القيود على تجارة الخدمات في بلدان المقصد في طريقة الإمداد 3 تقليص تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة من بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، فيما تسهم البيئة المؤاتية لقطاع الأعمال في بلدان المقصد في زيادة حجم هذه التدفقات. وتؤكد النتائج أيضاً أنّ المستثمرين من

بلدان المنظمة يستجيبون بالطريقة ذاتها للقيود المفروضة على تجارة الخدمات ومدى ملاءمة بيئة الأعمال في البلدان العربية كما في البلدان غير العربية. وهناك نتيجة مختلفة عن نتائج العيّنة الكاملة هي أنّ مُعامل المتغيّر الدمية الذي يمثل اتفاقات النطاق الجزئي موجب وذو دلالة إحصائية، ما يشير إلى أنّ إبرام هذا الاتفاق مع بلدان المنظمة يؤثّر إيجاباً على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة من تلك البلدان.

وإذا ما انتقلنا إلى الروابط القائمة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والقيود المفروضة على التجارة في القطاعات الفرعية للخدمات، نجد نتائج جديرة بالاهتمام في أربعةٍ من القطاعات الفرعية قيد البحث، وهي الأعمال التجارية والاتصالات السلكية واللاسلكية والخدمات المالية وخدمات النقل. ففي تظل متغيّرات نموذج الجاذبية المعياري، كالناتج المحلي الإجمالي لبلدان المقصد والمصدر والمسافات الفعلية بينها، تشكّل عوامل هامة محدِّدة للاستثمار الأجنبي المباشر في القطاعات الفرعية الأربعة للخدمات (كما الحال في الخدمات الشاملة)، يميل أثر مؤشّر تقييد تجارة الخدمات وأثر البيئة المؤاتية للأعمال على الاستثمار الأجنبي المباشر إلى التفاوت فيما بين القطاعات الفرعية المختلفة.

فقد تبيّن في قطاع الخدمات المالية أنّ مُعامِلي مؤشّر تقييد تجارة الخدمات في الطريقتين 1 و3 سالبان ولهما دلالة إحصائية، ما يشير إلى أنّ السياسات المقيّدة للتجارة في الخدمات تؤثّر سلباً على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (الجدول AIII.5). كما تبيّن أنّ مُعامل المتغيّر الدمية لدول المنطقة العربية سالب وذو دلالة وإحصائية، ما يشير إلى أنّ الدول العربية تميل إلى جذب قدر أقل من الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الخدمات المالية، على افتراض ثبات العوامل الأخرى. لكنّ اللافت أنّ نتيجة مؤشّر ممارسة الأعمال التجارية بدت على علاقة سالبة مع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى قطاع الخدمات المالية؛ ما يخالف كافة التوقعات ويستدعي المزيد من الدراسة.

وفي قطاع الخدمات التجارية، من بين المقاييس الثلاثة المحددة لقيود التجارة في الخدمات، وُجِد أن مؤشّر تقييد تجارة الخدمات لطريقة الإمداد 3 هو وحده الذي له دلالة إحصائية في مختلف المواصفات (الجدول AIII.4). كما تبيّن أيضاً أنه ليس هناك ترابط إحصائي كبير بين مؤشّر ممارسة الأعمال التجارية وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، ما يشير إلى أنّ القيود المفروضة على ترسيخ التواجد التجاري هي وحدها التي تؤثّر على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الخدمات التجارية.

وفي قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية، ليست لمقياس القيود على تجارة الخدمات ولا لمؤشّر ممارسة الأعمال التجارية دلالة إحصائية. وبالمقابل، يتّضح أنّ التفاوت بين بلدان المصدر وبلدان المقصد من حيث حصة قطاعات الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي عامل ذو دلالة إحصائية محدِّد للاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع المذكور. كما يتبيّن أنّ مُعامل المتغيّر الدمية للدول العربية سالب وذو دلالة إحصائية، ما يشير إلى أنّ هذه الدول تميل إلى جذب قدر أقل من الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع خدمات الاتصالات، على افتراض ثبات العوامل الأخرى. وبالإضافة إلى ذلك، فإن وجود اتفاق تكامل اقتصادي مع البلد العضو في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي يميل إلى اجتذاب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من ذلك البلد إلى قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية.

وفي قطاع خدمات النقل، يتبيّن أن مؤشّر تقييد تجارة الخدمات الإجمالي وفي طريقة

الإمداد 3 سالبان ولهما دلالة إحصائية، ما يشير إلى أنّ ارتفاع سقف القيود على تلك التجارة، وفي الطريقة 3 تحديداً، يقيّد الاستثمار الأجنبي المباشر في هذا القطاع. وتشير النتائج أيضاً أنّ البلدان العربية تميل إلى جذب قدر أقلّ من الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع خدمات النقل، على افتراض ثبات العوامل الأخرى.

أخيراً، ينتقل التحليل إلى تحديد الروابط القائمة بين صادرات البضائع والاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الخدمات، وهي من أبرز المبررات التي تفسّر كيف أن رفع القيود عن قطاعات الخدمات قد يدفع صادرات السلع عبر سلاسل القيمة العالمية، فيدرس تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الخدمات على صادرات بلدان المقصد من السلع، دون التوسّع لشمل صادرات الخدمات نظراً لمحدودية البيانات المتوافرة. ولالتقاط حجم تأثير التدفقات الواردة من الاستثمار الأجنبي المباشر على صادرات بلدان المقصد من السلع، فضلاً عن التكنولوجيا والمعارف التي ينطوي عليها هذا الاستثمار، بُنيت أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر لعام 2016، باستخدام التدفقات الواردة منذ عام 2003 مع افتراض معدل استهلاك قدره 10 في المائة سنوياً.

تبرز من نتائج التقديرات عدة نقاط معقولة نظرياً وتؤكّد في معظمها على ما ورد في الأدبيات السابقة. فقد تبيّن أنّ للمتغيّرات المعيارية للجاذبية التجارية، كمستويات الدخل في بلدان المصدر والمقصد والمسافة الفعلية بين المجموعات الثنائية للبلدان دلالات إحصائية لها الإشارات (موجب/سالب) المتوقّعة. ووُجد أنّ مُعامِلات كافة المتغيّرات الدمية للاتفاقات التجارية الإقليمية جاءت موجبة وذات دلالة إحصائية، ما يشير إلى أنّ تلك الاتفاقات تيسّر صادرات البضائع. وثبت أن لتأثير الاتحادات الجمركية أهمية خاصة، إذ تشير النتائج إلى أن الانضمام إلى اتحاد جمركي يميل إلى الإسهام في زيادة صادرات السلع بنحو 60 في المائة.

ولاحظ التحليل أيضاً وجود علاقة سالبة وذات دلالة إحصائية بين متوسط معدلات التعرفات المطبّقة في بلدان المصدر والمقصد وبين صادرات السلع، ما يعني أنّ ارتفاع معدلات التعرفات يميل إلى الحدّ من صادرات البضائع. كما وجد أنّ مُعامِلات أرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة من البلدان المصدر منذ عام 2003 موجبة وذات دلالة إحصائية، ما يشير إلى أنّ تلك الأرصدة تسهم إيجاباً في صادرات السلع من بلدان المقصد إلى البلدان مصدر الاستثمار. غير أنه ليس لتأثير مجموع أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات الثنائية للسلع أيّ دلالة إحصائية.

وتجدر الإشارة إلى أنّ مُعامِلات أرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة من بلدان المصدر إلى قطاع الخدمات تفوق باستمرار مُعامِلات أرصدة الاستثمارات الواردة إلى قطاع الصناعات التحويلية عبر المواصفات جميعاً، ما يشير إلى أنّ تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى قطاع الخدمات تسهم مساهمة أكبر في صادرات السلع. وهذه نتيجة مثيرة للاهتمام تؤكّد على قوة دور الخدمات في خفض تكاليف التعاملات التجارية بتيسير تبادل المدخلات والمنتجات زمانياً ومكانياً، فضلاً عن تنامي حصة الخدمات المتضمنة في إنتاج السلع وتجارتها.

أخيراً، تميل البلدان العربية إلى تصدير منتجات من البضائع أقل، حسبما يُلاحَظ من مُعامل المتغّير الدمية السالب للبلد العربي. وبالمقابل، يتبيّن أنّ مُعامِل بند التفاعل بين المتغيّر الدمية للبلد العربي ورصيد الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الخدمات موجب وذو دلالة إحصائية، ما يعني أنّ هذا الرصيد في البلدان العربية يسهم أكثر مما تسهم صادرات البضائع، على افتراض ثبات العوامل الأخرى.

جيم. تحرير التجارة في الخدمات وأهداف التنمية المستدامة

تشكّل التجارة في الخدمات ركيزة أساسية للتجارة العالمية اليوم ويمكن أن تكون حجر الزاوية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بل إنها ربما تلعب دوراً أكثر أهمية من تجارة السلع. وتضمّ أنشطة الخدمات، المشمولة بالاتفاق العام حول التجارة في الخدمات، الذي دخل حيّز التنفيذ عام 1995، ما يلي: خدمات قطاع الأعمال، والاتصالات، وخدمات البناء والتوزيع، والتعليم، والخدمات البيئية والمالية، والخدمات الصحية والاجتماعية، والخدمات المتعلقة بالسياحة والسفر، والخدمات الترفيهية والثقافية والرياضية، فضلاً عن خدمات النقل. فمثلاً، في ظلّ هذا الاتفاق، قد يؤدّي الشقّ المتعلق بتجارة الخدمات الذي يشجّع السياحة المستدامة، دوراً بارزاً في تحقيق أهداف التنمية المستدامة 8 و12 و14 (وهي على التوالي العمل اللائق ونمو الاقتصاد؛ الاستهلاك والإنتاج المسؤولان؛ الحياة تحت المياه). وتشكّل الخدمات ثلثَيْ الناتج المحلي الإجمالي العالمي، ولكن خمس القيمة الإجمالية للتجارة العالمية فقط، ما يشير إلى وجود احتمالات لنمو تجارة الخدمات بشكل هائل في عصر التكنولوجيا الرقمية، إذ يصبح المزيد من الخدمات أقل فأقل تأثراً بقيود المسافة الفعلية بين المنتج والمستهلك. ويقدم (Mattoo and others, 2007) أدلة على أنّ تحرير تجارة الخدمات أقوى تأثيراً على النمو الاقتصادي (الهدف 8) من تحرير تجارة السلع (المتحررة نسبياً أصلاً). ويعود ذلك إلى سهولة حركة عوامل الإنتاج (رأس المال/اليد العاملة) في تجارة الخدمات، وهي ميزة ينفرد بها هذا القطاع، أيضاً إلى أنّ تحرير قطاع الخدمات كثيراً ما يتضمن جلب استثمارات أجنبية مباشرة ونقل التكنولوجيا ذات الصلة. وبالإضافة إلى ذلك، قد تؤدّي التجارة في الخدمات التعليمية دوراً رئيسياً في تحقيق الهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة (التعليم الجيد)، إذ تضمن زيادة فرص حصول الأشخاص على تعليم أفضل نوعيةً و/أو أقل كلفة. ومن شأن ذلك أن يؤثّر إيجاباً بالطبع على أهداف التنمية المستدامة الأخرى، بما في ذلك هدفا التنمية المستدامة 1 (القضاء على الفقر) و4. كذلك قد يقوم الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات بدور بارز في وضع السياسات والأطر الإدارية المناسبة لتعزيز جهود فتح الأسواق، دعماً لهدف التنمية المستدامة 4. وتبعاً لمؤشّر أهداف التنمية المستدامة لعام 2017 وتقرير "لوحات المعلومات" (Bertelsmann Stiftung and Sustainable Development Solutions Network, 2017)، تقع البلدان العربية في المراتب الوسطى، وتحتلّ تونس أعلى المراتب، 65 من بين 157 بلداً تشملها العيّنة، بينما جاء تصنيف موريتانيا واليمن والسودان في أسفل المراتب. ويرى التقرير، في ضوء مَواطن الضعف والتحديات المعروفة، أنّ منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يجب أن تعطي الأولوية لتحقيق هدفي التنمية المستدامة 2 و6 (وهما على التوالي، توفير الأمن الغذائي وتعزيز الزراعة المستدامة؛ والإدارة المستدامة لموارد المياه).

وبالإضافة إلى ذلك، باتت قضايا المساواة بين الجنسين والبطالة والعمل على مواجهة التغيّر المناخي في عِداد المجالات الملحّة التي يتعين إحراز تقدّم فيها. وقد تسهم التجارة في الخدمات في تخفيف بعض هذه الضغوط، إذ تشجع حركة اليد العاملة فتحسّن فرص العثور على عمل، وتيسّر أيضاً توزيع التكنولوجيا المراعية للبيئة. كما قد تسهم أيضاً في تدعيم تمكين المرأة، إذ أنها قد توسع الخدمات التي تهيمن عليها النساء في كثير من البلدان العربية (وبلدان أخرى).

وقد تساعد التجارة في الخدمات أيضاً على تحسين مستوى الصحة، مع عولمة خدمات الرعاية الصحية، كما تنعكس في تنامي حركة العاملين والمستهلكين

عبر الحدود. ويعني تحرير التجارة في الخدمات أن سكّان بلدان نامية تعاني ضعف صناعة الرعاية الصحية يمكن أن يستفيدوا من المنتجات والخدمات المبتكرة المقدّمة في بلدان أخرى. ويتوقّف ذلك أيضاً على وجود بيئة تنظيمية مؤاتيه عادلة، فضلاً عن سياسات حكومية توفر فرصاً للحصول على خدمات صحية متكافئة. وقد تتحسّن أيضاً المنظومة الصحية المحلية في أقلّ البلدان العربية نمواً إلى حدّ كبير بفضل الآثار غير المباشرة لتجارة الخدمات، ما يسهم في تحقيق الهدف 3 من أهداف التنمية المستدامة (الصحة الجيدة والرفاه).

يقدّم القسم التالي تحليلاً أكثر تفصيلاً للآثار المحتملة لتعزيز التجارة في الخدمات والإنجازات المتحققة على مستوى أهداف التنمية المستدامة المختارة، غير أنه لا يتناول مباشرةً المتغيّرات المستهدفة في كل هدف، بل يقدّم تقييماً أولياً يشير إلى التأثيرات المحتملة على بعض الأبعاد الهامة لهذه الأهداف.

1. تحرير التجارة في الخدمات والمساواة بين الجنسين

حسب تقديرات منظمة العمل الدولية لعام 2016، تبلغ نسبة مشاركة الإناث في القوى العاملة في المنطقة العربية 23 في المائة مقابل 75 في المائة للذكور، ويبلغ معدل البطالة لدى الإناث أكثر من ضعف معدلها لدى الذكور، 20 في المائة مقابل 9 في المائة[19]. وتعكس هذه البيانات التفاوت بين الجنسين في سوق العمل. ومن جهة أخرى، تشارك النساء العربيات إلى حدّ كبير في القطاعات غير النظامية وغير المدفوعة الأجر التي لا تُؤخَذ عادةً في الحسبان في الأرقام الرسمية.

وبالنسبة للمنطقة العربية، تجدر الإشارة إلى أهمية عمل المرأة في قطاع الخدمات، نظراً إلى مساهمته الهامة في الناتج المحلي الإجمالي والتجارة (الفصل 3). ولعلّ التقبّل الثقافي لعمل المرأة في هذا القطاع أكثر مما في القطاعات الأخرى يفسّر جزئياً الدور الهام الذي تؤديه المرأة فيه. أمّا القطاعات الخدماتية الرئيسية التي تحظى بمساهمة كبيرة من الإناث فتشمل الخدمات التربوية والتعليمية (في دول مجلس التعاون الخليجي بوجه خاص)، بالإضافة إلى الخدمات الإدارية والمكتبية والخدمات الاجتماعية وخدمات الرعاية الاجتماعية (الرعاية الصحية والتمريض) في مختلف أنحاء المنطقة (ESCWA, 2017). من ناحية أخرى، الخدمات مصدر هام لتوظيف المرأة؛ إذ يتبيّن مثلاً، وفق آخر البيانات، أنّ حصة الإناث العاملات في قطاع الخدمات تبلغ 85 في المائة في لبنان و52 في المائة في الإمارات العربية المتحدة[20].

وفقاً لنموذج هيكشر-أوهلين Heckscher–Ohlin، يمكن للمرأة أن تستفيد من التجارة أكثر إذا ما بدأت البلدان بتصدير السلع أو الخدمات التي يعتمد إنتاجها بكثافة على اليد العاملة النسائية[21]. من جهة أخرى، يذهب Becker, 1971 إلى أن المرأة تستفيد من التوسّع التجاري أياً كانت هيكلية الصادرات الناشئة عنه، إذ أن التجارة تعزّز المنافسة وتشجّع الشركات على خفض التكاليف المرتبطة بالممارسات التمييزية ضد المرأة العاملة[22]. وفي الحالتين كلتيهما، يتوقّع أن تكون لزيادة التجارة في الخدمات انعكاسات إيجابية على النساء العاملات في هذا القطاع، وعلى الوافدات المحتملات إليه.

يرى البعض، بوجه عام، أنّ الطريقتين 1 و4 من طرائق إمداد تجارة الخدمات توفران للبلدان النامية أقصى فرص تعزيز الرفاه العام والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة اجتماعياً واقتصادياً[23]. وتشير اتجاهات الأجور في مختلف قطاعات الخدمات أن التفاوت بين الأجور يتقلص كلما ارتفعت مستويات تعليم الإناث. غير أن من الملفت ملاحظة أنّ متوسط الأجر الذي تحصل عليه الإناث في تونس والجمهورية

العربية السورية بين خريجي الجامعات والأعلى مرتبةً لا يتجاوز 80 في المائة من متوسط أجر الذكور ممن هم على المستوى التعليمي ذاته (Chemingui and Thabet, 2011). وفي مصر، يقل متوسط الدخل الذي تجنيه المرأة عن ثلث دخل الرجل. هذا فضلاً عن أنّ معدلات الفروق بين الأجور ترتفع في المناطق الريفية في بلدان من مثل مصر وتونس والمغرب والجمهورية العربية السورية. ويعني ذلك كله أن تنامي إنتاج الخدمات وفرص العمل، على افتراض أن يواكب ذلك تزايد فرص عمل المرأة، سيعود بالخير على الذكور أكثر مما على الإناث من حيث فاتورة الأجور.

تشدّد المادتان الرابعة والتاسعة عشرة من الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات على أهمية أن تستغلّ البلدان النامية ميزتها النسبية في القطاعات الكثيفة العمالة، لتوسيع مشاركتها في التجارة الدولية للخدمات. وتحمل طريقة الإمداد 4 (حركة الأشخاص الطبيعيين) أيضاً خصوصية واضحة للجنسين في قطاعات معيّنة. فمن خلالها، قد تُتاح للعمّال في البلدان النامية فرصة الحصول على عمل لقاء أجر جيد من خلال انتقالهم المؤقت وإعادة توزّعهم في الخارج لتقديم خدمات ثمّ إرسال تحويلات مالية إلى بلدانهم الأم. وتشير تقديرات البنك الدولي إلى أنّ التحويلات المالية السنوية الواردة من العمّال المؤقتين في الخارج بلغت عام 2015 في مصر نحو 20.4 مليار دولار أمريكي، يليها لبنان الذي تلقّى تحويلات مالية بقيمة 7.5 مليار دولار والأردن بقيمة 3.8 مليار دولار. وتُعدّ تلك البلدان أكثر البلدان هجرةً إلى الخارج في منطقة المشرق العربي، وقد شكّلت الإناث عام 2013 نحو 44.2 في المائة من مجموع مهاجريها (World Bank, 2016b). وهكذا فإن تعزيز المساواة بين الجنسين والحدّ من الفقر وتحقيق تنمية أكثر توازناً للمنطقة العربية عبر حركة الأشخاص خيار واعد. كذلك فإن توسيع التجارة في الخدمات سيدعّم تمكين المرأة، بتيسير حصولها على خدمات صحية وتعليمية أعلى جودةً هي بأمسّ الحاجة لها.

باستخدام نهج مضاعف مصفوفة المحاسبة الاجتماعية، يتبيّن أنّ زيادة ناتج ثلاثة قطاعات (المصارف والتأمين، والنقل والخدمات اللوجستية، والتوزيع) بنسبة 20 في المائة تؤثّر تأثيراً مباشراً إلى حدّ كبير على العمالة حسب الجنسين[24]. ويلاحظ أنّ المُضاعف الأعلى هو عمالة الذكور في قطاع النقل والخدمات اللوجستية، يليه قطاع الخدمات المصرفية والتأمين، وخدمات الاتصالات. لكنّ فرق مضاعفات العمالة بين الجنسين يتكيّف مرتبطاً بمدى الحصول على موارد أفضل من حيث التعليم والتدريب والتكنولوجيا والمعرفة. وفي الظروف الراهنة في بعض البلدان العربية، يُعتقد أنّ أعلى درجات التفاوت بين الجنسين في الحصول على تلك الخدمات هو أساساً في المناطق الريفية. ويتبين باستخدام نموذج التوازن العام القابل للحوسبة الدينامي في تحليل تجارة الخدمات (Chemingui and Thabet, 2014)، يُتوقع أن يحقق تحرير التجارة في قطاعَيْ الخدمات المالية والنقل في تونس مكاسب رفاه اجتماعي تعادل 1.5 نقطة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، بما في ذلك زيادةً قدرها 1.2 نقطة مئوية في رفاه الأسر المعيشية. غير أن معدلات البطالة ستنخفض لدى الرجال أكثر مما لدى النساء (مسجّلةً تراجعاً يُقدّر بـ 5 و3 نقاط مئوية على التوالي) على مدى خمس سنوات. ويرتبط السبب الرئيسي في ذلك بتأثير ارتفاع الكفاءة في قطاعات الخدمات، لا على صادرات هذه القطاعات فحسب بل على صادرات السلع أيضاً، التي ستستفيد كثيراً من انخفاض تكاليف التجارة والإنتاج، هي التي تسجّل نسباً أعلى من عمالة الذكور. وبالإضافة إلى ذلك، لن تستفيد المرأة من تحرير قطاعات الخدمات إلا إذا سمحت العادات والتقاليد الاجتماعية بتوسيع نطاق توظيفها وإذا توفرت إمدادات من النساء العاطلات عن العمل ممن يتمتعن بالمهارات المناسبة.

وعند النظر إلى الخدمات التجارية من منظور النوع الاجتماعي، من الأهمية بمكان النظر في قضايا من مثل تفاوت الأجور والعوائق التي تحول دون مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي، كالتوقعات الثقافية ومشاركة المرأة العربية في أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر مشاركة غير متناسبة.

ونظراً إلى ما لتحرير التجارة في الخدمات من تأثير قوي على الطلب على اليد العاملة النسائية، لا بد من تصميم الإصلاحات التجارية بحيث تؤدّي إلى زيادة مشاركة المرأة في القطاعات الإنتاجية ذات الإمكانات القوية، وفي مقدّمها قطاعات الخدمات التي تستخدم الإناث استخداماً كثيفاً. ومن الضروري أيضاً إيلاء اهتمام خاص للقطاعات غير النظامية التي توفّر للمرأة في المنطقة العربية احتمالات توظيف هائلة، وقد تحقق فوائد جمّة إذا ما اتخذت طابعاً نظامياً في ظل تزايد الانفتاح التجاري.

2. خفض الفقر وتوزيع الدخل

أثبت الخبراء الاقتصاديون أثباتاً قاطعاً إمكان أن تكون لتحرير التجارة تأثيرات قوية على إعادة توزيع الدخل. فمثلاً، وجدت دراسة Bussolo and Lecomte, 1999 أنّ خفض متوسط التعرفات الجمركية في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى من 40 إلى 10 في المائة سيتسبب بخسائر فعلية في الدخل تبلغ 35 في المائة لأرباب العمل في المدن و41 في المائة للمستفيدين من الريوع التجارية، فيما يرتفع دخل المزارعين بنسبة 20 في المائة. وقُدِّر صافي الربح الإجمالي للاقتصاد بنسبة 2.5 في المائة. ويجعل الصغر النسبي لمكاسب الكفاءة هذه مقارنةً بالآثار على إعادة توزيع الدخل تحرير التجارة تحدياً من المنظور السياسي. ويؤكّد هذا الاستنتاج نظرية Stolper-Samuelson المعهودة التي تفيد أنّ تحرير التجارة في الاقتصادات التي تتميّز بوفرة اليد العاملة وشحّ رأس المال تحقق مكاسب للعمّال على حساب أصحاب رؤوس الأموال (Winter 1999). وبما أنّ الفقراء يحتمل أن يكونوا كسبة أجور أكثر من أصحاب رأس المال، يفترض أن يعيد تحرير التجارة توزيع الدخل لصالح الفئات الأكثر فقراً بين السكان. وإذا كانت القيود التجارية تحمي القطاعات التي تعتمد بكثافة على اليد العاملة الماهرة، فإن إزالة تلك القيود ستفضي إلى تحوّل الدخل نحو العمّال غير المَهَرة، الذين هم بالطبع أكثر عرضةً للفقر. ويصبح المشهد أكثر تعقيداً حينما تكون الموارد الطبيعية ذات أهمية كعامل إنتاج إضافي. فعلى سبيل المثال، قد يُحدِث تحرير التجارة في بلدان أمريكا اللاتينية وأفريقيا في الواقع تحولاً في توزيع الإيرادات، حاجباً إياها عن فئة العمّال غير المَهرَة، من خلال توسيع صادرات بعض القطاعات التي تعتمد بكثافة على الموارد الطبيعية والعمالة الماهرة معاً (Chemingui and Thabet, 2008 and 2014). وبالإضافة إلى ذلك، تفترض النتيجة المعيارية توفر ظروف مثالية للمنافسة في جميع الأسواق؛ أما إذا كانت سوق العمل مجزّأة، فقد يحقق العمّال المحميون أو العالمون بالأمور مكاسب على حساب العمّال غير النظاميين والعاطلين عن العمل. ولهذا السبب، من الأهمية بمكانٍ مراعاة الفروق وتجزؤ سوق العمل لدى تحليل آثار سيناريوهات تحرير التجارة على مستوى الفقر وتوزيع الدخل.

من الواضح أن إصلاحات السياسات التجارية قد تفضي إلى مكاسب لبعض الأسر المعيشية فيما تتسبّب بخسائر لأخرى. وبالنظر إلى تنوّع الأسر المعيشية في أي اقتصاد، فإن الإصلاحات، وحتى الأكثر جاذبية منها، قد تولّد عادةً بعض الخاسرين، أقله في المدى المنظور. وهناك موقفٌ يؤيّد بكلّ بساطة قبول هذه المحصّلة في مجال الإنتاج إذا ما بدا ذلك ضرورياً للارتقاء بالاقتصاد إلى مستوى كفاءة وقدرة تنافسية أعلى، مع توخّي استخدام المكاسب المحصّلة لتعويض الخاسرين. أمّا النهج البديل فيقول بممانعة الإصلاحات التي تضرّ بأي مجموعة، خاصة إذا كانت فقيرة. وقد

يعتبر البعض أن في هذا النهج موقفاً متطرفاً، لكنّ هذا التوجّه ساد في عدّة حالات، كما تشير دراسة Harrison and Yin, 2000 أمّا في دراسة Richardson, 1995 فإن السؤال الفعلي الذي يطرح نفسه، والذي يُعيدنا إلى مسألة التعويضات الآنفة الذكر، هو ما إذا كان ينبغي تنفيذ الإصلاحات حينما تفوق فوائدها الإجمالية مجموع تكاليفها، أم فقط في الحالات التي يحصل فيها الخاسرون على تعويض كامل فعلياً.

هكذا، ينبغي أن يكون لتأثير الإصلاحات التجارية على إعادة توزيع الدخل دور هام في البحث عن أدوات يمكن استعمالها للتخفيف من تلك الأعباء.

وكان بعض الاقتصاديين قد استعان بمؤشرات إجمالية، مثل مستويات الأجور والعمالة أو القيمة المضافة في قطاعات مختلفة، لتقييم آثار الإصلاحات التجارية المختلفة على توزيع الدخل (Beyer, Rojas and Vergara, 1999; Harrison and Hansen, 1999). ولما كان هذا النهج يفشل في التقاط مزيج التأثيرات على أسر معيشية معيّنة وطريقة استجابتها للأسعار، عمد باحثون آخرون إلى وضع نماذج أكثر تفصيلاً تأخذ بالاعتبار الترابط بين أسواق العمل وأسعار السلع الزراعية الأساسية. فمثلاً، استخدم Ravallion, 1990 نموذج توازن جزئي لتفحص التغيّرات الطارئة على توزيع الرفاه الاجتماعي في المناطق الريفية في بنغلاديش بسبب تغيّر أسعار المواد الغذائية في إطار استجابة الأجور لتغيّرات أدخلت عليها. وقد اتبع في دراسة Levy and van Wijnbergen, 1992 نهج التوازن الجزئي وذلك لدى تحليل الآثار على دخل فئات مختلفة من المجموعات بعد تعديل معونات الدعم لإنتاج واستهلاك سلع زراعية؛ فيما استخدم اقتصاديون آخرون نماذج الاقتصاد القياسي لتحليل أثر التجارة على توزيع الدخل والفقر[25]. أما الاستنتاج العام من هذه الدراسات فهو أنّ البلدان النامية التي طبّقت نظماً تجارية أكثر انفتاحاً حققت معدلات نمو أعلى من تلك التي اتّبعت سياسات تقييدية. غير أن بعض البحوث النقدية يشير إلى أن العلاقة بين تحرير التجارة والنمو ضعيفة (Rodriguez and Rodrik, 2000; and Harrison and Hanson, 1999). وهناك توافق في الآراء أقوى على أنّ المشاركة في التجارة الدولية تشكّل عنصراً أساسياً لنمو الدخل السريع، مع أنّ هذا الهدف قد تحقق بدرجات تحرير للتجارة متفاوتة.

لتقييم التأثير التوزيعي للإصلاحات التجارية على الدخل في بلد معيّن، من الأهمية بمكانٍ فهم أنماط الاستهلاك والإنتاج السائدة والاستجابات السلوكية المتوقعة من الأسر المعيشية تجاه تغيّر الأسعار والدخل إثر تحرير التجارة. ويعني ذلك أن هناك حاجة إلى إطار يسمح بتحليل سلوك الأسر المعيشية في الماضي من خلال تحليل المسوح، وبالتزامن مع ذلك محاكاة ما سيكون عليه هذا السلوك في سياق إصلاحات سياساتية مستقبلية. وفي هذا الصدد، استناداً إلى صِيَغ موسّعة من نماذج التوازن العام القابل للحوسبة المصمّمة للبلدان العربية، وإلى النتائج المستخلَصة من دراسات وعمليات تقييم أخرى أجريت حديثاً (IFPRI, 2010 and UNDP 2011) قمنا بمحاكاة آثار سيناريوهات تحرير للتجارة في الخدمات بديلة على توزيع الدخل والفقر، ويتعلق التوسيع الرئيسي خدمةً لأغراض التحليل بإدراج وحدة مخصصة لتجارة الخدمات. (Chemingui, 2000a). وتكشف محاكاتان بديلتان لتحرير التجارة في قطاع النقل والخدمات المالية مع الاتحاد الأوروبي (اتفاق التجارة الحرة العميقة والشاملة) والدول العربية (منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى) عن اتجاهات مثيرة للاهتمام تؤكّد معظم الاستنتاجات الرئيسية من الأدبيات الأكثر تخصصاً عن التجارة والفقر.

يشير تحليلنا لحالة مصر أنّ الناتج المحلي الإجمالي سيرتفع بقدر هام في حال إدراج تجارة الخدمات ضمن اتفاقات التجارة الحرة العميقة والشاملة كما في منطقة

التجارة الحرة العربية الكبرى، مسجّلاً مكاسب تبلغ نحو 1 نقطة مئوية إضافية من الناتج المحلي الإجمالي على مدى السنوات العشر المقبلة. ولكن، على المستوى الجزئي، قد تتفاوت الآثار على الأسر المعيشية تبعاً لمناطق انتشارها (الأرياف مقابل المدن) وموقعها في هرمية الدخل. فيتأثّر المستهلكون سلباً من ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية في سياق زيادة حجم الصادرات، فيما يحقق المنتجون مكاسب من زيادة أسعار الإنتاج في القطاعات التنافسية وفي طليعتها قطاعا الزراعة والصناعات التحويلية. وفي الوقت نفسه، سيؤدي تعزيز التجارة في قطاعي الخدمات المالية والنقل إلى زيادة الصادرات واجتذاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ما سيؤدي إلى استيعاب الباحثين عن فرص عمل، لا سيما بين صفوف العمّال المَهَرة في القطاعات المدينية. وهكذا ستكون الآثار على صعيد الفقر متفاوتة. ففي سياق ارتفاع أجور العمّال المدينيين المَهَرة وتحسن عائدات المزارعين، بالأخص في الشرائح العشرية العليا، سيدفع إدماج تجارة الخدمات ضمن اتفاقات التجارة الحرة العميقة والشاملة ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بالتنمية البشرية، وذلك عامل قد يسهم في جعل توزيع الدخل أكثر تساوياً في المناطق المدينية والريفية معاً.

أمّا في المغرب، فيختلف الوضع بعض الشيء نظراً لأن البلد أكثر اندماجاً في سوق الخدمات الدولية من البلدان العربية الأخرى. ولذا يحتمل أن يكون المزيد من تحرير خدمات النقل والخدمات المالية هامشياً وكذلك تأثيره على الفقر وتوزيع الدخل. أما في تونس فالوضع مغاير نظراً لتأخر البلد عن ركب كثير من بلدان المنطقة العربية من حيث تحرير خدمات النقل والخدمات المالية. ويُظهِر تقييمنا أنّ الأثر المحتمل لتعزيز التجارة في هذين القطاعين الرئيسيين سيكون قفزة في الصادرات وفي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، ما سيسهم في استيعاب عاطلين عن العمل، وخاصة بين الفئات الأكثر مهارة. ومرة أخرى، ستكون آثار خفض الفقر على مستوى البلد ككل، ولكن الخفض الأكبر سيكون في المدن والمناطق المحيطة بها. ولن يكون انتقال المكاسب إلى الأسر المعيشية الريفية مباشراً، وقد يستغرق وقتاً أطول ومبادرات سياساتية إضافية، بما في ذلك إدخال تحسينات على البنية التحتية التي تربط المناطق الريفية بالاقتصاد المديني والدولي. وستكون الآثار الاقتصادية إيجابية للغاية، لكن توزيع الدخل قد يصبح أقل تكافؤاً في مناطق الأرياف والمدن على السواء (الشكل 43).

الشكل 43. التأثيرات على الفقر (النسبة المئوية للتغيُّر في معدلات الفقر للعام 2020)

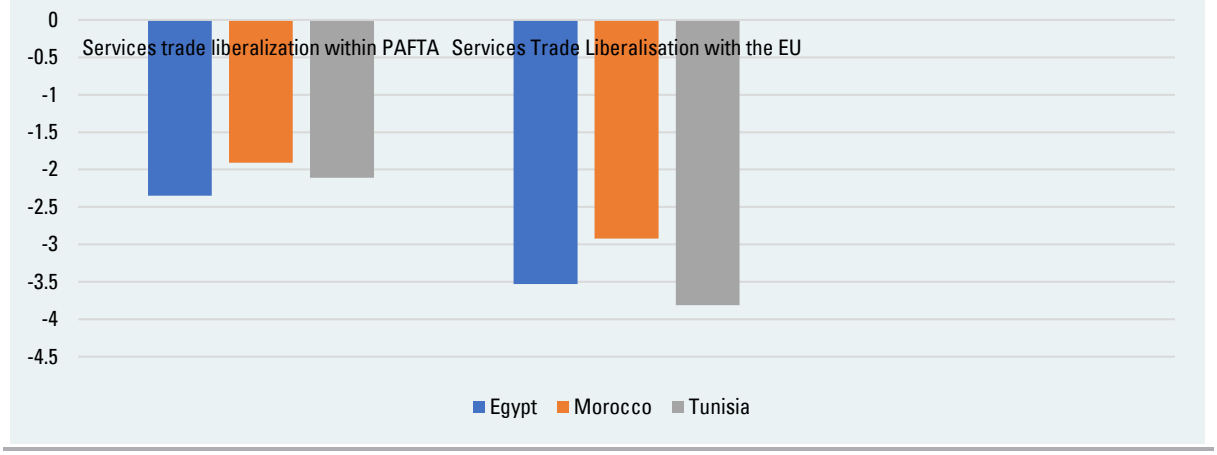

المصدر: Author's estimates using the models' results.

3. انبعاثات غازات الدفيئة

بيّنت الأدلة من خطط التكامل المطبّقة سابقاً في بلدان متقدّمة، كالاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، جملة تغيّرات في انبعاثات غازات الدفيئة. وتشمل العوامل التي تؤثّر على تغيّر مستويات الانبعاثات أثر التكامل على الناتج المحلي الإجمالي وهيكليته، ومستوى الإبدال بين مصادر الطاقة المختلفة، ومدى إعادة توزيع العوامل بين القطاعات ذات الانبعاثات الأعلى والأدنى. وبطبيعة الحال، تعتمد تلك التغيّرات أيضاً على الأوضاع الاقتصادية السائدة أصلاً في البلدان وموارد الطاقة التي تملكها وسياسات الطاقة التي تنتهجها.

انبعاثات غازات الدفيئة منخفضة نسبياً في المنطقة العربية. وفي بلدان المنطقة حيث نصيب الفرد من الانبعاثات فيها هو الأعلى، السبب الرئيسي لذلك هو معونات الدعم المحلية لمنتجات الطاقة – وهذه هي حال معظم دول مجلس التعاون الخليجي وغيرها من الدول العربية المصدِّرة للطاقة مثل العراق وليبيا والجزائر. وقد استخدمت النماذج الوطنية للتوازن العام القابل للحوسبة في أربعة بلدان، هي تونس والمملكة العربية السعودية ومصر والكويت، بعد توسيعها لتشمل انبعاثات غازات الدفيئة في الآثار الناجمة عن تطبيق سيناريوهين لتحرير التجارة في الخدمات (Chemingui and Lofgren, 2004; Chemingui and Roe, 2008; Chemingui and Feki 2010, and Chemingui and Thabet, 2014). فتبيّن بشكل عام أنّ إدراج تحرير الخدمات ضمن اتفاقات التجارة الحرة مع الدول العربية (اتفاقات التجارة الحرة العميقة والشاملة) ومع الاتحاد الأوروبي، يحقق لتونس ومصر زيادة كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي. وتبيّن النتائج أيضاً أنّ معظم انبعاثات الغازات الأربعة التالية (ثاني أكسيد الكربون، الغازات المفلورة، أكسيد النتروز، والميثان) مرشّحة للازدياد بشكل ملحوظ. وتتراوح التغيّرات السنوية بحسب البلد والسيناريو والغاز بين 10 في المائة و2.2- في المائة، كمتوسط للتغيير السنوي بالمقارنة مع السيناريو الأساسي لفترة 2018-2020. وحتى في ظل تلك المعدلات المرتفعة للغاية، تبقى مستويات الانبعاثات متدنية نسبياً مقارنةً بمناطق وبلدان أخرى كالولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والصين.

غير أننا إذا قمنا بتحليل تغيّر انبعاثات غازات الدفيئة في ظلّ كلّ اتفاقية تجارية على حِدَة (منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بالنسبة للبلدان الأربعة كلها والاتحاد الأوروبي بالنسبة لتونس ومصر)، والتكامل مع الاتحاد الأوروبي وداخل البلدان العربية، نرى أنّ التكامل على مستوى العالم العربي يتسبّب على الأرجح بأعلى زيادة في مستوى الانبعاثات، فيما يُحدِث التكامل مع الاتحاد الأوروبي أقلّ قدر من الآثار. وبشكل أكثر تحديداً، تشير تقديراتنا إلى أنّ تعزيز التجارة بين الدول العربية في مجال النقل والخدمات المالية في البلدان الأربعة سيزيد متوسط الانبعاثات السنوية من ثاني أكسيد الكربون بنحو 1.5في المائة في تونس و2.4 في المائة في الكويت و2.8 في المائة في مصر و3.7 في المائة في المملكة العربية السعودية، بالمقارنة مع السيناريو الأساسي. من جهة أخرى، ترتفع انبعاثات أكسيد النتروز بنحو 1.8 في المائة في تونس و3.2 في المائة في المملكة العربية السعودية و3.7 في المائة في الكويت و2.2 في المائة في مصر. أمّا السبب في تأثير تجارة الخدمات مع الاتحاد الأوروبي بشكل طفيف على انبعاثات غازات الدفيئة فيكمن في أنّ هذا التكامل يتطلب بعض المواءمة على صعيد تدابير الصحة البشرية والصحة النباتية، على نحوٍ يسهّل استبدال بعض مصادر الطاقة بسواها، مع أن لذلك تكاليف اقتصادية.

أخيراً، يجدر التنبّه إلى أنّ عمليات المحاكاة تلك لا تتناول التحديات البيئية الهامة الأخرى في المنطقة العربية، بما فيها تلوث الهواء والماء والتربة، وانعكاساتها السلبية على صحة الإنسان وعلى

الإنتاجية الزراعية. فضلاً عن ذلك، فإننا لا ندخل في التفاصيل المتعلقة بالسياسات المواكِبة التي قد تخفّف حدة هذه الآثار، من خلال سياسات للحدّ من التلوث تأخذ شكل ضرائب على الملوّثات أو تحولات تكنولوجية لتعزيز الاستبدال بين مصادر الطاقة. ويحتمل أن تثير تلك السياسات والإصلاحات التجارية المختلفة تحديات يجب التصدّي لها. ورغم تركيز النقاش على مجموعة مختارة من البلدان العربية، من المعروف جيداً أنّ التحديات البيئية - لا سيما انبعاثات غازات الدفيئة – تتخطّى الحدود. لذا، ستتطلّب الحلول قيام تعاون عبر البلدان وتطبيق سياسات وطنية مناسبة في مجالات واسعة، لزيادة الوعي ومواجهة التداعيات المختلفة على الصحة (Chemingui and Thabet, 2014).

دال. استنتاجات

يشير التحليل الذي أجري في هذا الفصل إلى أن إدراج تجارة الخدمات ضمن الاتفاقات التجارية يزيد إلى حدّ كبير إمكانية تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة. لكنّ تحقيق هذه الإمكانية يتوقف على خيارات السياسات الحاسمة التي ستُتخذ في السنوات المقبلة.

تناول الكثير من الكتابات والدراسات موضوع التكامل الإقليمي في المنطقة العربية. ويضيف هذا التقرير إلى هذه الأدبيات إذ لا يتوقف عند فوائد الإصلاحات التجارية الأعمق على الاقتصاد الكلي، بل يذهب إلى أبعد من ذلك ليركّز على التجارة في الخدمات. غير أن ذلك ليس إلا جزءاً من مشهد أكثر تعقيداً. فمنشورات الإسكوا ووثائقها التقنية المختلفة تبرز بعض المكاسب التي قد تحققها البلدان العربية من خلال تحديث وتحويل اقتصاداتها. والواقع أنّ معظم المكاسب الناتجة عن الانفتاح التجاري يرتبط ارتباطاً وثيقاً بفتح قطاع الخدمات أمام المنافسة الدولية. ليس هذا فحسب، بل تثبت منشورات كثيرة بشكل واضح أنّ اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى القطاعات الاقتصادية ذات القيمة المضافة العالية يرتبط إيجاباً بتعزيز تجارة الخدمات. لأول مرة، يتحدّث هذا الفصل عن الآثار المحتملة الناشئة عن تعزيز التجارة في الخدمات على جملة قضايا هامة عابرة للقطاعات كانت قد أُهمِلت في دراسات سابقة حول المنطقة. أمّا الصورة العامة التي يظهّرها فتبيّن أن الانفتاح التجاري، رغم المنافع التي يعود بها على التنمية والنمو، قد يشكّل أيضاً مصدر ضغط إضافي على الموارد الطبيعية، ويتسبّب بزيادة التفاوت بين مستويات الدخل، ويرفع منسوب التلوث مع ما لذلك من تأثيرات سلبية على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية.

مع ذلك، قد يشكّل تحرير التجارة في الخدمات فرصة مؤاتيه لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. لكنّ هذا الاحتمال يبقى بعيد المنال ما لم تُعتمد إجراءات تنظيم للعمل أكثر مرونةً وإصلاحات تجارية تشجع انخراط المرأة في سوق العمل، وبالأخص في قطاع الخدمات. وسيعتمد نجاح مساعي جعل تجارة الخدمات تسهم إسهاماً فعّالاً في التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة والمستدامة على الخيارات السياساتية الحاسمة التي سيتخذها القادة العرب في السنوات المقبلة. ويقدم الفصل التالي إلى صنّاع السياسات العرب والمشغّلين في القطاع الخاص والأطراف الفاعلين الإقليميين جملة توصيات قد تسهم، إن طُبّقت، في تحقيق مكاسب اقتصادية واجتماعية هامة تتأتى عن اندماج تجاري أعمق، سواء ضمن المنطقة العربية أو بين المنطقة العربية وباقي دول العالم.

5. الاستنتاجات والتوصيات الخاصة بالسياسات

5. الاستنتاجات والتوصيات الخاصة بالسياسات

تركّز النسخة الحالية لتقييم التكامل الاقتصادي العربي على تعزيز التجارة في الخدمات في المنطقة العربية، بهدف تحقيق فهم مشترك لمدى وطبيعة ونطاق التحديات التي تواجهها البلدان العربية في هذا الصدد، وفي النهاية عرض توصيات سياساتية تكون شاملة وقابلة للتطبيق. ويتخطّى التحليل سياق الاقتصاد الكلّي، ليغطّي أيضاً بعض الأبعاد المحدّدة كالتبعات الاجتماعية والبيئية. وتوضع نتائج التقرير الأساسية في نصابها بتوفير تقييمات كمّية مختصرة لمخططات تحرير التجارة في الخدمات في سياق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (بافتا PAFTA) كما في سياق اتفاقات التجارة الحرة العميقة والشاملة (DCFTA) مع الاتحاد الأوروبي. وكما يبيّن التقرير، يتخذ معظم البلدان العربية موقفاً تقييديّاً في السياسات والأنظمة المتعلقة بالتجارة في الخدمات. ويورد القسم التالي بعض التوصيات السياساتية المهمّة التي تسلط الضوء على دور الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص، وكذلك دور المنظمات الدولية والإقليمية، في تعزيز أهمية التجارة في الخدمات بصورة عامة وفي تعميق العلاقات ضمن البلدان العربية ومع الاتحاد الأوروبي بصورة خاصة. ثم يناقش القسم الثاني إلى أقصى حدّ ممكن العناصر المختلفة المتصلة بالاقتصاد السياسي لإصلاح التجارة في الخدمات بصورة عامة وفي سياق البلدان العربية.

ألف. تحرير تجارة الخدمات وخيارات البلدان العربية

اتفاقات التجارة الإقليمية أداة مهمّة للدفع قدماً ببرامج التكامل العميقة. وتحتوي اتفاقات التجارة الإقليمية الأحدث عهداً أحكاماً والتزامات بصدد إجراءات المشتريات الحكومية وتحسين مناخ الأعمال للمستثمرين المحليين والدوليين وحماية حقوق الملكية الفكرية. وبوسع اتفاقات التجارة الإقليمية أن تيسّر تعاوناً أوثق وتنسيقاً أفضل، وبالتأكيد تبادلاً مستمراً بين المسؤولين من البلدان المعنية لخفض الحواجز القائمة أمام التجارة في ظلّ أشكال متنوعة من ترتيبات التكامل الإقليمي. وكثيراً ما يكون لهذه الأحكام عائد أعلى على صعيد توسيع التجارة من مجرّد إزالة التعرفات[26]. لكن الإجراءات المتصلة بالتجارة والاستثمار لتحفيز المشاركة في الاقتصاد العالمي وفي سلاسل القيمة العالمية بصورة خاصة غالباً ما تكون ذات طبيعة محلية، ما يؤكد أهمية العمل الأحادي. ومن حسن الحظ أنّه سيكون لمعظم الإصلاحات التي تعزّز سلاسل القيمة العالمية وقع إيجابي أيضاً على التجارة خارج هذه السلاسل وعلى التنافسية الإجمالية والتنمية الاقتصادية بصورة عامة. وفي هذا الصدد، من حاسم الأهمية التشديد على أنّ منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (بافتا PAFTA) واتفاقات التجارة الحرة العميقة والشاملة (DCFTA) مع الاتحاد الأوروبي يجب أن

تشكّل عند هذا المفترق وسيلة تحقق بها البلدان العربية تكاملاً أعمق بينما يستمرّ التقدّم على المستوى المتعدد الأطراف.

وقد أدّى انخفاض حواجز التجارة والاستثمار والتقدم في التكنولوجيا الرقمية إلى خفض تكاليف تقديم الخدمات عبر الحدود وإلى دور للخدمات أبرز كثيراً في التجارة وفي الإنتاج، بما في ذلك في الصناعات التحويلية. فتخفيف قيود الأنظمة في النقل الجوي والبري وإلغاء الإعفاءات الممنوحة للنقل البحري من إجراءات مكافحة الاحتكار وخصخصة المرافئ وخدماتها وتصفية وفسخ الاحتكارات في حقل الاتصالات هي وفقا Hoekman, 2015 أمثلة أساسية على الإجراءات التنظيمية التي خفّضت كلفة تقديم الخدمات عبر الحدود. ولكن لا تزال هناك في قطاع الخدمات في بعض البلدان العربية حواجز تحول دونها والمشاركة في سلاسل القيمة العالمية. ومن بين الخدمات الرئيسية التي يمكن بها لشركات محلية أن تنافس اللاعبين العالميين وترتبط بشبكات الإنتاج الدولية: تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإدارة سلاسل الإمداد والخدمات المالية والنقل وخدمات اللوجستيات. وفي هذا الصدد، يفترض أن يقدّم جدول الأعمال السياساتي للبافتا في مجال الخدمات دفعاً لتحرير التجارة في الخدمات في البلدان العربية، مشدّداً على أهمية مواءمة تحرير الخدمات للتنافسية والانخراط في سلاسل القيمة العالمية.

بالإضافة إلى ذلك، من شأن الاعتراف المتبادل أو التقارب بين المعايير الطوعية العامة والخاصة، من خلال إرشادات توجيهية وطنية أو دولية، أن يساعد البلدان العربية على المضيّ قدماً نحو تعميق علاقاتها التجارية فيما بينها ولكن أيضاً مع شركائها الأساسيين مثل الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة. وتؤكّد عمليات التقييم الدولية لسلوك الشركات بوضوح أن الشركات التي في أعلى العملية الإنتاجية والتي تقدّم عناصر مكوّنة إلى جهات متعددة ربما لم تعد تتحمل أعباء إجراءات المصادقة على المنتج نفسه مرات متعددة أو خوض عمليات إنتاج مزدوجة امتثالاً لمعايير متناقضة. وفي هذا الصدد، لم يعد اجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة مسألة أجور منخفضة أو منتجات متدنية من حيث كلفة الطاقة فقط أو حتى حوافز مالية بل بات رهناً بكفاءة العمليات التجارية. وفي حالة سلاسل القيمة الغذائية، فإنّ معايير عمليات المعالجة المكيّفة التي تتفق مع شروط البلد قد تجعل التصدير إلى بلد آخر غير ممكن. ومن هنا، فإن تعزيز تطابق المعايير وشروط المصادقة من خلال البافتا وتشجيع اتفاقات الاعتراف المتبادل يمكن أن تخفف عبء الامتثال كثيراً وتعزز تنافسية المصدّرين الصغار. وتشكل الشراكة الأوروبية المتوسطية فرصة لتقريب المعايير في البلدان العربية من معايير البلدان المتقدّمة. كما تشكل اتفاقات التجارة الحرة العميقة والشاملة فرصة يمكن للبلدان العربية المعنية أن تسعى من خلالها إلى مساعدات مالية أو دعم كي تخوض عملية التحسين هذه. هكذا، لم يعد بالإمكان الاستفادة من اتفاقات التجارة التفضيلية إذا ما اقتصرت هذه الاتفاقات على أحكام خاصة بالتجارة في السلع. ويُعتقد أن التجارة في الخدمات والأحكام المتصلة بها تمثّل القناة الأساسية التي تستطيع البلدان من خلالها تيسير تحولها، وذلك من خلال ترابط أعلى بسلاسل القيمة العالمية وتطوير المعرفة عبر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

يتطلب تحرير التجارة في الخدمات مشاركة ناشطة لكثير من اللاعبين. وبمقدور الإسكوا العمل مع الحكومات والشركات ومجموعات المستهلكين والعمال على تعزيز الشراكات الإقليمية، بهدف التوصل إلى أفضل الخيارات للسير في تحرير التجارة في الخدمات. ومن شأن انتهاج سبيل الشراكات الاشتمالية فتح الأبواب أمام أفضل الأفكار وأكثر النماذج نجاحاً ممن يتمتّعون بخبرة في تحسين الإنتاجية وتطوير المهارات ونشر الازدهار من خلال مشاركة أعلى في سلاسل القيمة العالمية. أما النماذج

"القديمة" المتمثلة بسياسات استبدال الواردات فلم تعد مجدية، ويجب تعزيز الاندماج للاستفادة من الفرص الناشئة من تكثّف سلاسل القيمة العالمية في التجارة الدولية.

ويشكّل تشديد الشركات الرائدة على جودة وتكاليف الخدمات مجالاً هامّاً للتداعيات الإيجابية المحتملة في السوق المحلية. ويقوم الكثير من هذه الشركات فعلاً بتقديم مساعدة تقنية إلى المزوّدين والمنتجين المحلّيين لتحسين الأنشطة على طول سلسلة الإنتاج. وفي الأثناء، تساعد حملات المناصرة من المجتمع المدني والمساعدة التقنية على تعميم الممارسات المستدامة والالتزام بجهود تعزيز إصلاحات التجارة في الخدمات.

وإذ تميل الضغوط التنافسية والدولية بتزايد إلى جعل السياسات والأنظمة المقيّدة إلى درجة غير ضرورية متعذرة، تبدأ إصلاحات قطاع الخدمات "عند الحدود" لتمتدّ تدريجياً إلى المزيد من القطاعات والسياسات "وراء الحدود". وفي هذا الإطار، يقتضي فتح قطاع الخدمات على المنافسة الدولية مبادرات سياساتية على المستويات المتعددة الأطراف والإقليمية والثنائية وحتى الأحادية. غير أن للتكييف تكاليف قد تنشأ على المديين القصير والمتوسط، ما يستدعي سياسات تخفيفية هامة أخرى. وفي الواقع، مع أنّ السياسات المذكورة على مدى هذا التقرير، إلى جانب رفع الحواجز أمام التجارة في الخدمات من خلال الأنماط الأربعة، ستساعد على توفير الشروط الإطارية الضرورية لتعزيز المشاركة في سلاسل القيمة العالمية، قد لا تكون مفاعيل ذلك كافية لضمان نجاح الشركات العربية في المشاركة في هذه السلاسل، إذ أنّ زيادة الإنتاجية هي التحدي الأساسي العريض الذي يواجه المورّدين الذين يريدون الاندماج في هذه السلاسل أو تعزيز مشاركتهم فيها ورفع مستوى هذه المشاركة. وفي هذا الصدد، على السياسات الوطنية الموجّهة إلى تعزيز الابتكار والإنتاجية أن تركّز على بناء بيئة ابتكار تنظيمية شاملة والعمل على مستويات مختلفة يرتبط معظمها مباشرة أو بشكل غير مباشر بتحرير الخدمات. وفي العادة، تذكر ثلاثة مستويات على أنها مناسبة ينبغي العمل عليها فوراً. أوّلاً، يجري التشديد على تحسين الشروط الإطارية، ثم بناء القدرة والمهارات الابتكارية، وأخيراً تيسير الترابطية وتفصيل النظام.

وبالإضافة إلى ذلك، يحتلّ تحسين النفاذ إلى الشبكات الرقمية أهمية خاصة، نظراً إلى دورها المزدوج في تعزيز الإنتاجية وتقوية وصول الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم إلى الأسواق العالمية (OECD and World Bank, 2016). لكن الوصول إلى الموارد السُحُبية يستلزم أيضاً بنية تحتية محلية وأطراً سياساتية. كما أن توحيد المعايير أساسي لمزيد من انتشار الخدمات السُحُبية في المنطقة العربية. وأخيراً، لا بدّ من تطوير مهارات في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تكون متكيّفة مع التكنولوجيات الجديدة السائدة. وهذه لا تتضمن المهارات التقنية الصلبة فحسب بل المهارات المرنة أيضاً والقدرة على استطلاع الفرص المعقّدة والمتنامية دوماً والتكنولوجيات والخدمات المفتوحة المصدر والمعلومات المتوفرة على نطاق عالمي. هكذا، يتحقق تعزيز التجارة في الخدمات في المنطقة العربية ليس من خلال اتفاقات التجارة فحسب بل أيضاً وبصورة رئيسية من خلال إجراءات وطنية على أساس أحادي.

باء. كيف ينبغي على البلدان العربية أن تمضي في إصلاحات تحرير الخدمات؟

بالرغم من التوافق الواسع نسبيّاً على الوقع الإيجابي لتحرير الخدمات على النمو والتنمية الاقتصاديين، ما من دروس سياساتية محدّدة يمكن استخلاصها بشأن

كيفية ضمان نجاح إصلاح قطاع الخدمات. فهذا النجاح يعتمد بشكل أساسي على السياق المحدّد للاقتصادات المفردة بفعل التفاعل المعقّد ما بين التاريخ والمؤسسات والأفكار والقيادة واللاعبين المتنوعين والتأثيرات الخارجية، بالنظر إلى أن العملية تصيغها ديناميات مؤسسية وسياسية واقتصادية ضمن منظومة معيّنة، بالإضافة إلى المصالح الخاصة للأفراد أو المجموعات. كما أنّ القطاعات المختلفة ضمن الاقتصاد تطرح أمام المصلِحين عوائق مختلفة ولذا تتطلب مقاربات مصمّمة خصيصاً لتناسب احتياجاتهم. ومع ذلك، يمكن استخلاص بعض الإرشادات التوجيهية والمبادئ انطلاقاً من النظرية الاقتصادية ودراسات حالة محددة.

ومن التحديات الأخرى في تحرير تجارة الخدمات أنّ الدولة تكون ضالعة في تقديم الخدمات للمواطنين في بعض الحالات. فإلى جانب التعليم والرعاية الصحية، اللذين يبقيان عادة بين أيدي السلطات العامة، تندرج ضمن هذه المجموعة أيضاً بعض القطاعات التشبيكية التي يكون احتمال الاحتكار الطبيعي فيها عالٍ. وتطرح في مجال الإصلاح هذا تحديدات خاصة لا بدّ من أخذها بالاعتبار بسبب تشابك إدارة الخدمات مع تنظيم الأسواق فيها. وفي حالات كثيرة، قد يتضمن ذلك تغيير دور الدولة في حقل معيّن، كما الحال في إصلاح الإدارة العامة أو خصخصة الخدمات التي تقدّمها الاحتكارات المملوكة من الدولة (OECD, 2010). وبصورة عامة، يُنصَح المصلِحون في هذه المجالات بتوجيه سياستهم التنظيمية إلى الأجزاء التي يكون فيها احتمال الاحتكار الطبيعي أعلى (مثلاً، حيث الحواجز عالية أمام الدخول) وتحرير تلك التي تشبه الخدمات المتصلة التي تتميّز بالمنافسة. وأخيراً، يتعلق مجال الإصلاح الأخير بكفاءة الدولة نفسها كمقدمة لخدمات محددة وكونها الهيئة النهائية التي تنشئ السياسة التنظيمية وتضمن إنفاذها. ومع أنّ تحرير بعض القطاعات قد يكون محدّداً جدّاً في تركيزه، يبقى تنفيذه وديمومته مرتبطين ارتباطاً وثيقاً بإرادة البيروقراطية واللاعبين السياسيين وقدرتهم على تطبيق التغييرات. وبهذا المعنى، غالباً ما تضطرّ البلدان التي تكون البيروقراطية فيها منتفخة إلى مواجهة تردّد المسؤولين في إتمام الإصلاح، خاصة عندما يتعلّق الأمر بالحدّ من امتيازاتهم الخاصة. ولذا، يبدأ الإصلاح القطاعي الناجح عادةً بعملية إصلاح للمصلِحين ورفع كفاءة إدارتهم.

وبالنظر إلى الفرص والتكاليف والتحديات التي يطرحها الإصلاح على اللاعبين المختلفين الذين تكون لهم موارد وتفضيلات ومصالح مختلفة، فإن الدفع قدماً بالإصلاحات في البدء وضمان استمراريتها وتنفيذها تنفيذاً كاملاً وديمومتها تتطلّب جميعها التزاماً كاملاً ونهجاً متكاملاً واسع الأساس. فعلى سبيل المثال، فيما تميل تكاليف الإصلاح إلى أن تقع على عاتق مجموعة صغيرة من اللاعبين، غالباً ما تكون المنافع منتشرة. وهذا يعني ضرورة إطلاع الرابحين المحتملين على المنافع وتنظيمها. ويتعين على المصلِحين أن يكشفوا عن تكاليف النظام الحالي وعن نقاط ضعفه وينقلوها بوضوح وبثبات إلى مجموعات أصحاب المصلحة لضمان دعمهم. أمّا الخاسرون من الإصلاحات فهم منظَّمون ومطّلعون على الرهانات، ما يسمح لهم بتعطيل مبادرات الإصلاح في مراحل مبكرة. وفي هذا الصدد، يواجه المصلِحون ضرورة تشكيل تحالف من ذوي الشأن يكون قوياً بما يكفي لخوض الإصلاحات. كم أن معالجة الشواغل المتعلقة بالنتائج التوزيعية وبتكاليف التكييف جانب هامّ من جوانب عملية الإصلاح قد يحدّد احتمالات نجاحها النهائي، بالإضافة إلى أن الحفاظ على الوضع الراهن يعزّزه تفضيل المعنيين اجتناب الخسائر على اكتساب المكاسب (النفور من الخسارة loss aversion) إلى جانب ميلهم إلى الإفراط في تقدير قيمة أملاكهم (آثار الامتلاك endowment effects). ولذا فإنهم أكثر عرضة للإفراط في تقدير التكاليف

والتقليل من تقدير المنافع المتصلة بالإصلاح. وبدلاً من مجرّد ضمان امتثال المعارضة، يركّز القادة الناجحون على كسب موافقتها والمزيد من ثقتها من خلال بحث حججها المضادة علناً وأخذ شواغلها بالاعتبار. وبصورة عامة، من شأن اتباع نهج شامل ذا رؤية مستقبلية إلى درجة معقولة أن يساعد في اجتناب الوقوع في "توازن غير مرغوب فيه" بفعل بروز مصالح خاصة جديدة أو بسبب عملية تخريب تقوم بها قطاعات أخرى غير مُصلَحة.

وهناك بُعد إضافي ينبغي على المصلِحين أن يعوه وهو أوجه عدم الكفاءة والمسائل المتصلة بكون أسواق الخدمات منقوصة. فمثلاً، يمكن أن تصاب الاحتكارات الطبيعية، التي تتميّز بأصول متخصصة وباستثمارات مباشرة مسبقة كبيرة، بفشل السوق بسبب لا تناظر المعلومات asymmetric information والمخاطر المعنوية moral hazard والاستحواذ التنظيمي regulatory capture (وقوع الهيئات الناظمة تحت سيطرة المصالح التي يفترض أن تنظمها). ولهذا ينبغي أن تمتلك الهيئات الناظمة من القدرة والأدوات والسلطة ما يمكنها من منع الشركات في قطاعات كهذه من اعتماد ممارسات مضادة للمنافسة ومن تحفيز الاستثمار وكفاءة الكلفة وتحسين الخدمة. وفي هذا الصدد، ينبغي أن تتحلّى الهيئات الناظمة، بغية تيسير كفاءتها ومشروعيتها من بين الشركات المنظَّمة، بميزات ضرورية كالالتزام بالمصلحة العامة والتنظيم المرتكز إلى الخبرة والشفافية والاستقلال عن التأثير السياسي وعن تأثير الشركات. وما إن تكتسب الهيئات الناظمة هذه الصفات حتى تتمكن من البقاء خاضعة للمساءلة أمام السلطات السياسية فيما تقاوم في الوقت نفسه المحاولات الكثيرة الآتية من الحيّزين الخاص والعام للسيطرة على قراراتها. إضافة إلى ذلك، يساعد وجود تنسيق بين القطاعات الفرعية على اجتناب عدم الكفاءة في القطاع ككل، كما الحال مثلاً في لوجستيات السكك الحديدية والنقل البرّي والبحري، وعلى زيادة المرونة والصمود أمام عمليات تخريب محتملة من جانب قطاعات أخرى غير مُصلَحة. وبصورة عامة، بإمكان المؤسسات القوية أن تساهم أيضاً في تشكيل العلاقات بين السلطات العامة والهيئات الناظمة والشركات الخاضعة للتنظيم ومستخدِمي الخدمات العامة.

وإلى جانب إشراك المعارضة المحتملة في عملية التفاوض بشأن الإصلاح، ينبغي على جدول الأعمال أن يقدّم منافع واضحة وحوافز لكافة الأطراف المعنية – بما في ذلك المعارضة. وتجدر الإشارة إلى أنّ تعويض الخاسرين المحتملين لا ينبغي أن يتعارض بالضرورة مع مبادئ الإصلاح الأساسية بل أن يهدف إلى توفير الدعم لمجموعة معيّنة ستتأثّر بالتغيير وتحسين احتمالات تكيُّفها معه. فمثلاً، قد يصبح بعض الاستثمارات، أو حتى العقود، بما في ذلك الالتزامات الخاصة بالعمالة، التي أُبرمت بنية حسنة على أساس النظام السياساتي السابق، أقلّ قيمةً مع تنفيذ الإصلاح. ولذا، قد ينظر المصلِحون في إمكانية تقديم تعويض مباشر أو ترتيبات انتقالية أخرى إلى بعض من تأثروا سلباً بالتغيير لاجتناب امتداد الفترات الانتقالية إلى ما لا نهاية. وينبغي أن تكون تعويضات كهذه موجّهة قبل كل شيء إلى مجموعات محرومة وأقلّ قدرة على التكيّف، مثلاً باستثناء الريوع والإعفاء من الإصلاحات لفترة من الزمن أو، وذلك أقلّ شيوعاً، بمقايضات أوسع تعوّض التكاليف في ميدان بسياسات محبّذة في ميادين أخرى. في أي حال، كما تشير منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، مالكو رأس المال يميلون مسبقاً أكثر من غيرهم إلى التكيّف مع تكاليف الإصلاح وغير الإصلاح، فهم في الحالة الأولى (أي الإصلاح قادرون على تكييف محافظهم وتحقيق أكبر قدر من العائد الاقتصادي على أساس الظروف الجديدة، وفي أحيان كثيرة، حتى قبل أن يُباشروا تسديد الثمن، وفي الحالة الثانية (عدم الإصلاح)، يمكنهم أن يستثمروا ميزاتهم المتمثلة بامتلاكهم

مجموعة أوسع من استراتيجيات التكيُّف استجابة لسياسات ومؤسسات دون المستوى الأمثل.

وهناك عامل حاسم آخر يؤثّر على الإصلاحات منذ مراحلها الأولى، هو تثبيت الاقتصاد الكلي. وبصورة خاصة، هناك أدلة هامّة تشير إلى أنّ تأثير أداء الاقتصاد الكلّي عامل محدِّد بارز لما إذا كانت الإصلاحات ستطلق، وتوقيتها، لكنه يبدو قليل الأهمية عندما يتعلق الأمر بمعرفة ما إذا كانت مبادرات الإصلاح ستعتمد وتنفذ ومتى. غير أن الخبرة تفيد أنّ ضبط أوضاع المالية العامة، الذي يهدف بشكل أوّلي إلى تحقيق تخفيضات بنيوية في الإنفاق العام، مدعوماً بمؤسسات مالية عامة قوية، يرفع بشكل عام احتمال نجاح الإصلاحات. وتوثق سلسلة من دراسات حالات ضبط المالية العامة الناجحة قيمة إعادة البحث في أطر ومؤسسات المالية العامة المرتكزة على القواعد في مرحلة لاحقة وتوجيه التركيز إلى بناء افتراضات اقتصاد كلي حكيمة في عملية وضع الموازنات. فالآليات البسيطة والشفّافة التي يمكن أن ينفّذها الناس ووسائل الإعلام والسلطات المستقلة تزيد إلى حدّ كبير التكاليف السياسية لخرق إطار القواعد. وبدون الدعم السياسي الواسع والمثابر لإطار مالية عامة فعال وشفّاف ومستقرّ، لا يكفل الوضع التشريعي لقاعدة ما فعاليتها. وردّاً على هذه المشكلة، أنشأت بلدان كثيرة مؤخّراً وكالات مالية عامة غير متحيزة مسؤولة عن بعض المهامّ التكنوقراطية في عملية وضع الموازنات. وفي الوقت نفسه تؤمّن مجالس المالية العامة هذه قوة انضباط تسهم في بروز قواعد مالية عامة وفي الإنفاذ الفعال لهذه القواعد. ونتيجة لذلك، تشهد البلدان التي تتمتّع بوكالة غير متحيزة تؤمّن مدخلات لعملية السياسة المالية العامة أداءً ماليّاً أعلى من غيرها.

إن الإصلاح عملية طويلة يمكن أن توقف أو تحرف في منعطفات متعددة طوال عملية التنفيذ أو حتى بعدها، ولذا فإنه لا يتطلب التزاماً مستمرّاً فحسب بل أيضاً آليات متطوّرة تضمن ديمومته. وتتراوح التحديات الجديدة التي قد تظهر خلال العملية من الصدمات الخارجية، كالثورات التكنولوجية، إلى تغيُّرات داخلية كتغيُّر الأحزاب السياسية التي في السلطة وكانتقال مشكلات من قطاع إلى آخر. وبالإضافة إلى ذلك، كثيراً ما يتعين على المصلِحين أنفسهم التعامل مع الفجوات التي تنشأ بين الممارسة الفعلية والممارسة الجيّدة، كما في حالة رصد التقدم مثلاً. ولذا قد تعمل عوائق متنوعة على حملهم على خوض محاولات للإصلاح متعددة. ولكن، وكما يتبيّن من عدد من الحالات الناجحة، تترافق مع كلّ تحدٍّ فرص جديدة يمكن أن يستخدمها المصلِحون المعدّون جيّداً للدفع قدماً بالإصلاح. وبالمقابل، تفيد الخبرة أنّ الكثير من محاولات الإصلاح الأقلّ نجاحاً تمّت بتسرّع وغالباً كردٍّ على ضغوط فورية. غير أن من المهمّ إدراك أنّ هذه المحاولات الجزئية قد تشكّل خبرة تفتح الذهن وتقدّم لصانعي السياسات أفكاراً قيّمة حول مدى تعقيد البيئة المستهدفة، وربما تساعد في الإعداد لمبادرات إصلاح أخرى بعيدة الأثر. ولذا، في حين أن السعي إلى الهدف النهائي والرجوع إليه بانتظام أمر في غاية الأهمية، لا بدّ من التحلّي ببعض المرونة. وبهذا المعنى، ينبغي بالمصلِحين أن يستخدموا تجارب لكشف الديناميات المخبّأة على طول الطريق، كذلك إدخال تغييرات على تسلسل الإجراءات، مواجهين في المقام الأول المسائل الكبرى كتثبيت الاقتصاد الكلي. والأهمّ من ذلك، فإن نجاح أي إصلاح دائم يكون من خلال تفاني المصلِحين في تحقيق استدامته. ومع أنّ الأنظمة التي يكون فيها عدد الجهات الفاعلة في مجال السياسات أقلّ ميزة في اتخاذ القرار وتنفيذه بسرعة، تكون محاولاتها للإصلاح أقلّ نجاحاً على المدى الطويل. فعلى العكس من البيئات الديمقراطية، التي تعزّز قوة التفاوض لدى المعارضة وتسمح بتعبئة من أسفل إلى أعلى للمجموعات المتضررة من الميزات الممنوحة لآخرين بدوافع سياسية، غالباً ما يؤدّي الطابع غير الاستشاري للأنظمة السلطوية إلى استجابة محدودة للمصالح

العامة. وفي حين أن الإصلاح في الأنظمة الديمقراطية كثيراً ما يكون أبطأ، فإنه يرجَّح أيضاً أن يكون مستداماً، إذ تحشد العمليات الاستشارية دعماً مجتمعيّاً أوسع. غير أن تغيّر الحكومات يقتضي إجراءات خاصة لضمان استدامة الإصلاح. وفي هذا الصدد، تبرز دراسة Hill, 2013 الأثر الإيجابي لاستراتيجيات التثبيت والمأسسة التي يمكن أن تحمي الإصلاحات من تراجع الأنظمة المستقبلية عنها، بما في ذلك المؤسسات المستقلة والقيود التشريعية والاتفاقات الدولية والإقليمية.

وقد تلحق الأزمات والصدمات الخارجية ضرراً بعملية الإصلاح، فإلى جانب أمور أخرى، إقناع الخاسرين المحتملين بمنافع التكيّف مع التغيُّرات فيما هم يخضعون لقيود مالية يكون عادة أصعب مما في فترات الوفرة. غير أن هناك أدلة فعليّة على أنّ الأزمات كثيراً ما تكون دافعاً للإصلاح المؤثّر، إذ أنها تبين أن الوضع القائم غير مستدام وتضعف تحالفات المصالح التي سبق وقاومت الإصلاح. وبالإضافة إلى ذلك، فإنها تجعل الأطراف أكثر استعداداً لقبول بعض المخاطر التي تشكّل جزءاً من أيّ تغيير. فبفعل ظاهرتي "النفور من الخسارة" و"آثار الامتلاك" التي لاحظناهما أعلاه، ففي الأحوال العادية، يميل الناس إلى الإفراط في تقدير المخاطر والتقليل من قدر منافع الإصلاح. أمّا الأوضاع الدينامية التي تمتاز بعدم يقين يهدّد الموارد المتوفرة فإنها تجعل الناس أكثر تقبلاً لمخاطر أكبر أملاً في جني ربح أكبر. ثانياً، قد يقيّد الوضع المالي غير المحبّذ قدرة الحكومات على تحقيق أيّ تقدّم إضافي. وبصورة خاصة، تتضمن الشواغل المتعلقة بضعف المالية، الصعوبات المحتملة التي سيواجهها المصلِحون في تقدير تكاليف النظام الحالي وفي تعويض الخاسرين المحتملين بترتيبات انتقالية، كما في المحافظة على التركيز على الهدف الأصلي للإصلاح البنيوي بفعل الضغوط السياسية.

وبالإضافة إلى ذلك، تفيد تجربة بلدان متعددة من منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أنّ الإصلاحات التي تبرَّر كردود على الضغط على المالية العامة، قد تصعب المحافظة عليها عندما يخفّ ذلك الضغط. ولهذه الأسباب، ينبغي على المصلِحين أن يدمجوا السياسة البنيوية في الاستراتيجية الإجمالية للتعامل مع الأزمة، وأن يركّزوا جهودهم على تخفيض القيود التنظيمية وخفض كلفة العمل في بعض القطاعات، سعياً إلى توجيه الاستثمارات نحو الكفاءة ودعم أجزاء القطاع الخاص الأكثر تأثّراً. وفي هذا الصدد، قد تكون الإصلاحات المعزِّزة للكفاءة مفيدة بشكل خاص في أوقات الضيق، لا سيما عندما يتعلق الأمر بالصناعات الشبكية والقطاعات الأخرى غير القابلة للتداول التي ستبحث بالتفصيل لاحقاً. وهناك صنف من الصدمات الخارجية مهم بصفة خاصة لصناعات معيّنة يدرسها هذا التقرير هو التغيُّر التكنولوجي. فعلى غرار الصدمات الأخرى، يمكن للتغيُّر التكنولوجي أن يكون دافعاً قويّاً للإصلاح ولمزيد من الابتكار من خلال تحويل قطاعات كانت غير قابلة للتداول سابقاً إلى قطاعات قابلة للتداول، أو توفير إمكانات جديدة للمنافسة في أنشطة كانت سابقاً تمتاز بدرجة عالية من الاحتكار الطبيعي. مع ذلك، كثيراً ما يحصل تطور سريع جداً في التكنولوجيات الجديدة خلال عملية الإصلاح ما يحول دون قدرات الحكومة المحدودة، وإدماجها في سوق مزدهرة. كذلك فإن مصادر المنافسة والابتكار الجديدة قد توهن بسرعة المنطق الكامن وراء التشريعات القائمة، وتطرح عوائق إضافية أمام الإصلاح، لا سيما في الصناعات الكثيفة التكنولوجيا. ولمنع اللاعبين المطلعين المحميين من استعمال هذه النواقص التكنولوجية لمقاومة إصلاحات يمكن أن تكون ناجحة، ينبغي على القيادة أن تواكب التغيُّر التكنولوجي وأن تقوم، حيث أمكن، بمعالجة أوجه التقدم الجديدة بتكييف تركيز اللوائح التنظيمية.

وبالإضافة إلى ذلك، كثيراً ما تصبح المنظمات الدولية عاملاً موجّهاً بارزاً للتغيير من حيث الرصد والتقييم أو حتى الامتثال القسري لهذه المقاييس المعيارية الإقليمية والدولية. وبإمكان وكالات الرصد، بتعقب نتائج الإصلاح من خلال مقارنتها بمؤشرات أداء التنفيذ، أن تؤثّر على الالتزام بالإصلاح عبر الإعلان عن تقييماتها. وتساعد هذه الآلية على إخضاع البلد المعني إلى تدقيق خارجي، فتعزز بذلك حوافز الإصلاح، إذ إنّ الأفراد والمجموعات يرغبون في أن يؤخَذوا كمثال للأداء الجيّد يُحتذى به، لا أن يعاب عليهم بأدائهم السيّء. وبصورة خاصة، ثبت أن الدور الذي تؤدّيه عوامل خارجية في الإصلاحات الهيكلية الموجّهة إلى المنافسة بالغ الأهمية في مجال التجارة الخارجية والاستثمار. فنجاح التعاون الاقتصادي الإقليمي يعتمد إلى حدّ كبير على قدرة المنطقة على التغلب على هذه التحديات.

المرفق 1. تصنيف نسب العولمة والاعتمادية (إشارة إلى الفصل 1)

الجدول AI.1 التغييرات في تصنيفات العولمة خلال الفترة 2013-2016

2013	2014	2015	2016	التصنيف
مالطا	مالطا	لكسمبرغ	لكسمبرغ	1
لكسمبرغ	سنغافورة	سنغافورة	سنغافورة	2
سنغافورة	لكسمبرغ	مالطا	مالطا	3
لبنان	مولدوفا	فييت نام	فييت نام	4
بلجيكا	لبنان	بلجيكا	بلجيكا	5
سلطنة عُمان	فييت نام	مولدوفا	مولدوفا	6
مولدوفا	الأردن	هولندا	هولندا	7
فييت نام	سلطنة عُمان	هندوراس	سلوفاكيا	8
الكويت	اليونان	أيرلندا	أيرلندا	9
هندوراس	الكونغو	غانا	هندوراس	10
الأردن	هندوراس	سلوفاكيا	اليونان	11
توغو	بلجيكا	اليونان	قبرص	12
هولندا	هولندا	سلطنة عُمان	جمهورية التشيك	13
اليونان	توغو	جمهورية التشيك	لبنان	14
ليتوانيا	سلوفاكيا	قبرص	سلطنة عُمان	15
سلوفاكيا	جمهورية التشيك	لبنان	غانا	16
البحرين	أيرلندا	الكويت	الكويت	17
الصومال	ليتوانيا	توغو	سلوفينيا	18
نيكاراغوا	الإمارات العربية المتحدة	الأردن	توغو	19
الإمارات العربية المتحدة	نيكاراغوا	سلوفينيا	الأردن	20
قطر (44)	العراق (22)	الإمارات العربية المتحدة (28)	الإمارات العربية المتحدة (28)	
ليبيا (49)	البحرين (25)	دولة فلسطين (40)	دولة فلسطين (36)	
دولة فلسطين (55)	الكويت (25)	تونس (48)	اليمن (47)	

2013	2014	2015	2016	التصنيف
المملكة العربية السعودية (58)	مصر (41)	قطر (50)	تونس (49)	
المغرب (62)	دولة فلسطين (41)	المغرب (58)	المغرب (53)	
	قطر (41)	المملكة العربية السعودية (59)	المملكة العربية السعودية (66)	
	تونس (49)	البحرين (65)	البحرين (68)	
	ليبيا (53)	ليبيا (67)		
	اليمن (59)	اليمن (78)		
	المغرب (60)			
	المملكة العربية السعودية (61)			
موريشيوس	موريشيوس	بنغلاديش	بنغلاديش	91
ألمانيا	بوركينا فاسو	بوركينا فاسو	كندا	92
العراق	مالاوي	النيجر	العراق	93
السويد	المكسيك	السويد	ليبيا	94
كازاخستان	الدنمارك	موريشيوس	بوليفيا	95
تشيلي	اتحاد المغرب العربي	كندا	الغابون	96
أنغولا	كازاخستان	اتحاد المغرب العربي	النيجر	97
الدنمارك	البرتغال	كوستا ريكا	رواندا	98
إسرائيل	لاوس	العراق	أفغانستان	99
جنوب أفريقيا	جنوب أفريقيا	رواندا	جنوب أفريقيا	100
مصر	كندا	إسرائيل	موريشيوس	101
الإكوادور	رواندا	جنوب أفريقيا	أنغولا	102
كندا	أيسلندا	أنغولا	كوستا ريكا	103
جزر القمر	فنلندا	أوغندا	إسرائيل	104
أوغندا	النرويج	النرويج	اتحاد المغرب العربي	105
باكستان	السويد	مالاوي	أوغندا	106
أقل البلدان العربية نموا	إسرائيل	أيسلندا	كازاخستان	107
البرتغال	مصر	مصر	غينيا	108
لاوس	الإكوادور	باكستان	النرويج	109
الهند	جزر القمر	فرنسا	مصر	110

المصادر: تقديرات المؤلّفين باستخدام قاعدة بيانات تجارة السلع الأساسية Comtrade, 2017؛ World World Economic Outlook, 2015؛ UNCTAD, 2017، وقاعدة بيانات البنك الدولي (اطّلع عليها في تشرين الأول/أكتوبر 2017).

الجدول AI.2 الاتجاه في تصنيف الاعتمادية خلال الفترة 2014-2016

2014	2015	2016	التصنيف
سنغافورة	سنغافورة	سنغافورة	1
مالطا	مالطا	مالطا	2
الكونغو	فييت نام	فييت نام	3
الإمارات العربية المتحدة	بلجيكا	بلجيكا	4
فييت نام	سلوفاكيا	سلوفاكيا	5
بلجيكا	جمهورية التشيك	جمهورية التشيك	6
اليونان	هولندا	اليونان	7
جمهورية التشيك	اليونان	هولندا	8
سلوفاكيا	أيرلندا	سلوفينيا	9
هولندا	سلوفينيا	أيرلندا	10
سلوفينيا	لكسمبرغ	الإمارات العربية المتحدة	11
ماليزيا	الإمارات العربية المتحدة	لكسمبرغ	12
ليتوانيا	ماليزيا	ماليزيا	13
سلطنة عُمان	الكونغو	الكونغو	14
استونيا	ليتوانيا	ليتوانيا	15
البحرين	هندوراس	كمبوديا	16
بروناي دار السلام	الصومال	الصومال	17
قطر	استونيا	هندوراس	18
هندوراس	كمبوديا	استونيا	19
مجلس التعاون الخليجي	بلغاريا	موزمبيق	20
الكويت(21)	سلطنة عُمان (29)	الكويت (39)	
الأردن (41)	الكويت (35)	سلطنة عُمان (40)	
العراق (42)	قطر (36)	تونس (42)	
المملكة العربية السعودية (43)	الأردن (52)	قطر (49)	
موريتانيا (52)	العراق (69)	الأردن (51)	
تونس (53)	المملكة العربية السعودية (70)	موريتانيا (52)	
الجزائر (83)	ليبيا (74)	المغرب (66)	
لبنان (85)	لبنان (86)	العراق (67)	
	موريتانيا (95)	المملكة العربية السعودية (77)	

2014	2015	2016	التصنيف
الضفة الغربية وغزة	باقي البلدان العربية	الإكوادور	110
سيريلانكا	الجزائر	الضفة الغربية وغزة	111
الصين	الضفة الغربية وغزة	الصين	112
إندونيسيا	إندونيسيا	ماينمار	113
نيوزيلاندا	جمهورية الكونغو الديمقراطية	استراليا	114
فرنسا	ملاوي	نيوزيلندا	115
إيران (جمهورية - الإسلامية)	نيوزيلندا	إندونيسيا	116
تركيا	جيبوتي	الجزائر	117
نيجيريا	غويانا	أوغندا	118
الهند	الهند	دومينيكا	119
فنزويلا	كولمبيا	ليبيا	120
أوروغواي	الكاميرون	كونغو	121
جيبوتي	اوروغواي	إيران	122
كولومبيا	المملكة المتحدة	جيبوتي	123
أستراليا	الدومنيكا	كولمبيا	124
ميانمار	أوغندا	راوندا	125
المملكة المتحدة	استراليا	الهند	126
الكاميرون	إيران	مصر	127
الدومنيكا	راوندا	أوروغواي	128
باكستان	باكستان	تنزانيا	129
مصر	نيجيريا	باكستان	130

المصادر: تقديرات المؤلّفين باستخدام قاعدة بيانات تجارة السلع الأساسية Comtrade, 2017؛ World World Economic Outlook, 2015؛ UNCTAD, 2017، وقاعدة بيانات البنك الدولي (اطّلع عليها في تشرين الأول/أكتوبر 2017).

المرفق 2. القيود الرئيسة على التجارة في مجموعة مختارة من الخدمات (إشارة إلى الفصل 3)

الجدول AII.1 القيود الرئيسية على الاتصالات السلكية واللاسلكية المتنقلة في البلدان العربية

البلد	النمط 3
الجزائر	غير مسموح استملاك كيانات مملوكة من الدولة.
البحرين	الحد المسموح به للملكية الأجنبية هو 49 في المائة لموزّدي الاتصالات المتنقّلة. خدمة نقل الصوت عبر بروتوكول الإنترنت غير مسموح بها. قد يطبّق شرط الجنسية على الموظفين ومجلس الإدارة.
مصر	عدد التراخيص غير ثابت. الهيئة الناظمة هي التي تحدّد طريقة الترخيص وهي مستقلة عن وزارة القطاع. مجموعة الإنترنت: الدخول مسموح به ومشروط بالحصول على ترخيص؛ تحدد هيئة التنظيم الرسوم. خدمة نقل الصوت عبر بروتوكول الإنترنت: مسموح بها ومشروط بالحصول على ترخيص؛ يسمح للداخلين بتوظيف عامل أجنبي واحد لكل عشرة مواطنين.
الأردن	ليس هناك حد للملكية الأجنبية، لكن هيئة تنظيم قطاع الاتصالات في الأردن لم تعد تمنح تراخيص. هيئة التنظيم مستقلة عن وزارة القطاع. مجموعة الإنترنت: الدخول مسموح به (حالياً لا تمنح تراخيص)؛ يُحدّد الرسم وفقاً للحالة. خدمة نقل الصوت عبر بروتوكول الإنترنت مسموح بها.
الكويت	الحد المسموح به للملكية الأجنبية 49 في المائة إذا كان الدخول من خلال الاستثمار في منشآت إنتاجية جديدة و75 في المائة إذا كان من خلال الاستملاك. وقد تُعفى من هذه القيود الشركات القادمة من البلدان الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي. مجموعة الانترنت، خدمة نقل الصوت عبر بروتوكول الإنترنت: غير مسموح بهما (نقل الصوت عبر بروتوكول الإنترنت غير قانوني) يُطبّق شرط الجنسية على الموظفين وعلى رئيس مجلس الإدارة.
لبنان	الحد المسموح به للملكية الأجنبية هو 66 في المائة. من غير المسموح به استملاك كيانات مملوكة من الدولة. يجب أن تكون أغلبية أعضاء مجلس الإدارة من اللبنانيين. مجموعة الإنترنت: يحق للداخلين الجدد تشغيل مجموعة الإنترنت. خدمة نقل الصوت عبر بروتوكول الإنترنت غير مسموح بها.
المغرب	هيئة التنظيم مستقلة عن وزارة القطاع. مجموعة الانترنت: الدخول غير مسموح بها (يشير الاتحاد الدولي للاتصالات إلى أنّه مسموح بها). خدمة نقل الصوت عبر بروتوكول الإنترنت مسموح بها.
عُمان	الحد المسموح به للملكية الأجنبية 70 في المائة. وتحدّد الهيئة الناظمة عدد التراخيص استناداً إلى تقييمها الخاص لعدد التراخيص المطلوبة. خدمة نقل الصوت عبر بروتوكول الإنترنت: غير مسموح بها. لا يحقّ لمقدمي الخدمات الجدد امتلاك بوابة دولية وتشغيلها. يجب أن يكون الموظفون عُمانيين بنسبة مئوية معيّنة.
قطر	مغلق فعلياً، لأن شركة الاتصالات السلكية واللاسلكية القطرية (Qtel) التي تملك الدولة أغلبيتها لديها حقوق حصرية في جميع خدمات الاتصالات في قطر حتى عام 2013. بالرغم من الاحتكار القانوني، مُنحت رخصة ثانية

البلد	النمط 3
	للاتصالات المتنقلة في عام 2007 ولكن الدخول الجديد جرى تنفيذه على شكل عرض مغلق ومن غير المتوقع أن يتكرّر.
المملكة العربية السعودية	يجب أن تكون الجهة مقدمة الطلب التي سيوافق عليها مسجلة كشركة محلية. ابتداءً من آذار/مارس 2007، كان الحد المسموح به للملكية الأجنبية 51 في المائة، و60 في المائة بحلول نهاية عام 2008. الهيئة الناظمة مستقلة عن وزارة القطاع. مجموعة الإنترنت: الدخول مسموح به. الرسوم مؤلّفة من عناصر مختلفة. خدمة نقل الصوت عبر بروتوكول الإنترنت: مسموح بها.
تونس	الهيئة الناظمة مستقلة عن وزارة القطاع. مجموعة الإنترنت: الدخول مسموح به؛ تتألّف الرسوم من عناصر مختلفة. خدمة نقل الصوت عبر بروتوكول الإنترنت: مسموح بها فقط للمؤسسات المعنية حصراً بأعمال الصادرات ومراكز الاتصال. لا يشترط أن تكون الإدارة وأعضاء مجلس الإدارة تونسيين.
اليمن	لا يوجد حد للملكية الأجنبية. يُطبّق شرط الأغلبية على الموظفين وعلى مجلس الإدارة.

المصدر: Borchert, Gootiiz and Mattoo, 2012.

الجدول AII.2 القيود الرئيسية على النقل الداخلي للبضائع على الطرق في البلدان العربية

البلد	طريقة الإمداد 3
الجزائر	منغلقة.
البحرين	الحد المسموح به للملكية الأجنبية هو 49 في المائة في الكيانات التابعة للقطاع الخاص وتلك المملوكة من الدولة. لا يسمح استملاك كيان مملوك للدولة.
مصر	لا توجد قيود على حقوق الملكية. يجب أن يكون 90 في المائة من الموظفين من المواطنين، على الرغم من انّ الوزير المختص قد يوافق على استثناءات على قاعدة موظّف أجنبي واحد مقابل عشرة موظفين محليين.
الأردن	منغلقة.
الكويت	الحد المسموح به للملكية الأجنبية هو 49 في المائة في كيانات للقطاع الخاص وكيانات مملوكة من الدولة. من غير المسموح به استملاك كيانات مملوكة من الدولة.
لبنان	الحد المسموح به للملكية الأجنبية هو 49 في المائة لكافة الأشكال القانونية للدخول.
المغرب	لا توجد قيود على حقوق الملكية.
عُمان	الحد المسموح به للملكية الأجنبية هو 70 في المائة (ما لم تكن الشركة الخاصة المحلية شركة مساهمة، حيث نسبة الأسهم القصوى التي يحق لكيان أجنبي واحد تملّكها هي 35 في المائة من رأس المال السهمي المكتتب) من غير المسموح استملاك كيانات مملوكة من الدولة.
قطر	الحد المسموح به للملكية الأجنبية هو 49 في المائة في الكيانات التابعة للقطاع الخاص وتلك المملوكة من الدولة. تعطى أولوية التوظيف للقطريين ما لم يتوفّروا.
المملكة العربية السعودية	منغلقة.
تونس	الحد المسموح به للملكية الأجنبية 49 في المائة في الكيانات التابعة للقطاع الخاص وتلك المملوكة من الدولة. يجب أن يكون الرئيس والمدراء تونسيين. ويجب أن يتألّف مجلس الإدارة بأغلبيته من التونسيين.
اليمن	لا توجد قيود على حقوق الملكية.

المصدر: Borchert, Gootiiz and Mattoo, 2012.

الجدول AII.3 القيود الرئيسية على النقل الداخلي للبضائع بالسكك الحديدية في البلدان العربية

البلد	طريقة الإمداد 3
الجزائر	منغلقة (خاضعة لاحتكار الدولة).
البحرين	غير مسموح استملاك كيانات مملوكة من الدولة. لاستملاك كيان من القطاع الخاص الحد المسموح به للملكية الأجنبية هو 49 في المائة.
مصر	القطاع منغلق بحكم الأمر الواقع بسبب احتكار الدولة للشبكة القائمة؛ الهيئة القومية لسكك حديد مصر هي المنظمة الحكومية المسؤولة عن تأمين نقل البضائع على جميع شبكات السكك الحديدية. من غير المسموح استملاك كيانات مملوكة من الدولة. ولكن يُسمح للشركات الجديدة بإنشاء خطوط جديدة وتشغيلها وتأمين نقل البضائع عليها.
الأردن	قانونياً، لا يخضع نقل البضائع على السكك الحديدية للقيود بموجب نظام تنظيم استثمارات غير الأردنيين رقم (54) لعام 2000. ومع ذلك، يعامل النقل بالسكك الحديدية كقطاع عام، وبالتالي لا توجد شركات نقل سكك حديدية خاصة؛ الحكومة هي التي تشغّل سكة حديد الحجاز الأردنية.
الكويت	غير متوفّرة- لا يوجد نظام السكك الحديدية.
لبنان	غير متوفّرة- لا يوجد نظام السكك الحديدية.
المغرب	شركة السكك الحديدية المغربية، شركة عامة محدودة مملوكة للدولة بالكامل، تدير البنية التحتية للسكك الحديدية وتشغيلها التجاري بموجب اتفاق امتياز مدته 50 عاماً، ووحدها لديها السلطة لإبرام تراخيص تشغيل النقل بالسكك الحديدية مع أطراف ثالثة.
عُمان	غير متوفّرة- لا يوجد نظام السكك الحديدية.
قطر	غير متوفّرة- لا يوجد نظام السكك الحديدية.
المملكة العربية السعودية	لا توجد قيود.
تونس	الحد المسموح به للملكية الأجنبية هو 49 في المائة في الكيانات التابعة للقطاع الخاص وتلك المملوكة من الدولة. يجب أن يكون الرئيس والمديرون تونسيين. ويجب أن يتألّف مجلس الإدارة بأغلبيته من التونسيين.
اليمن	غير متوفّرة- لا يوجد نظام السكك الحديدية.

المصدر: Borchert, Gootiiz and Mattoo, 2012.

الجدول AII.4 القيود الرئيسية على الشحن البحري الدولي في البلدان العربية

البلد	النمط 1	النمط 3
الجزائر	لا توجد قيود.	لا توجد قيود لا توجد قيود على حقوق الملكية مع استثناء واحد هو عدم السماح باستملاك كيانات مملوكة من الدولة.
البحرين	لا توجد قيود.	الحد المسموح به للملكية الأجنبية هو 49 في المائة، من خلال استملاك كيانات قائمة أو مشاريع مشتركة. من غير المسموح استملاك كيانات مملوكة من الدولة.
مصر	لا توجد قيود.	لا يُسمح بالدخول إلا من خلال مشاريع مشتركة. الحد المسموح به للملكية الأجنبية هو 49 في المائة. يجب أن يكون ما لا يقل عن 95 في المائة من العاملين على متن السفن البحرية من المواطنين.
الأردن	لا توجد قيود.	الحد المسموح به للملكية الأجنبية هو 49 في المائة. من غير المسموح حيازة كيانات مملوكة من الدولة.
الكويت	لا توجد قيود لكن هناك حصة محددة للشحن الخاص بالحكومة.	الدخول مسموح به رهناً بالموافقة التي تُمنح على أساس كل حالة على حدة. الحق في استيراد البضائع إلى الكويت لأهداف تجارية يقتصر على الكيانات الكويتية التي هي أعضاء في غرفة التجارة والصناعة الكويتية، والتي تحمل تراخيص استيراد صادرة عن وزارة التجارة والصناعة. الحد المسموح به للملكية الأجنبية هو 49 في المائة في كيانات للقطاع الخاص وتلك المملوكة من الدولة.
لبنان	حيثما يكون خط الشحن اللبناني قادراً على توفير الخدمات المطلوبة، تعطى أولوية على مقدّمي الخدمات الأجانب.	لامتلاك كيان للقطاع الخاص أو إنشاء مشروع مشترك، الحد المسموح به للملكية الأجنبية هو 49 في المائة. من غير المسموح امتلاك كيانات مملوكة من الدولة.
المغرب	اعتمد المغرب قانون الأمم المتحدة لنقل البضائع البحري الذي حدّد حصة 40/40/20 (السفن الوطنية/الاتفاقات الثنائية/مفتوح للجميع). يُحفظ 30 في المائة أيضاً من السلع المصدّرة و40 في المائة من السلع المستوردة للأسطول الوطني (على سبيل المثال، شركة شحن مملوكة من الدولة).	لا توجد قيود على حقوق الملكية.
عُمان	لا توجد قيود.	الحد المسموح به للملكية الأجنبية هو 70 في المائة. يجوز لوزارة التجارة والصناعة وفقاً لتقديرها فرض شروط للترخيص يجب الوفاء بها لإنشاء شركة فرعية. يجب أن يكون على الأقل 84 في المائة من الموظّفين عمانيين.
قطر	لا توجد قيود.	يُسمح بالدخول عن طريق شركة فرعية أو امتلاك أو مشروع مشترك. الحد المسموح به للملكية الأجنبية هو 49 في المائة في كيانات للقطاع الخاص وتلك المملوكة من الدولة. تعطى أولوية التوظيف للقطريين إلا إذا لم يتوفّروا.
المملكة العربية السعودية	لا توجد قيود.	الحد المسموح به للملكية الأجنبية هو 49 في المائة في كيانات للقطاع الخاص وتلك المملوكة الدولة.

البلد	النمط 1	النمط 3
تونس	خطوط الشحن مفتوحة باستثناء أنه يتعين على أي سفينة تصل إلى المرافئ التونسية أن تستخدم خدمات الوكالة البحرية التي أنشئت في تونس بموجب الأنظمة المعمول بها.	لا يحق لغير التونسيين ممارسة أنشطة شركات النقل البحري، إلا أنّ السفن التي شُيّدت خارج تونس فيمكنها العمل تحت العلم الوطني مع حد مسموح به للملكية الأجنبية هو 49 في المائة (الحد نفسه ينطبق على الكيانات المملوكة من الدولة) ويجب أن يكون أعضاء الطاقم تونسيين؛ مع إمكانية استثناء القبطان إذا لم يتوفّر تونسيّون.
اليمن	لا توجد قيود.	لا توجد قيود.

المصدر: Borchert, Gootiiz and Mattoo, 2012.

الجدول AII.5 أهم القيود المفروضة على النقل الجوي الداخلي للركاب في البلدان العربية

البلد	طريقة الإمداد 3
الجزائر	منغلقة (محتكر من الدولة).
البحرين	الحد المسموح به للملكية الأجنبية هو 49 في المائة. من غير المسموح امتلاك كيانات مملوكة من الدولة.
مصر	الحد المسموح به للملكية الأجنبية هو 49 في المائة. غير مُجدوَل، دولي: لا يوجد حد للملكية الأجنبية. يحقّ للداخلين توظيف عامل أجنبي واحد لكل عشرة مواطنين. يعتمد الحد المسموح به للملكية الأجنبية على شروط الترخيص بموجب مرسوم صادر عن الوزير المختص.
الأردن	الحد المسموح به للملكية الأجنبية هو 49 في المائة. من غير المسموح امتلاك كيانات مملوكة من الدولة.
الكويت	يجب أن تكون الشركة شركة مساهمة. ويحتاج الترخيص إلى الموافقة بموجب قانون استثمار رأس المال الأجنبي على أساس كل حالة. ويبلغ سقف الملكيّة الأجنبية 49 في المائة. يُطبّق شرط الجنسية على مجلس الإدارة.
لبنان	تتمتع شركة طيران الشرق الأوسط، وهي شركة النقل الجوي الوطنية، بالحق الحصري في توفير خدمات النقل الجوي حتى عام 2012.
المغرب	يوجد سقف للملكية الأجنبية في شركة النقل الجوي، مع ذلك، الملكية الأغلبية الأجنبية والمراقبة مسموح بهما.
عُمان	الحد المسموح به للملكية الأجنبية هو 70 في المائة. إذا كانت الشركة القائمة مسجلة كشركة عامة، نسبة المشاركة بالملكية الأجنبية لمستثمر أجنبي واحد 35 في المائة. من غير المسموح امتلاك كيانات مملوكة من الدولة.
قطر	الحد المسموح به للملكية الأجنبية هو 49 في المائة؛ قد يُسمح بنسبة مئوية أعلى إذا وافق عليها مجلس الوزراء. يُسمح بالدخول عن طريق اتفاق امتياز. تُعطى أولوية التوظيف للقطريين إلا إذا لم يتوفّروا. يجب أن يكون 50 في المائة من الموظفين من المواطنين.
المملكة العربية السعودية	الحد المسموح به للملكية الأجنبية هو 49 في المائة (سارٍ منذ آذار/مارس 2007).
تونس	الحد المسموح به للملكية الأجنبية هو 49 في المائة. يجب أن يكون الرئيس أو مدير عام مجلس الإدارة تونسياً.
اليمن	لا توجد قيود على حقوق الملكية. يجب أن يكون 75 في المائة من الموظفين من المواطنين.

المصدر: Borchert, Gootiiz and Mattoo, 2012.

الجدول AII.6 القيود الرئيسية على النقل الجوي الدولي للركاب في البلدان العربية

البلد	طريقة الإمداد 3
الجزائر	الدخول مسموح وهو رهنٌ بالاتفاقات الدولية والثنائية. من غير المسموح امتلاك كيانات مملوكة من الدولة.
البحرين	من غير المسموح امتلاك كيانات مملوكة من الدولة. الحد المسموح به للملكية الأجنبية هو 49 في المائة (سارٍ على الكيانات الجديدة وعلى الدمج والتملك).
مصر	مجدّول: الحد المسموح به للملكية الأجنبية هو 40 في المائة. غير مُجدّول، دولي: لا يوجد حد للملكية الأجنبية. يحقّ للداخلين توظيف عامل أجنبي واحد لكل عشرة مواطنين.
الأردن	الحد المسموح به للملكية الأجنبية هو 49 في المائة. من غير المسموح امتلاك كيانات مملوكة من الدولة.
الكويت	يجب أن تكون المؤسسة شركة مساهمة. ويحتاج الترخيص إلى الموافقة بموجب قانون استثمار رأس المال الأجنبي على أساس كل حالة على حدة. الحد المسموح به للملكية الأجنبية هو 49 في المائة. يُطبّق شرط الجنسية على مجلس الإدارة.
لبنان	تتمتع شركة طيران الشرق الأوسط، وهي شركة النقل الجوي الوطنية، بالحق الحصري في توفير خدمات النقل الجوي حتى عام 2012. وتخضع بعض الطرق لشروط متفق عليها بموجب اتفاقات ثنائية للخدمات الجوية.
المغرب	يوجد سقف للملكية الأجنبية في شركة النقل الجوي، مع ذلك، الملكية الأغلبية الأجنبية والمراقبة مسموح بهما.
عُمان	الحد المسموح به للملكية الأجنبية هو 70 في المائة. من غير المسموح امتلاك كيانات مملوكة من الدولة. يجوز لوزارة التجارة والصناعة وفقا لتقديرها فرض شروطٍ للترخيص يجب الوفاء بها لإنشاء شركة فرعية.
قطر	الحد المسموح به للملكية الأجنبية هو 49 في المائة؛ وقد يُسمح بنسبة مئوية أعلى إذا وافق عليها مجلس الوزراء. يُسمح بالدخول عن طريق اتفاق امتياز. تُعطى أولوية التوظيف للقطريين إلا إذا لم يتوفّروا.
المملكة العربية السعودية	الحد المسموح به للملكية الأجنبية هو 49 في المائة (سارٍ منذ آذار/مارس 2007). من غير المسموح امتلاك كيانات مملوكة من الدولة.
تونس	الحد المسموح به للملكية الأجنبية هو 49 في المائة. يجب أن يكون الرئيس أو مدير عام مجلس الإدارة تونسياً.
اليمن	لا توجد قيود على حقوق الملكية. يجب أن يكون 75 في المائة من الموظفين من المواطنين.

المصدر: Borchert, Gootiiz and Mattoo, 2012.

الجدول AII.7 القيود الرئيسية على الاتصالات السلكية واللاسلكية على الخط الثابت في البلدان العربية

البلد	طريقة الإمداد 3
الجزائر	غير مسموح الاستملاك، هو مملوك من الدولة.
البحرين	الحد المسموح به للملكية الأجنبية هو 49 في المائة إذا كان لتوفير خط ثابت محلي، لا يوجد حد لتوفير خط ثابت دولي. خدمة نقل الصوت عبر بروتوكول الإنترنت غير مسموح بها. وقد يُفرض شرط الجنسية على الموظفين وعلى مجلس الإدارة.
مصر	لا يوجد حد لعدد التراخيص المتاحة. الهيئة الناظمة هي التي تحدّد طريقة تخصيص الترخيص على أساس كل حالة على حدة. الهيئة الناظمة مستقلة عن وزارة القطاع. مجموعة الانترنت: الدخول مسموح ويخضع للترخيص؛ الهيئة الناظمة تحدّد الرسوم. خدمة نقل الصوت عبر بروتوكول الإنترنت: مسموح بها وتخضع للترخيص؛ يحقّ للداخلين توظيف عامل أجنبي واحد لكل عشرة مواطنين.
الأردن	لا يوجد حد للملكيّة الأجنبية. الهيئة الناظمة مستقلة عن وزارة القطاع. مجموعة الإنترنت: الدخول مسموح. يُحدّد الرسم وفقاً لكل حالة على حدة. خدمة نقل الصوت عبر بروتوكول الإنترنت: مسموح بها.
الكويت	مغلق فعلياً لأن وزارة الاتصالات وحدها توفّر خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية على الخط الثابت. مع ذلك لا يوجد قانون يحول دون وجود شركة جديدة لتقديم الخدمة علماً أن إنشاءها يتطلب إصدار مرسوم أميري آخر.
لبنان	الحد المسموح به للملكية الأجنبية هو 66 في المائة. من غير المسموح امتلاك كيانات مملوكة من الدولة. يجب أن تكون الأغلبية في مجلس الإدارة من اللبنانيين. مجموعة الإنترنت، خدمة نقل الصوت عبر بروتوكول الإنترنت: غير مسموح بهما.
المغرب	الهيئة الناظمة مستقلة عن وزارة القطاع. مجموعة الانترنت: الدخول غير مسموح به. خدمة نقل الصوت عبر بروتوكول الإنترنت: مسموح بها.
عُمان	منغلقة. وحدها شركة عمانتل Omantel التي تملك الدولة أغلبيتها كانت تقدّم خدمات الخط الثابت. ابتداءً من تشرين الثاني/نوفمبر 2008، مُنحت شركة Qtel ومقرّها قطر رخصة ثانية للخط الثابت.
قطر	منغلقة، لأن شركة الاتصالات السلكية واللاسلكية القطرية (Qtel) التي تملك الدولة أغلبيتها لديها الحقوق الحصرية لجميع خدمات الاتصالات في قطر حتى عام 2013. ابتداءً من أيلول/سبتمبر 2008، مُنح ترخيص ثانٍ للخط الثابت لشركة فودافون التي أصبحت تحمل تراخيص للخط الثابت وللخدمات المتنقّلة.
المملكة العربية السعودية	يجب أن تكون الجهة مقدمة الطلب مسجلة كشركة محلية. ابتداءً من آذار/مارس 2007 الحد المسموح به للملكية الأجنبية هو 51 في المائة، وسيرتفع إلى 60 في المائة بحلول نهاية عام 2008. عدد التراخيص ثابت، وهي تُمنح على أساس مناقصة. الهيئة الناظمة مستقلة عن وزارة القطاع. مجموعة الإنترنت: الدخول مسموح. الرسوم مؤلّفة من عناصر مختلفة. خدمة نقل الصوت عبر بروتوكول الإنترنت: مسموح بها.
تونس	الهيئة الناظمة مستقلة عن وزارة القطاع. مجموعة الإنترنت: الدخول مسموح وتتألّف الرسوم من عناصر مختلفة. خدمة نقل الصوت عبر بروتوكول الإنترنت: مسموح بها فقط للمؤسسات المعنية حصراً بأعمال الصادرات ومراكز الاتصال. لا يشترط أن تكون الإدارة وأعضاء مجلس الإدارة تونسيين.
اليمن	الحد المسموح به للملكية الأجنبية هو 50 في المائة من خلال مشروع مشترك. الدخول من خلال شركة فرعية أو امتلاك كيانٍ خاص أو مملوك من الدولة غير مسموح بهما. مجموعة الإنترنت، خدمة نقل الصوت عبر بروتوكول الإنترنت: غير مسموح بهما. يجب أن يكون 75 في المائة من الموظفين من المواطنين. يُطبّق شرط الأغلبية على الموظفين وعلى مجلس الإدارة.

المصدر: Borchert, Gootiiz and Mattoo, 2012.

الجدول AII.8 القيود الرئيسية على قبول ودائع من مصارف في البلدان العربية

البلد	طريقة الإمداد 1	طريقة الإمداد 3
الجزائر	غير مسموحة.	الدخول الأولي من خلال فرع أو امتلاك مصارف مملوكة من الدولة غير مسموح به.
البحرين	مسموح به لكنه مشروطة بعدم التوفر المحلي وبتأكيد خطي من المصرف المركزي.	الحد المسموح به للملكية الأجنبية هو 49 في المائة إذا كان الدخول عن طريق شركة تابعة. يُسمح بحصّة مُسيطرة لمصرف أجنبي إذا كان الدخول عن طريق امتلاك مصرفٍ قائم. من غير المسموح امتلاك كيانات مملوكة من الدولة. بسبب سياسة بحرنة الوظائف، ينطبق شرط الجنسية على الموظفين وعلى مجلس الإدارة.
مصر	مسموحة لكن يجب أن تمرّ المعاملات بمصرف مرخّص له.	الدخول ممكن فقط من خلال امتلاك مصرف قائم (ينطبق على كل من المصريين والأجانب). ويُسمح بتوسيع المصارف المصرية أو فروع المصارف الأجنبية إذا استوفيت المعايير التي وضعها البنك المركزي المصري. ينطبق الدخول على الدخول الأولي لفرع مصرف أجنبي. لا يوجد حد للملكية الأجنبية فيما يتعلق بالامتلاك. يحقّ للداخلين توظيف عامل أجنبي واحد لكل عشرة مواطنين.
الأردن	مسموحة.	لا يوجد حد للملكية الأجنبية. لم تعد تصدر تراخيص جديدة لأيّ مقدّم طلب (محلي أو أجنبي) بسبب الظروف السائدة في السوق.
الكويت	مسموحة.	الحد المسموح به للملكية الأجنبية 49 في المائة عندما يكون الدخول من خلال شركة تابعة و/أو امتلاك. ما لم يصدر إذن عن المصرف المركزي، لن تتجاوز الملكية المباشرة أو غير المباشرة من جانب شخص طبيعي أو كيان قانوني واحد في مصرف كويتي خمسة في المائة من رأسمال المصرف (غير تمييزي) وينطبق شرط الجنسية على الموظفين (على الأقل 39 في المائة) وعلى مجلس الإدارة (عضو واحد على الأقل).
لبنان	مسموحة.	لا يُسمح بالدخول عن طريق فرع. يمكن للأجانب امتلاك حصة مسيطرة في الجمعية العامة للمساهمين، غير أنه لا يمكن امتلاك حصة مسيطرة في مجلس الإدارة من أجانب لأن أعضاء مجلس الإدارة يجب أن يكونوا لبنانيين في أغلبيتهم. يوجد حد لأجهزة الصرف الآلي: لا ينبغي أن يتجاوز عدد أجهزة الصرف الآلي عدد فروع المصرف في البلد (أجهزة الصرف الآلي الموجودة ضمن الفرع لا تؤخذ بالاعتبار).
المغرب	غير مسموحة.	تصدر التراخيص وفقاً لتقدير البنك المركزي. وعلى المصارف الأجنبية تقديم رأي مؤاتٍ صادر عن الهيئة الناظمة في بلد الأصل. سيحتاج البنك المركزي ('بنك المغرب') أنّ يقتنع بأن القواعد

البلد	طريقة الإمداد 1	طريقة الإمداد 3
		والقوانين المعمول بها في البلد الأصلي لن تعرقل سيطرته على المصرف التابع أو فرع المصرف الأجنبي في المغرب.
عُمان	مسموحة.	من غير المسموح به الدخول عن طريق امتلاك مصرف مملوك من الدولة. الحد المسموح به للملكية الأجنبية 70 في المائة. لا يحق لأي مصرف أجنبي أن يملك أكثر من 35 في المائة من حصص التصويت في مصرف عُماني. يجب أن يكون على الأقل 90 في المائة من الموظفين عُمانيين (وهذا ينطبق على الشركات الأجنبية والمحلية على السواء).
قطر	مسموحة.	في العادة لا يُسمح للمصارف الأجنبية بالدخول. ويجوز السماح بالدخول فقط بموافقة مجلس الوزراء. يُسمح بالخدمات المصرفية للأفراد في مركز قطر للمال بملكية أجنبية بنسبة 100 في المائة، لكن لا يُسمح بالخدمات المصرفية للأفراد للمقيمين.
المملكة العربية السعودية	مسموحة. يجب إخطار الوكالة المشرفة (مؤسسة النقد العربي السعودي).	الحد المسموح به للملكية الأجنبية 40 في المائة.
تونس	مسموحة إذا كانت الشركات المحلية تدير أعمالاً في الخارج وهي بحاجة إلى دفع مصروفاتها المحلية. إذا لم يكن للشركات عمليات في الخارج لا يحقّ لها فتح حسابات في الخارج: يجب إعادة العائدات الناتجة عن صادرات السلع والخدمات إلى الوطن.	يُسمح بالدخول من خلال شركة تابعة لكن بموافقة وزارة المال استناداً إلى التقرير الصادر عن البنك المركزي. وتخضع فروع ومكاتب المؤسسات المقرِضة لقائمة من الشروط والأحكام الصادرة عن البنك المركزي. يُسمح للكيانات غير المقيمة بقبول ودائع لا تتجاوز سقف 1.5 في المائة من الودائع التي تحتفظ بها مصارف الإيداع. يجب أن يكون المدير العام أو المدير التنفيذي للمصرف تونسياً.
اليمن	مسموحة.	يتطلب الدخول الأجنبي من خلال شركة تابعة أو الامتلاك، موافقة محافظ البنك المركزي إذا تجاوزت الملكية الأجنبية نسبة 10 في المائة. يجب تجديد التراخيص سنوياً كما يجب اتخاذ قرار بشأن الطلب المقدم في غضون 60 يوماً. وينص قانون العمل على أن يكون 75 في المائة من الموظفين يمنيين.

المصدر: Borchert, Gootiiz and Mattoo, 2012.

الجدول A11.9 القيود الرئيسية على الإقراض المصرفي في البلدان العربية

البلد	طريقة الإمداد 1	طريقة الإمداد 3
الجزائر	غير مسموحة.	لا يُسمح بالدخول الأولي من خلال فرع أو امتلاك مصارف مملوكة من الدولة.
البحرين	مسموحة لكنه مشروط بعدم التوفر المحلي. قد تُفرض قيود أخرى على القروض والمهل وأسعار الفائدة وعلى الصناعة نفسها.	الحد المسموح به للملكية الأجنبية هو 49 في المائة إذا كان الدخول من خلال فرع و/أو امتلاك. يُسمح بحصّة مُسيطرة لمصرف أجنبي إذا كان الدخول عن طريق امتلاك مصرفٍ قائم. غير مسموح امتلاك مصارف مملوكة من الدولة. بسبب سياسة بحرنة الوظائف، ينطبق شرط الجنسية على الموظفين وعلى مجلس الإدارة.
مصر	مسموحة لكن يجب أن تمرّ المعاملات بمصرف مرخّص له.	الدخول ممكن فقط من خلال امتلاك مصرف قائم (هذا ينطبق على كل من المصريين والأجانب). ويُسمح بتوسيع المصارف المصرية أو فروع المصارف الأجنبية القائمة إذا استوفيت المعايير التي وضعها البنك المركزي المصري. ينطبق الدخول على الدخول الأولي لفرع مصرف أجنبي. لا يوجد حد للملكية الأجنبية فيما يتعلق بالامتلاك. يحقّ للداخلين توظيف عامل أجنبي واحد لكل عشرة مواطنين.
الأردن	مسموحة.	لا يوجد حد للملكية الأجنبية. لم تعد تصدر تراخيص جديدة لأيّ مقدّم طلب (محلي أو أجنبي) بسبب الظروف السائدة في السوق.
الكويت	مسموحة.	الحد المسموح به للملكية الأجنبية هو 49 في المائة عندما يكون الدخول من خلال شركة فرعية و/أو امتلاك. ما لم يصدر إذن عن المصرف المركزي، لن تتجاوز الملكية المباشرة أو غير المباشرة من جانب شخص طبيعي أو كيان قانوني واحد في مصرف كويتي خمسة في المائة من رأسمال المصرف (غير تمييزي). وينطبق شرط الجنسية على الموظفين (على الأقل 39 في المائة) وعلى مجلس الإدارة (عضو واحد على الأقل).
لبنان	مسموحة.	لا يُسمح بالدخول عن طريق فرع. يمكن للأجانب امتلاك حصة مسيطرة في الجمعية العامة للمساهمين، غير أنه لا يمكن امتلاك حصة مُسيطرة في مجلس الإدارة من جهة أجنبية لأن أعضاء مجلس الإدارة يجب أن يكونوا لبنانيين في اغلبيتهم. يوجد حد لأجهزة الصرف الآلي: لا ينبغي أن يتجاوز عدد أجهزة الصرف الآلي عدد فروع المصرف في البلد (أجهزة الصرف الآلي الموجودة ضمن الفرع لا تؤخذ بالاعتبار).
المغرب	مسموحة بدون قيود، شرط أن تكون القروض مدعومة باستثمار أو بمعاملات تجارية خارجية. يجب أن يتمّ السداد من المغرب عبر النظام المصرفي.	تصدر التراخيص وفقاً لتقدير المصرف المركزي. على المصارف الأجنبية تقديم رأي مؤاتٍ صادر عن الهيئة الناظمة في بلد الأصل. سيحتاج البنك المركزي ('بنك المغرب') أنّ يقتنع بأن القواعد والقوانين المعمول بها في البلد الأصلي لن تعرقل سيطرته على المصرف التابع أو فرع المصرف الأجنبي في المغرب

البلد	طريقة الإمداد 1	طريقة الإمداد 3
عُمان	مسموحة.	من غير المسموح الدخول عن طريق امتلاك مصرف مملوك من الدولة. الحد المسموح به للملكية الأجنبية هو 70 في المائة. كما لا يحق لأي مصرف أجنبي أن يملك أكثر من 35 في المائة من حصص التصويت في مصرف عُماني. يجب أن يكون 90 في المائة على الأقل من الموظفين عُمانيين (وهذا ينطبق على الشركات الأجنبية والمحلية على السواء).
قطر	مسموحة.	في العادة لا يُسمح للمصارف الأجنبية بالدخول. ويجوز السماح بالدخول فقط بموافقة مجلس الوزراء. يُسمح بالخدمات المصرفية للأفراد في مركز قطر للمال بملكية أجنبية بنسبة 100 في المائة، لكن لا يُسمح بتوفير خدمات مصرفية للأفراد للمقيمين.
المملكة العربية السعودية	مسموحة. يجب إخطار الوكالة المشرفة (مؤسسة النقد العربي السعودي).	الحد المسموح به للملكية الأجنبية هو 40 في المائة.
تونس	مسموحة لكن مع فرض قيود. يُسمح للمؤسسات الائتمانية المدرجة في البورصة بالحصول على قرض بأجل استحقاق يزيد عن 12 شهراً دون فرض حدود على المبلغ. ويمكن لشركات أخرى مدرجة في البورصة الحصول على بأجل استحقاق يزيد عن 12 شهراً وقد يصل قدره إلى 10 ملايين دولار في السنة. يمكن للمؤسسات الائتمانية ومؤسسات أخرى غير مدرجة في البورصة الحصول على قرض قد يصل قدره إلى 10 ملايين دولار للقرض الأول، وثلاثة ملايين دولار في السنة للقروض اللاحقة.	يُسمح بالدخول من خلال شركة تابعة لكن بموافقة وزارة المالية بناءً على التقرير الصادر عن البنك المركزي. تخضع الفروع ومكاتب المؤسسات المقرِضة لقائمة من الشروط والأحكام الصادرة عن المصرف المركزي. يُسمح للكيانات غير المقيمة بقبول الودائع التي لا تتجاوز سقف 1.5 في المائة من الودائع التي تحتفظ بها مصارف الإيداع. يجب أن يكون المدير العام أو المدير التنفيذي للمصرف تونسياً.
اليمن	مسموحة.	يتطلّب الدخول الأجنبي من خلال شركة تابعة أو امتلاك موافقة محافظ البنك المركزي إذا تجاوزت الملكية الأجنبية نسبة 10 في المائة. يجب تجديد التراخيص سنوياً، ويجب اتخاذ قرار بشأن الطلب المقدم في غضون 60 يوماً. ينص قانون العمل على أن يكون 75 في المائة من الموظفين يمنيين.

المصدر: Borchert, Gootiiz and Mattoo, 2012.

الجدول AII.10 القيود الرئيسية على خدمات التأمين على السيارات في البلدان العربية

البلد	طريقة الإمداد 1	طريقة الإمداد 3
الجزائر	غير مسموحة.	يجب أن يحصل أي شخص، سواء كان محلّياً أو أجنبياً على موافقة وزارة المالية قبل أن يلتزم بتقديم خدمات تأمين. لا توجد قيود على شكل الدخول كما لا توجد حدود للملكية الأجنبية. والهيئة الناظمة للقطاع هي هيئة الإشراف على التأمين.
البحرين	يجب أن تكون شركات التأمين الأجنبية مسجّلة في البحرين وأن تحصل على موافقة المصرف المركزي. يجب إثبات عدم توفر الخدمات المقترحة على المستوى المحلي. قد تُطبّق قيود أخرى.	الحد المسموح به للملكية الأجنبية هو 49 في المائة عندما يكون الدخول من خلال شركة تابعة و/أو امتلاك. لا يُسمح بالمراقبة من جانب شركات تأمين أجنبية. تُطبّق قيود على الموظفين.
مصر	غير مسموحة.	لا يُسمح للفروع بمزاولة أعمال التأمين في مصر. يُسمح بالدخول من خلال شركة مساهمة مصرية. أي ملكية أجنبية تتجاوز نسبة 10 في المائة من رأس المال السهمي الصادر لشركة تعمل في مصر موافقة رئيس الوزراء. أما حد الملكية الأجنبية لامتلاك كيان عام محلي فهو 60 في المائة. لا يوجد حد لعدد الموظفين الأجانب.
الأردن	غير مسموحة.	لا توجد قيود.
الكويت	غير مسموحة.	لا يُسمح بالدخول عن طريق فرع والحد المسموح به للملكية الأجنبية هو 40 في المائة عندما يكون الدخول من خلال شركة تابعة و/أو امتلاك. لا يُسمح بالمراقبة من جانب شركات تأمين أجنبية. يجب أن يكون الرئيس و75 في المائة من الموظفين من المواطنين.
لبنان	غير مسموحة.	لا توجد قيود، لكن يجب أن يكون 97 في المائة من الموظفين و51 في المائة من أعضاء مجلس الإدارة من المواطنين.
المغرب	غير مسموحة.	لا يُسمح بالدخول عن طريق فرع. يُسمح الدخول من خلال شركة تابعة (مع ملكية أجنبية بنسبة 100 في المائة) وإذا دخل بلد الأصل في اتفاق تجارة حرّة مع المغرب. لدى وزارة المالية السلطة التقديرية في تخصيص تراخيص التأمين كما يمكنها أن ترفض الترخيص على ضوء ظروف السوق والمنافسة. لدى اتحاد التأمين مقعد رسمي في هيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي ويمكنه منع دخول شركات التأمين الأجنبية.
عُمان	غير مسموحة.	من غير المسموح الدخول عن طريق امتلاك كيان مملوك من الدولة. والحد المسموح به للملكية الأجنبية هو 70 في المائة. ويتعين على شركات التأمين الأجنبية في السوق العمانية أن تتخلى عن 25 في المائة من بوالص التأمين لصالح شركة تأمين محلية. يجب أن تكون نسبة معيّنة من الموظفين من العمانيين.
قطر	غير مسموحة.	في العادة لا يُسمح لشركات التأمين الأجنبية بالدخول. لكن يمكن منح استثناءات بناءً على موافقة مجلس الوزراء. كما أنه يمكن لشركة تأمين أجنبية الدخول إلى مركز قطر للمال الذي أنشئ في عام 2005.

البلد	طريقة الإمداد 1	طريقة الإمداد 3
المملكة العربية السعودية	مسموحة رهناً بعدم توفرها محلياً.	الحد المسموح به للملكية الأجنبية هو 49 في المائة.
تونس	غير مسموحة إلا في حالات تأمين ضد المسؤولية المهنية لشركة نقل بحرية أو لصاحب سفينة بحرية التي يمكن شراؤها من الخارج في حالات استثنائية وبإذن من وزارة المالية.	يحق لفروع المورّدين الأجانب خدمة الأشخاص غير المقيمين فقط. يُشترط وجود حد أدنى من رأس المال، وتتوقّف الموافقة على الترخيص على الجدوى التقنية والمالية وعلى التبرير الاقتصادي والتوقيت المناسب لإنشاء مشروع تجاري جديد. يجب أن يكون المدير العام أو رئيس مجلس الإدارة تونسياً.
اليمن	غير مسموحة.	لا يُسمح بالدخول عن طريق فرع. يتطلب فوق الحد المسوح به للملكية الأجنبية وهو 25 في المائة موافقة من وزارة الصناعة والتجارة. يجب تجديد التراخيص سنوياً. ينص قانون العمل على أن يكون 75 في المائة من الموظفين يمنيين. أما الهيئة الناظمة للقطاع فهي إدارة الإشراف على شركات التأمين.

المصدر: Borchert, Gootiiz and Mattoo, 2012.

الجدول AII.11 القيود الرئيسية على خدمات التأمين على الحياة في البلدان العربية

البلد	طريقة الإمداد 1	طريقة الإمداد 3
الجزائر	غير مسموحة.	يجب على أي شخص، سواء كان محلّياً أو أجنبياً، الحصول على موافقة وزارة المالية قبل أن يلتزم بتقديم خدمات التأمين. لا توجد قيود على شكل الدخول أو حدود الملكية الأجنبية. الهيئة الناظمة للقطاع هي هيئة الإشراف على التأمين.
البحرين	يجب أن تكون شركات التأمين الأجنبية مسجلة في البحرين ويجب أن تحصل على موافقة المصرف المركزي. يجب إثبات عدم توفر الخدمات المقترحة على المستوى المحلي. قد تُطبّق قيود أخرى.	الحد المسموح به للملكية الأجنبية هو 49 في المائة عندما يكون الدخول من خلال شركة تابعة و/أو امتلاك. لا يُسمح بالمراقبة من جانب شركات تأمين أجنبية. تُطبّق قيود على الموظفين.
مصر	مسموحة.	لا يُسمح للفروع بمزاولة أعمال التأمين في مصر. يُسمح بالدخول من خلال شركة مساهمة مصرية. تتطلب أي ملكية أجنبية تتجاوز نسبة 10 في المائة من رأس المال السهمي الصادر لشركة تعمل في مصر موافقة رئيس الوزراء. إن حد الملكية الأجنبية لدى امتلاك كيان عام محلي هو 60 في المائة. لا يوجد حد للملكية الأجنبية.
الأردن	غير مسموحة.	لا توجد قيود.

البلد	طريقة الإمداد 1	طريقة الإمداد 3
الكويت	غير مسموحة.	لا يُسمح بالدخول عن طريق فرع. الحد المسموح به للملكية الأجنبية هو 40 في المائة عندما يكون الدخول من خلال شركة تابعة و/أو امتلاك لا يُسمح بالمراقبة من جانب شركات تأمين أجنبية. يجب أن يكون الرئيس و75 في المائة من الموظفين من المواطنين.
لبنان	غير مسموحة.	لا توجد قيود، لكن يجب أن يكون 97 في المائة من الموظفين و51 في المائة من أعضاء مجلس الإدارة من المواطنين.
المغرب	غير مسموحة.	لا يُسمح بالدخول عن طريق فرع. يُسمح بالدخول من خلال شركة تابعة (مع ملكية أجنبية بنسبة 100 في المائة) وإذا دخل بلد الأصل في اتفاق تجارة حرّة مع المغرب. ولدى وزارة المالية السلطة التقديرية في تخصيص تراخيص التأمين كما يمكنها أن ترفض الترخيص على ضوء ظروف السوق والمنافسة. ولدى اتحاد شركات التأمين مقعد رسمي في هيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي ويمكنه منع دخول شركات التأمين الأجنبية.
عُمان	غير مسموحة.	من غير المسموح الدخول عن طريق حيازة كيان مملوك من الدولة. يبلغ سقف الملكية الأجنبية 70 في المائة. على شركات التأمين الأجنبية في السوق العُماني أن تتخلى عن 25 في المائة من بوالص التأمين الخاصة بها لصالح شركة تأمين محلية. يجب أن تكون نسبة معيّنة من الموظفين من العمانيين.
قطر	غير مسموحة.	في العادة لا يُسمح لشركات التأمين الأجنبية بالدخول. لكن يمكن منح استثناءات بناءً على موافقة مجلس الوزراء. كما أنه يمكن لشركة تأمين أجنبية الدخول إلى مركز قطر للمال الذي أنشئ في عام 2005.
المملكة العربية السعودية	مسموحة إذا لم تتوفّر الخدمة على الصعيد المحلي.	يبلغ سقف الملكية الأجنبية 49 في المائة.
تونس	غير مسموحة.	يحق لفروع المورّدين الأجانب خدمة الأشخاص غير المقيمين فقط. يُشترط وجود حد أدنى من رأس المال، وتتوقّف الموافقة على الترخيص على الجدوى التقنية والمالية وعلى التبرير الاقتصادي والتوقيت المناسب في إنشاء مشروع تجاري جديد. يجب أن يكون المدير العام أو رئيس مجلس الإدارة تونسياً.
اليمن	غير مسموحة.	لا يُسمح بالدخول عن طريق فرع. يتطلب فوق الحد المسوح به للملكية الأجنبية وهو 25 في المائة تجديد التراخيص سنوياً. ينص قانون العمل على أن يكون 75 في المائة من الموظفين يمنيين. أما الهيئة الناظمة للقطاع فهي إدارة الإشراف على شركات التأمين.

المصدر: Borchert, Gootiiz and Mattoo, 2012.

الجدول AII.12 القيود الرئيسية على خدمات إعادة التأمين في البلدان العربية

البلد	طريقة الإمداد 1	طريقة الإمداد 3
الجزائر	غير مسموحة.	يجب على أي شخص، سواء كان محلّياً أو أجنبياً، الحصول على موافقة وزارة المالية قبل أن يلتزم بتقديم خدمات التأمين. لا توجد قيود على شكل الدخول أو حدود الملكية الأجنبية. والشركات الأجنبية ملزمة بالتنازل عن خمسة إلى عشرة في المائة من بوالص التأمين لشركة إعادة تأمين محليّة. أما الهيئة الناظمة للقطاع فهي لجنة الإشراف على التأمين.
البحرين	يجب على مقدمي الطلبات أن يثبتوا عدم توفر الخدمات المقترحة على المستوى المحلي. وهم أيضاً ملزمون على التنازل محلياً؛ قد تُطبّق قيود أخرى.	الحد المسوح به للملكية الأجنبية هو 49 في المائة عندما يكون الدخول من خلال شركة تابعة و/أو امتلاك. لا يُسمح بالمراقبة من جانب شركات تأمين أجنبية. تُطبّق قيود على الموظفين.
مصر	يجب أن يوضع التنازل لدى شركة إعادة تأمين يرد اسمها في القائمة المعتمدة التي تصدر سنوياً عن السلطة الإشرافية. ولا بدّ من الحصول على موافقة مسبقة من الهيئة المصرية للرقابة على التأمين لاستخدام أي شركة إعادة تأمين غير مدرجة في القائمة، شريطة أن يكون تصنيف هذه الشركة على الأقل B++ حسب AM وS&P. وإذا لم تكن شركة إعادة التأمين مصنّفة، تطبّق شروط إضافية تتعلق بالحد الأدنى لرأس المال واحتياطيات التأمين التقنية.	لا يُسمح للفروع بمزاولة أعمال التأمين في مصر. يُسمح بالدخول من خلال شركة مساهمة مصرية. تتطلب أي ملكية أجنبية تتجاوز نسبة 10 في المائة من رأس المال السهمي الصادر لشركة تعمل في مصر موافقة رئيس الوزراء. إن حد الملكية الأجنبية لدى امتلاك كيان عام محلي هو 60 في المائة. الهيئة الناظمة للقطاع هي الهيئة المصرية للرقابة على التأمين.
الأردن	مسموحة.	لا توجد قيود.
الكويت	مسموحة.	لا يُسمح بالدخول عن طريق فرع. الحد المسوح به للملكية الأجنبية هو 40 في المائة عندما يكون الدخول من خلال شركة تابعة و/أو امتلاك. لا يُسمح بالمراقبة من جانب شركات تأمين أجنبية. ويجب أن يكون الرئيس و15 في المائة من الموظفين من المواطنين.
لبنان	مسموحة.	لا توجد أي قيود، إلا أنه يُسمح بما لا يزيد عن ثلاثة موظفين أجانب. يجب أن تكون شركات إعادة التأمين مصنّفة بدرجة "B" على الأقل من جانب وكالة تصنيف معترف بها. ويجب أن تكون أغلبية أعضاء مجلس الإدارة من اللبنانيين.
المغرب	مسموحة.	لا يُسمح بالدخول عن طريق فرع. لدى وزارة المالية السلطة التقديرية في تخصيص تراخيص التأمين كما يمكنها أن ترفض

البلد	طريقة الإمداد 1	طريقة الإمداد 3
		الترخيص على ضوء ظروف السوق والمنافسة. لدى اتحاد التأمين مقعد رسمي في هيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي ويمكنه منع دخول شركات التأمين الأجنبية.
عُمان	غير مسموحة.	من غير المسموح الدخول عن طريق امتلاك كيان مملوك من الدولة. الحد المسوح به للملكية الأجنبية هو 70 في المائة. يتعين على شركات التأمين الأجنبية في السوق العُمانية أن تتنازل عن 25 في المائة من بوالص التأمين الخاصة بها لصالح شركة تأمين محلية. يجب أن تكون نسبة معيّنة من الموظفين من العُمانيين.
قطر	غير مسموحة.	في العادة لا يُسمح لشركات التأمين الأجنبية بالدخول. لكن يمكن منح استثناءات بناءً على موافقة مجلس الوزراء. كما أنه يمكن لشركة تأمين أجنبية الدخول إلى مركز قطر للمال الذي أنشئ في عام 2005.
المملكة العربية السعودية	شرط التنازل هو 30 في المائة لشركة إعادة تأمين محلية.	الحد المسوح به للملكية الأجنبية 49 في المائة. أما شرط التنازل فهو 30 في المائة ما لم يتم الحصول على موافقة مؤسسة النقد العربي السعودي على عكس ذلك؛ يجب أن يكون 75 في المائة من الموظفين من المواطنين.
تونس	مسموحة.	يحق لفروع المورّدين الأجانب خدمة الأشخاص غير المقيمين فقط. يُشترط وجود حد أدنى من رأس المال، وتتوقّف الموافقة على الترخيص على الجدوى التقنية والمالية وعلى التبرير الاقتصادي والتوقيت المناسب في إنشاء مشروع تجاري جديد. يجب أن يكون المدير العام أو رئيس مجلس الإدارة تونسياً.
اليمن	مسموحة لكن توجد قيود: على شركات التأمين التنازل عن نسبة مئوية معينة من بوالص التأمين الخاصة بها لشركة إعادة تأمين محلية. يحدد النسبة المئوية وزير الصناعة والتجارة.	لا يُسمح بالدخول عن طريق فرع. يتطلب فوق الحد المسوح به للملكية الأجنبية وهو 25 في المائة موافقة وزارة الصناعة والتجارة ويجب تجديد التراخيص سنوياً. كما ينص قانون العمل على أن يكون 75 في المائة من الموظفين يمنيين. ويحدّد وزير الصناعة والتجارة النسبة المئوية للتنازل. ويجب أن تكون غالبية أعضاء مجلس الإدارة من المواطنين (قابل للتعديل من جانب الوزير على أساس الملكية الأجنبية). اما الهيئة الناظمة للقطاع فهي إدارة الإشراف على شركات التأمين.

المصدر: Borchert, Gootiiz and Mattoo, 2012.

المرفق 3. النتائج المفصلة عن الروابط بين اللوائح التنظيمية للتجارة وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

الجدول AIII.1 وصف المتغيّرات المستخدمة في التقديرات

	Total
Capex_const	Destination country's FDI adjusted to constant price
Log(Capex)	Logarithms of Capex_Const
Log(FDI_Stock)	
Log(Export)	Logarithms of destination country's export of agricultural, Mining, and manufacturing products adjusted to constant price
Log(GDP_Sour)	Logarithms of FDI source country's GDP in constant US dollar
Log(GDP_Dest)	Logarithms of FDI destination country's GDP in constant US dollar
Log(Distance)	Logarithms of Distance between source and destination countries
Log(GDP_pc_Dest)	Logarithms of FDI destination country's GDP per capita in constant US dollar
Log(GDP_pc_gap)	The gap in GDP per capita between source country and destination country, measured as the logarithms of the ratio between source country GDP per capita to destination GDP Per capita
Service_GDP_%_Dest	Destination country's share of service sector in its GDP
Service_GDP_gap	The gap in the shares of service sector in GDP between source and destination countries, calculated as the difference between source and destination shares of service sector in their GDP
Arab_Dest	=1 if a destination country is a Arab country, otherwise =0
Log(STRI_overall)	Logarithms of a destination country's overall Service Trade Restriction Index
Lnoverall_~b	Interaction term between Arab_dest and Log(Str_overall)
Log(Mode 1)	Logaithms of a destination country's Mode1 STRI
Log(Mode 3)	Logarithms of a destination country's Mode 3 STRI
Lnmode1_arab	Interaction term between log(mode 1) and Arab_dest

	Total
Lnmode3_arab	Interaction term between log(Mode 3) and Arab_dest
Log(STRI_sec_all)	Sectoral overall STRI
Log(STRI_sec_mode1)	Sectoral STRI for Mode 1 type of trade in services
Log(STRI_sec_mode3)	Sectoral STRI for Mode 3 type of trade in services
Ln(DBR_Score)	Logarithms of World Bank's Doing Business Score
LnDBR_arab	Interaction between Log(DBR) and Arab_dest
Tariff rate	Weighted average tariff rate applied
Contig	=1 if destination and sources countries are contiguous
Com_Lang_Off	=1 if destination and source countries share a common official language, 0 otherwise
Com_Lang_Ethno	=1 if a common language is spoken by at least 9 per cent of the population in both destination and source countries
Colony	=1 if destination and source countries have ever had a colonial link, 0 otherwise
Com_Col	=1 if destination and source countries have had a common colonizer
Cur_col	=1 if destination and source countries are currently in a colonial relationship, 0 otherwise
Col45	=1 if destination and source countries have had a colonial relationship after 1945, 0 otherwise
CU	=1 if both destination and source countries belong to the same Customs Union (CU), 0 otherwise
FTA	=1 if there is a Free Trade Agreement between destination and source countries, 0 otherwise
EIA	=1 if there is an Economic Integration Agreement between destination and source countries, 0 otherwise
PS	=1 if there is a "Partial Scope" Agreement (PS) between destination and source countries, which covers only certain products, 0 otherwise

الجدول AIII.2 العوامل المحدِّدَة للاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الخدمات

	With overall STRI		Overall STRI interact with Arab		With Mode 1 and 3 STRI		Mode 1 and 3 STRI interact with Arab	
	OLS	PPML	OLS	PPML	OLS	PPML	OLS	PPML
	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)	(7)	(8)
Log(GDP_Sour)	0.23***	0.83***	0.23***	0.83***	0.23***	0.84***	0.23***	0.84***
Log(GDP_dest)	0.26***	0.89***	0.26***	0.90***	0.28***	0.92***	0.28***	0.94***
Log(Distance)	-0.25***	-0.57***	-0.25***	-0.57***	-0.25***	-0.58***	-0.25***	-0.58***
Log(GDP_pc_des)	-0.18***	-0.52***	-0.18***	-0.57***	-0.18***	-0.51***	-0.18***	-0.55***
Log(GDP_pc_gap)	0.08***	0.25***	0.08***	0.25***	0.08***	0.25***	0.08***	0.25***
Service_GDP_%_I	0.00	0.02***	0.00	0.02***	0.00	0.02***	0.00	0.02***
Service_GDP_gap	0.01***	0.03***	0.01***	0.03***	0.01***	0.03***	0.01***	0.03***
Arab_destination	0.20*	0.38***			0.24**	0.40***		
Log(STRI_overall)	-0.09	-0.57***	-0.09	-0.63***				
Log(overall)*Arab			-0.07	0.91***				
Log(Mode 1)					0.00	-0.03***	0.01	0.01***
Log(Mode 3)					-0.16**	-0.57***	-0.16**	-0.66***
Log(Mode1)*Arab							-0.20	-0.54***
Log(Mode3)*Arab							-0.05	0.73***
Log(DBR_Score)	0.85***	3.16***	0.83***	3.40***	0.76***	2.98***	0.73***	3.14***
Log(DBR)*Arab			0.11	-0.70***			0.28	-0.06***
Contig	0.20*	-0.36***	0.20*	-0.35***	0.20*	-0.35***	0.19*	-0.36***
Comlang_off	0.20*	0.87***	0.20*	0.90***	0.19*	0.90***	0.20*	0.98***
Comlang_eth	0.13	-0.13***	0.13	-0.16***	0.15	-0.14***	0.15	-0.19***
Colony	0.61***	0.47***	0.62***	0.45***	0.61***	0.45***	0.61***	0.42***
Comcol	0.65***	1.08***	0.66***	1.08***	0.66***	1.10***	0.66***	1.09***
Curcol	0.41*	0.05	0.41*	0.01	0.39*	0.04	0.39*	-0.01
Col45	-0.37	-0.11***	-0.37	-0.06***	-0.37	-0.10***	-0.37	-0.02***
CU	-0.23*	-0.29***	-0.23*	-0.29***	-0.23*	-0.28***	-0.23*	-0.26***
FTA	-0.03	0.19***	-0.03	0.20***	-0.03	0.19***	-0.03	0.22***
EIA	0.14	0.06***	0.14	0.06***	0.13	0.06***	0.13	0.04***
PS	0.15	0.70***	0.15	0.71***	0.16	0.70***	0.16	0.71***
Const	-9.75***	-47.34***	-9.67***	-48.07***	-9.49***	-47.41***	-9.42***	-48.01***
No. of Observations	13,804	55,261	13,804	55,261	13,752	54,842	13,752	54,842

Source: Author's calculations.

Note: *, ** and *** represent statistical significance levels at 10, 5 and 1 per cent levels, respectively.

الجدول AIII.3 العوامل المحدِّدَة للاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الخدمات من بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

	With overall STRI		Overall STRI interact with Arab		With Mode 1 and 3 STRI		Mode 1 and 3 STRI interact with Arab	
	OLS	PPML	OLS	PPML	OLS	PPML	OLS	PPML
	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)	(7)	(8)
Log(GDP_Sour)	0.38***	0.92***	0.38***	0.92***	0.38***	0.93***	0.38***	0.93***
Log(GDP_dest)	0.38***	0.94***	0.39***	0.95***	0.39***	0.97***	0.40***	0.98***
Log(Distance)	-0.35***	-0.55***	-0.35***	-0.55***	-0.34***	-0.56***	-0.35***	-0.56***
Log(GDP_pc_des)	-0.07	0.01*	-0.09	-0.03***	-0.06	0.02***	-0.09	-0.03***
Log(GDP_pc_gap)	0.26***	0.91***	0.26***	0.90***	0.27***	0.90***	0.27***	0.90***
Service_GDP_%_I	0.03***	0.05***	0.03***	0.05***	0.03***	0.05***	0.03***	0.05***
Service_GDP_gap	0.04***	0.05***	0.04***	0.05***	0.04***	0.05***	0.04***	0.05***
Arab_destination	0.15	0.35***			0.19	0.36***		
Log(STRI_overall)	-0.12	-0.54***	-0.14	-0.58***				
Log(overall)*Arab			0.31	0.78***				
Log(Mode 1)					-0.02	-0.01**	-0.01	0.02***
Log(Mode 3)					-0.17**	-0.55***	-0.20**	-0.62***
Log(Mode1)*Arab							-0.14	0
Lnmode3_arab							0.3	0.74***
Ln(DBR_Score)	1.52***	3.61***	1.60***	3.79***	1.44***	3.41***	1.51***	3.61***
Lndbrscore*Arab			-0.24	-0.59***			-0.1	-0.53***
Contig	0.23	-0.46***	0.23	-0.45***	0.24	-0.44***	0.23	-0.43***
Comlang_off	0.22	0.79***	0.24	0.82***	0.19	0.84***	0.23	0.89***
Comlang_eth	0.01	-0.25***	0	-0.28***	0.05	-0.28***	0.02	-0.32***
Colony	0.90***	0.55***	0.89***	0.54***	0.91***	0.54***	0.90***	0.52***
Comcol	1.62***	4.07***	1.62***	4.07***	1.61***	4.05***	1.61***	4.05***
Col45	-0.64**	-0.37***	-0.63**	-0.33***	-0.64**	-0.35***	-0.63**	-0.30***
CU	-0.36*	-0.07***	-0.35*	-0.07***	-0.35*	-0.06***	-0.34*	-0.05***
FTA	-0.05	0.14***	-0.05	0.15***	-0.05	0.15***	-0.04	0.17***
EIA	0.16	0.09***	0.16	0.09***	0.16	0.07***	0.15	0.07***
PS	0.82***	1.42***	0.82***	1.43***	0.81***	1.40***	0.82***	1.40***
Const	-21.95***	-61.21***	-22.24***	-61.77***	-21.80***	-61.15***	-22.15***	-61.86***
No. of observations	9,334	28,831	9,334	28,831	9,300	28,603	9,300	28,603

Source: Author's calculations.

Note: *, ** and *** represent statistical significance levels at 10, 5 and 1 per cent levels, respectively.

الجدول AIII.4 العوامل المحدِّدَة للاستثمار الأجنبي المباشر في الخدمات التجارية

	All country pairs				OECD countries as sources of FDI			
	Overall	Overall* Arab	Mode 1&3	Mode* Arab	Overall	Overall* Arab	Mode 1&3	Mode* Arab
	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)	(7)	(8)
Log(GDP_Sour)	0.19***	0.19***	0.24***	0.24***	0.23***	0.23***	0.27***	0.27***
Log(GDP_dest)	0.20***	0.20***	0.21***	0.23***	0.22***	0.22***	0.27***	0.28***
Log(Distance)	-0.09	-0.1	-0.16*	-0.17*	-0.17**	-0.17**	-0.19*	-0.20*
Log(GDP_pc_des)	-0.13*	-0.13*	-0.08	-0.09	0	0.01	0.09	0.1
Log(GDP_pc_gap)	0.05	0.04	0.11**	0.11*	0.14	0.14	0.26*	0.27*
Service_GDP_%_I	0	0	0.01	0.01	0.01*	0.02*	0.02*	0.02*
Service_GDP_gap	0.01**	0.01**	0.01*	0.01*	0.02***	0.02***	0.02***	0.02***
Arab_destination	0.53***		0.54***		0.46***		0.47***	
Log(STRI_overall)	0.04	0.05			0.11	0.14		
Log(overall)*Arab		-0.27				-0.51*		
Log(Mode 1)			-0.11*	-0.13*			-0.05	-0.08
Log(Mode 3)			-0.33***	-0.36***			-0.33***	-0.36***
Log(Mode1)*Arab				0.64*				0.88**
Log(Mode3)*Arab				0.07				-0.14
Ln(DBR_Score)	0.35	0.27	-0.37	-0.46	0.58	0.47	-0.05	-0.29
Ln(DBR)*Arab		0.39*		-0.52		0.62**		-0.54
Contig	-0.07	-0.07	-0.15	-0.14	-0.19	-0.19	-0.23	-0.24
Comlang_off	0.30**	0.29*	0.29*	0.28	0.43**	0.41**	0.35	0.33
Comlang_eth	0.04	0.05	0.14	0.15	-0.09	-0.07	0	0.02
Colony	0.26	0.27	0.28	0.28	0.33	0.35	0.47	0.48
Comcol	0.63***	0.62***	0.74***	0.70***	0.58*	0.59*	0.68*	0.69*
Col45	0.29	0.3	0.11	0.12	0	0	0	0
CU	-0.01	-0.02	-0.01	-0.03	0	-0.03	-0.02	-0.08
FTA	-0.19	-0.19	-0.37*	-0.37*	-0.51**	-0.51**	-0.58**	-0.57**
EIA	-0.03	-0.03	-0.08	-0.09	-0.15	-0.14	-0.14	-0.14
PS	0.03	0.03	0.12	0.13	0.1	0.1	0.23	0.24
Const	-0.07	-0.07	0.18	0.18	-0.04	-0.03	0.3	0.27
No. of observations	4,776	4,776	3,210	3,210	3,820	3,820	2,607	2,607

Source: Author's calculations.

Note: *, ** and *** represent statistical significance levels at 10, 5 and 1 per cent levels, respectively.

الجدول AIII.5 العوامل المحدِّدَة للاستثمار الأجنبي المباشر في الخدمات المالية

	All country pairs				OECD countries as sources of FDI			
	Overall	Overall* Arab	Mode 1&3	Mode* Arab	Overall	Overall* Arab	Mode 1&3	Mode* Arab
	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)	(7)	(8)
Log(GDP_Sour)	0.10***	0.10***	0.11***	0.12***	0.18***	0.18***	0.17***	0.17***
Log(GDP_dest)	0.17***	0.17***	0.22***	0.22***	0.21***	0.21***	0.27***	0.27***
Log(Distance)	-0.09*	-0.08*	-0.1	-0.09	-0.09	-0.09	-0.09	-0.09
Log(GDP_pc_des)	-0.07	-0.10*	0.01	-0.02	0.14	0.14	0.11	0.1
Log(GDP_pc_gap)	-0.03	-0.03	-0.02	-0.02	0.18*	0.18*	0.13	0.14
Service_GDP_%_I	0	0	0	0	0.01	0.01	0.01	0.01
Service_GDP_gap	0.00*	0.01*	0.01*	0.01*	0.01*	0.01*	0.02*	0.02*
Arab_destination	-0.48***		-0.57***		-0.59***		-0.49**	
Log(STRI_overall)	-0.04	-0.04			0.04	0.04		
Log(overall)*Arab		0.19				-0.01		
Log(Mode 1)			0.21***	0.26***			0.16*	0.20*
Log(Mode 3)			-0.25***	-0.31***			-0.21*	-0.25**
Log(Mode1)*Arab				-0.19				-0.17
Log(Mode3)*Arab				0.37*				0.25
Ln(DBR_Score)	-0.87**	-0.77**	-1.54***	-1.37***	-0.97*	-0.93*	-1.42**	-1.28*
Lndbrscore*Arab		-0.28*		-0.27		-0.13		-0.17
Contig	0.05	0.05	0.02	0.02	0.03	0.03	0.32	0.3
Comlang_off	0.03	0.04	0.06	0.1	0.03	0.04	0.17	0.22
Comlang_eth	0.03	0.02	-0.03	-0.06	-0.07	-0.07	-0.13	-0.16
Colony	0.25	0.25	0.41*	0.37	0.35*	0.34*	0.44	0.4
Comcol	-0.09	-0.1	-0.05	-0.05	1.55***	1.55***	1.22***	1.24***
Col45	0.27	0.27			0	0		
CU	-0.23	-0.23	-0.59**	-0.53*	-0.43*	-0.43*	-0.58*	-0.53*
FTA	-0.25**	-0.25**	0.06	0.07	-0.26	-0.26	-0.27	-0.25
EIA	0.04	0.04	0.07	0.07	-0.08	-0.09	-0.30*	-0.29*
PS	0.08	0.08	0.08	0.07	0.21	0.22*	0.36*	0.35*
Const	0.11	0.12	0.04	0.07	0.75**	0.76**	0.73**	0.75**
No. of observations	5,101	5,101	3,099	3,099	3,338	3,338	1,881	1,881

Source: Author's calculations.

Note: *, ** and *** represent statistical significance levels at 10, 5 and 1 per cent levels, respectively.

الجدول AIII.6 العوامل المحدِّدَة للاستثمار الأجنبي المباشر في خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية

	All country pairs				OECD countries as sSources of FDI			
	Overall	Overall* Arab	Mode 1&3	Mode* Arab	Overall	Overall* Arab	Mode 1&3	Mode* Arab
	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)	(7)	(8)
Log(GDP_Sour)	0.05	0.05	0.05	0.05	0.15**	0.15**	0.15**	0.15**
Log(GDP_Dest)	0.08*	0.07*	0.08*	0.07*	0.11**	0.11*	0.11**	0.11*
Log(Distance)	0.04	0.04	0.04	0.04	0	0	0	0
Log(GDP_pc_des)	-0.15	-0.15	-0.15	-0.15	0.08	0.09	0.08	0.09
Log(GDP_pc_gap)	-0.1	-0.1	-0.1	-0.1	0.18	0.18	0.18	0.18
Service_GDP_%_I	0.01	0.01	0.01	0.01	0.02	0.02	0.02	0.02
Service_GDP_gap	0.02***	0.02***	0.02***	0.02***	0.03**	0.03**	0.03**	0.03**
Arab_destination	-0.40**		-0.40**		-0.51**		-0.51**	
Log(STRI_overall)	0.08	0.09			0.23	0.25		
Log(overall)*Arab		-0.03				-0.12		
Log(Mode 3)			0.08	0.09			0.23	0.25
Log(Mode3)*Arab				-0.03				-0.12
Ln(DBR_Score)	-0.28	-0.28	-0.28	-0.28	-0.03	-0.05	-0.03	-0.05
Lndbrscore*Arab		-0.07		-0.07		-0.02		-0.02
Contig	0.03	0.03	0.03	0.03	-0.02	-0.02	-0.02	-0.02
Comlang_off	0.08	0.08	0.08	0.08	0.28	0.28	0.28	0.28
Comlang_eth	0.11	0.11	0.11	0.11	-0.1	-0.11	-0.1	-0.11
Colony	0.52*	0.52*	0.52*	0.52*	0.60*	0.61*	0.60*	0.61*
Comcol	0.59**	0.59**	0.59**	0.59**	0	0	0	0
Col45	-0.33	-0.33	-0.33	-0.33	-0.49	-0.49	-0.49	-0.49
CU	0.05	0.06	0.05	0.06	-0.53	-0.52	-0.53	-0.52
FTA	0.21	0.21	0.21	0.21	-0.03	-0.04	-0.03	-0.04
EIA	0.08	0.09	0.08	0.09	0.49*	0.50*	0.49*	0.50*
PS	0.05	0.05	0.05	0.05	0.35	0.35	0.35	0.35
Const	1.03	1.03	1.03	1.03	-7.19*	-7.17*	-7.19*	-7.17*
No. of observations	2,008	2,008	2,008	2,008	1,389	1,389	1,389	1,389

Source: Author's calculations.

Note: *, ** and *** represent statistical significance levels at 10, 5 and 1 per cent levels, respectively.

الجدول AIII.7 العوامل المحدِّدَة للاستثمار الأجنبي المباشر في خدمات النقل

	All country pairs				OECD countries as sources of FDI			
	Overall	Overall* Arab	Mode 1&3	Mode* Arab	Overall	Overall* Arab	Mode 1&3	Mode* Arab
	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)	(7)	(8)
Log(GDP_Sour)	0.12***	0.12***	0.18***	0.18***	0.14***	0.14***	0.19***	0.19***
Log(GDP_dest)	0.20***	0.20***	0.29***	0.30***	0.26***	0.26***	0.33***	0.34***
Log(Distance)	-0.11	-0.11	-0.18*	-0.18*	-0.16*	-0.16*	-0.22*	-0.21*
Log(GDP_pc_des)	-0.24***	-0.25***	-0.21**	-0.24**	-0.04	-0.05	-0.09	-0.12
Log(GDP_pc_gap)	0.03	0.03	-0.02	-0.02	0.25*	0.25*	0.16	0.16
Service_GDP_%_I	0	0	-0.01	-0.01	0	0	-0.01	0
Service_GDP_gap	0.01	0.01	0	0	0	0	0	0
Arab_destination	-0.39**		-0.46**		-0.29		-0.36*	
Log(STRI_overall)	-0.18**	-0.18**			-0.14*	-0.15*		
Log(overall)*Arab		0.29				0.4		
Log(Mode 1)			0.11	0.13			-0.01	0
Log(Mode 3)			-0.18**	-0.19**			-0.15*	-0.16*
Log(Mode1)*Arab				-0.15				-0.11
Log(Mode3)*Arab				0.42				0.36
Ln(DBR_Score)	0.04	0.13	0.03	0.19	0.2	0.33	0.27	0.43
Lndbrscore*Arab		-0.36		-0.38		-0.44		-0.33
Contig	0.12	0.12	0.08	0.08	-0.18	-0.18	-0.04	-0.04
Comlang_off	-0.28	-0.28	-0.1	-0.09	-0.21	-0.2	0.02	0.03
Comlang_eth	0.19	0.19	0.11	0.1	0.25	0.25	0.14	0.13
Colony	0.27	0.26	0.34	0.33	0.26	0.25	0.23	0.22
Comcol	0.65***	0.64***	0.63***	0.61**	1.19***	1.18***	1.31***	1.30***
Col45	-0.15	-0.15	-0.34	-0.33	-0.18	-0.17	-0.3	-0.3
CU	-0.17	-0.16	-0.12	-0.1	-0.42	-0.42	-0.38	-0.35
FTA	0.05	0.05	0	0.01	-0.18	-0.19	-0.2	-0.18
EIA	-0.02	-0.02	0	-0.01	0.21	0.21	0.15	0.14
PS	-0.05	-0.05	-0.28	-0.28	-0.39	-0.39	-0.5	-0.49
Const	-1.73	-2.04	-5.05**	-5.74**	-6.58**	-7.04**	-8.71***	-9.39***
No. of observations	3,262	3,262	2,351	2,351	2,611	2,611	1,861	1,861

Source: Author's calculations.

Note: *, ** and *** represent statistical significance levels at 10, 5 and 1 per cent levels, respectively.

الجدول AIII.8 العوامل المحدِّدَة لصادرات السلع في عام 2016

	All country pairs			OECD as sources of FDI		
	Without Arab dummy	With Arab dummy	With Arab dummy and interaction with FDI stock	Without Arab dummy	With Arab dummy	With Arab dummy and interaction with FDI stock
	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)
Log(GDP_FDI_source)	0.81***	0.81***	0.81***	0.81***	0.82***	0.82***
Log(GDP_FDI_Dest)	0.85***	0.78***	0.79***	0.79***	0.72***	0.73***
Log(Distance)	-0.58***	-0.61***	-0.61***	-0.53***	-0.57***	-0.57***
Log(GDP_PC_FDI_Dest)	-0.11*	-0.05	-0.05	-0.63***	-0.55***	-0.53***
GDP_PC_Gap	-0.28***	-0.27***	-0.27***	-0.85***	-0.82***	-0.80***
Arab country		-0.69***	-1.17***		-0.90***	-1.46***
Log(FDI_Serv_stock_from _Source)	0.10***	0.10***	0.08***	0.12***	0.11***	0.10***
Log(FDI_serv_stock_from _source)*Arab			0.15***			0.17***
Log(FDI_serv_stock_all)	-0.02	0.08	0.08	0	0.11*	0.11*
Log(FDI_Manu_stock_from source)	0.06***	0.06***	0.06***	0.10***	0.10***	0.10***
Log(FDI_Manu_stock_all)	0.12*	0.11*	0.11*	0.12*	0.1	0.1
Tariff_rate for FDI Dest	-0.04**	-0.05***	-0.05***	-0.04*	-0.04**	-0.05**
Tariff_rate for FDI source	-0.09***	-0.09***	-0.09***	-0.30***	-0.30***	-0.29***
Log(DBR Score)	1.11***	0.59*	0.53	0.71*	0.08	-0.01
Contig	0.96***	0.90***	0.91***	0.49*	0.44*	0.47*
Comlang_off	0.05	0.03	0.03	0.02	-0.06	-0.06
Comlang_ethno	0.34**	0.38**	0.37**	0.31*	0.35*	0.35*
Colony	-0.21	-0.22	-0.21	-0.3	-0.28	-0.27
Comcol	1.00***	0.99***	0.97***	1.11**	1.07**	1.09**
Curcol	-1.79*	-1.83*	-1.81*	-3.40**	-3.54**	-3.48**
Col45	0.74**	0.72**	0.69**	1.06***	1.07***	1.01***
CU	0.60***	0.65***	0.65***	0.43*	0.52**	0.55***
FTA	0.44***	0.56***	0.56***	0.33**	0.50***	0.52***
EIA	0.17	0.03	0.04	0.31**	0.11	0.09
PS	0.51***	0.56***	0.58***	1.33***	1.36***	1.37***
Const	-30.84***	-28.32***	-28.03***	-22.58***	-19.71***	-19.47***
No. of observations	3,768	3,768	3,768	2,309	2,309	2,309
Adjusted R^2	0.7206	0.7239	0.7250	0.7559	0.7612	0.7626

Source: Author's calculations.

Note: *, ** and *** represent statistical significance levels at 10, 5 and 1 per cent levels, respectively.

المرفق 4. منهجية بشأن إدراج انبعاثات غازات الدفيئة في إطار نموذج توازن عام قابل للحوسبة

To estimate the changes in greenhouse gas (GHG) emissions, the countries models of Tunisia, Egypt and Morocco have been extended to take into account two main new features. The first is reflected by changing the production function to take into consideration first energy as factor of production similarly to labour and capital and second to allow substitution among various types of energy. Equations 1.1 to 1.3 reflect the top level of the production nest. Equation 1.1 determines the volume of aggregate intermediate non-energy demand, by vintage, NvD. Equation 1.2 determines the total demand for non-energy intermediate inputs (summed over vintages), ND. Equation 1.3 determines the level of the composite bundle of value added demand and energy QKEL.

(1.1) $$N_{jv}^{D} = \alpha_{jv}^{N}\left(\frac{PXv_{jv}}{P_{j}^{N}}\right)^{\sigma_{jv}^{P}} XPv_{jv}$$

(1.2) $$N_{j}^{D} = \sum_{v} Nv_{jv}^{D}$$

(1.3) $$Q_{jv}^{KEL} = \alpha_{jv}^{KEL}\left(\frac{PXv_{jv}}{P_{jv}^{KEL}}\right)^{\sigma_{jv}^{P}} XPv_{jv}$$

The next level of the constant elasticity of substitution (CES) nesting disaggregates the QKE bundle into the energy bundle on one side, and capital demand on the other side. Equations 2.1 and 2.2 provide the reduced form first order conditions for demand for EP and Kv.

(2.1) $$E_{jv}^{P} = \alpha_{jv}^{E} Q_{jv}^{KE}\left(\frac{P_{jv}^{KE}}{P_{jv}^{EP}}\right)^{\sigma_{jv}^{KE}}$$

(2.2) $$Kv_{jv}^{d} = \alpha_{jv}^{K}\frac{Q_{jv}^{KE}}{\lambda_{jv}^{K}}\left(\frac{\lambda_{jv}^{K} P_{jv}^{KE}}{R_{jv}}\right)^{\rho_{2,j}^{k,v}}$$

EP is demand for the energy bundle (by vintage), PEp is the price of the energy bundle, Kvd represents capital demand by vintage, and R is the vintage specific rental rate of capital. The share parameters are αEfor the energy bundle, and αK for capital. Capital demand incorporates changes in capital factor efficiency. Energy demand is vintage specific, and the substitution possibilities across fuels are generally lower for old capital than for new capital. The index e

represents the fuel commodities in the sectoral disaggregation. Equation 3.1 determines the demand for each fuel and incorporates energy efficiency improvement which is both sector- and vintage-specific (but not fuel-specific). These equations complete the description of the production structure. Starting from output, XPv, the nested CES tree structure of production unfolds until at the end of each branch a basic commodity (at the Armington level) or factor of production is specified.

$$X_{e,j}^{AP} = \sum_{v} \alpha_{e,j,v}^{EP} \frac{E_{jv}^{P}}{\lambda_{jv}^{EP}} \left(\frac{\lambda_{jv}^{EP} P_{jv}^{EP}}{PA_{e}} \right)^{\sigma_{jv}^{EP}} \quad (3.2)$$

Further details on the full structure of energy-pollution CGE model is available in Chemingui (2001).

Modeling GHG emissions

Modeling the effect of trade policies on GHG emissions requires, as a starting point, credible estimates of baseline emissions. The level of emissions by gas, energy type, economic sector and country, are either directly based on published or unpublished source of emissions inventory for the selected countries or estimated using some techniques that are explained in more details in Bussolo, Chemingui and O'Connor (2013). In addition, certain industries display an autonomous emission component linked directly to their output levels. This is introduced in order to include some polluting production processes that would not be accounted for by only considering the vectors of their intermediates consumption. It is assumed that labour and capital do not pollute. A change in sectoral output, or in the consumption vector, both in levels or composition, therefore affects emission volumes. Formally, the total value for a given polluting emission takes the form:

$$E = \sum_{i} \sum_{j} \alpha_{j} C_{i,j} + \sum_{i} \beta_{i} X_{i}^{Output} + \sum_{J} \alpha_{J} X_{i}^{Ar\min gton}$$

Where i is the sector index, j the consumed product index, C intermediate consumption, X^{Output} is output, $X^{Ar\min gton}$ is final consumption (at the Armington composite good level), α_j represents the emission volume associated with one unit consumption of product j and β_i is the emission volume associated with one unit production of sector i. Thus, the first two elements of the right-hand side of the expression represent production-generated emissions, the third one consumption-generated emissions.

The volume of emissions is measured in metric tons. In the present study, only four GHG emissions are considered and are related to the air: carbon dioxide (CO2), nitrous oxide (N2O), methane (CH4), and fluorinate gases (F-gas).

Modeling health effects of pollutants abatement policies

Pollution abatement policies represent the modern instruments to offset the negative impacts related to the increase of the level of pollutants in air, soil and water. In this context, abatement tax is the major instrument being implemented in many developed countries to achieve two major roles: reduce GHGs emissions but also offset the negative impacts

of specific pollutants on health and agricultural productivity. The modeling framework covers four major steps described below.

Modeling the links between emissions, ambient concentration and exposure: The translation of emission reductions into changes in ambient concentrations requires a dispersion model for each pollutant linking location-specific emissions to location-specific concentrations. Once the average concentrations for the considered set of pollutants are estimated, they are linked to sectoral emissions by taking the national average of emissions, assuming that pollution intensity at national level is the weighted average of pollution intensity across the various cities of the country. For that purpose, a linear relationship between emissions and concentrations was assumed, which means that a y% reduction in a given sector emissions will also yield a y% reduction in ambient concentration, all else equal. However, to link changed emissions to changed human exposure, it is necessary to have more than a simple average measure of ambient concentration, since actual exposure of individuals may differ significantly from the average. This weighted average is assumed to better approximate actual exposure levels. However, this is still far from a perfect measure of actual exposure. The equation below represents the simple dispersion model. Air concentration levels are determined using a matrix of dispersion coefficients, which vary according to the pollutant and stack height.

(1) $$Concentr_p = \sum_{stck} dispers_{p,stck} E_{p,stck}$$

Where $Concentr_p$ refers to the country-wide average concentration of a given pollutant p. $dispers_{p,stck}$ represent the degree of differentiation among source types, according the presumed average stack height of emissions from different sectors – high, medium, and low and finally $E_{p,stck}$ is the city wide p emissions from each of the sectors differentiated by typical stack height.[27]

This equation yields the following results: (1) for low and medium height sources, the concentration/exposure per unit of emissions is strictly inversely related to the city's radius, which means that the wider the area over which emissions are dispersed, the smaller their effect on average ambient concentration; (2) the emissions-exposure relationship for high-stack emissions follows an inverted-U shape in the city's radius, as high stacks contribute more widely to area emissions than low- or medium-stack emissions, so the contribution to area-average exposure rises at first with city size; and (3) high-stack sources yield a concentration/exposure per unit of emissions very far below low-stack emissions for virtually any size of city and significantly below medium-stack emissions until city size approaches a radius of 30 km. For Dessus and O'Connor (1999), this suggests that, in terms of reaping ancillary health benefits from energy use changes, it clearly matters where those changes occur in terms of economic sectors.

Modeling health effects: Once concentration is calculated, disease intensity is estimated through the dose-response equation (2). Notice that the parameter dose maps concentration levels for various pollutants into intensities of a range of diseases.[28] Equation 3 calculates a damage value by multiplying a unit cost parameter, uc, times the disease intensity.

(2) $$Disease_{r,d} = \sum_p (dose_{d,p} Concentr_{r,p}) Pop_r$$

(3) $$Damage_r = \sum_d uc_d Disease_{r,d}$$

Whenever valuation studies of air quality improvements include both mortality and morbidity benefits, the largest estimated monetary benefit is found to be that associated with reduced morbidity risk, which is the estimated value of a statistical life (VSL).

There is a large literature providing VSL estimates for developed countries but very few for developing countries (Chile, India and Tunisia, for example). In general, the epidemiological evidence linking suspended particulates (especially, respirable particulates) to mortality and acute morbidity appears to be the strongest. In the case of Santiago, for example, a statistically significant, positive relationship has been established between PM-10 and health endpoint (Dessus and O'Connor, 1999). With respect to other pollutants, the epidemiological evidence is somewhat less extensive and conclusive than for particulates.

Health effects are usually measured in heterogeneous units, depending on health endpoint and pollutant. For instance, mortality effects are normally measured in increased incidence of premature death while morbidity effects may be measured in terms of either increased frequency of specific symptoms, increased frequency of hospital admissions, or increased number of days of restricted activity attributable to said condition. For economic analysis, there is a need of aggregation of these heterogeneous health impact measures in a common way. To do so, the welfare changes from reduced risk of death and illness measured in terms of individuals' willingness to pay (WTP) for these health improvements is frequently used. The WTP measure is rooted in consumer-demand theory, wherein income-constrained individuals choose among all the possible consumption bundles those that yield the highest level of satisfaction or utility. Then, assuming that individuals are maximizing utility before some welfare-improving change in environmental quality, the welfare measure allows knowing what is the most that individuals would be willing to pay to secure that environmental improvement. The logic is that they would only be willing to pay up to the point where, weighing the income foregone against the environmental quality improvement, they would be no worse off than in the status quo. Aggregation of WTP across all individuals gives a measure of how much this environmental improvement is worth to society as a whole.

Modeling pollution abatement tax: Policy interventions, aimed at improving health and welfare, are of many sorts. This is why governments need to estimate the relative cost-effectiveness of different sorts of interventions. Existing literature on pollution abatement instruments distinguished two alternative approaches usually used by governments. The first reflects the situation when a government implements a given pollution abatement instrument and, accordingly, the aim of any analysis is to look to its implications in economic and social terms. The second approach looks to the best policy instrument that may be implemented by a government to achieve a predetermined pollution abatement rate. In both alternative environmental policy approaches, the selection of the methodology is crucial. There are two alternative methodologies on how pollution abatement policies could be modeled in a CGE framework either through the distinction among commodities based on technological standards or simply through the introduction of a pollution abatement tax. In the absence of data on sectoral disparities in terms of environmental standards, the second approach has been implemented in this paper.[29]

Existing literature on pollution abatement taxation in open economies tends to focus on two complementary and linked impacts that cover the effects of trade liberalization on the environment on the one hand and the effects of environmental policies on trade flows on the other hand. More recent literature examines, in a public finance setting, the interactions between new fiscal instruments and preexisting taxes. Trade instruments to protect the environment

have been found to be a blunt and inefficient approach to environmental policy. In a first best world, policy instruments directly linked to the source of the externality (production and consumption activities, rather than trade) are proved to be much more efficient: Pigouvian taxes on effluents, abatement subsidies, marketable pollution permits are found to be among the best instruments to mitigate the impacts of trade openness on environment. But even in a second-best world, the optimal policy to abate emissions would be a targeted uniform tax per unit of pollution, as this would directly discourage the emissions of pollutants, in contrast with trade measures, which will affect pollution activities only indirectly through additional distortions and resource misallocations (Bussolo and Lay, 2003).

Environmental regulations, by modifying production costs, influence trade patterns through changes in comparative advantage. A standard prediction for countries with large absorptive capacity and loose ecological norms is a specialization in dirty industries (pollution heavens). Empirical research tends to confirm that developing economies specialize in dirty industries. This could suggest that developing economies have a real comparative advantage in dirty productions, and hence a trade-off between trade liberalization and environmental preservation could occur. Another set of issues that has received quite a bit of attention concerns the appealing idea of tax discrimination between "good" things, such as trade (or labour), and "bad things", such as pollution. In particular, the idea of tax swaps (substituting distortionary tax revenues with environmental tax proceeds) suggested the possibility of generating a double dividend (less pollution and a more efficient economy). Numerous studies have analysed various kinds of tax swaps and one major conclusion is that the potential "free lunch" may be eroded by general equilibrium effects causing changes in the relative prices of inputs and outputs and that only certain special second best initial conditions will guarantee it.

The pollution tax can be introduced into the model in two ways. It can either be specified exogenously or it can be generated endogenously by specifying a constraint on the level of emission. In this paper, the second option is adopted. The tax is implemented as an excise tax per unit of emission. It is converted to a price wedge on the consumption of the commodity (as opposed to a tax on the emission), using the commodity specific emission coefficient. For example in equation 4, the tax adds an additional price wedge between the unit cost of production exclusive of the pollution tax and the final cost of production. The consumption-based pollution tax is added to the Armington price, see equation 5. However, the Armington decomposition occurs using basic prices, therefore, the taxes are removed from the Armington price in the decomposition formulae, see equations 6 and 7.

(4) $$PP_i XP_i = PX_i XP_i + \sum_p \beta_i^p XP_i \tau^{Poll}$$

(5) $$PA_i = \left[\beta_i^d PD_i^{1-\sigma_i^m} + \beta_i^m PM_i^{1-\sigma_i^m}\right]^{1/(1-\sigma_i^m)} + \sum_p \alpha_i^p \tau_{Poll}$$

(6) $$XD_i = \beta_i^d \left[(PA_i - \sum_p \alpha_i^p \tau^{Poll}) \Big/ PD_i\right] XA_i$$

(7) $$XM_i = \beta_i^m \left[(PA_i - \sum_p \alpha_i^p \tau^{Poll}) \Big/ PM_i\right] XA_i$$

β_i^p represents the pollution coefficient by sector (i) and type of pollutant (p), τ^{Poll} the pollution tax, XP is sectoral gross output, XD, is demand for domestic products, XM represents demand for imported goods, PP is the producer price, PX the aggregate unit cost, PA the Armington price, PM import price, and PD the price for domestic good.

Modeling welfare change with reduced health damages: The chosen yardstick for welfare is a measure of compensating variation (CV) proposed by Dessus and O'Connor (1999), which includes a term to reflect the exogenous component of welfare change from reduced health damages. Thus, if E is the monetary equivalent of the utility function, and y disposable income, then measurement is as follows for period t:

$$(14) \qquad (y^* - y) - (E(p^*, u) - E(p, u)) - (D^* - D)$$

Where u is utility, p the price system, and the star exponent the policy outcome. The first term, $y^* - y$, measures the gain (or loss) of disposable income caused by the policy shock. The second term measures the changes in expenditure needed after the policy shock to obtain the same level of utility as before. The third term represents the exogenous welfare component, with $(D - D^*)$ equaling the change in health damages based on measures other than "cost of illness" (COI).

المراجع

Aastveit, K.A., H.C. Bjornland and L.A. Thorsrud (2012). What drives oil prices? Emerging versus developed economies. NorgesBank. Working Paper No. 11. Available from http://www.norges-bank.no/contentassets/4c0b4b1e90654fd083bd5fae63b77808/norges_bank_working_paper_2012_11.pdf.

Acar, S., B. Eris and M. Tekce (2012). The effect of foreign direct investment on domestic investment: Evidence from MENA countries, pp. 13-15. Prepared for the European Trade Study Group 14th Annual Conference, Leuven, Belgium.

Agénor, P. R. (2010). A theory of infrastructure-led development. *Journal of Economic Dynamics and Control*, vol. 34(5), pp. 932-950.

Altomonte, C. (2007). Regional economic integration and the location of multinational firms. *Review of World Economics*, Issue 143(2), pp. 277-305. Available from http://search.proquest.com/openview/d19933f25fd1f028c0fc9dc45037bcaa/1?pq-origsite=gscholar&cbl=43988.

Arnold, J.M. and others (2016). Services reform and manufacturing performance: Evidence from India. *Economic Journal*, vol. 126 (590), pp. 1-39.

Babula, R. A., D. Bessler and W. Payne (2004). Dynamic relationships among U.S. wheat-related markets: Applying directed acyclic graphs to a time series model. *Journal of Agricultural and Applied Economics*, vol. 36, pp. 1-22 (1 April).

Babula, R. A., D. Newman and R. A. Rogowsky (2006). A dynamic model of US sugar-related markets: A cointegrated vector autoregression approach. *Journal of Food Distribution Research*, vol. 37(2), p. 35.

Balistreri, E. J., T. F. Rutherford and D. G. Tarr (2009). Modeling services liberalization: The case of Kenya. *Economic Modelling*, Elsevier, vol. 26(3), pp. 668-679 (May).

Baumol, W. (1967). Macroeconomics of unbalanced growth: The anatomy of urban crisis. *American Economic Review*, vol. 57(4), pp. 415-426.

Becker, W. H. (1971). American wholesale hardware trade associations, 1870-1900. *Business History Review*, vol. 45(2), pp. 179-200.

Ben-David, D. (1993). Equalizing exchange: Trade liberalization and income convergence. *The Quarterly Journal of Economics*, vol. 108(3), pp. 653-679.

Beyer, H., P. Rojas and R. Vergara (1999). Trade liberalization and wage inequality. *Journal of Development Economics*, vol. 59(1), pp. 103-123.

Bhagwati, J. and A. Panagariya (1999). Preferential trading areas and multilateralism-strangers, friends, or foes. *Trading Blocs: Alternative Approaches to Analyzing Preferential Trade Agreements*, pp. 33-100.

Bhagwati, J. and T. N. Srinivasan (2002). Trade and poverty in the poor countries. *American Economic Review*, vol. 92(2), pp. 180-183.

Bhattacharya, R. and H. Wolde (2010). Constraints on Growth in the MENA Region. Available from https://www.researchgate.net/profile/Rina_Bhattacharya/publication/228289502_Constraints_on_Growth_in_the_MENA_Region/links/55ef243508ae199d47bffed0.pdf.

Borchert, I., B. Gootiiz and A. Mattoo (2012). Guide to the services trade restrictions database. World Bank Policy Research Working Paper, No. 6108.

_____ (2014). Policy barriers to international trade in services: Evidence from a new database. *World Bank Economic Review*, vol. 28(1), pp. 162-188.

Breinlich, H. and C. Criscuolo (2011). International trade in services: A portrait of importers and exporters. *Journal of International Economics*, vol. 84(2), pp. 188-206.

Broadberry, S. and S. Ghosal (2005). Technology, organisation and productivity performance in services: lessons from Britain and the United States since 1870. *Structural Change and Economic Dynamics*, vol. 16(4), pp. 437-466.

Brown, D. K. and R. M. Stern (2000). Measurement and modeling of the economic effects of trade and investment barriers in services.

Bussolo, M., M. A. Chemingui and D. O'Connor (2003). A Multi-Region Social Accounting Matrix (1995) and Regional Environmental General Equilibrium Model for India (Regemi). OECD Development Centre Working Paper, No. 1.

Bussolo, M. and J. Lay (2003). Globalization and poverty changes in Colombia. Paper presented at the World Bank ABCDE Conference, Paris.

Bussolo, M. and H. B. S. Lecomte (1999). *Trade Liberalisation and Poverty*.

Calderón, C., E. Moral-Benito and L. Servén (2015). Is infrastructure capital productive? A dynamic heterogeneous approach. *Journal of Applied Econometrics*, vol. 30(2), pp. 177-198.

Caselli, M. (2012). Does wealth inequality reduce the gains from trade? *Review of World Economics*, vol. 148(2), pp. 333-356.

Centre d'études prospectives et d'information internationales (2016). World trade database BACI-baci02. Available from http://www.cepii.fr/CEPII/en/bdd_modele/presentation.asp?id=1.

Chemingui, M. A. (2000a). The impacts of a deeper trade integration between Tunisia and the EU: A general equilibrium analysis. PhD dissertation, University of Montpellier 1, France.

_____ (2000b). Foreign direct investment in Tunisia in the context of the Free Trade Agreement with the European Union. *Journal of Development and Economic Policies*, Arab Planning Institute in Kuwait, vol. 3, No. 1 (December).

_____ (2001). Environment and Trade Policies in Tunisia: Comparing Economic Costs and Benefits of Pollution Abatement Policy.

Chemingui, M. A. and M. Eris (2017). Economic transformation through connectivity to GVCs in the Arab region: Evidence from the TiVA Database.

Chemingui, M. A. and K. Feki (2010). The impacts of trade integration scenarios: The case of Egypt. Background paper for the UNDP flagship publication on regional integration and human development.

Chemingui M. A. and H. Lofgren (2004). Tax Policy Reform in Saudi Arabia: A General Equilibrium Analysis.

Chemingui, M. A. and T. Roe (2008). Petroleum revenues in Gulf Cooperation Council countries and their labor market paradox. *Journal of Policy Modeling*, vol. 30, No. 3, pp. 491-503.

Chemingui, M. A. and C. Thabet (2001). Internal and external reforms in agricultural policy in Tunisia and poverty in rural area.

_____ (2008). Agricultural trade liberalization and poverty in Tunisia: Micro-simulation in a general equilibrium framework.

_____ (2011). Trade liberalization, local air pollution, and public health in Tunisia: Assessing the ancillary health benefits of pollution abatement policy. Economic Research Forum Working Papers, No. 612 (January).

_____ (2014). Taxing CO2 emissions and its ancillary health benefits: A computable general equilibrium analysis for Tunisia. *Middle East Development Journal*, vol. 6(1), pp. 108-145.

Comtrade (2017). Statistics database. Available from https://comtrade.un.org/db/default.aspx.

Constantinescu, C., A. Mattoo and M. Ruta (2014). Slow trade. *Finance & Development*, vol. 51(4), pp. 39-41.

_____ (2016). Does the global trade slowdown matter? *Journal of Policy Modeling*, vol. 38(4), pp. 711-722.

Dadush, U. (2015). Is manufacturing still a key to growth? *OCP Policy Center Policy Paper*, vol. 15(07).

Dee, P. and K. Hanslow (2000). Multilateral Liberalisation of Services Trade. Staff Research Paper, Productivity Commission, Ausinfo, Canberra.

Dessus, S. and D. O'Connor (1999). Climate policy without tears.

Dollar, D. (1992). Outward-oriented developing economies really do grow more rapidly: Evidence from 95 LDCs, 1976-1985. *Economic Development and Cultural Change*, vol. 40(3), pp. 523-544.

Duarte, M. and D. Restuccia (2010). The role of the structural transformation in aggregate productivity. *The Quarterly Journal of Economics*, vol. 125(1), pp. 129-173.

Economic and Social Commission for Western Asia (2015). Assessing Arab Economic Integration Report I: Towards the Arab Customs Union, 2015.

_____ (2017). *Survey of Economies and Social Developments in the Arab Region 2016-2017*.

_____ (2018). *Transport and Connectivity to GVCs: Illustrations from the Arab Region* (to be issued).

ECORYS (2013a). Trade Sustainability Impact Assessment in Support of Negotiations of a DCFTA between the EU and Morocco.

_____ (2013b). Trade Sustainability Impact Assessment in support of negotiations of a DCFTA between the EU and Tunisia.

_____ (2014a). Trade Sustainability Impact Assessment in Support of Negotiations of a DCFTA between the EU and Egypt.

_____ (2014b). Trade Sustainability Impact Assessment in Support of Negotiations of a DCFTA between the EU and Jordan.

Edwards, S. (1992). Trade orientation, distortions and growth in developing countries. *Journal of Development Economics*, vol. 39(1), pp. 31-57.

Egger, Peter H. and Mario Larch (2008). Interdependent preferential trade agreement memberships: An empirical analysis. *Journal of International Economics*, vol. 76(2), pp. 384-399.

El Khoury, A. C. and A. Savvides (2006). Openness in services trade and economic growth. *Economics Letters*, vol. 92(2), pp. 277-283.

Eschenbach, F. and B. Hoekman (2006). Services policy reform and economic growth in transition economies. *Review of World Economics*, vol. 142(4), pp. 746-764.

European Commission (2009). Trade Sustainability Impact Assessment (SIA) of the EU-Libya Free Trade Agreement.

Falvey, R. E. and N. Gemmell (1991). Explaining service price differences in international comparisons. *American Economic Review*, vol. 81, pp. 1295-1309.

_____ (1996). Are services income-elastic? Some new evidence. *Review of Income and Wealth*, vol. 42, pp. 257-269. doi: 10.1111/j.1475-4991.1996.tb00182.x.

Fernandes, A. M. (2009). Structure and performance of the service sector in transition economies. *The Economics of Transition*. The European Bank for Reconstruction and Development, vol. 17(3), pp. 467-501.

Fernandes, A. M. and C. Paunov (2012). Foreign direct investment in services and manufacturing productivity: Evidence for Chile. *Journal of Development Economics*, Elsevier, vol. 97(2), pp. 305-321.

Garbaccio, R. F., S. Mun and D. W. Jorgenson (2000). The health benefits of controlling carbon emissions in China 75. *Ancillary Benefits and Costs of Greenhouse Gas Mitigation*, p. 343.

Gauvin, L. and C. Rebillard (2015). Towards recoupling? Assessing the global impact of a Chinese hard landing through trade and commodity prices channels. Banque de France, Direction générale des études et des relations internationales, document de travail No. 562 (July). Available from https://publications.banque-france.fr/sites/default/files/medias/documents/working-paper_562_2015.pdf.

Ghani, E., W. Kerr and S. O'Connell (2011). Promoting entrepreneurship, growth, and job creation. *Reshaping Tomorrow*, pp. 168-201.

Hanafy, S. (2015). Determinants of FDI location in Egypt: Empirical analysis using governorate panel data. Joint Discussion Paper Series in Economics, No. 13-2015. Available from https://www.econstor.eu/bitstream/10419/119456/1/823268756.pdf.

Harrison, A. and G. Hanson (1999). Who gains from trade reform? Some remaining puzzles. *Journal of Development Economics*, vol. 59(1), pp. 125-154.

Harrison, R. M. and J. Yin (2000). Particulate matter in the atmosphere: Which particle properties are important for its effects on health? *Science of the Total Environment*, vol. 249(1), pp. 85-101.

Hill, H. (2013). The political economy of policy reform: Insights from Southeast Asia. *Asian Development Review*, vol. 30, No. 1, pp. 108-130 (March).

Hoekman, B. (2000). The next round of services negotiations: Identifying priorities and options. *Review — Federal Reserve Bank of Saint Louis*, vol. 82(4), pp. 31-52.

_____ (2014). *Supply Chains, Mega-regionals and Multilateralism: A Road Map for the WTO*.

_____ (2015). *The Global Trade Slowdown: A New Normal?* Vox EU eBook, Centre for Economic Policy Research Press and EUI, London.

Hoekman, B. and M. Kostecki (2009). *The Political Economy of the World Trading System: The WTO and Beyond*. Oxford University Press.

Hoekman, B. and others (2010). *Connecting to Compete 2010: Trade logistics in the global economy - the logistics performance index and its indicators*. Washington, D.C.: World Bank.

Hoekman, B. and K. Sekkat (2010). Arab economic integration: Missing links. *J. World Trade*, vol. 44, p. 1273.

Hoekman, B. and B. Shepherd (2015). Services productivity, trade policy, and manufacturing exports. RSCAS Working Papers vol. 07, European University Institute.

Hoekman, B. and J. Zarrouk (2009). Changes in Cross-Border Trade Costs in the Pan-Arab Free Trade Area, 2001-2008.

Hummels, D., V. Lugovskyy and A. Skiba (2009). The trade reducing effects of market power in international shipping. *Journal of Development Economics*, vol. 89(1), pp. 84-97.

Inklaar, R., M. P. Timmer and B. Van Ark (2007). Mind the gap! International comparisons of productivity in services and goods production. *German Economic Review*, vol. 8(2), pp. 281-307.

_____ (2008). Market services productivity across Europe and the US. *Economic Policy*, vol. 23(53), pp. 140-194.

International Food Policy Research Institute (2010). Agricultural trade liberalization and poverty in MENA countries. *IFPRI Research Monograph*, Washington, D.C. (2010 versus 2014).

International Labour Organization (2017). *Global Wage Report 2016/17: Wage Inequality in the Workplace*. Available from http://www.ilo.org/global/research/global-reports/global-wage-report/2016/WCMS_537846/lang--en/index.htm.

International Monetary Fund (2017). *World Economic Outlook: Seeking Sustainable Growth Short-Term Recovery, Long-Term Challenges*. Washington D.C. (October).

Jafari, Y. and D. G. Tarr (2014). Estimates of ad valorem equivalents of barriers against foreign suppliers of services in eleven services sectors and 103 countries. Policy Research Working Paper, No. 7096 (The World Economy).

Jensen, J. and D. G. Tarr (2011). Deep trade policy options for Armenia: The importance of services, trade facilitation and standards liberalization.

Khoury, S. J., E. Wagner and J. Kepler (2010). Explaining the dearth of FDI in the Middle East. *Topics in Middle Eastern and North African Economies*, vol. 12. Available from https://resource-allocation.biomedcentral.com/articles/10.1186/1478-7547-8-4.

Kleinert, J. and F. Toubal (2010). Gravity for FDI. *Review of International Economics*, vol. 18(1), pp. 1-13.

Konan, D. E. and K. E. Maskus (2006). Quantifying the impact of services liberalization in a developing country. *Journal of Development Economics*, vol. 81, Issue 1 (October), pp. 142-162, ISSN 0304-3878.

Krugman, P. (1980). Scale economies, product differentiation, and the pattern of trade. *The American Economic Review*, vol. 70(5), pp. 950-959. Available from http://web.econ.ku.dk/Nguyen/teaching/krugman%201980.pdf.

_____ (2014). Flattening flattens. *The New York Times*, 3 November. Available from https://mobile.nytimes.com/blogs/krugman/2014/11/03/flattening-flattens/.

Lefilleur, J. and M. Maurel (2010). Inter-and intra-industry linkages as a determinant of FDI in Central and Eastern Europe. *Economic systems*, vol. 34(3), pp. 309-330. Available from http://kolegia.sgh.waw.pl/pl/KGS/struktura/IGS-KGS/struktura/ZBGPAW/oferta/Documents/28_LEFILLEUR.pdf.

Levy, S. and S. Van Wijnbergen (1992). Maize and the free trade agreement between Mexico and the United States. *The World Bank Economic Review*, vol. 6(3), pp. 481-502.

Lewis, L. T. and R. Monarch (2016). *Causes of the global trade slowdown* (No. 2016-11-10). Board of Governors of the Federal Reserve System (US).

Lodefalk, M. (2010). Servicification of European manufacturing: Evidence from Swedish micro level data. Presented at the 12th Annual SNEE European Integration Conference, Grand Hôtel, Mölle, Sweden, 18-21 May 2010.

_____ (2013). Servicification of manufacturing: Evidence from Sweden. *International Journal of Economics and Business Research*, vol. 6(1), pp. 87-113.

_____ (2014). The role of services for manufacturing firm exports. *Review of World Economics*, vol. 150(1), pp. 59-82.

_____ (2015). Servicification of manufacturing firms makes divides in trade policy-making antiquated. Örebro University, Working Paper No. 1.

Mariani, G., J. Cifuentes and W. A. Carlo (1997). Randomized trial of permissive hypercapnia in preterm infants: A Pilot Study, *Pediatric Research*, vol. 41.

Markusen, J., T. Rutherford and D. Tarr (2000). Foreign direct investment in services and the domestic market for expertise. NBER Working Paper, No. 7700.

_____ (2005). Trade and direct investment in producer services and the domestic market for expertise. *Canadian Journal of Economics*, Canadian Economics Association, vol. 38(3), pp. 758-777 (August).

Mattoo, A., R. Rathindran and A. Subramanian (2006). Measuring services trade liberalization and its impact on economic growth: An illustration. *Journal of Economic Integration*, pp. 64-98.

Miroudot, S., J. Sauvage and B. Shepherd (2013). Measuring the cost of international trade in services. *World Trade Review*, vol. 12(4), pp. 719-735.

Myers, M. and K. Gallagher (2016). Chinese finance to Latin America and the Caribbean in 2016. Global Economic Governance Initiative (GEGI), Boston University and The Inter-American Dialogue's China and Latin America Program. Available from http://www.thedialogue.org/resources/chinese-finance-to-latin-america-and-the-caribbean-in-2016/.

Nordås, H. K., E. Pinali and M. G. Grosso (2006). Logistics and time as a trade barrier. OECD Trade Policy Paper, No. 35.

Organization for Economic Cooperation and Development (2010). Making Reform Happen: Lessons from OECD Countries. OECD: Paris (26 May).

_____ (2011). The impact of trade liberalisation on jobs and growth: Technical note. *OECD Trade Policy Papers*, No. 107, OECD Publishing.

_____ (2017a). Indicators. Available from http://stats.oecd.org/.

_____ (2017b). ITF Transport Outlook 2017. Paris.

Organization for Economic Cooperation and Development and World Bank (2016). *Inclusive Global Value Chains: Policy Options for Small and Medium Enterprises and Low-income Countries*.

Organization for Economic Cooperation and Development and World Trade Organization (2013). *Aid for Trade at a Glance: Connecting to Value Chains*.

Organization for Economic Cooperation and Development, World Trade Organization and World Bank Group (2014). *Global Value Chains: Challenges, Opportunities, and Implications for Policy* (July).

Petri, P. A. (1997). Trade strategies for the Southern Mediterranean.

Raballand, G. and others (2012a). *Why Does Cargo Spend Weeks in Sub-Saharan African Ports? Lessons from Six Countries*. World Bank Publications.

_____ (2012b). Why Cargo Dwell Time Matters in Trade. World Bank Other Operational Studies 10039, World Bank.

Raghuran, R. (2014). Make in India, largely for India. Talk by Dr. Raghuram Rajan, Governor of the Reserve Bank of India, at the Bharat Ram Memorial Lecture, New Delhi (2 December). Available from http://www.bis.org/review/r141215a.htm.

Ratha, D., C. Eigen-Zucchi and S. Plaza (2016). *Migration and Remittances Factbook 2016*. World Bank Publications.

Ravallion, M. (1990). Rural welfare effects of food price changes under induced wage responses: Theory and evidence for Bangladesh. *Oxford Economic Papers*, vol. 42(3), pp. 574-585.

Redding, S. and A. J. Venables (2004). Economic geography and international inequality. *Journal of International Economics*, vol. 62(1), pp. 53-82. Available from http://eprints.lse.ac.uk/3714/1/Economic_Geography_and_International_Inequality.pdf.

Richardson, J. D. (1995). Income inequality and trade: How to think, what to conclude. *The Journal of Economic Perspectives*, vol. 9(3), pp. 33-55.

Rodriguez, F. and D. Rodrik (2000). Trade policy and economic growth: A skeptic's guide to the cross-national evidence. *NBER Macroeconomics Annual*, vol. 15, pp. 261-325.

Rodríguez-Pose, A. and N. Gill (2006). How does trade affect regional disparities? *World Development*, vol. 34(7), pp. 1201-1222.

Rosenstein-Rodan, P. N. (1943). Problems of industrialisation of eastern and south-eastern Europe. *The Economic Journal*, vol. 53(210/211), pp. 202-211.

Sachs, J. D. and others (1995). Economic reform and the process of global integration. *Brookings Papers on Economic Activity*, vol. 1995(1), pp. 1-118.

Schubert, K. and P. Zagamé (1998). L'environnement. Une nouvelle dimension de l'analyse économique, Vuibert Ed.

Sekkat, K. and M.A. Veganzones-Varoudakis (2004). *Trade and foreign exchange liberalization, investment climate, and FDI in the MENA countries*. World Bank, Middle East and North Africa, Office of the Chief Economist.

Summers, R. (1985). Services in the international economy. In Inman, R. P. (ed.), *Managing the Service Economy: Problems and Prospects*. Cambridge University Press, Cambridge.

Bertelsmann Stiftung and Sustainable Development Solutions Network (2017). *SDG Index and Dashboards Report: Global Responsibilities: Global Responsabilities*.

Titulaer, L. (2010). Six oil abundant Gulf countries, cursed or blessed?

Triplett, J. E. and B. P. Bosworth (2004). Services productivity in the United States: New sources of economic growth.

United Nations Conference for Trade and Development (2017). Data centre. Available from http://unctadstat.unctad.org/EN/.

United Nations Development Programme (2011). *Regional Integration and Human Development: The Pathway for Africa*. New York.

Van den Berg, R. and P. W. De Langen (2014). An exploratory analysis of the effects of modal split obligations in terminal concession contracts. *International Journal of Shipping and Transport Logistics*, vol. 6(6), pp. 571-592.

Venables, A. J. (1987). Trade and trade policy with differentiated products: A Chamberlinian-Ricardian model. *The Economic Journal*, vol. 97(387), pp. 700-717. Available from http://www.jstor.org/stable/2232931?seq=1#page_scan_tab_contents.

Verikios, G. and X. Zhang (2001). Global gains from liberalising trade in telecommunications and financial services. Staff Research Paper, Productivity Commission, Ausinfo, Melbourne.

Wilson, N. and J. Cacho (2007). Linkage Between foreign Direct Investment, Trade and Trade Policy. Available from http://www.oecd-ilibrary.org/trade/linkage-between-foreign-direct-investment-trade-and-trade-policy_152275474424.

World Bank (n.d.). World Integrated Trade Solution. Available from https://wits.worldbank.org/CountryProfile/en/country/by-country/startyear/LTST/endyear/LTST/tradeFlow/Export/indicator/CNTRY-GRWTH/partner/WLD/product/Total.

World Bank (2016a). *Doing Business 2017: Equal Opportunity for All*.

_____ (2016b). Migration and Remittances Factbook.

_____ (2017a). Commodity Markets Outlook (April). Available from http://www.worldbank.org/en/research/commodity-markets.

World Bank (2017b). World Bank Indicators. Available from http://databank.worldbank.org/data/reports.aspx?Code=NY.GDP.MKTP.KD.ZG&id=1ff4a498&report_name=Popular-Indicators&populartype=series&ispopular=y.

World Economic Outlook (2015). Commodity Special Feature (October). Available from https://www.imf.org/external/np/res/commod/pdf/WEOSpecialOCT15.pdf.

World Trade Organization (2009). *World Trade Report: Trade Policy Commitments and Contingency Measures.*

_____ (2012). *World Trade Report: Trade and Public Policies - A closer look at non-tariff measures in the 21st century.*

_____ (2015). *World Trade Report: Trade in Commercial Services*.

UNDP (2011). Regional Integration and Human Development: A Pathway for Africa. New York.

الحواشي

1. رابطة أمم جنوب شرق آسيا هي منطقة تجارة حرّة تضمّ 10 دول أعضاء. أمّا أسيان3+ فتشمل هذه المجموعة زائد الصين واليابان وكوريا الجنوبية.
2. مع أن موريتانيا هي من أقل البلدان العربية نموّاً، إلاّ أنها مشمولة في اتحاد المغرب العربي. كما أنّ مصطلحي البلدان العربية المتنوعة وأقل البلدان العربية نموّاً يستعمَلان بشكل تبادلي في جميع أجزاء النص، حسب السياق.
3. للحصول على لائحة مفصّلة عن البلدان وقيم مؤشّرات العولمة للفترة 2013-2016 يرجى الاطلاع على AI.1.
4. هذه البلدان الأفريقية هي غانا وموزمبيق وأوغندا.
5. تتأثر التقديرات بالمواصفات التجريبية.
6. يتضمن تحليل الأثر الكمّي لخفض عوائق تجارة الخدمات أو إزالتها بواسطة نموذج محاكاة (مثل نموذج التوازن العام القابل للحوسبة، عادة لبلد معيّن أو للعالم مقسّماً إلى مناطق مختلفة) خطوتين أساسيتين. في الخطوة الأولى، تجري محاكاة الاقتصاد بوجود حواجز التجارة، تتضمّن قدر الإمكان الآليات التي تقيّد بواسطتها تجارة الخدمات (بما في ذلك الضرائب، والحظر على التجارة، وإجراءات الموافقة المكلفة). ويشكّل تمثيل حواجز التجارة في الخدمات بدقة تحدياً في أحيان كثيرة، نظراً إلى طبيعة معظم الحواجز والقطاعات والأشكال المختلفة لتقديم الخدمات. والخطوة الثانية هي محاكاة الاقتصاد من دون وجود بعض الحواجز أو كلّها. وتقدّم المقارنة بين نتائج الخطوة الأولى والثانية تقييماً لأثر تحرير تجارة الخدمات على المتغيّرات المتضمنة في النموذج (عادة تكون قيماً للإنتاج والتجارة والدخل مفصّلة حسب القطاع وأيضاً مؤشّرات تتعلق بالموازنة الحكومية ورفاه الأسر المعيشية).
7. تتضمّن القطاعات الخدمات الأولية، والصناعات التحويلية، والبناء، والتوزيع، والاتصالات، والمالية وخدمات أخرى، وتملّك المساكن. وفي تمرين المحاكاة، يخضع قطاعا الاتصالات والمالية فقط للتحرير.
8. تشير بعض الدراسات إلى أنّ العلاقة ليست خطّية. فمثلاً، يجد El Khoury and Savvides, 2006 دليلاً على علاقة إيجابية وهامّة بين الانفتاح في خدمات الاتصالات والنمو في البلدان التي لديها دخل للفرد الواحد دون مستويات محدّدة داخليّاً وهي 6,000 دولار أمريكي لخدمات الاتصالات و2,300 دولار أمريكي للخدمات المالية.
9. فيما يتعلق بالنواتج الاجتماعية، لخدمات النقل تأثير مباشر وغير مباشر على الأبعاد المختلفة للفقر والعمالة وفرص التعليم وخياراته والأمن الغذائي والنواتج الصحية والجريمة. وقد يكون للنقل أيضاً عوامل مؤثرة خارجية سلبية، بما في ذلك الازدحام والحوادث والمخاطر السلبية على الصحة بسبب التلوث وتيسير انتشار الأوبئة وتردّي النظم الإيكولوجية لا سيما من خلال إزالة الغابات وفقدان التنوع البيولوجي (Van den Berg and De Langen, 2014).
10. قد يكون ذلك عائداً إلى القيم الناقصة. فالمؤشر غير متوفر للكويت وعُمان وقطر ومعدّل مجلس التعاون الخليجي مدفوع بصورة أساسية بالبحرين والمملكة العربية السعودية.
11. مؤشر الارتباط بخطوط الملاحة البحرية المنتظمة هو مؤشر مركّب يستند إلى (أ) عدد السفن؛ (ب) مجموع سعة تحميل الحاوية لتلك السفن؛ (ج) الحجم الأقصى للسفينة؛ (د) عدد الخدمات؛ (هـ) عدد الشركات التي تنشر ناقلات حاويات من وإلى مرفئ بلد معين.
12. تعني الخدمات البحرية المسانِدة الخدمات التي تقدَّم بعد وصول سفينة إلى المرفأ الأساسي في البلد. وتتضمن قاعدة بيانات قيود التجارة في الخدمات مسائل خاصة بالقطاع المعيّن، بالإضافة إلى إجراءات معيَّرة للقطاعات كافة، حول ما إذا كان مسموحاً لشركات الشحن البحري بإنشاء مرافقها الخاصة وخدمة سفنها أو سفن أخرى. فخدمات الشحن البحري الدولية تتعامل مع قيود خاصة بأنواع مختلفة من الشحن (خاص مقابل عام، نظامي مقابل غير نظامي) وكيفية تطبيق قانون المنافسة على ترتيبات الشحن.

13. بالإضافة إلى الإجراءات المعيَّرة التي تنطبق على القطاعات كافة، يغطّي مؤشر تقييد التجارة في الخدمات لنقل الركّاب جوّاً الشروط التي تقدَّم فيها تلك الخدمات. فخدمات نقل الركّاب جوّاً تخضع عادةً للاتفاقات الثنائية للخدمات الجوّية ويعكس المؤشر الشفافية والنصوص المتعلقة بمسارات الرحلات وعددها وقدراتها في الاتفاقات الثنائية.

14. بالإضافة إلى القياسات المعيّرة، تغطّي قاعدة بيانات مؤشر تقييد التجارة في الخدمات القيودَ الخاصة بالقطاعات المعيّنة على إنشاء وجود تجاري وبصورة خاصة على التشغيل والبيئة التنظيمية التي تواجهها الشركات في قطاعات خدمات الاتصالات (الثابتة والجوّالة). بالنسبة إلى التشغيل، تغطّي قاعدة بيانات مؤشر تقييد التجارة في الخدمات القيود على ملكية البوابة الدولية وتشغيلها، واستخدام بروتوكول نقل الصوت عبر الإنترنت (VoIP)، والحياد التكنولوجي للترخيص. ويؤخذ بالاعتبار في قاعدة بيانات مؤشر تقييد التجارة في الخدمات أيضاً وجود هيئة ناظمة مستقلة وإجراءات تضمن شفافية الترتيبات الترابطية والطيف المستخدَم، وذلك ضمن قسم البيئة الناظمة.

15. تغطّي قاعدة بيانات مؤشر تقييد التجارة في الخدمات التجارة عبر الحدود والحواجز أمام إنشاء وجود تجاري للخدمات المصرفية والمالية. ففي الخدمات المصرفية كما المالية، تغطّي قاعدة البيانات هذه الشروط الخاصة بالقطاعات المعيّنة التي قد تقدّم مؤسسة مالية معينة بموجبها خدمات والقيود التي قد يواجهها مقدّمو الخدمات المالية الأجانب العاملون في بلد معين. على سبيل المثال، في قاعدة بيانات مؤشر تقييد التجارة في الخدمات، تتعلق عمليات إمداد الخدمات المصرفية عبر الحدود، التي هي أساساً الإقراض وقبول ودائع من مصارف أجنبية، بالقيود على نوع الخدمات التي يمكن تقديمها وبمدى حصول المستهلكين على تلك الخدمات. أمّا الإجراءات الخاصة بإنشاء وجود تجاري في العمل المصرفي فتشمل القيود على عدد الفروع وأجهزة الصراف الآلي، والعملة التي تتمّ فيها المعاملات، وجمع رأس المال محلّياً، والقدرة على الوصول إلى نُظم الدفع الأساسية، ومخططات ضمان الودائع، وتسهيلات الإقراض من المصرف المركزي. وتتضمن القيود المحتسبة على التجارة عبر الحدود في التأمين (السيارات، والحياة، وإعادة التأمين) نوع وشروط بوليصة التأمين التي يمكن أن يشتريها المستهلكون. أما القيود على عمليات شركات التأمين الأجنبية في السوق المحلية، فيلتقط مؤشر تقييد التجارة في الخدمات اللوائح التنظيمية المتعلقة بما إذا كانت هذه الشركات تستطيع إعادة التأمين مع شركات إعادة تأمين أجنبية.

16. تعقد رابطة أمم جنوب شرق آسيا خمسة اتفاقات بشأن التجارة الحرة مع ستة بلدان شريكة، وهي الصين واليابان وجمهورية كوريا والهند وأستراليا ونيوزيلندا. وقد صادق جميع الأطراف على تلك الاتفاقات. أمّا قائمة دول الشرق الأوسط والشرق الأدنى فتضمّ: مصر، والجمهورية العربية السورية ولبنان، والعراق، والمملكة العربية السعودية، والكويت، والبحرين، وقطر.

17. فيما تقتصر بعض اتفاقات التجارة الحرة الموقّعة من جانب البلدان العربية على التجارة في قطاع الصناعات التحويلية، على غرار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والشراكة الأوروبية المتوسطية، يبدو البعض الآخر منها أكثر شموليةً ويتناول تجارة السلع والخدمات معاً، على غرار اتفاقات التجارة الحرة المبرمة مع الولايات المتحدة، والجيل الجديد من اتفاقات التجارة الحرة مع الاتحاد الأوروبي، المسمّاة اتفاقات التجارة الحرة العميقة والشاملة.

18. اطلّع على تلك البيانات في تشرين الثاني/نوفمبر 2017 على الموقع: http://www.ewf.uni-bayreuth.de/en/research/RTA-data/index.html.

19. بيانات البنك الدولي لعام 2016، معدل المشاركة في القوى العاملة، لدى الإناث والذكور (النسبة المئوية من عدد السكان من الإناث فوق سنّ 15 عاماً) (تقديرات منظمة العمل الدولية).

20. http://gulfmigration.eu/uae-dubai-percent-distribution-employed-population-aged-15-nationality-emirati-non-emirati-sector-economic-activity-2015/.

21. بيانات البنك الدولي لعام 2016، البطالة لدى الإناث والذكور (النسبة المئوية للذكور في القوى العاملة) (تقديرات منظمة العمل العالمية النموذجية).

22. يبني النموذج على نظرية David Ricardo حول الميزة النسبية، متوقّعاً ما ستكون عليه أنماط التجارة والإنتاج استناداً إلى عامل الموارد المتاحة في منطقة تجارية معيّنة. ويبين النموذج بشكل أساسي، أنّ البلدان ستصدّر المنتجات التي تستخدم عوامل الإنتاج الوفيرة والرخيصة لديها، فيما تستورد المنتجات التي تستخدم عوامل الإنتاج النادرة.

23. عملاً بالمادة الأولى من الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات، تنقسم تلك التجارة إلى 4 طرق تبعاً لمكان وجود مقدّم الخدمة والمستهلك عند إنجاز المعاملة. الطريقة 1- الإمداد عبر الحدود من أراضي دولة إلى أراضي دولة أخرى. الطريقة 4- وجود أشخاص طبيعيين: من خلال انتقال هؤلاء الأشخاص من دولة معينة لتقديم خدمة في دولة أخرى.

24. الإطار المبسّط والمجدّد لمصفوفة المحاسبة الاجتماعية هو مصفوفة مربّعة تمثل المعاملات المتبادلة في اقتصاد معيّن خلال فترة محاسبية معينة مدتها عادة سنة واحدة.

25. الأدبيات حول هذه القضية كثيرة. مثلاً Dollar (1992)، وEdwards (1992)، وBhagwati and Panagariya (1999)، وCaselli (2012)، Bhagwati and Srinivasan (2002)، وSachs et al. (1995).

26. استخدمت دراسة Jensen and Tarr (2011) التحليل الاستباقي للتوازن العام القابل للحوسبة (CGE) فوجدت أن التخفيضات المتبادلة في التعرفات كجزء من اتفاق للتجارة الحرة شامل بين أرمينيا والاتحاد الأوروبي تقدّم بعض المكاسب لأرمينيا، ولكن هذه قد تتضاءل بفعل اتخاذ إجراءات لتحرير الخدمات وخفض تكاليف الحدود وتوحيد المعايير.

27. Garbaccio, Mun and Jorgenson (2000) and Mariani et al. (1997) provide a detailed description of this approach.

28. It may be useful to recall that the set d, p and stack group, respectively, are disease types, pollutants and stack heights.

29. CGE models taking into account technological standards are based on the notion of product differentiation. Usually, this type of model integrates many types (or quality) of the same commodity such as green and classical products through specific production and consumption functions for each type (Schubert and Zagamé, 1998).

يشكل التكامل الاقتصادي وسيلة هامة لتوليد الدخل وفرص العمل، وزيادة الاستثمار، وتحفيز التحول الهيكلي نحو نماذج اقتصادية أكثر تنوعاً وأوسع نطاقاً. وللتجارة في الخدمات أهمية اقتصادية كبيرة. فالخدمات لا تقتصر على تلبية الطلبات المحلية على الاستهلاك والاستثمار، بل تُصدّر وتستخدم كمدخلات وسيطة، وتشكل، من خلال تأثيرها الكبير على الكفاءة الإنتاجية في القطاعات الأخرى، عاملاً حاسماً في مشاركة البلدان في شبكات الإنتاج الدولية.

ويساهم قطاع الخدمات في حصص كبيرة ومتزايدة من النواتج، وفرص العمل، والاستثمار المباشر الأجنبي، وتشكل الخدمات مجالاً رئيسياً في السعي إلى تحقيق التكامل الاقتصادي الإقليمي وجني فوائد اجتماعية واقتصادية كبيرة. وفي التقرير الحالي حول تقييم التكامل الاقتصادي العربي، تقييمٌ لأداء البلدان العربية في تحقيق التكامل الاقتصادي على المستويات الفردية، ودون الإقليمية، والعالمية، وبحثٌ في دور الخدمات في الاقتصادات العربية من حيث نواتج قطاعات الخدمات، وصادراتها، ومساهمتها في إيجاد فرص عمل. ويتناول التقرير أيضاً القيود التي تفرضها السياسات والأنظمة وتأثيرها على التجارة في الخدمات في المنطقة. ويخلص، في ضوء التحليلات المقدمة، إلى استعراض أولويات البلدان العربية والتحديات التي تواجهها في المفاوضات المتعلقة باتفاقات التجارة في الخدمات.

18-00127